تمأسس النظام وتشكيل المجتمع في الأردن

بين الواقع والاتجاهات

(دراسة علممجتمعية)

بقلم

الدكتور مهنا يوسف حداد
الاستاذ المشارك
في
قسم الاجتماع وقسم الانثروبولوجيا
جامعة اليرموك
اربد - الأردن

١٩٩١/١٢/٣١

تمأسس النظام وتشكيل المجتمع في الأردن

بين الواقـع والاتجاهات

(دراسة علممجتمعية)

بقلــــم

الدكتور مهنـا يوسف حـداد

الاســتاذ المشـــارك

فـــي

قسـم الاجتماع وقسـم الانثروبولوجيا

جامعة اليرمـــوك

اربـــد ـ الأردن

١٩٩١/١٢/٣١

كلمة شكـر

منذ عام ١٩٨٧ عندما بدأت أول بحث في مجال علم الاجتماع والانثروبولوجيا السياسية، استوقفت الكثيرين ممن عانوا قـراءة وتعبئة الاستمـارات التي وزعناهـا والسؤال هل سوف تظهر نتائج هذه البحوث. الحقيقة هي انني كتبت عدة مقالات نشرت في مجلات اكاديمية دورية في هذا المجال حتى اختمرت فكرة الكتاب في ذهني وبدأت الكتابة. الآن وقد انتهى وضع الكتاب على هذا النحو أغتنم الفرصة لتوجيه كلمة شكر إلى جميع من تعاونوا معي في وضع الاستمارة واشكر على وجه الخصوص الطلبة الذين تحملوا عناء توزيع وجمع الاستمارات في المناطق المختلفة سواء عمل هؤلاء بالمقابل او دون مقابل. شكر خاص اتقدم به إلى زملائي في الطابق الرابع من كلية الآداب / جامعة اليرموك على مساعـداتهم الكثيرة ومنـاقشاتهم المـطولة واخص من هؤلاء من كـانوا يجتمعون عندي على فنجان القهوة قبل الثامنة صباحاً واثير على مسامعهم العقد التي لم استطع حلها في الليلة السابقة: أ.د. أحمد ظاهر، د. نعمان جبران، د. غازي حداد. محمد يعقوب، شهاب الشياب ود. سليمان خرابشة من قسم التاريخ لهم شكر خاص لمساعدتهم في توزيع وجمع البيانات، أ.د. محمد عيسى صالحية، ود. مازن غرايبة ود. فهمي غزوي ولا أنسى في الفصل الأخير د. معن خليل عمر الذي فتح اعيننا على ابهامات كانت قد تغيب عنا. جزاهم الله جميعاً عنا كل خير. لا يسعني أخيراً إلا أن أوجه الشكر الخاص للبحث العلمي الذي دعم هذا الكتاب بأكثر من بحث واحد، ولا بد ان انوه هنا إلى انني وحدي المسؤول عن النواقص والأخطاء الواردة في هذا الكتاب.

مهنا حـــداد

إلى قائد فذ

وشعب يقظ

تمـأسـس النظام وتشكيل المجتمع
فـــــــي
الأردن بين الواقع والاتجاهات
(دراســـة علممجتمعيـة)

مقدمــة

١ - الكتابات عن الأردن

كتب الكثير عن الأردن، وجاءت هذه الكتابات من جهتين في اتجاهين تكاملا احياناً وتناقضاً احياناً اخرى. تكونت الجهة الأولى من كتابات عربية اردنية كان كتابها أردنيين وتتسم بأنها تاريخية تبحث في تمأسس وتطور النظام في الأردن بما في ذلك مؤسسات الدولة، والتنمية والتعليم وغيرها. وتكونت الثانية من كتابات عربية وأجنبية تدور حول نفس التاريخ من وجهات نظر مختلفة. من بين هؤلاء جميعاً لم نجد من اهتم بما كان يدور في هذا التاريخ من عمليات اجتماعية ونفسية وتربوية واقتصادية على المستوى البسيط (Micro) حتى وصلت الأمور إلى ما هي عليه الآن وحتى تبلور المجتمع بشكله الحالي. لقد جاءت الدولة تريد اذعان الفرد لها وتفرض هيمنتها ووصلت إلى ذلك الهدف بطريقة او بأخرى، فما هي الوسائل التي استخدمتها الدولة للوصول إلى هذه الأهداف وما هي التغيرات الجزئية الدقيقة التي جرت على المجتمع الكائن في ذلك الوقت؟

لقد جاءت الدولة بشرعية ما تسد حاجة ملحة في الوطن (الأردن ككل)، فقد كانت مطلوبة نتيجة لفراغ سياسي دولي احدثه الانفصال عن سوريا بعد اكراه الملك فيصل للتنازل عن عرشه للفرنسيين ولم تعد هنالك بنية سياسية فوقية (دولة) تمثله على الصعيد الدولي ولذلك كانت الحاجة ماسة لوجود مثل هذه الدولة بنظام يتناسب مع المعطيات الحركية في ذلك الوقت، فجاء النظام الأميري يدعم شرعية الحاجة بشرعيات اخرى مشرفة مثل النسب النبوي، والنسب القيادي لقادة النهضة العربية الكبرى، لكن ذلك جميعه قد أدى إلى عمليات تمأسس لا تزال مستمرة الى وقتنا الحاضر.

٢ - نظرية التمأسس:

نظرية التمأسس ليست بالنظرية الحديثة فقد وجدت بداياتها عند منظري القوانين الطبيعية من الأغريق ثم عند فلاسفة الأغريق وبخاصة افلاطون وارسطو (أي في الفكر المثالي الأول) حيث وضع هؤلاء الصيغة الأولى للتمأسس في وصفهم لخلق المجتمع المنظم الذي تسوده الدولة وكيف تثبت هذه الدولة وجودها وتدعم ذاتها عن طريق خلق مؤسسات تعليمية وعسكرية وغيرها تحل محل مجتمعات القبائل التي كانت سائدة قبل ذلك. ثم رأينا الفلاسفة الرومان يتحدثون عن هذه العملية من خلال طرح السؤال حول انشاء المجتمع الصالح القوي، وبعدها جاءت المسيحية التي ادخلت نظام الكنيسة الى مؤسسة الدولة وترفعت حتى على الدولة وبدأ الصراع بين رجال الكنيسة (اللاهوتيين) والمفكرين الذين يبحثون عن حقوق السكان في الدولة الوطنية حتى انتصر هؤلاء الأخيرون بمساندة الحكومة الوطنية لصالح الحاكم الذي أسماه هوبز اطلاق

الحكم وجعل ميكيافيلي بيده (الأمير) القاعدة المعروفة (الغاية تبرر الوسيلة) وتحول نوع التمأسس الى فكرة العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو حتى جاءت الثورة الفرنسية وظهرت الدساتير الأوروبية فيما بعد (في النصف الأول من القرن التاسع عشر) بحيث اصبح الفرد هو الوحدة البشرية المعتمدة في القانون. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر اوجد لنا باحثو القانون التاريخي والتاريخ القانوني القاعدة الشرعية لاستعمار البلاد في افريقيا وآسيا وامريكا تحت المفهوم (Jus Nullius) أو الأرض التي لا تحكمها دولة وحق اي دولة في وضع اليد عليها واستعمارها. وأصبح ضمن هذه الأرض او المناطق تلك التي تتنازل عنها الدولة المهزومة في الحرب. وحتى في هذه الحالة يكون على الدولة التي تضع يدها على مثل هذه الأرض ان تمأسس ذاتها في سلوك الأفراد. وبقيت النظرية على المستوى النظري دون تفصيل وتطبيق حتى ظهرت علوم المجتمع التطبيقية في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين وظهرت نظرية التمأسس عن طريق محاولة الباحثين في تفسير الظواهر الاجتماعية وبخاصة النظرية الوظيفية التي اعتبرت المؤسسة سلوكاً متكررا من أجل الوصول إلى هدف، وان هذه المؤسسة تقوم في المجتمع او الحضارة لاشباع حاجة. فالحاجة هي السبب في ظهور المؤسسة واشباع الحاجة هو الهدف من وجود المؤسسة، والمؤسسة التي لا تشبع حاجة تتوقف آلياً عن العمل ثم تعمل الحضارة على ابتداع مؤسسة اخرى تقوم بالمهمة او انها تستعير مؤسسة من حضارة اخرى لتقوم بالمهمة.

في هذه المؤسسة يتركز الجهد على المكانات الاجتماعية التي يفرضها الهدف المؤسسي ويقوم الأفراد شاغلوا هذه المكانات الاجتماعية بالأدوار المرتبطة بالمكانات الاجتماعية. هذه الأدوار هي سلوكات يتعلمها شاغلوا المكانات الاجتماعية وعليهم القيام بها بحيث انها تصبح آلية الممارسة في حياتهم اليومية. هذه المؤسسات تدور حول علاقات اجتماعية وهذه العلاقات الاجتماعية موجودة في كل المجتمعات سواء كانت صغيرة جداً ام كبيرة. ما يهمنا هنا في هذه البناءات الاجتماعية او المؤسسات الاجتماعية هو انها لا تتكون من اطارات شكلية فقط. الباحث الذي جاءنا بنظرية اكثر تكاملاً حول التمأسس هو S. N. Eisentadt بالتعاون مع L. Roniger في دراسته حول علاقات السادة والاتباع والأصدقاء والذي حمّله العنوان التحتي «العلاقات بين الأفراد وبناء الثقة في المجتمع (١٩٨٤).» لقد وجد هذا الباحث ان البناء الاجتماعي الشكلي، الجماعة والمؤسسة وغيرها من علاقات بين سادة واتباع وحتى بين اصدقاء، لا يكفي لاستمرارية هذه الجماعة او المؤسسة، بل انه بحاجة الى بناء معنوي متمثل بمجموعة من القيم والمعايير تؤدي إلى علاقات ثقة بين الأعضاء وبذلك ايضاً إلى نوع التعاضد الموجود في الجماعة المعنية (ص٨) وهذه العلاقات هي التي تؤكد على وظائف الضبط الاجتماعي. وفي حين طبق ايزنستاد هذه النظرية على نشوء وتطور العلاقات الشخصية اردنا نحن تطبيقها على العلاقات بين أفراد الجماعات الصغيرة (المحلية) وعلاقات هؤلاء مع

الزعامات التقليدية. وفي تطور هذه العلاقات تظهر توترات في العلاقات بين أفراد الجماعات المحلية نتيجة لتطور علاقات الزعامات مع مؤسسات علوية بنائية مثل مؤسسات الدولة.

لقد قاد اجتذاب الدولة لرؤساء العشائر في بداية تمأسس الدولة الى توترات في العشيرة الواحدة اي بين افرادها، ذلك ان الحالة الجديدة قد خلقت نوعاً من التصارع بين أفراد الجماعة حول امور كثيرة. فالتوترات جاءت في مجالين: الأول هو الوحدة الاجتماعية الصغرى على شكل ضغوط، والثاني يتكون من الوحدات الكلية التي تنتمي اليها هذه الأحداث. مثل هذه التوترات يعيدها الباحث إلى غياب توزيع الالتزامات وتحديد انواعها بين افراد الجماعة نتيجة لطبيعة التنظيم الاجتماعي (ص١٤٠). مثل هذا الغياب يترك المجال مفتوحاً امام أشخاص الى مكانات اجتماعية يعتبرها اخرون حقاً طبيعياً لهم، ذلك ان بناءات هذه الجماعات اصبحت غير كاملة او وافية في غياب الزعامة التقليدية. ويؤدي هذا الغياب ايضاً إلى ظهور امكانات واحتمالات، بل وبعض الافتراضات والادعاءات حول بعض الحقوق. هذه جميعاً تؤدي إلى مجموعة من الضغوطات من جهات مختلفة وجماعات متنوعة وإلى تحديد مجالات اختيارات الأفراد او خصوصيات الحياة للجماعات. وفي هذه الحالات يتزعزع بناء الثقة القديم في العلاقات الاجتماعية وتبدأ محاولة ايجاد قيم روحية وبناء ثقة جديد يربط افراد الجماعات مع بعضهم بعضاً. في حالة الأردن نجد ان تسرب القيادات العشائرية العليا قد فتح المجال امام القيادات الفرعية، الحمائل، للاستقلالية والتساوي، وعندما بدأت هذه تحذو حذو الزعامات القبلية الكلية، فتح المجال امام زعامات فرعية اخرى (العوائل)، ثم الأفراد.

وفي كل مرحلة كانت العلاقات الشخصية والاجتماعية تتقلص من حيث الالتزامات والواجبات (ص ١٧ ـ ١٨). لقد اكتفت النظريات القديمة لتفسير ظاهرة العلاقات الاجتماعية في المجتمع بعاملين متناقضين: (١) الاعتراف بأهمية تقسيم العمل الاجتماعي في تفسير النظام الاجتماعي والمكونات المؤسسية للمجتمع و (٢) الاعتراف بأن هذا التنظيم لا يستطيع تفسير طبيعة وعمل واستمرارية النظام الاجتماعي عامة ولا النظام المؤسسي خاصة. وكما هو معروف، فقد تطورت هذه الرؤية عن كل من دركهايم وفيبر والى درجة بعيدة عند كارل ماركس، والذين لم يقبلوا الاعتراف بصحة افتراضات الأخلاق النفعية التي نادت بكفاية الالية الرئيسة في توزيع العمل عامة والسوق خاصة لتكون مسيرا للنظام الاجتماعي وآلية ضمان للحفاظ على مثل هذا النظام. فهؤلاء القدامى لم ينكروا اهمية توزيع العمل او السوق انما تساءلوا حول كفاية هذه الآلية للبناء الاجتماعي او المؤسسي ومن ثم اعادة انتاجها والحفاظ عليها واعترفوا بالمشاكل التي كان يخلقها التحليل المتبع في ذلك الوقت وأهمها:

- تكوين الثقة والتعاضد التي تصدى لها تونيس (١٩٥٧) ودركهايم (١٩٦٤،١٩٦٤،١٩٧٣).

- جـوانب تكوين السلطة والتغلب عـلى الشعـور بـالاستغـلال التي عـالجهـا فيبـر (١٩٥١و١٩٥٢).
- تزويد النشاطات الاجتماعية بالمعنى والشرعية كما عند فيبر (١٩٥٨).

وأبدت كتابات هؤلاء اتفاقهم على ان بناء النظام الاجتماعي والحفاظ عليه مشروط بتطور اقتران او تلازم بين البنية التنظيمية لتقسيم العمل من ناحية والبناء المؤسسي للثقة والشرعية من ناحية اخرى. ومـع ظهور المـدرسة الوظيفيـة (الانثروبـولوجيا) والبنائية الوظيفية (الاجتماع) تطور ايضاً تحليل هذه الجوانب وتبين مصدر التحليلات العلممجتمعي في هذا المجال واصبحت هذه حاجـات يجب على النـظام الاجتماعي او المؤسسي اشباعها: الحاجة إلى التعاضد او الثقة، الحاجة إلى الحفاظ على النمط او المعنى وصيانة التوجه الآلي او ما يعادل تنظيم السلطة. لقد اعطى بارسونز (١٩٦٤) للجانبين الأولين دوراً ضابطاً اعلى من الثالث الذي وجد فيه الاجماع على مفهوم القيم، وبذلك يكون بارسونز قد وضع يده على الجرح الذي لم يقدر على تشخيصه القدماء: إظهار وتوضيح العمليـات التي تتكامـل من خلالهـا جوانب الثقـة والمعنى مع بنـاء النظام الاجتماعي في البنية الاجتماعية الكلية. لقد فعل هؤلاء ذلك من خلال اعادة النظر في مفاهيم كانت معروفة من حيث تداخلها ببعضها بعضاً وتطوير مفـاهيم جديـدة مثل مجموعات المكانات والأدوار والمراكز الاجتماعية. كذلك كان لتـطور الدراسات حـول الجماعات الأولية اهمية خاصة في ابراز الدور الذي يلعبه الجانب المعنوي -غير المؤسسي- في المجتمع والحضارة، والدور الذي تلعبه مفاهيم الثقة والمعنى في بناء اي نسق من الانساق الاجتماعية (ايزنستاد ١٩٨٤: ٢٢ ـ ٢٣).

ويذهب المحلل ايزنستاد إلى ان المدرسة الوظيفية البنائية لم تسلم من النقد واول ما وجه إليها منه هو انها لم تكن قـادرة على تفسـير الصراع الاجتمـاعي ولا التغير الاجتماعي ذلك انها اعتمدت نموذجاً افترضت من خلاله اجماعاً اجتماعياً اوليا تمحور حول اهداف وقيم مجتمعية وانه قد اكد على ميكانيكيات تحافـظ على حـدود الضبط الاجتماعي وبذلك يقلل من اهمية السلطة والاكراه باعتبارها آليات التكامل الاجتماعي. كذلك فقد اعتبر النموذج الوظيفي البنائي لا تاريخياً، أي أنه اهمل التأثيرات التاريخية في بناء الحضارة وركز على حالة الثبات والتوازن في المجتمع، وأهم هذا النقد هو ان هذا النمـوذج قد عـرّف مشكلات الثقـة (التعـاضـد) والمعنى والسلطة حـاجـات للنسق الاجتماعي، وضمت هذه إلى تنظيم تقسيم العمل الاجتماعي. ونتيجة لذلك توارى التوتر بين هذه الأجزاء او الجوانب من النـظام الاجتماعي والذي اكـد عليه قـدماء علمـاء الاجتماع. بدلاً من نظرية الحاجات أصبـح التركيـز على عمليـات التفاعـل والنقاش والصراع المستمر بين مكونات البنية الاجتماعية والتي تتحمل مسؤولية بناء النـظام الاجتماعي واهمها بناء الثقة والمعنى في هذه العلاقات. ولتفسير هذه اعتمد الباحثون مواضيع عدة متعلقة بمفاهيم الثقة والمعاني فصّلها لنا ايزنستاد (ص٢٥) كما يلي:-

- مفاهيم علاقات القوى او اتحاداتها وبخاصة تلك التي تتطور خلال هذه العلاقات.
- عناصر الصراع والاكراه في بناء أي كيان مؤسسي.
- التلاعب بالرموز ـ رموز التعاضد او المعاني العلوية (غير المادية) والتمسك بها والاقترانات بين التوجهات السلطوية والرمزية في عملية بلورة انماط التفاعل والتنظيمات المؤسسية.
- استقلالية الجماعات الفرعية او حتى الانساق الفرعية والتي تحدد اهدافها الخاصة بغض النظر عن اهداف المؤسسة الكلية.
- المشاركون في مثل هذه التفاعلات والذين يربطون بها معان وتعريفات مرتبطة بالرؤية الناشئة عن اشغالهم للمكانات والأدوار.
- القواعد المعرفية الأساسية ومعاني الحياة الاجتماعية (قواعد لغة التفاعل الاجتماعي) والتي تتكون في الحياة الفرعية اليومية كما في المقابلات الشخصية والاجتماعات الصدفية او اية التقاءات تبنى على العلاقات المباشرة (وجهاً لوجه).
- البيئات التي تعمل داخلها المؤسسات والمنظمات واهمية النسق العالمي في تحليل المجتمعات الكلية او الأنظمة الاجتماعية العامة.

احد التطورات الهامة في هذا الصدد هو إعادة النظر في تفسير العلاقات الأولية ـ غير الرسمية ـ التي اقتصر تفسيرها في الماضي على انها «تحليلات مساندة للأطر المؤسسية الموجودة، ولكنها اصبحت، فيما بعد، بؤرة خلاف وتمرد وتغير. ويذهب بعضهم إلى ان هذا التطور يتعلق بإعتراف واسع لامكانية حصول تناقض مؤسسي قوي بين بنية تقسيم العمل الاجتماعي من ناحية وتنظيم السلطة وبناء الثقة وإضفاء المعاني من ناحية اخرى وكذلك امكانية نشوء تناقض قوي بين هذه الجوانب الثلاث الأخيرة بإعتبار ان السلطة جانب مستقل.

تشير التطورات في تفسير الأنماط والشروط الأولية التي تفرز العلاقات المختلفة بين الأفراد في المؤسسات الأولية إلى ان هذه العلاقات تشكل مجالاً للعاطفة المشتركة والثقة المتبادلة في الجانب الروحي ـ في علاقات القرابة. ويبدو نسق القرابة والعلاقات الأولية على أنها المجال الذي تتأكد فيه عوامل الثقة والمعنى والمحبة. مثل هذا البناء يرتكز على البحث عن المشاركة في عالم النقاء والقيم والروحيات، وعلى التوتر بينه وبين العالم المادي او المؤسسي (الخارجي). لذلك فإن المشكلة المجورية في تحليل العلاقات الاجتماعية المؤسسية (العلاقات الشخصية وعلاقات السيادة والتبعية) هي كيفية بناء الثقة والمعنى ومأسستها في النظام الاجتماعي وكذلك الابهامات المرافقة لعملية إدخال هذه العوامل المعنوية إلى العلاقات الاجتماعية.

من هنا وجد رونجر وايزنستاد ثلاث مشكلات اساسية بحاجة للفهم (ص ٢٩ ـ ٣٠):

- الأهمية الأساسية للثقة في العلاقات الشخصية.
- جذور الابهامات في تشابك عوامل الثقة والمعنى في البناء المؤسسي.
- الآليات الدقيقة التي تؤثر على هذا التشابك.

ولكي يصلا إلى هذا الغرض نجدهما يعودان إلى مؤسسة الأسرة والتنشئة الاجتماعية، إذ ان هذه المؤسسة هي التي تخرج الأفراد إلى المجتمع الواسع. وبين هاتين المؤسستين بون شاسع يقود إلى تضارب وتناقض محوري وبخاصة بين الشروط التي تملي او تنتج بناء الثقة بين الأفراد في المجتمع من ناحية وتلك الشروط التي تؤكد على توفر الموارد والوسطاء لبناء الوحدات المؤسسية من ناحية اخرى. فالثقة تتثبت في المجتمعات الأولية لأنها تتلائم مع اسس تفرض العلاقات عامة وعلاقات القرابى خاصة مفترضة الحفاظ على الالتزامات المتبادلة بين الأفراد ذي المكانات الاجتماعية. هذه الأسس هي التي تحدد العضوية في الجماعات (جماعات التعاضد) وتحدد أيضاً درجة اللامشروطية في العلاقات بين الأعضاء واسس الالتزامات المفروضة عليهم. بنفس الوقت نجد ان هذه الشروط تتعارض مع تطور الموارد والنشاطات التي يحتاجها الابداع المؤسسي الأوسع لبناء المؤسسات التي ترتكز على اتجاهات مختلفة ومتنوعة.

ويبدو ان الشروط التي تنتج الموارد الممكنة التوفر لبناء المؤسسات الأوسع تتعارض مع البناء البسيط للثقة واستمراريتها إذا تجابهت مع قوى اخرى كامنة في أنواع أكثر تحديداً من العلاقات الاجتماعية. ولذلك فإن المقدرة على صنع مؤسسية الموارد حسب بعض الأنماط بعيدة المدى تبقى احدى المشكلات الهامة. ولا شك في ان هذه المقدرة تعتمد بناءاً فعّالاً لمجالات المعنى الأوسع وتهتم بتوسيع مجال الرمزية والثقة لتصبح اوسع مما هي في المجالات الضيقة لعلاقات القرابة وتعمل كذلك على ارتباط مثل هذه الثقة بتنظيم المجالات الأوسع للنشاطات المتمايزة والموارد المتوفرة التي تنتجها امتدادات نشاطات آلية السلطة.

المشكلات المختلفة التي تسهم في تحطيم الثقة الأساسية من خلال انتاج مستويات جديدة للموارد والسلطة والمعنى نجدها واضحة جداً في مجالات الأسرة وعلاقات القرابة وأيضاً في تشكيل انماط مختلفة للتفاعل والائتلافات. ففي الاسرة نجد ان التآلف الأول هو بين الأم والطفل في دورة حياة الفرد الأنساني وان هذا التفاعل مبني على ثقة غير مشروطة (لا مشروطة)، وإذا وجدت عناصر مشروطة في هذه العلاقة فهي ثانوية. هذه العلاقة أيضاً مبنية على غياب المساواة بين أصحاب العلاقة. في هذه المؤسسة الأسرية ومن خلال النمو تأخذ الثقة غير المشروطة بالتفكك رويداً رويداً، (تأخذ الأم بالابتعاد تدريجياً عن الطفل) وتتكون انماطاً جديدة للتفاعل، او يتجه الأفراد إلى توسيع الأنماط الموجودة. مثل هذه العملية تشتمل على امكانات متعددة بعضها يؤكد ويثبت بعضها الأخر وبعضها يتضارب مع بعضها الأخر (انظر هذه العمليات ونتائجها في الفصل الأول والثاني من هذا الكتاب).

لقد طبق ايزنستاد واتباعه هذه النظرية على المجتمعات الصغيرة وابرزوا دورها في انتاج جماعات وعلاقات اجتماعية جديدة ذوات بناءات ثقة تتلائم وأهداف هذه الجماعات، واضعين نصب أعينهم أهدافاً معينة. المقصود هنا هو ان نختبر هذه النظرية على عملية تمأسس النظام في الأردن وتشكل المجتمع ونطرح السؤال حول ماذا يحدث لانتاج مثل هذه العلاقات على المدى الطويل. لقد دخل نظام الدولة إلى المجتمعات المحلية في الأردن والتي بنيت على علاقات الدم والقرابة وأدى إلى عمليات تفتيت وهدم وإعادة بناء الثقة والقيم في عملية مستمرة دامت الآن سبعة عقود، فما هو النتاج؟

الفرق بين نشوء مؤسسة الدولة ونظام الحكم في المجتمعات التقليدية ونشوء الدول وانظمة الحكم في البلدان التي اعتمدت الهجرة من الداخل، هو ان الدولة في الحالة الأولى دخلت لتطور الأنظمة الاجتماعية المحلية وتمأسس ذاتها بين جماعات يرتبط الفرد فيها بجماعته الأولية الأسرة، والعائلة، والحمولة والعشيرة وغيرها بينما في الحالة الثانية اجتذبت الدولة الأفراد من الخارج كأفراد ليشكلوا جماعات في الوطن الجديد بناء على اسس مختلفة. وفي حين ربطت هذه الدولة الفرد مباشرة إلى ذاتها، فقد ربطت الدولة في الحالة الأولى الفرد إليها عن طريق الجماعة التي بقيت تعني له أكثر بكثير من الدولة .فما هو النتاج؟

بناء على هذه النظرية قمنا بتحليل العمليات الاجتماعية والسياسية التمأسسية في المجتمع الأردني منذ عام ١٩٢١ وقد قسمنا هذا التاريخ إلى المراحل التمأسسية التالية:ـ

١ ـ مرحلة الامـــــارة.

٢ ـ مرحلة المملكة وتوسع الدولة.

٣ ـ مرحلة الديموقراطية.

٤ ـ مرحلة غياب الحياة البرلمانية.

٥ ـ مرحلة عودة الحياة النيابية.

وقمنا بتقسيم هذا الكتاب إلى ثمان فصول ومقدمة وخاتمة. اهتم الفصل الأول بمرحلة التمأسس الأولى، واهتم الفصل الثاني بمرحلة التمأسس الثانية ثم الفصل الثالث وقد اهتم بمرحلة تكامل التمأسس في الأردن. وبينما اهتم الفصل الرابع بمقارنة بين مواقف الأردنيين من الانتخابات في الماضي والحاضر، بحث الفصل الخامس في اتجاهات الاردنيين نحو الانتخابات العامة في عام ١٩٨٩ (تشرين الثاني). ثم جاء الفصل السادس ليبحث في الدوافع التي يعتمدها الأفراد عند اتخاذ القرار بترشيح انفسهم لخوض معركة الانتخابات النيابية، ويبحث الفصل السابع في طبيعة الدعاية الانتخابية، ويتعرض الفصل الأخير إلى السلوك الفعلي في الانتخابات العامة وبيان الفرق بين التوجهات والمواقف وهذا السلوك الفعلي لوضع الاقتراح بأن الأردن الآن في مرحلة تمأسس جديدة لتقود الانسان الأردني إلى فرديته وتخليصه من الوضع الحاضر.

الفصل الأول

مراحل التمأسس الأولى: مجتمع العشائر والدولة

١ : ٠ ـ تمهيـــــــد :ـ

كان الانتقال من حالة غياب الدولة إلى وجودها في الأردن ضرورة ملحة في عهد اصبحت فيه العلاقات الدولية هي التي تتحكم بمصير المناطق. لقد قام الاستعمار على الفكرة بأن الأرض التي لا تخضع لحكم دولة يجب ان تسيطر عليها قوة ما تدعي ملكيتها وتحميها من الطامعين وبخاصة إذا كانت محاذية لمنطقة نفوذ سلطتها كما كانت الحال في منطقة شرقي الأردن بعد الاطاحة بالحكم الفيصلي في سوريا وانفصال هذه المنطقة عنها إذ اعتبرتها بريطانيا منطقة نفوذ لها وليس لفرنسا بموجب معاهدة سايكس ـ بيكو ١٩١٦. وعلى الرغم من تضارب الآراء حول هذا الاقتسام وحول مصير المنطقة إلا انه من الواضح انها كانت تشكل عقبة في شبكة العلاقات الدولية حيث ان الحكومات المحلية المكونة من زعامات العشائر فيها لم تكن تفي بالغرض لا من حيث تكوين السلطة وامتداد النفوذ ولا من حيث التمثيل الدولي من ناحية ناهيك عن وهن بل وانعدام المرتكزات الاقتصادية لهذه الحكومات المحلية وإيجاد الشرعية التي ستقدم الدولة المنتدبة بناء عليها معونتها الاقتصادية لكل منها، من حيث الحجم العددي والفائدة المتوخاة من كل من هذه الحكومات إضافة إلى صغر البقعة الجغرافية لنفوذ مثل هذه الحكومات من ناحية اخرى. وجود الدولة على أية حال كان ضرورة ملحة، ونظراً للتنافس بين هذه الزعامات وغياب احتمالية مقدرتها على افراز بنية سياسية فوق عشائرية وغياب المراكز المدنية التي يمكن ان تقبل نفوذها هذه الزعامات، فقد كان إيجاد السلطة المركزية من الضرورات من أجل (١) ربط أجزاء المنطقة سياسياً مع بعضها بعضاً، (٢) تمثيل المنطقة على المستوى الدولي (٣) العمل على ابعاد المنطقة عن طموح الحركة الصهيونية والمنظمات اليهودية (٤) النهوض بالمنطقة اقتصادياً وإدارياً و (٥) تسهيل التعامل بين السلطة المنتدبة والمنطقة. فبدلاً من التعامل مع ست او سبع حكومات يصبح التعامل مع حكومة واحدة.

في هذه الاثناء تقرر تأسيس امارة شرق الأردن بعد ان قدم الأمير لهدف مختلف تماماً، وقبل الدعوة لهذا التأسيس وبدأت عملية الصراع التمأسسي لنظام الحكم في المنطقة وسارت عملية التمأسس هذه على مراحل كان أهمها المرحلة الأولى ١٩٢١ ـ ١٩٤٦ أي حتى استقلال المنطقة وتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية. لأن العقد اللاحق شهد عملية تمأسس اكثر تعقيداً حيث لعبت الدولة بعد تأسيس المملكة دور الوصي على ما تبقى من فلسطين وبخاصة. ما أصبح يدعى الضفة الغربية. في كل هذا كانت الشرعية الوظيفية لوجود العرش والدولة في المملكة هي العامل الثابت الذي اضفت عليه الخصائص الأخرى هالة التشريف والاقتدار. هذه العملية التمأسسية هي التي افرزت

مسيرة الدولة في المنطقة وعملية التكامل التي لا تزال في طريقها إلى الاكتمال.

١ : ١ الشعب بين القيادة الأميرية وحكومة الانتداب:

لم يكن من السهل على سمو الأمير عبد الله بن الحسين ان يؤسس امارة شرق الأردن لولا الحنكة السياسية التي تحلّى بها من خلال تنشئته وعلمه واتساع ثقافته واطلاعه مقارنة بالمجتمع في جنوب سورية آنذاك. كانت بلاد شرق الأردن مجزأة بين بدو وحضر والمدينة الوحيدة فيها التي زاد عدد سكانها على خمسة الاف نسمة كانت مدينة السلط وفيها المدرسة الاعدادية الوحيدة. وسواء البدو ام الحضر فقد كانوا مقسمين إلى مشايخ وكل شيخ يحكم ويرسم دون تدخل السلطة الموجودة آنذاك في اشخاص الضباط البريطانيين. لقد كان هؤلاء الشيوخ في تنافس بل في صراع فيما بينهم حول النفوذ وحماية منطقة النفوذ، ولم يكونوا قادرين على التنازل عن هذا النفوذ لصالح قيادة قومية عليا توحّد بيهم وترأسهم. وعندما تكونت المملكة العربية السورية بعد الحرب تركت هذه المناطق على ما كانت عليه وعادت إلى عهدها كما كانت تحت الحكم التركي. هذه الحالة المتردية التي كانت عليها البلاد لم تكن تسمح بقيادة مركزية لأن هؤلاء الشيوخ كانوا قد تنفسوا الصعداء يوم انتهت السيطرة التركية عليهم، فتشكلت الحكومات المحلية العديدة وكانت الانفصالية هي الهدف وبخاصة بعد سقوط الحكم الفيصلي في سورية. في ذلك يقول فريدريك بيك (١٩٢٥ : ٢٨٠).

«وفي تموز ١٩٢٠، زالت الحكومة السورية فانفصلت شرق الأردن عن سورية وانقسمت إلى عدة دويلات صغيرة، فكان في منطقة عجلون وحدها اربع حكومات مراكزها اربد وسوف والمزار والكورة، أما في البلقاء فقد بقي متصرفها الذي عينته الحكومة السورية (الفيصلية) حاكماً عليها بالاسم فقط إذ أن سلطته الفعلية لم تتعد عمان أبداً».

وما ان تأسست الحكومة المركزية عام ١٩٢١ حتى عصفت موجات من الثورات في البلاد قادها هؤلاء المشايخ الذين لم يكونوا ليرتضوا بسلطة مركزية يخضعون لها وكان على الحكومة المركزية ان تخمد هذه الثورات وتعيد الأمن والاستقرار لتتمكن من وضع برامجها الادارية في تطوير البلد (الوطن) وتنفيذها. ويذكر لنا سليمان موسى مثل هذه المعلومات التي نقلها هو أيضاً عن بيك (سليمان موسى ومنيب الماضي ١٩٥٩ : ١٨،١٦و٤٩).

اما الحالة الداخلية فقد كانت متردية من حيث التعليم والاقتصاد والادارة والصحة، بحيث انها لم تكن حتى مؤهلة لقيام دولة وطنية لولا وجود القيادة العليا التي فرضت نفسها وكانت مصرّة على إقامة الدولة العربية بطريقة او بأخرى تجسيداً لأهداف الثورة التي قامت عام ١٩١٦ (الثورة العربية الكبرى) ولو بشكل جزئي. لقد كانت الأمية والجهل سائدين في البلاد وبقيت القبلية وقوانينها هي التي تدير الشؤون الداخلية وكان ولاء الفرد لعشيرته في أول الأمر. يعني هذا ان جماعة القرابة كانت الاطار الاجتماعي والاقتصادي الذي يضمن للفرد احتمالية البقاء. لقد ساد البلاد قانون الغاب «الحق للاقوى» حتى وضعت القوانين وتكونت السلطة القضائية في البلاد.

السلطة القبلية او العشائرية سلطة موروثة وغير مكتسبة وكانت تتماشى دائماً مع الحالة الاقتصادية للقيادة. حتى في الريف (الحضر) كانت المشيخة للأقوى اقتصادياً في حين كانت عوامل الحسب والنسب والجاه تقوم بأدوار مساعدة. ومقابل الفقر المدقع الذي كان الناس يعيشون فيه انتشرت الأمراض الاجتماعية التي جعلت الفرد يلتصق أكثر بهذه العشائرية ويرفض أية سلطة أخرى غير سلطة شيخ عشيرته. لقد كانت الأمية متفشية في البلاد ولولا بعض الكتّاب والمدارس المسيحية التي كانت تعمل على تعليم بعض الأولاد لكان التعليم كامل الغياب. ويذكر لنا أحمد يوسف التل ان هذه الأمية قد وصلت إلى اكثر من ٩٥٪ علماً بأن الاحصاءات في ذلك الوقت لم تكن معروفة وبقيت هذه تقديرات (أحمد يوسف التل ١٩٧٨:٦٥) إذ يعطي ان مجموعة الطلبة للعام الدراسي (١٩٢٢/٢٣) ٣٣١٦ طالباً وعدد المعلمين ٨١ وان مجموع عدد المدارس كان ٤٤ مدرسة، وإذا ما قيست هذه الحالة مع عام ١٩٤٥/١٩٤٦ لوجدنا كم كانت الحالة متردية يقول أحمد التل (ص ٦٢).:

«أما من حيث تسرب الطلاب فإن الجدول رقم ٤ يشير إلى وجود فرق شاسع بين عدد الطلاب الذين كانوا في أسفل السلم التعليمي (٢٢٥٣ طالباً في الصف الابتدائي) وعدد الطلاب الذين وصلوا إلى نهاية السلم التعليمي في عام ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، ٣٦ طالباً في الصف العاشر».

ويصف الحالة علي محافظة حين يذهب إلى أن سكان الأردن لم يشاركوا بتكوين وتطوير الفكر القومي حتى ان وقوفهم إلى جانب جيش الثورة ضد العثمانيين لم يكن ليحدث لولا الأموال الكثيرة التي اغدقها القادة العسكريون على شيوخ القبائل ثم الانتصارات التي غيرت آرائهم ليتحولوا بولائهم لهذه القيادة. غير ان محافظة في ذلك ينسى العامل النفسي اذ ان زعماء هذه القبائل تحولوا لنصرة الجيوش القادمة خوفاً لأنهم رأوا انها منتصرة لا محالة وخشيوا العقاب. ومن خلال تبريره لعدم مشاركة سكان الأردن في النهضة الفكرية العربية يقول:

«فقد عاش أهل هذه المنطقة في حالة من التخلف والجهل نتجت عن الفوضى وعدم الاستقرار في الداخل، والعزلة والاهمال اللذين تعرضوا لهما من جانب الدولة العثمانية، فحياة البداوة وعدم استقرار الفلاحين في القرى بصورة دائمة وفقدان الأمن حالت كلها دون نشوء المدن في هذه المنطقة، وحالت بالتالي دون ظهور فئة من المثقفين تعنى بالقضايا الفكرية العامة وتهتم بشؤون الوطن والمواطن والدولة والأمة، وكان همّ السكان الأول تأمين لقمة العيش وتوفير الأمن والحماية اللازمين للنفس والمال والعيال، وكان الوعي السياسي بينهم في اضعف حدوده» (محافظة، علي، ١٩٩٠: ٥٩ ـ ٦٠).

لا أظن بأن معجزة قد حدثت لتغير هذه الصورة على مدار العقدين اللاحقين ليكون هناك فكر سياسي بين أفراد الشعب الأردني، وعلينا ان نقّر مرّة بأن الفكر السياسي الذي

تكوّن في الأردن أبان وبعد نشوء الامارة كان دخيلاً، ولو انه نتاج افراد آمنوا بفكرة القومية والوطنية، ولكن الدولة ككل كانت ظاهرة جديدة وبخاصة مركزيتها في إحدى المدن الأردنية. ولا شك أيضاً بأن سكان شرق الأردن نظروا إليها نظرة الشك والريبة. وكما يقول أحمد امين في وصف العقلية والنفسية العربية الجاهلية:

«العربي عصبي المزاج، سريع الغضب يهيج للشيء التافه، ثم لا يقف في هياجه عند حد، وهو أشد هياجاً إذا جرحت كرامته أو انتهكت حرمة قبيلته... أما ناحيتهم الخلقية فتميل إلى حرية قل ان يحدّها حد، ولكن الذي فهموه من الحرية هي الحرية الشخصية لا الاجتماعية، فهم لا يدينون بالطاعة لرئيس ولا حاكم، (أحمد أمين ١٩٧٥ : ٣٧و٣٨).

الجاهلية قبل الاسلام من حيث التأخر والضلالة، لا عدم المعرفة بالاسلام، تنطبق على المجتمع الأردني بل العربي في بداية القرن العشرين، عدا الحواضر التي نشأ فيها مثقفون واعون. ومن هنا ان الأمير عبد الله بن الحسين كان يعتمد على غير الأردنيين في تأسيس الدولة اذا وجد من خلال تحليل ذهني لتصور الأحداث في البداية، ان اهداف المؤسسة القومية النظرية كانت عربية عامة بينما كان يعرف في قراراته انه يؤسس دولة يعوض فيها عما قد يفوت القيادة العربية كلياً لو لم يقبل بذلك. لقد تحقق للأمير ان اعتماده على الحضارة الموجودة في المنطقة لن يؤدي به إلى النجاح وانه إذا ما أراد للدولة النجاح فعليه ان يدخل هذا الشعب رويداً رويداً إلى المشاركة السياسية. تلك الحضارة التقليدية لم تكن تمتلك ديناميات ذاتية للتطور وعلى هذه الديناميات ان تدخل اليها عن طريق نظم تفعل فيها من خلال حوافز.

في تحليله لمعطيات الحضارة الماثلة قبل ١٩٥٠ يقول أحمد التل (١٩٧٨:٥٠):

«يتضح مما سبق ان النظام الحضاري الذي كان سائداً في المجتمع الأردني قبل عام ١٩٥٠ كان نظاماً تقليدياً، وان جوهر ذلك النظام هو القضاء على أي عامل مؤثر يمكن ان يؤثر في حياة المواطنين او اخضاعهم لنظام حضاري سائد. لقد كانت الصفة المميزة للتفكير والسلوك بين المواطنين هي المطابقة والانسجام مع ارادة الحكام الانجليز او ممثليهم من المسؤولين الأردنيين. لقد كان النظام الحضاري التقليدي ظاهراً في كل الأفكار والقيم والمؤسسات، بما في ذلك اللغة والفنون والمهارات والمعتقدات والعادات والتقاليد والمؤسسات السياسية.

ومن حيث محاولة خلق الفرد الذي يمكن ان يتماشى مع الحرية فقد كانت هذه غائبة لأنه وكما تفضل أحمد التل (ص ٥١).:

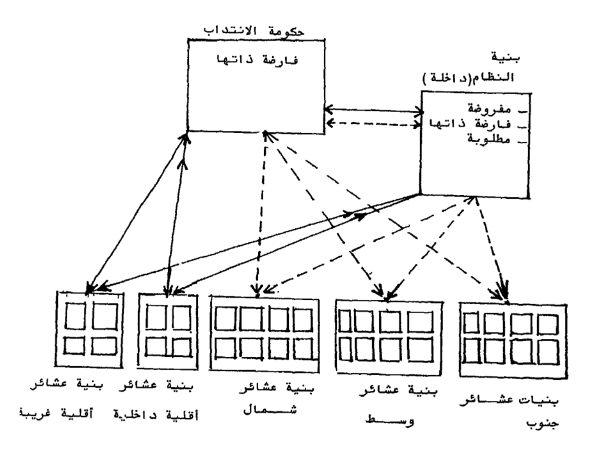
«كما كانت الفترة قبل ١٩٥٠ تتميز بصرامة وقسوة النظام الاجتماعي في كل من البيت والمدرسة. اما الأباء فكانوا متسلطين وديكتاتوريين في علاقاتهم مع اطفالهم (واخوانهم وزوجاتهم)، وكان محور العملية التربوية... نقل المعرفة للطلاب بدلاً من

تنمية شخصياتهم... كما وقف ذلك النظام حائلاً دون اطلاق طاقات الشباب الأخلاقية والعقلية».

وعندما نعرف ان الحالة الصحية في البلاد كانت متردية جداً، فأعجب كيف يذهب بعضهم إلى ان الأردنيين كانوا يطالبون بما يدعى الحريات العامة، لأن هذه الحريات لم تكن تعني للانسان الفرد شيئاً بل كانت كذلك لبعض الشخصيات القيادية، وجلها قبلية، لتجد طريقة جديدة تخضع من خلالها الأفراد لسلطتهم في إطارها القبلي.

رسم (١)

العلاقات بين بناء الدولة والبناء الاجتماعي
في مجتمع شرق الأردن ابان تشكل الدولة



وعلى الرغم من الغضب الذي يفرغه الكثيرون على القوى الاستعمارية والامبريالية إلا آن الطريق الوحيد الذي كان أمام القيادة العليا هو النهوض بهذا المجتمع ليصل إلى مستوى مسؤولية الدولة، ولذلك وبسبب غياب المهارات المحلية، اعتمد النظام على غير الأردنيين. وكان مكرهاً لترك قيادة العشائرية تدبير شؤونها إلى ان يحين الوقت لتفككها وتفتيتها عن طريق اكتساب الأفراد علاقة تبادلية مع الدولة. ونظراً لتردي الحالة الاقتصادية وغياب الموارد استمرت هذه العملية مدة طويلة في أول الأمر. وبينما كانت القيادة العليا تؤكد على المفاهيم الكلية (القومية والمصلحة الوطنية) كانت هذه القيادة تعرف ان هذه المفاهيم شبه فاقدة المعنى للانسان الأردني الذي لم يعتدها في تجاربه المرجعية.

الذين اخذوا يتعرضون للتأثير الجديد كانوا من الأجيال الجديدة التي ابتدأت تشارك بالتعليم حيث عمل النظام التعليمي على نشر الوعي القومي والوطني، واخذ هؤلاء الأفراد مركزاً وسطاً بين جاذبيتين متناقضتين الأولى ربطهم بنوع من الوعي الجديد – فكرة الدولة القومية – والتي التصقت مع فكرة التطور والتحديث. ومقابل الجاذبية العاطفية كانت هنالك الجاذبية الاقتصادية والاجتماعية التي قدمتها لهم الدولة عن طريق الوظائف والراتب بناءاً على استحقاق بموجب عقد اجتماعي تبادلي، وأيضاً بموجب حاجة متبادلة تخلقها الدولة لتضع فيها من تحتاجهم، وهنا دخلت الوساطة، وكثيراً ما كانت تبدو المكانة منّة لاكثر من طرف واحد: متخذ قرار التوظيف والوسيط والموظف في نفس الوقت.

تمثيل بسيط لهذه البنيات التي وجدت في المجتمع الأردني نجدها في الرسم الثاني.

هذه هي الموجودات في المجتمع الأردني في العشرينات من هذا القرن ويمكن تلخيص تكوينها وعلاقاتها، كما وردت في الرسم السابق الذكر، كالتالي:

١ - بداوة وحضر متناحران اقتصادياً وكل من البداوة والحضر منظم في بناءات اجتماعية قبلية بناء على مجموعة من القيم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية في كل من هذه الوحدات. وتدعم هذه البناءات الشكلية بناءات قيمية مستمدة من طبيعة العلاقات بين أفراد الوحدة الواحدة (علاقات القرابة الدموية الأبوية) والاعتماد المتبادل بين الجماعة والفرد لتأمين حظوظ الحياة والأمن الغذائي والحماية. هذه الوحدات العشائرية كانت قد وصلت إلى نوع من التوازن سواء في التعايش السلمي او الصراع وتكونت مجموعة من الأعراف والعادات تنظم علاقات هذه العشائر مع بعضها بعضاً. لقد كانت هذه الوحدات تقليدياً مناهضة لأي نوع من السلطة المركزية التي رأت فيها تهديداً لكيانها الانعزالي ولاستقلاليتها على المستويات السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي. وحيث كانت احدى هذه الوحدات القبلية قابلة للتعاون مع السلطة المركزية فإن هذا التعاون كان ممكناً:

أ - عن طريق القيادة السياسية (شيخ العشيرة).

ب - ان لا تتدخل المركزية مباشرة في تنظيم شؤون الجماعة. لقد وقفت هذه الوحدات موقف الريبة من النظام الداخل إليها من ناحية وموقف الرفض من السلطة الأجنبية التي جاءت بعد الحرب تفرض ارادتها ومهما حاول الانجليز ان يدعموا العلاقات مع العشائر الا ان هذه العلاقات بقيت هشة مع هذا الجسد الغريب.

٢ - السلطة المركزية ممثلة في النظام والذي جاء بفكرة الدولة القومية يفرض ذاته على آيديولوجية وطنية قومية رأت فيها الوحدات الاجتماعية تهديداً لكيانها. وبينما كانت قيادة الوحدات العشائرية او بعضها قد اتصلت مع هذا الفكر الجديد وتحمست له في الماضي كان عليها ان تبدي نوعاً من التعاون مع ممثلي هذا الفكر (النظام) وتبني مجموعة من القيم الجديدة في إطار بنائي فوق - عشائري، تحت إشراف النظام (الأمير).

٣ - الحكومة الانتدابية والتي كانت تريد تطويع كل هذه البنى لخدمة اغراضها ومخططاتها للمنطقة، وكانت علاقاتها مع ممثلي النظام علاقة تبنيّ وانتظار إذا ما كان هذا النظام الحكمي سوف يخدمها (ثقة هشة فوقية استخدامية).

في هذه الوحدات الاجتماعية والسياسية كانت الأهداف متباينة إلى حد بعيد والتقارب بينها يجب ان يحدث بناء على نوع من التصالح او بناء على تنشئة سياسية جديدة تحتوي على مفهوم التصالح. ولكن كان على هذه التنشئة السياسية ان تنطوي على اتجاهات تخدم الأغراض التي ستوجد من اجلها. تحليل سريع للعلاقات التي كانت توجد بين هذه الوحدات تفضي لنا بما يلي:-

١ - علاقة حكومة الانتداب بالنظام الجديد (علاقة تبادلية وفوقية).

٢ - علاقة النظام الجديد بحكومة الانتداب (علاقة تشككية وتابعة).

٣ - علاقة النظام باتباعه من غير الأردنيين والأقليات (علاقة تبادلية فوقية).

٤ - علاقة غير الأردنيين (وبعض الأردنيين) والأقليات مع النظام (علاقة متينة وتابعة).

٥ - علاقة النظام مع زعامات العشائر (والعشائر) (علاقة شبه اكراهية مطلوبة وفوقية).

٦ - علاقة العشائر وزعمائها مع النظام (علاقة تشككية، مطلوبة، وتابعة).

٧ - علاقة حكومة الانتداب مع العشائر وزعمائها (علاقة لا مباشرة، مفروضة، اكراهية ومساعدة لتقوية العلاقة بين العشائر والنظام بناء على اسس حضارية).

وبينما كانت مجموعة القيم التي ارتبطت بها العلاقة الأولى تفرض نوعا من علاقات الثقة للدعم المتبادل بين النظام والانتداب من أجل استمرارية الانتداب وتثبيت النظام، كانت حكومة الانتداب تعي مكانتها المفروضة والمرفوضة عند العشائر، وكان النظام يعي ضرورة وجوده في مجتمع شرق الأردن والتي اعطت له شرعية هذا الوجود بسبب غياب السلطة المركزية قبل وجوده مما حدا بحكومة الانتداب الابقاء على تجزئته وتناحر اجزاءه. اما في العلاقة الثانية فإن القواعد القيمية الوطنية التي ارتكز عليها الأمير واعوانه جعلته يقف موقف الريبة من الحكومة البريطانية، ولكن اعتماده عليها اقتصادياً وسياسياً وأمنياً كان يجعله يتفادى الصدام المباشر مع حكومة الانتداب للوصول إلى الهدف الأسمي وهو تكوين الدولة والنهوض بها إلى المستوى الذي يجعله قادراً على الاستغناء عن خدماتها والتبعية لها، وحينها ليس بمفرده ولكن مع الشعب في كتلة واحدة. هذا الوعي بأن البناءات العشائرية التي وجدت في ذلك العهد لن تكون قادرة على إفراز القيادة المركزية، جعل النظام يستند إلى مجموعات بشرية يربطها بذاته (العرب من غير الأردنيين، الأقليات الغربية والمحلية) وتكون بمثابة المحرك للزعامات العشائرية (من خلال الحسد والمنافسة) ان تقدم على ربط ذاتها به. من جهة هؤلاء كما في العلاقة الرابعة فإن طبيعة وجودهم في هذا المعترك كانت غير مضمونة، ولم يكن لديهم طريق آخر إلا الاخلاص للنظام وحكومة الانتداب التابعة ولذلك فقد كانت علاقة متينة تسليمية وتابعة وهذا هو الأساس الذي بنيت عليه هذه العلاقة لعقود طويلة حتى تطور مفهوم الوطنية الى مستوى المواطنية القانونية وبذلك كانت علاقة مصيرية.
علاقة النظام مع الزعامات العشائرية والعشائر كانت من النوع شبه الاكراهي ولكنها كانت مطلوبة فقد جاءت السلطة المركزية من ناحية سلطة وسيطة للصراعات العشائرية وفرض النظام، وهذا النقص في البناءات الاجتماعية الأردني أعطى وجود النظام شرعية أقوى من تلك الشرعية التي قد نعيدها إلى الثورة العربية او الانتفاضة القومية او الزعامة الدينية. النظام الجديد جاء بفكر جديد استمده من فكر الحكومات الوطنية الحديثة التي وضعت اساس فكرها في الابتعاد عن الاستثنائية (استثناء بعض الناس من المواطنية الكاملة). وحيث كانت السلطة المركزية تهدد كيان الزعامات العشائرية وتطمس فوقيتها واستعلائها من خلال إخضاع هذه البناءات العشائرية لها، مما أدى إلى علاقة تشككية، فإن النظام (السلطة المركزية الجديدة) اعطت البديل عن التجزئية ممثلاً في فكرة الوحدة الوطنية التي كان على النظام ان يدخلها مؤسسياً إلى سلوك الأفراد والجماعات ومن هنا جاءت هذه العلاقات تابعة وقبلت التابعية وكان هذا هو العامل الثالث في الشرعية للنظام والدولة. هذه الشرعية كانت تتمثل في هدف الدولة في نقل الأفراد نقلة نوعية من التبعية العشائرية إلى علاقة التبادل مع الدولة المركزية، وتشكل هذه عاملاً آخر في إضفاء الشرعية على النظام الداخل على المجتمع. فلم يكن بالمعقول ان يتفاعل المجتمع المجزء قبلياً والذي لا تمثيل له ان يبقى كما هو ليتفاعل مع حكومة انتداب عصرية متفننة بضروب الفنون السياسية كما اكتسبتها من مسيرتها الديموقراطية من

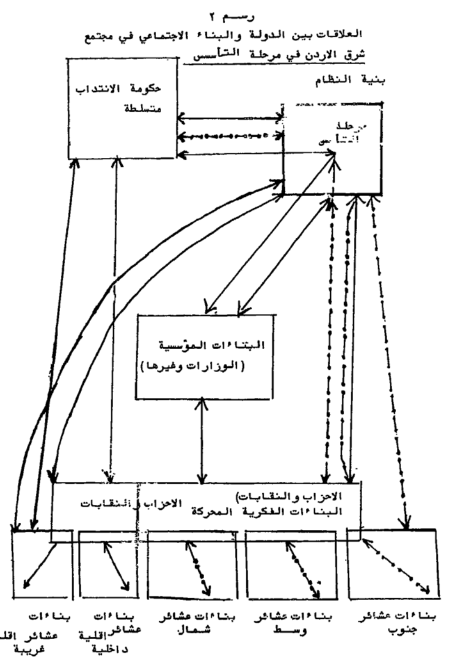
ناحية والكولونيالية من ناحية اخرى. ومن هنا، وتحت اشراف الدولة المنتدبة بدأ النظام الجديد يعمل على تنظيم المجتمع بحيث يمكن ان يتفاعل مع العلاقات الدولية الجديدة سواء للخارج او للداخل. فقد تأثر هذا النظام بالدولة المنتدبة إلى درجة ما، وعلى الرغم من الرغبة الكامنة لديه في التخلص من قبضته إلا أنه وجد الوصول إلى الهدف اهم بكثير من حالة الصراع التي سوف تتسبب من خلال التصادم معه، ولذلك فهو يؤكد على التعقل ـ العقلانية، والنظام، وتقدير الذات إذا ما كانت مستعدة لخوض التصادم والصراع. ولذلك فقد رأى في ذلك الوقت ان الطريق الوحيد للوصول إلى الغايات المنشودة هو التعاون (محافظة ١٩٩٠ : ٧٢ ـ ٧٣، ماضي وموسى، ٢٤٣ ـ ٢٤٤).

١ : ٢ عهد الاحزاب:

كان على النظام أولاً ان يبدأ مؤسسته الأولى التي تتبنى تطبيق النظام ـ الحكومة التي تمثل المجتمع إلى الخارج وتضع القوانين وتطبقها: أي أنه كان على النظام أن يخلق البناءات المؤسسية الأولى التي تخضع الناس للقانون، الوزارات والدوائر ومن خلال هذه البناءات الرئيسية اخذ يتفرع لايجاد مؤسسات أو بناءات مؤسسية اخرى تساعد في بناء النظام. وقبل ان يفكر النظام بوضع الأساس الأول للديموقراطية وهو البرلمان، شجّع تنظيم الأحزاب. لقد أراد الاقتداء بالديموقراطية الغربية، ان يبنى المجتمع الجديد على اساس من المشاركة السياسية، سبيلاً لتحويل المجتمع من البنية القبلية الى بنية المجتمع الحديث ولذلك كما يقول لنا خير الدين الزركلي (١٩٢٥ : ١٠٨ ـ ١١٢) فقد طلب الأمير عبد الله من رشيد طليع تأسيس أو تأليف حزب سياسي في صيف ١٩٢١، وهذا المطلب في تكوين هذا البناء الجديد يحتوي على الطريقة التي وجدها النظام ليدخل ذاته مؤسسياً إلى حياة الأفراد. وعلى الرغم من ان تأليف الحزب كان مشروطاً بعدم التدخل في الشؤون الادارية للبلاد إلا أن الحكمة فيه قائمة، هذه الحكمة هي المعرفة العميقة عند الأمير وحتى عند حكومة الانتداب ان البناءات القبلية الموجودة لن تكون قادرة على خلق قيادة مركزية من ذاتها ولا على اي من المستويات. لقد كان الهدف من هذه البناءات الى جانب كونه تنظيمياً، هو تقريب الأمير من الناس وتقريب الناس من الأمير بطريقة او بأخرى. والسبيل إلى ذلك هو ربط الزعامات العشائرية بالنظام من ناحية وترك الأمر لهم في ادارة زعاماتهم القبلية ما دامت هذه تخضع للنظام:

ادارة انتداب ــــــــ نظام ــــــــ قيادات قبلية ــــــــ عشائر فهو ترتيب تنازلي هرمي وطبقي في نفس الوقت بحيث ان الأعلى يستوعب الأدنى.

رسم ٢
العلاقات بين الدولة والبناء الاجتماعي في مجتمع
شرق الاردن في مرحلة التأسيس



- - - - علاقات ضعيفة شكوكية

——— علاقات مباشرة قوية

هذه البنية الحزبية بحد ذاتها (حزب الاستقلال، والعهد، والشعب، وجمعية الشرق العربي) خدمت كبناء قيمي جديد لم تعرفه البناءات العشائرية في بادية الأردن وارياقه وحضره، وكانت عضوية الأحزاب هذه مقتصرة على بعض المثقفين. إلا ان عامة الناس في الشارع الأردني لم تكن قادرة على استيعاب ما يدور حولها. هذه البناءات

القيمية السياسية والعقائدية بطموحاتها الكبيرة التي كانت في كثير من الأحيان تتعدى حدود الوطن إلى البلاد العربية قامت بوظيفة دعم للنظام وتعزيز مكانته تجاه الانتداب وجعلت الانتداب بطريقة او بأخرى يحسب بعض الحساب لما أصبح يدعى «قوى وطنية». غير ان مجموعة القيم التي تبنى عليها بناء الثقة الجديد المستمد من الأهداف السياسية والعقائدية لم تكن متناغمة مع مجموعات القيم التي بنيت عليها البناءات الاجتماعية التقليدية. وكان خروج الأفراد من البناءات العشائرية للانضمام إليها يشكل عامل هدم لبناء الثقة في البناءات العشائرية وفعل فعله تدريجياً خلال عقود تتابعت حتى الستينات. ولا شك ان الفترة الثانية من الحياة الحزبية في الأردن قد اختلفت من حيث اسسها العقائدية والفكرية ولكن اللفاع التقليدي لها بقي فاعلاً كما سنرى.

هذه التنظيمات الحزبية التي ظهرت حتى قبل تأسيس المؤسسات او البناءات المؤسسية للدولة بشكلها المؤثر على الأفراد والجماعات في المجتمع كانت، إذا ما تفادينا بعض تجاهلات استقراء التاريخ الأردني، ثنائية التوجه، فقد كانت من ناحية مناهضة لحكومة الانتداب ولكنها من ناحية اخرى كانت مناهضة للنظام ذاته دون ان تعي اهمية وجود النظام. فحزب الاستقلال كان يضم شخصيات اكثرهم اما ممن انضموا إلى الأمير عبد الله بعد سقوط الحكم الفيصلي بسورية او جاء إلى عمان بعد وصول الأمير عبد الله وجلّهم من غير الأردنيين فقد كان اهمهم رشيد طليع، وأحمد مريود وامين التميمي وعوني عبد الهادي وغالب الشعلان. جميع هؤلاء كانوا غرباء بالنسبة للبناءات القبلية التقليدية في الأردن ولا شك انهم جاءوا بناءاً على شعور بالانتماء إلى ايديولوجية القومية العربية على مستوى البناء القومي العربي. لكن على المستوى القطري، أخذ هؤلاء يشكلون مع الأمير ومسانديه بنية فوقية اجتمعت على مجموعة من القيم لم تكن في صميم الوعي القبلي لسكان الأردن في ذلك الوقت. كذلك فإن بناء الثقة في هذه البنية الفوقية كان من نوع خاص لم يشترك فيه أفراد المجتمعات القبلية الأردنية. وحتى في تكوين الحكومات الأولى في الامارة فقد اثبت أعضاء هذه الأحزاب ان عضويتهم كانت اما اخذاً للخواطر او انها كانت الطريق الوحيد للدخول في مكونات الحكومة. فعند تأليف حكومة رضا الركابي (٣/٥/ ١٩٢٤) قبل إبراهيم باشا مثلاً ان يصبح وزيراً شريطة ان يقطع جميع صلاته بحزب الاستقلال (ماضي وموسى، ١٩٥٩:٢٣٤). حتى حزب الشعب الأردني الذي تأسس في ١٩٢٦/٦/٢٣ والذي ضم بعض الشخصيات الأردنية (سليمان السودي، وعبد المهدي الشمايلة وتوفيق النجداوي) وفيما بعد (دليوان المجالي، وحسين الطراونة ومصطفى المحيسن ومثقال الفايز وراشد الخزاعي، ونمر الحمود وغيرهم)، فإنه لم يقدر على المقاومة الصلبة فحل نفسه عام ١٩٣٠ ودخل أعضائه في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني (ماضي وموسى، ص ٢٢٣). هذا الدخول كما يبدو، كان استجابة لدعوة ما وإذا ما عبر عن شيء فإنه يعبر عن فشل الركيزة العقائدية للحزب التي لم تقنع اصحابها من ناحية ولكن أيضاً هنالك الاحتمال بأن هذه التقلبات تعبر عن نوع

الشخصية الموجودة في البلد، او الشخصية النفعية التي لم تكن قادرة على التفاعل التعاوني مع الأخرين لايجاد القيادة اللائقة لمثل هذه المؤسسات التنظيمية حتى بعد سنوات من تأسيسها. وهذا هو الذي كان من شأن الأحزاب الأخرى أيضاً.

في ٢٠ شباط ١٩٢٨ تكون المؤتمر الوطني الأول والذي تكون من رؤساء العشائر الذين وجدوا في الدولة الجديدة تعزيزاً لمكاناتهم، بإعتبارهم أصحاب زعامات. والذي يعرف كيف كان الأردن في ذلك الزمن يدرك أيضاً ان مصالح هؤلاء الزعماء كانت متضاربة، وان هؤلاء هم الذين شعروا بأن زعاماتهم مهددة عندما جاء الأمير إلى الأردن. فهل يمكن لهؤلاء ان ينقلبوا في مثل هذه الفترة الوجيزة رأساً على عقب ليكوّنوا معاً البنية السياسية للدولة الجديدة دون منازعة؟

حول تقديم المعلومات عن المؤتمر نجد الكتاب يتجاوزون اشياء كثيرة دون ان يخبروا القاريء عنها ويتركون المجالات مفتوحة امام القاريء ليضع اسئلة كثيرة ولا يستطيع الجواب عليها إلا جزافاً او حدساً. يقول علي محافظة:

«أدى إبرام المعاهدة البريطانية في ٢٠ شباط ١٩٢٨ إلى موجة عارمة من الاحتجاج عمّت المدن والقرى الأردنية في ربيع السنة نفسها، ونظمت المظاهرات في المدن واعلنت الاضرابات. ولعب طلبة المدارس دوراً كبيراً في هذه الحملة الاحتجاجية حتى... وقام زعماء البلاد والمتنورون فيها بإرسال البرقيات إلى عصبة الأمم والحكومة البريطانية وسلطات الانتداب في فلسطين وشرق الأردن...الخ». (محافظة، علي، ١٩٩٠، ص ٧٦).

والذي يقرأ هذه المعلومات يصل إلى النتيجة الحتمية المتمثلة في السؤال: وفي أي طرف كان الأمير في كل هذا؟ وما هو دوره في إنشاء المؤتمر الوطني؟ والحقيقة هي ان الباحث لا يسأل السؤال شاكاً في وفاء وعدم وفاء القيادة العليا، ولكن تغييب دور القيادة العليا يصبح هاماً جداً في تحليل وظائف المؤسسات العليا التي خلقتها الدولة الجديدة بما في ذلك المجلس النيابي عام ١٩٢٩. ان المعلومات المقدمة حول تاريخ الأردن تفصح بكل وضوح عن هدف هذه المؤسسات وهو إدخال مفهوم الدولة إلى تفكير الناس وسلوكاتهم وخلق بناءات جديدة من القيم والثقة وهدم أخرى حتى يتسنى للتشكّل الجديد اخذ مكانته الطبيعية. غير انه بين الهدم والبناء والهدم والبناء كانت هنالك عملية تسير ببطء وتؤكد من خلق الشخصية الأردنية المعهودة التي لن تختلف عما كانت عليه في الماضي من عدم الاستقلالية والتبعية وليس على مستوى واحد ولكن على جميع المستويات في الأسرة والمدرسة وفي الوظيفة المكتبية والعمل اليدوي وفي الوزارة والمجلس النيابي. لقد أصبح الأنسان الأردني بحاجة إلى من يأتي إليه ليقول له اتبعني.

حتى وان تكونت احزاب اردنية معارضة للنظام فإنها لم تتكون بناءاً على اجماع بين القادة وتكوين فكر جديد، بل بنيت على أفكار قاعدتها موجودة في مصالح شخصية

بحتة او انها تكونت تحت قيادة غربية وبتشجيع من قوة غير اردنية، كما في حالة الحزب الوطني الأردني الذي تأسس في سوريا عام ١٩٣٦، ثم جميع الأحزاب التي تأسست منذ عام ١٩٢٩ وحتى الاستقلال. جميع هذه الأحزاب نجدها تتكون وتحل ذاتها، ودون دخول في مدى تأثيرها على تطور الدولة، فإنها قامت بوظيفة مهمة جداً تتمثل في تعريف الأفراد بالدولة واخضاعهم لها على الرغم من مدى التأخر والأمية التي سادت في تلك الفترة وما بعدها.

في هذه الفترة نجد العلاقات البنائيـة التي تطورت إلى جـانب العلاقـات التي استمرت من المرحلة الأولى بين الوحدات التالية:ـ

١ ـ الحكومة الانتدابية.

٢ ـ النظـــــام.

٣ ـ الـــــوزارات.

٤ ـ البرلمان او المجلس النيابي.

٥ ـ الأحـــــزاب.

٦ ـ البناءات العشائرية.

٧ ـ النقابـــــات.

بين هذه الوحدات المؤسسية المكونـة للكيان السيـاسي نجد العـلاقات التـالية وتأثيرها على البناءات المختلفة:ـ

١ ـ علاقات حكومة الانتداب مع النظام (العرش). لقد بقيت هذه العلاقة مبنية على مجموعة من القيم وبناء ثقة يزداد حينا ويفتر حينا آخر. واخذت هذه العلاقات تسير نحو نهاية باقتراب الحرب ونهايتها واقتراب الاستقلال. وهي علاقة فوقية.

٢ ـ علاقة النظام (العرش مع حكومة الانتداب) علاقة تبعية واعتماد متبادل قويـة احيانا ومتشككة احياناً اخرى. لقد كان مصدر هذا التشكك لدى العرش التساؤل المتواصل حول تمكن النظام من إدخال نفسه مؤسسياً إلى المجتمع الأردني، وحول موقف الحكومة المنتدبة في حالات سلبية او ايجابية تنعكس على النـظام او على المنطقة ككل من جراء:

أ ـ موقف بريطانيا من المطالب الصهيونية في فلسطين.

ب ـ موقفها من نضال الشعب الفلسطيني.

ج ـ موقف النظام نفسه من المواقف البريطانية. او مواقف حكومة الانتداب.

لقد كانت هذه المواقف تفعل فعلها على المستوى القومي العربي وتثير كثيراً من التساءلات حول مصداقية او عدم مصداقية نظام الحكم في شـرق الأردن من

القضايا القومية. الغريب في هذا الأمر ان هذه القضايا القومية قد اعطيت الأولوية فوق كل القضايا الأخرى الأكثر ضرورة مثل الفقر، غياب الانتاجية، وغياب الموارد الاقتصادية. أما الانسان الفرد فقد بقي خارج الاطار الفكري لكل من الحركة السياسية والعلاقات البنائية.

٣ - العلاقة بين النظام (العرش) مع البناءات المؤسسية وقد بقيت علاقة متينة استطاع النظام من خلالها استقطاب النخبة في البناء العشائري من زعامات ومثقفين وادراجهم في البناء الفوقي (الفكري) للدولة وفي البناء التنفيذي. واصبح هؤلاء الوسطاء بين الدولة والبنية التحتية من ناحية، واستخدامية لحل المشاكل مع حكومة الانتداب فقد استخدمت هذه المؤسسات (الوزارات والمجلس النيابي) باعتبارها قوى ضاغطة على العرش وعلى حكومة الانتداب في حالات الخلاف مع العرش ان تفي ببعض مطالب هذه المؤسسات.

٤ - العلاقات بين حكومة الانتداب والمؤسسات البنائية الأردنية حيث كانت فوقية متشككة إلى حد بعيد بسبب بعض الأشخاص الذين يشغلونها وقوية المصداقية من ناحية اخرى بسبب خضوعها لارادة العرش في ديمومتها واستمراريتها، فحيث تتعارض هذه المؤسسات مع مصالح الانتداب كان شاغلو مكاناتها يتبدلون.

اما بناء الثقة في هذه المؤسسات فقد كان يرتكز على مجموعة من القيم المستمدة من استمرارية النظام، والانتداب، وقيامها بالواجبات الملقاة على عاتقها كونها وسائلية بين النظام ومكونات المجتمع، أي تنفيذية في طبيعتها.

٥ - العلاقات بين المجلس النيابي (ضمن المؤسسات البنائية) والعرش وقد كانت علاقات تحاورية من ناحية وتعارضية من ناحية اخرى. فحتى الخمسينات كان ممثلوا الشعب في المجلس النيابي هم من اصحاب الزعامات المحلية. نظرة سريعة إلى اسماء هؤلاء الممثلين ترينا مدى تكرار نفس الأشخاص في المجلس النيابي، وان هذا التمثيل وعلى الرغم من ظهور الأحزاب الكثيرة منذ عام ١٩٢١ (وعددها ١٤ حزباً) إلا ان التمثيل النيابي لم يكن حزبياً قط لا في طرحه للدعاية الانتخابية ولا في استيلائه على كراسي المجلس النيابي، ذلك ان قانون الانتخابات قد حدد الكراسي للأكثرية والأقليات بناء على انتماءاتها الدينية وطابعها الاجتماعي (قانون الانتخابات). وبما ان المجلس النيابي ارتبط بالارادة الأميرية السامية فقد كان مركزه خضوعياً وعلى الرغم من ان الاقتراع كان فردياً إلا ان طبيعة الحياة الاجتماعية كانت قد جعلت من الفرد خاضعاً لارادة الجماعة العشائرية، مما يحدو بالباحث ان يسأل عن مدى فاعلية ما يدعى بارادة الفرد الحرة في عملية الاقتراع. مؤسسة المجلس النيابي في تلك الفترة كانت مؤسسة استخدامية في اتجاهين: الأول من جهة العرش نحو الشعب والثانية من جهة الزعامات القبلية للوصول إلى العلاقات الفردية بالعرش.

٦ ـ العلاقات بين المجلس النيابي والحكومة والتي قامت على مجموعة من القيم المتعلقة باستمرارية الدولة. وغالباً ما كانت هذه العلاقات موجهة نحو تفادي الصراع. فبالرغم من ان شخصيات المجلس النيابي كانت ممثلة في القيادات الحزبية إلا أن غياب فعالية الأحزاب في تكوين المجلس التشريعي ترك السلطة التشريعية تحت رحمة السلطة التنفيذية لأسباب كثيرة اهمها غياب الكفاءات التشريعية في المجلس النيابي. فبينما كانت السلطة التنفيذية تسن القوانين المدنية بناء على فكر عصري، كانت القيادات النيابية من النمط العشائري التقليدي وقد يتسنى لبعض افراده ادراك ما يدور في هذه القوانين وقد لا يتسنى ايضاً. ولذلك يمكن بطريقة اوبأخرى وصف هذه العلاقات بعلاقات تبعية. وعلى الرغم من وجود بعض المعارضة للسلطة التنفيذية الخاضعة مباشرة للعرش إلا أن هذه المعارضة كانت ظاهرية أكثر منها جوهرية. وحتى في التمثيل فإن الفرد الأردني لم يأخذ مكانته طوال هذه الفترة ـ فقد كان الوعي متدن ـ ومن يقرأ كتاب احمد التل عن التعليم في الأردن، ويعرف ان عدد المدارس الحكومية في المملكة لم تزد على ٧٧ مدرسة عام ١٩٤٦/٤٧ وان عدد الطلبة لم يزد على ٣٪ من مجموع السكان لادراك مدى الاهتمام الذي اولته مؤسسات الدولة للنهوض بالفرد الأردني، فلم يكن في المملكة إلا مدرستان ثانويتان (محافظة ١٩٩٠ : ٢١؛ و ١٩٨٩ : ١٢٤ ـ ١٢٣).

٧ ـ العلاقات بين الأحزاب والعرش وهي علاقة تبعية وخضوعيّة ولولا بعض التأثيرات على مستوى اتخاذ القرار الداخلي وليس في السياسة الخارجية لكانت الأحزاب غائبة التأثير. لقد كانت وظيفة الأحزاب في أول الأمر اجتذاب القدرات الشعبية واقتطاعها من التنظيم القبلي لاخضاع هذا التنظيم للدولة.
عدا ذلك بقيت العلاقات كما كانت عليه حين تأسيس الامارة. وبعد تحول الامارة إلى مملكة بقي التطور في نفس الاتجاه إنما في حالة جديدة لم يعد العرش يعمل بناءاً على توجيهات من سلطة منتدبة. واحرى بنا ان ندعو تلك الفترة فترة استقلال العرش وليس البلاد لأن قيادة الجيش بقيت في ايدي مجندين بريطانيين (جلوب باشا).

١ : ٣ التمثيل النيابي الأول (١٩٢٩ ـ ١٩٤٧):

في الأول من نيسان ١٩٢٣ تشكل مجلس الشورى الأول في الأردن بأمر من سمو الأمير، برئاسة قاضي القضاة وعضوية مدير المحاسبة، ومدعي الاستئناف العام ومدير المعارف، ومدير الواردات ومدير تسجيل الأراضي ومدير الزراعة ومدير البرق والبريد العام. وقد يذهب القارىء إلى أن مثل هذا المجلس يجسد الارادة بوضع الدين اساساً للتمثيل والشورى، وقد يكون الأمر كذلك في بداية تشكيل الدولة. اهم من ذلك هو ان هذه المجموعة كانت متعددة المناصب والمكاسب من ناحية، ومن ناحية اخرى، كانت بعيدة عن مجال التأثير والنفوذ الذي تحكمت به الدولة المنتدبة من خلال مكتب الارتباط بعمان،

وكذلك وضعت يدها على ادارة الجيش وقوة الحدود. وبذلك يقول نصير عاروري:

«لقد وافق الأمير، الذي نال الاعتراف برئاسة الدولة وحقوق انتقال الرئاسة بالوراثة، ان يتم تمثيل بريطانيا في شرق الأردن من خلال مندوب سام يمارس سلطة التشريع والادارة من خلال حكومة دستورية وبناء على ارشادات المعتمد، (مادة من المعاهدة البريطانية ١٩٢٨)». (عاروري، ١٩٧٢: ص ٧٦).

بذلك تناحرت الاتجاهات ليس فقط بين المصالح البريطانية والمصالح الأميرية ولكن ايضاً بين مصالح الأمير ومصالح الوطنيين الذين كانوا يشغلون المناصب في الدولة. وما ان وضع قانون الانتخابات في شباط ١٩٢٩ حتى ثارت المعارضة ضده ونودي بمقاطعة الانتخابات. وحتى تعديل القانون لم يجد نفعاً كما يبدو، لأنه وكما يدعي جولدنر (Goldner, Werner ١٩٥٤ : ١٦٧) لم يشارك في الانتخابات لتلك السنة (١٩٢٩) اكثر من ٣٪ ممن كان يحق لهم الاقتراع. لكن الأمير حل هذا المجلس في ٩ شباط ١٩٣١ بسبب المعارضة، وجرت انتخابات جديدة في الأول من حزيران من نفس العام فلم ينجح من أعضاء المجلس المحلول إلا أربعة: ثلاثة منهم من شيوخ البدو والرابع شركسي. ولكي يزيل المعارضة من المجلس، أقال الأمير رئيس الوزراء ووضع بدلاً منه إبراهيم هاشم الذي ضم إلى حكومته اثنين من الوزراء السابقين وثلاثة من أعضاء المجلس النيابي وبذلك قضى على احتمالية الصدام في المجلس. وبذلك يقول عاروري:

«من بين المجالس النيابية الخمسة حتى عام ١٩٤٧ لم يملك احدها الشجاعة لمناقشة مسائل اساسية إلا المجلس الأول. اما المجالس الأخرى فإنها كانت تعمل ما ارادته السياسة الأميرية... لقد فهم اعضاء هذه المجالس قواعد اللعبة واخذوا يتصرفون تبعاً لها». (عاروري، ٨٥).

لقد كان التمثيل البرلماني في عهد الامارة وسيلة اخضاع وحتى القوانين وسنها كانت خاضعة لسلطة رئيس الدولة بل ان المجلس قد اعطاه هذه الصلاحية لسن بعض القوانين دون عرضها على المجلس التشريعي (عاروري، ص، ٨٧).

لا يعني هذا اننا ننتقد افعال الأمير سلبياً. لقد كان سموه يعرف ان لا مناص من مجاراة حكومة الانتداب لبناء الأمة، وان هذه الأمة لا تزال في اول الطريق لممارسة مثل هذه العملية الديموقراطية، وقد كان يعي ايضاً المصالح الشخصية سواء للمعارضة او لغيرها من الأفراد، وكذلك كان الأمير ادرى الناس بمقدرات الدولة النامية من جوانب عدة. وربما ان الدولة كانت ستزول سريعاً لولا هذه السياسة المهاونة للأمير ولكن ليس عن غياب الشجاعة او ابداء التسليم.

أما بالنسبة لمجلس الأعيان فقد كان الأمير يعين افراده تعيينا وله حق اقالتهم ايضاً ولا زال الأمر كذلك حتى هذا الوقت. وإذا ما اردنا فهم تاريخنا فهما جيداً فعلينا ان نعي هذه الأحداث ونحلل بناءات المؤسسات ووظائفها لنصل إلى نتيجة ما. فبين

الخمسين نائباً الذين احتلوا مقاعد المجلس النيابي على مدار المجالس النيابية الخمسة بين ١٩٢٩ و ١٩٤٧ كان اكثر من النصف يتكون من شيوخ عشائر والباقون من الموظفين في الحكومات السابقة والأعيان، إضافة إلى ان رئاسة هذه المجالس كانت ،مناطة إلى رئيس المجلس التنفيذي (رئيس الوزراء).

وإذا ما اعتبرنا مشاكل تسجيل الناخبين، وتحديد الدوائر الانتخابية، والوعي الانتخابي بين المواطنين في شرق الأردن اثناء عهد الامارة، ثم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي سادت البلاد، فلا نقدر حقاً ان نتكلم عن وجود المجال لتطبيق النظام الديموقراطي بين ثلاث قوى تتناحر على السلطة ـ حكومة الانتداب، والدولة وزعماء العشائر. هذه الوحدات الثلاثة امتازت بمجموعات متمايزة من القيم والقاعدة الوحيدة لاحدها في تحقيق اهدافها هي استخدام القوة.

من جهة اخرى كان المجلس النيابي في جميع الأحوال خاضعاً لنفوذ المجلس التنفيذي والذي يعمل حسب ارادة ما واولها إرادة السلطة المراقبة (الانتداب). لذلك فإن بناء الثقة الضروري لسير العمل في مثل هذه المؤسسة لم يكن ممكناً. اما الشق الثاني ـ مجلس الأعيان فقد كان اعضاءه يعينون تعييناً ولا تزال الحالة كذلك.

لا داعي ان نخرج من هذا العرض بان هذه الفترة قد ذهبت ضياعاً. لقد كانت فترة تجربة لكل من الدولة والشعب وقاربت كثيرا بينهما من خلال التعليم، ولو على مستوى متواضع وضمن الامكانات. لقد كونت هذه الفترة مجموعة جديدة من القيم التي اقيم بناء عليها بناء ثقة جديد. فهناك مجموعة كبيرة من الناس دخلت إلى الحياة المؤسسية (التعليم الوظائف في الدوائر، الوزارات، الجيش) وتطورت روابط بين المجاميع القبلية من جهة والدولة ـ او نظام الحكم من جهة ثانية. ولا شك في ان الدولة قد قدمت للناس مصدر رزق جديد يعتمد الدخل الشهري بدلاً من الدخل السنوي الزراعي، واخذ قسم كبير من سكان شرق الأردن يعتمدون الدخل الفردي، بدلاً من الدخل الجماعي. وفي هذه الفترة أيضاً تطورت المدن (عمان، اربد، الزرقاء، جرش، الكرك، مادبا، والسلط) وخلقت هذه أجوائها الخاصة من حيث الفكر السياسي والاجتماعي والتعليمي. واهم ما في هذه الفترة هو ان شرق الأردن بسكانه لم يعد ليسمح بالفراغ السياسي او غياب البنية السياسية الفوقية، ولم يعد ليسمح بغياب القانون الذي اصبحت له قاعدة تشريعية معينة ممثلة في المجلس النيابي.

هذه الفترة كانت فترة هدم وبناء في بناءات الثقة ومجموعات القيم التي تقوم عليها تلك البناءات. ومع التحول الى الاستقلال والملكة كان السؤال المطروح لدى الفئة المشاركة في الفكر السياسي: كيف تطورت هذه المؤسسات التي حولت حياتنا إلى مؤسسات فاعلة بدلاً ان تكون ادوات تسلّط وقمع؟ ولم يكن هذا سؤال الشعب فحسب بل كان أيضاً سؤال العرش الطامح إلى ارساء قواعد متينة له في مجتمعه الجديد والذي

تغير كثيراً عما كان عليه عام ١٩٢١. فبينما لم يجد النظام من يضعه رئيساً للوزراء في مجتمع شرق الأردن عام ١٩٢١ كان عدد المتعلمين قد كثر ولم نعد بحاجة إلى غرباء لاستخدامهم.

١ : ٤ البناء الاجتماعي القديم ونظيره الجديد:

تكون المجتمع الأردني (شرق الأردني) حتى العقد الثالث من هذا القرن من جماعات قبلية مبعثرة لم تعرف السلطة المركزية في البلد في سلطات اقليمية زعامية مشيخية او قبلية في انحاء البلاد من جنوبها إلى شمالها يسود العلاقات فيما بينها الصراع على النفوذ وارتكزت البناءات الاجتماعية على العلاقات الدموية والتبعية القبلية، والثقة المطلقة بشيخ القبيلة، حتى داخل ما كان يدعى بالمدن الأردنية. وسواء كان السكان بدوا رحلا او قرويين او مدنيين فإن طابع العلاقات الاجتماعية كان متماثلاً على الرغم من بعض الامتيازات التي كانت تتمتع بها بعض المدن مثل السلط واربد. لقد كانت الخدمات العامة نادرة والبنية التحتية غير متوفرة.

في مثل هذه المجتمعات ساد التعاضد الميكانيلي (دركهايم) والثقة المتبادلة بناء على الروابط العاطفية والمشاركة في علاقات مبنية على قيم روحية ومصيرية وكانت تمتاز بالخصوصية الشخصية وتعريف المجموع بالذات الفردية. هذه العلاقات، وكما يقول لنا الباحثان آيزنستاد ورونيجر (S. N. Eisenstadt and L. Roniger ١٩٨٤:٢٠) خصوصية شخصية تشير إلى علاقات بين نوع التعاضد والالتزامات الألية وتفرض مجموعة من الالتزامات المتبادلة في المجالات الاقتصادية والخدمات (العنائية والدفاعية وغيرها). هذه العلاقات كانت ضرورية بسبب وظائفها في عملية الضبط الاجتماعي وهي مميزة للجماعات الصغيرة.

مثل هذه الجماعات (المجتمعات الصغيرة) كانت غير متساوية في توزيع الالتزامات وتحديدها وتوزيع الواجبات أيضاً وبذلك فهي عرضة إلى التوتر والتفكك في حالات يتداخل فيها القيام بالالتزامات والواجبات وأيضاً بالحصول على الحقوق. وبما ان هذه الجماعات القبلية لم تكن منعزلة عن بعضها بعضاً فقد كان المجال مفتوحاً أمام التدخل الخارجي في علاقات القربى مما كان يؤدي إلى كثير من التوترات داخل الجماعة القبلية الواحدة. كذلك فإن الترتيب النسقي الهرمي او التدرجي في الجماعة الواحدة كان يثير كثيراً من التوترات بين الوحدات المكونة للجماعة الواحدة (Y. Cohen ١٩٦١). في هذه العلاقات نجد مجموعة من التوكيدات تسودها توترات مثل:

- توترات بين التوكيد على العلاقات الروحية التعاضدية من جهة والتوكيد على الالتزامات العملية (الألية منها والسلطوية).
- توترات بين التوكيد على العلاقات التي يمكن ان تصبح مؤسسية واخرى تحاول ان تخرج هذه العلاقات من نطاقها المؤسسي.

- توترات بين التوكيد على العلاقات التي تكمن فيها قابلية الحفاظ على القيم العميقة والتي تشكل الأساس في الحفاظ على النظام الاجتماعي والتوكيد على العلاقات ذات القابلية للعمل على تراجع هذا النظام.

مثل هذه التوترات وجدناها في الزعامات القبلية التي كانت في الأردن وبقيت فاعلة حتى عهد متأخر في زمن المملكة ولا يزال جزء منها فاعل إلى هذا الوقت. ما هو غريب في مثل هذا التطور هو ان كثير من العلاقات القبلية تتحول إلى علاقات ذات قابلية للعمل على تراجع النظام القديم. فما الذي حدث في العلاقات التقليدية العشائرية في الأردن ولماذا تطورت هذه العلاقات إلى درجة ما ثم توقفت.

ربما اننا نجد جزءاً من الجواب في قصور المؤسسة الجديدة التي عملت على تطور العلاقات القابلة الى زعزعة النظام القديم. وقد تكون هذه التسمية «قصور» ليست بالتسمية المناسبة لأن درجة التطور هذه في النظام الجديد لم تجد السبل التي تؤهلها لدفع مسيرة هذا التطور وخلقت الأليات التي حالت دون تقدم هذا التطور (العلاقات الاقتصادية، الامكانات، الأحوال السياسية، درجة التمأسس التي اخذت تتناسب مع درجة التحول... الخ).

لقد اكتسب النظام (نظام الحكم) مع الزمن درجة من الشرعية إلى جانب مطلوبيته التي فرضتها الأحوال وعندها دخل النظام الى مرحلة التخطيط إلى مستقبل جديد، لم تكن احواله معروفة فيما قبل... بذلك كان النظام يعي بأنه دخل إلى مرحلة تمأسس جديدة احتوت على شرعية وجوده ليس فقط بسبب غياب السلطة والبنية السياسية الفوقية ولكن أيضاً بسبب ما أدت اليه الأحوال السياسية والعسكرية من اضفاء شرعية جديدة عليه كان يجب ان يحولها إلى شرعية شعبية من خلال عملية تمأسس جديد.

في العملية القديمة من تمأسس الدولة في المجتمع وتكوين المجتمع الجديد بقيم جديدة وبناءات ثقة مختلفة نجد نشوء مستويات جديدة للموارد والأهداف للوحدات الاجتماعية (مستوى الأسرة والعائلة بدل العشيرة) وحتى السلطة (انتقال السلطة من شيوخ القبائل الى الرؤساء الفرعيين مثل الخمسة والربع والعائلة). هذه المكانات المتوالدة وتداخلات شاغليها مع البناءات المؤسسية الرسمية الجديدة ومواردها المنفصلة عن الموارد الجماعية التي تدعم بناء الثقة في هذه الجماعات الأولية، دخلت في تضارب ادوار لم تعد تساعدها على الايفاء بالالتزامات الملقاة على عاتقها تقليدياً، ولذلك اخذت تقلص من حجم البناء الاجتماعي الأولي، وحدثت عملية انشطاره (المفهوم انشطار للدكتور معن خليل عمر) واستقلاليته. هذه عملية هدم يقابلها عملية بناء في بنيات الثقة التقليدية والجديدة. هذه الأنماط الجديدة من التفاعل بامكاناتها المتعددة كانت تحتوي على عمليات تثبيت وتضارب في نفس الوقت (الاستقلالية الجديدة تبرر وتثبت محاولات استقلال سابقة او ما حصل منها في حين تتضارب مع بعضها الأخر) مثل:

- نمو جوانب استقلالية السلطة والآلية وبناء جوانب معنوية في تشكيل النشاطات الاجتماعية.
- الزيادة في تنوع النشاطات وتنظيمها في المجالات المختلفة.
- الزيادة في البحث عن درجة اكبر في المساواة والتكافؤ في التفاعل الاجتماعي.
- تحطيم التوازن بين عوامل الثقة والمعنوية من ناحية والنشاطات الحيوية والسلطة من ناحية اخرى ثم محاولة اعادة بلورتها في انماط جديدة حيث يصطدم التوجه نحو المساواة مع التوجهات التدرجية الهرمية.
- التوكيد على التوتر بين ابعاد النشاطات المختلفة الموجهة نحو الاستثمار واستخدام الموارد في التقاطعات التي تحتويها هذه العمليات.

لقد كانت عملية التطور الى هذا الحد من تمأسس الدولة في المجتمع ناجحة ولكنها اصطدمت بواقع جديد وظروف خارجية ادت إلى دخول عناصر جديدة وقوية إلى كل من البنيتين السياسية والاجتماعية، وكانت هذه العناصر عناصر مجتمعية مساوية في الحجم لحجم العناصر المكونة للبناء المجتمعي. وكانت هذه بداية لصراع جديد كان لا بد وان يقود إلى تمازج حضاري قسري فرضته ظروف الحرب مع الجسم السياسي الجديد في المنطقة.

الفصـل الثانـي

العلاقات المؤسسية وعملية التمأسس بعد الاستقلال ووحدة الضفتين

٢: ١ التمأسس الثاني:

اذا كانت الحاجة الى نظام حكم في شرق الاردن بعد الحرب العالمية الاولى قد فرضت شرعية وجود مثل ذلك النظام من عدة اوجه، فإن هذه الحاجة قد كانت اكبر بالنسبة لفلسطين المتبقية بعد الحرب العربية الصهيونية اي بعد ١٩٤٨. كان وجود النظام الملكي الاردني ضرورة ليعبىء الفراغ في الضفة الغربية التي بقيت دون بنية سياسية فوقية تطالب مباشرة بالشرعية الدولية ـ حقوق الشعب الفلسطيني العربي وحماية اللاجئين الفلسطينيين العرب والعناية بهم، ولتقف بما لها من قوة وقدر المستطاع في وجه التوسع الصهيوني واخيرا لتعيد بناء الكيان المتضعضع وتعيد له وحدته وهويته ضمن سيادة عربية بدلا من الوصاية الاجنبية التي كانت لا محالة قائمة الاحتمال في حالة رفض سكان الضفة القبول بتلك الوحدة. مثل هذه الوحدة كانت امتدادا للقضية العربية التي كانت مطروحة قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها.

انشاء مثل هذه العلاقات المؤسسية بين نظام حكم وشقي شعب متفاوتي الخصائص، كان احدهما قد قبل بشرعية سيادة النظام بالطريقة الموصوفة آنفاً، بينما كان على الشق الثاني ونظام الحكم ان يتمأسسا من جديد، لم يكن ليمر بتلك السهولة، خاصة وان الشق الفلسطيني اكثر تعليما واكثر وعيا وبذلك ادخل الى عملية التمأسس عوامل لم تكن موجودة في مجتمع شرقي الاردن خلال الامارة (١٩٢١ ـ ١٩٤٦). بذلك اصبحت العملية اكثر تعقيدا، خصوصا وان مسألة الهوية اخذت تلعب الدور الكبير في توجيه العلاقات المؤسسية الناجمة عن هذه العملية.

لقد هيمنت على كل هذه الظواهر مفاهيم كلية مثل الحقوق الوطنية والقومية والهوية الوطنية، والوحدة القومية بتداخلاتها والاولويات التي اعطيت الى كل منها بحيث ان الهدف من عملية اعادة البناء او البناء كانت موجهة الى الهدف الرئيسي (استعادة الحقوق) المتمثل في محاولة التغلب على الصهيونية واسرائيل. اما الحاجات المجتمعية الاولية مثل حاجات الفرد الاساسية في استقلال الرأي والاستقلال المادي وحرية الاختيار فقد بقيت خارج اللعبة وبقي الفرد في تبعيته الاقتصادية للعلاقات الاولية وبناءات الثقة في هذه العلاقات بحيث انه لم يوجه نحو ارتباطه بالدولة ومبادلته معها حقوقا بواجبات، بل بقي يتبادل معها هذه الالتزامات من خلال ارتباطاته بالبناءات الاولية مثل الاسرة والعائلة والقبيلة.

٢:٢ عهد الاستقلال والمملكة:

لقد جاء عهد الاستقلال في الاردن في فترة حرجة كانت بريطانيا قد خرجت لتوها من حرب شعواء ذهبت بأربعين مليونا من البشر من ناحية واوصلت الاقتصاد في دولة الانتداب (المملكة المتحدة) الى درجة متدنية جدا لم تعد فيه قادرة على تمويل مشاريعها الاستعمارية، ولذلك اخذت تتخلى عن مسؤولياتها حيثما كانت قادرة على ذلك ومن ضمن هذه التخليات انسحابها من فلسطين وانهاء الانتداب بعد ان تأكدت من مقدرة الجاليات اليهودية على انشاء الوطن القومي الموعود ومع اقتراب التاريخ المحدد للانسحاب ١٤ ـ ١٥ أيار ١٩٤٨ اخذت قيادة المملكة الحديثة بمواردها المحدودة على عاتقها خوض المعركة ضد القوات الصهيونية في فلسطين. «في الساعة الثانية عشر، منتصف الليل بذلك التاريخ» يقول اليك كيركبرايد (٢٨:١٩٧٦) «كان الملك عبد الله يخرج مسدسه من جيبه ويطلق الرصاصة الاولى معلنا الحرب ويأمر الجيش العربي بالهجوم» ولكن الكارثة كان يجب ان تقع واعلنت دولة اسرائيل، ثم ضمت المناطق المتبقية الى المملكة لتصبح الضفة الغربية. لقد اضافت هذه الملحمة حوالي مليون نسمة الى سكان شرق الاردن الذين بلغ عددهم حوالي ٤٠٠ ألف نسمة، ونصف هذه الاضافة كانت من المشردين اللاجئين.

نتيجة لهذه الحرب يلخص لنا شول ميشال عن تقرير البنك الدولي للاعمار والتنمية (٤١:١٩٥٧) وعن نصير عاروري (٤٩:١٩٧٢) ما يلي:

«بينما زاد عدد سكان الازدن الى ثلاثة اضعاف ازدادت الارض الزراعية بثلث واحد. لقد رفع فيض النازحين الكثافة السكانية للاراضي الزراعية في شرق الاردن من ٨٠ الى ١٠٧ وفي الضفة الغربية من ٢٠٠ الى ٥٨٠ شخصا، ونتيجة لاتفاقية الهدنة بين الاردن واسرائيل عام ١٩٤٩ انتكبت قرى كثيرة وبخاصة في اجزاء الوسط والشمال من الضفة الغربية، حيث انتقلت السيطرة على اراضيها البالغة مساحتها ١٤٤ ميلا مربعا الى دولة اسرائيل، تاركة ١٥٠ الف شخص دون اراض زراعية.

لقد زعزع الاقتصاد الاردني ايضا بعد الوحدة مع الضفة الشرقية اذ ان الضغط قد ارتفع وليدا للحاجة بايجاد مصادر توظيف جديدة وليس للنازحين فقط بل ايضا لسكان الضفة الدائمين وبخاصة اولئك الذين ارتبطت وظائفهم بالمنطقة التي احتلتها اسرائيل. اضافة الى ذلك فإن الاتصالات التجارية بين الضفة الغربية وبقية البلدان العربية اعتمدت على المواصلات من الضفة الى الموانىء ومن هنالك الى موانىء هذه البلاد، وقد توقفت هذه المواصلات الآن بعد اغلاق الحدود بين الاردن واسرائيل، واصبح على هذه البضائع ان تشحن عن طريق ميناء العقبة، ميناء الاردن الاوحد او عن طريق البر الى دمشق» (Shaul Michal ٣:١٩٧٨).

هذا المستوى الاقتصادي المتدني لم يكن المشكلة الوحيدة للمملكة الحديثة المشكلة الاكثر تعقيدا هي ان النظام الآن كان يجب ان يتفاعل مع جبهتين من المواطنين تختلفان على مستويات كثيرة، واذا كان النظام قد تمأسس في الضفة الشرقية، فقد كان عليه ان يعمل على تمأسس ذاته بين افراد الشق الفلسطيني من المملكة والذين كان عليهم ان يعيشوا بهويتين وطنيتين على الرغم من المناداة بالهوية القومية العربية. لقد كان صراع الهوية صراعا مريرا. كذلك فإن التمايز بين سكان الضفة الغربية وسكان الضفة الشرقية كان كبيرا في جميع المجالات: التحضر، والتعليم، والمستوى الصحي، والاتصال مع الصحافة والاعلام ومستوى المشاركة السياسية.

في وصفه لسكان الاردن، يذهب كونيكوف (Konikoff ١٩٤٦:١٨) الى ان نصف السكان كانوا بدوا وثلث السكان كانوا يعيشون في القرى، بينما شكل سكان المدن اقلية لا تعدو خمس السكان الاجمالي الذي قدر بحوالي (٣٤٠٠٠٠) نسمة وفي مقابل ذلك يذكر لنا عاروري بناءاً على تقرير حكومة فلسطين لعام ١٩٤٦ ان ثلث سكان فلسطين عام ١٩٤٤ كانوا يقطنون المدن وتركزوا في واحد وعشرين مدينة وكان هذا التمدن قد ادى الى نشوء قوى عاملة تختلف عن نظيرتها في شرق الاردن اذ كانت هذه القوى منظمة في اتحادات ونقابات عمالية كان على النظام في الاردن ان يتفاعل معها.

لم يكن الامر يتعلق بالنظام الاردني فحسب، بل ان الفلسطينيين انفسهم كانوا في صراع حول السؤال: ماذا نفعل في الحالة الحاضرة؟ هل ستخدمنا العلاقات القيمية القديمة في بناء الحركة المستقبلية؟ ماذا يتطلب منا الوضع الراهن من حيث شرعية الوجود - وجود الهوية؟ لقد كان الفلسطينيون في الضفة احوج ما يكون الى بناء سياسي فوقي فلم يكونوا قادرين على افرازه في ارض الواقع نتيجة لعوامل عدة اهمها كانت حالة الحرب وحالة التنافس بين العائلات البارزة، بل المسيطرة على الساحة السياسية آنذاك وربما ان هذه الحاجة هي التي اعطت النظام الاردني الحافز الأول لتبرير شرعية حكمه في الضفة. كذلك فقد سارت عملية تمأسس النظام في شرق الاردن على التعاون بين النظام الاميري من ناحية وشاغلي المكانات الاجتماعية والسياسية في الدولة وكان جلهم من الفلسطينيين، من ناحية اخرى.

لقد كان على كل من النظام والقوى البشرية الجديدة في المملكة ان تعيد النظر في بناءاتها المؤسسية ومجموعات القيم التي استمدت منها بناءات الثقة في تلك المؤسسات وكان على الطرفين التحضير لصياغة قيم جديدة توصل الى التعاون وحل الصراعات الناجمة عن ذلك. فعلى الرغم من الهجرة الفلسطينية، سواء من خلال النزوح القسري او الارادي ودخول هؤلاء النازحين الى مناطق سكنية جديدة اكرهوا على الوجود فيها، الا ان القاعدة الاساسية في الضفة بقيت تشكل محور الهوية المعتمدة. وعلى خلاف شرق الاردن حيث حصل التمايز السكاني، وظهرت المنافسة بين الفلسطيني والشرق اردني،

فقد بقي سكان الضفة في تجانس تعريفي من حيث الهوية سوى ما يخص القادمين لاشغال بعض الوظائف في الجيش او في الادارة، غير ان تأثير هؤلاء بقي محدودا جدا.

حري بنا هنا ان نتوقف عند مفهوم قدمه شول ميشال حول التفاعل بين نظام الحكم في الاردن والفلسطينيين، اذ اعتبر ان شرعية قبول النظام كانت مشروطة بارادة عمان والضفة لحل الصراع بينهما من خلال عملية المساومة السياسية (شول ميشال، ص ٢٢). وهو يقدم اربع نقاط ضعف للشرعية المشروطة:

١ ـ الحوار مع دولة اسرائيل للوصول الى صلح والذي، كما يقول قد أثار ثائرة المعارضة داخل شرق الاردن، ويسوق بذلك ما قدمه عبد الله التل في مذكراته (عبد الله التل ١٩٥٩:٢١٤) من ان الملك عبد الله كان يطمح الى صلح مع اسرائيل والحصول على ميناء شاطىء البحر المتوسط، اذ ان قبول الفلسطينيين والمعارضة لشرعية النظام كان منوطا بالتخلي عن مثل هذه المبادرات.

٢ ـ اللاجئين الفلسطينيين حيث كان توجه النظام بتوطينهم في شرق الاردن واعطائهم الجنسية الاردنية ودمجهم بالنظام الاقتصادي الاردني، وبذلك تنتهي سياسة الطموح نحو العودة الى فلسطين. وكان قبول الشرعية منوطا بالتخلي عن هذا التوجه.

٣ ـ الموقف الايجابي من بريطانيا التي اعتبرت الدولة المقيمة لدولة اسرائيل وكانت معاداتها مطلبا لقبول شرعية النظام الاردني.

٤ ـ قضية التنظيم والتمثيل السياسي والحريات العامة، فقد كان قبول الشرعية منوطا بقبول النظام للتخلي عن وضع قيود عليها.

ليس من الغريب ان نجد كاتبا اسرائيليا يقدم هذا الفكر، الغريب هو ان نجد ان مثل هذا الكاتب ومعه ايضا آخرون (باتاي ١٩٥٨، وحتى نصير عاروري ١٩٧٢) لم يكونوا قادرين على طرح السؤال عن البديل للنظام الأردني لو انه رفض حمل المسؤولية لما تبقى من فلسطين في ذلك الوقت؟ نحن نعتقد جزما وعلى ضوء الاحداث التي وصلت اليها الحالة العربية بعد الخليج ان جلالة الملك عبد الله كان صاحب رؤية ثاقبة لو كان فكرا جادا في عقد معاهدة صلح مع دولة اسرائيل. لو كان فعل ذلك وحاول التوصل الى صلح مع اسرائيل فانه يكون قد فعل ما فعل بناء على استقراءاته لحالة البلدان العربية في ذلك الوقت، للصهيونية التي كانت كل يوم تكسب مجالا اوسع في السيطرة على الرأي العام العالمي بعد خراب القرن اليهودي، وللمستقبل الذي كانت ستصل اليه الانظمة العربية من الوهن والخيبة في توجيهاتها الاوتوقراطية. نحن لا نقول هذا هنا دفاعا عن قائد عرف بمقدرته الفكرية، ولكن مثل هؤلاء الكتّاب وعلى الرغم من الفكر العلمي الذي يتحلون به، قد انطلقوا من وجهة النظر بأن النظام الهاشمي كان دخيلا على المنطقة مثله

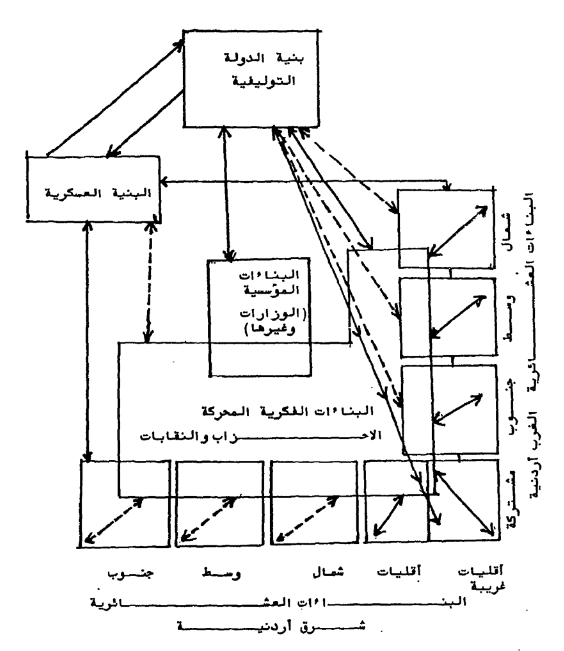
مثل اي نظام غريب وانه لم ينبع من ارادة الأمة ـ القاعدة السكـانية. هـذا المفهوم للشرعية في رأينا احادي التفسير، فلو كان الامر كذلك لما كان لعائلة (اورانج) في الاراضي المنخفضة اي شرعية شعبية في الحكم، ولما كان حتى لقيادة الحزب الشيوعي أية شرعية في حكم الاتحاد السوفياتي اذ ان نسبة الشيوعيين في روسيا القيصرية في ذلك الوقت لم تتعدى ٢٪ وان قيادة الثورة كانت بأيدي اليهود كما يقدم ذلك بكل جلاء عبد الله التل (التل ١٩٦٤، ومختارات من اعمال لينين جـ ٢: ٤٨٣ ـ ٤٨٦) حيث يقول بصراحة ان الدولة هي الطبقة الحاكمة ممثلة في البروليتاريا المنظمة، او ديكتاتورية البروليتاريا.

اما ان يكون تفاعل بين النظام والتنظيمات الشعبية فان هذا التفاعل بحد ذاته يشير الى قبول الشرعية بناءاً على الحاجة الماسة وان هذا التفاعل هو السبيل الى عملية التمأسس لكل من التنظيمات السياسية الموجودة والنظام.

ما يهمنا هو ان قبول هذه الشرعية قد عبّر عن ذاته بطرق عدة بين الجماعات السياسية والتي كانت تشكل القمة الطافية فوق سطح الماء، وبقي الانسان الفرد خارج اللعبة. هذه الشرعية كانت سوف تصبح امتن بكثير لو انها بنيت على ما انطوى عليه الدستور من مركزية الانسان الفرد في الحرية والحركة وتبادل الدولة مع الفرد والفرد مع الدولة حقوقا بواجبات. لقد بقي الفرد هناك وعلاقته مع الدولة كانت تسير من خلال الافراد الذين شكلوا البنية السياسية الفوقية، رؤساء العشائر، كبار الضبـاط، كبار الموظفين والوزراء، والذين بطريقة او بأخرى ربطوا الافراد بذاتهم من خلال ما يمكن ان يدعى «علاقة السيد والتابع» آيزنستاد وروتيرجز، (١٩٨٤). هي هذه العلاقـات بين السادة والاتباع التي كانت تقلق النظام قياسا بمستوى الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية في ذلك الوقت، وان هذه السيادة المحلية او في المدن والمحافظات، كانت قد تبرز منافسة لسياسة الدولة ويسود اللانظام. مثل هذه السيادة، سواء العشائرية منها او الحزبية، او النقابية لم ترتقي، ولا تزال لم ترتقي الى مؤسسات تربط الافراد بالدولة عن طريق التوعية السياسية كما هي الحالة في الدول المتطورة، وهذه الحالة هي التي ادت الى علاقات الثقة المتردية بين النظام ومثل هذه القوى. لقد وضعنا هذه العلاقات في دياغرام (رسم) يوضح ذلك.

رسم ٣

العلاقات بين الدولة والبناء الاجتماعي في مجتمع المملكة بعد ضم الضفتين



٢ : ٣ الأحوال الاجتماعية والسكانية:

بعد الوحدة مع الضفة الغربية اصبح عدد سكان الأردن ثلاثة أضعاف، كما تقول المصادر الاحصائية المذكورة آنفاً. لكن هذه الصورة ليست كل الحقيقة، إذ ان سكان الضفة الشرقية لم يكونوا موضع مقارنة مع سكان الضفة الغربية لا من حيث التعليم ولا الوعي السياسي ولا التجربة المأساوية ولا حتى التجربة الاقتصادية والتجارية وغيرها. «ما زلت اذكر اربد التي زرتها لأول مرة عام ١٩٥٢ مع والدي الفلاح اذ رافقته لاساعده بنقل الحبوب الى سوق الحب شرقي التل. كانت اربد قرية كبيرة متمحورة حول التل وكان الباعة في سوق الحب يتحدثون الينا بلهجات لم نكن قد اعتدناها في قريتنا. لقد كانوا مجموعة من الشاميين والفلسطينيين ولم نكن نعي حتى كيف جاء هؤلاء الى اربد. كذلك كانت مدينة جرش، اما عجلون فلم نكن نجد فيها مثل هؤلاء عندما يذهب والدي ويأخذني معه لشراء العنب، كذلك فقد كانت وسائل مواصلاتنا هي الحمير في أول الأمر اما شيوخ القرية ومخاتيرها فقد كانوا يستخدمون الخيل. كذلك كنا نذهب إلى المدرسة (كنت في الصف الثاني ابتدائي) من قريتنا إلى المزار سيرا على الأقدام، وكان احسن غداء في البيت طبيخ برغل، واحسن فطور خبز وزيت، عدا في الفصول التي كنا نحصل فيها على منتجات البيت من الألبان. اعرف جيداً اننا لم نكن نعرف اللحمة إلا إذا وقعت بقرة احدهم او ثورة، عندها كان يذبح ويقسم إلى أجزاء توزع على حمائل البلد، ويأخذ كل بيت جزءاً بسيطاً، او كنا نحصل عليها عندما يجرؤ احدنا على المغامرة بقتل ديك او فرخة من الدجاج بطريقة ما ويجبر امه على ذبحه وطبخه.

كنا نسكن، مثلنا مثل الأغلبية العظمى في قرانا الأردنية في بيت يتكون من غرفة واحدة ذات مستويين وغرفة اخرى داخلها لخزن التبن للحيوانات. وفي الشتاء كان جميع افراد العائلة ينامون في المستوى الأعلى والحيوانات التي نستخدمها (البقرتان والحمار والكلب، والقط، والدجاج، والماعز) في المستوى الأسفل. وكنا نوقد الجلة (روث الحيوانات) للتدفئة. كنا نحضر دروسنا على ضوء مصباح صغير (يدعى قنبور)، وكنا نشتري الدفتر والقلم بقدر من الحنطة او بعدد من البيض. اما العلاقة بين الوالدين والأولاد فقد كانت علاقة سيطرة تامة حيث كان الأولاد والبنات يخافون حتى الحديث امام الوالد او الوالدة، واقل عقاب للولد او البنت كان صفعة على وجهه، وتعلمنا أن كل شيء عيب حتى وجودنا كان يبدو عيباً (تجربة الباحث دون مبالغة).

تحت هذه الظروف الحياتية القاسية اعجب شديد العجب من الذين يمجدون تلك الفترة. لربما كانت الأحداث في البنية الفوقية للمجتمع تبدو كذلك ولكن البنية التحتية التي كان يجب ان تمارس المشاركة السياسية في انتخاب اعضاء المجلس النيابي (التشريعي) لم تكن مؤهلة للقيام بهذه المسؤولية. وحتى عندما كبرنا (بين ١٩٥٣ و ١٩٦٠) لم تكن كذلك. اساليب السلطة المحلية القمعية للفرد الأردني كانت من القسوة بحيث ان الفرد كان يجد نفسه تابعاً في جميع مناحي الحياة. ففي المدرسة كان الطالب

يخضع لمزاجية المعلم الذي لم يكن يعرف إلا العقاب، ولم يكن يدخل الصف إلا والعصا معه، وكان المعلمون يتفننون باقتناء العصي التي تؤذي ولا تنكسر، واحسن عقاب لديهم كان على راحات اليدين او الرجلين (فلقة).

إلى جانب التعليم التلقيني في المدرسة كان الفرد يتعلم الحياة القبلية في البيت، وإذا ما هوجم احد الأفراد احتمى بعشيرته وقامت الصراعات بين العشائر في حين بقي دور الدولة قاصراً على محاولة المصالحة بين الأطراف المتنازعة. فالفرد كان يرتبط بالزعامة العشائرية ويعطيها ولاءه الأول كما يذكر لنا مورو بيرجر(١٩٦٤) ومنيب الماضي وسليمان موسى (ماضي وموسى ١٩٥٨) وأحمد التل (التل ١٩٧٨). مثل هذا الفرد لم يكن قادراً على تخطي هذه الولاءات الأولية ليتعامل مع الدولة على الرغم من جميع الدساتير التي كانت قد تكتب مؤكدة على حريته.

لقد تعرض سكان فلسطين إلى المدينة وسكن المدن والحياة الفردية واتصلوا بالفكر الغربي عن طريق التجارة وعن طريق الصدام مع سلطات الانتداب، إضافة إلى احتكاكهم وعلى مدى فترة زمنية طويلة (١٨٨٢ ـ ١٩٤٨) مع اليهود المهاجرين إلى فلسطين والذين جاءوا افراداً غير منظمين حسب نموذج اجتماعي قبلي تقليدي، فساد بينهم الوعي، وتحطم نظام القيم وبناء الثقة القديم بين الأفراد والجماعات وتكون نظام قيمي جديد لم يعرفه سكان منطقة شرق الأردن من قبل ولذلك نجد أحمد التل يقول (التل ١٩٧٨:١٥١) نقلاً عن عقل حيدر حسن العابدي (العابدي ١٩٦٥:١٦٨ ـ ١٧٠).

«ويمثل (عام ١٩٥٢) كذلك هجرة الشعب الفلسطيني بإعداد كبيرة الى مدن الضفة الشرقية وقراها وبواديها. وبدافع من المنفعة الاقتصادية اندفع المزارعون الفلسطينيون والعمال الفنيون إلى مختلف نواحي المملكة يطلبون من أصحاب الأراضي السماح لهم العمل بأراضيهم ومشاغلهم. وفي خلال سنوات قليلة، اصبح اللاجئون الفلسطينيون من ملاكي الأراضي، وكبار التجار، واغنياء الصناع وأصحاب معظم المنشآت الاقتصادية في البلاد».

لقد دخل السكان الفلسطينيون إطار الدولة الأردنية في واقع الأمر من ثلاث زوايا: الزاوية الأولى قديمة قدم الدولة ـ ففي عام ١٩٢١ حين تشكلت النظارة الأولى او مجلس المشاورين كانت تشمل رجالات فلسطينية مثل أحمد بك مريود، أمين بك التميمي ومظهر ارسلان ومحمد الشنقيطي، وانضم الى هؤلاء رشيد بك الصفدي. وتتابعت هذه الاشغالات للمناصب في الحكومات الأردنية حتى الاستقلال وما بعده. ونظراً لغياب الكفاءات التدريسية فقد كانت حكومة شرقي الأردن تعتمد في عملية التعليم على المتعلمين الفلسطينيين إلى حد كبير. وفي ذلك يقول منيب الماضي وسليمان موسى (ص ٢١٢):

«عندما انشئت الامارة في شرق الأردن تولاها اشخاص من خارج المنطقة: من سوريا ولبنان والعراق وفلسطين... ولكن يجب ان لا ننسى ان بعض ابناء المنطقة ممن

نالوا قسطاً من التعليم والخبرة في الادارة كانوا يشعرون ان لهم الحق في المشاركة في جهاز الادارة والحصول على الوظائف التي يستطيعون القيام بمهامها، ومن هنا بدأ شعور من النفور بين الفريقين ثم تطور حتى غدا نقمة وسخطاً، عندما شاهد ابناء المنطقة ان جميع وظائف الدولة ـ حتى وظائف الخدم ـ تكاد تكون وقفاً على اولئك الوافدين».

الزاوية الثانية بعد الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ عن طريق النازحين المشردين الذين توزعوا في شمال ووسط الأردن، والزاوية الثالثة هي الوحدة مع الضفة الغربية وتوسيع المملكة. بينما كان مجيء الرعيل الأول ضرورة ادارية واقتصادية وتعليمية تطلبتها عملية تمأسس الدولة واعتمدت الدولة على هؤلاء بأن اثارت غيرة اهل البلاد للمشاركة في الادارة والحكم، كانت الهجرة الثانية اداة تحريكية لأهل البلاد ليأخذوا مكانهم في الحياة المهنية، في حين فرضت الوحدة عملية تمأسس جديدة على الدولة في الجزء الجديد من المملكة على الرغم من ان الحاجة للدولة في الضفة قد اضفت الأساس الأول لشرعية الدولة والنظام. لقد سهلت الوحدة على ابناء الضفة حركتهم بين الضفتين والتمركز في عمان والهيمنة على مرافق الحياة الاقتصادية والسياسية. خاصة الهيمنة السياسية والادارية فقد جاءت استكمالاً للمرحلة الأولى وامتدادا لها، وبذلك كانت البنية السياسية الفوقية في المجتمع الأردني فلسطينية الصبغة بغض النظر عن الهوية الوطنية الممثلة في حمل الجنسية.

هذا التداخل الجديد بين الوافدين وجماعات المجتمع التقليدي خلق بدوره السؤال حول مجموعة القيم القديمة الصالحة لمجتمع متجانس ومدى صلاحيتها لنشوء وتطور مجتمع متمايز ليس فقط في التركيبة السكانية ولكن ايضاً في الميول والاتجاهات واستبدال علاقات الثقة المبنية على الروابط الدموية والقرابة بعلاقات ثقة جديدة مبنية على تبادل المصالح والتنافس. لقد حلّت القيم المادية لتلعب دورها في تغير هذا المجتمع بطريقة او بأخرى. وبينما كان هذا التغير سريعاً في العاصمة، كان بطيئاً جداً في ريف الأردن وباديته بما في ذلك المدن متوسطة الحجم وصغيرة الحجم. إلا انه من الوهم ان نظن بأن هذا التغير قد قاد الانسان الأردني ـ بما فيه الفلسطيني على مستوى العوام، كان قد تأهل ليستوعب المباديء العقائدية التي دخلت إليه مفاجأة في العقد السادس وحتى الدينية منها.

لقد كان التحول في المراحل السابقة ومرحلة العقد السادس مرحلة انتقال في استخدام السبل للوصول إلى المفهوم التقليدي «الجاه» أو «الرفعة» أو «الزعامة» من خلال التنظيمات المؤسسية مثل الأحزاب والمهن، وبينما كانت الأولى تؤدي في بعض الأحيان إلى المكانات الاجتماعية الرفيعة (الوظائف الادارية، الوزارة، مجلس النواب، وغيرها)، كانت الثانية تؤدي إلى الثراء المادي الذي كان من أولى مقومات مفهوم الجاه حتى بصبغته التقليدية. هذه السبل اصبحت الوسائل الأولى للفرد في محاولته التخلص من التبعية القبلية على المستوى الوطني وتحقيق ذاته كفرد، ولكنها بطبيعة الحال كانت

مقتصرة على أفراد بعينهم ممن كانوا يصلون إلى مستوى تعليمي معين. وكانت محدودية هذه السبل في محاولة تحقيق الذات متعلقة بمواقف الحكومة والدولة غير الثابتة من هذه المنظمات وبذلك فإن عامل الاستمرارية في هذا المجال كان غائباً وكثيراً ما كان المنظمّون إلى هذه التنظيمات المؤسسية عرضة للملاحقة والاضطهاد ولذلك فقد كانت هذه المنظمات مراكز تنفير للأفراد أكثر ما هي مراكز جذب.

عامل اخر مهم في هذا المضمار هو علاقات القربى وقيودها على الأفراد، فالولاء للجماعات الأولية كان أقوى من الولاء لأي من المؤسسات السياسية والاقتصادية بحيث ان هذه العلاقات القرابية كانت تعمل على ضبط خضوعية افرادها للجهات الرسمية. فعندما كانت الجهات الرسمية تطلب شخصاً ما للتحقيق معه ولم تجده، كانت تطلب اخاه او اباه او حتى عمه وتفرض على هؤلاء تسليم الشخص المطلوب، على الرغم من منافاة هذه الاجراءات لروح القانون الذي يجعل الفرد مسؤولاً عن افعاله. وبدلاً من ان يتطبع المجتمع مع القانون، كان القانون يتطبع ويتلون مع طبيعة ولون المجتمع، ومن هنا فإن مفهوم «ولاية الامر» كانت تمتد عمرياً إلى زمن طويل بغض النظر عن السن القانونية لبلوغ الفرد من جهة. ومن جهة اخرى كان الناس يتفادون المطلوبين للسلطة بغض النظر عن السبب في ذلك. المطلوب للجهات الأمنية كان شخصاً محكوماً عليه قبل ادانته قانونياً ويبتعد عنه الناس بسبب الخوف من السلطات الأمنية. ففي الخمسينات والستينات كان اسوأ ما يتعرض له الفرد هو الاتصال مع رجال الأمن. كلمة «الشرطة» أو «الدرك» أو «البوليس» كانت دلالة ارهاب ورعب في سايكولوجية الأفراد.

ما ذهب إليه بعض الكتاب من الديموقراطية المزعومة في الخمسينات كانت ديموقراطية النخبة مثلما كانت هذه في عهد الامارة وبينما تظاهرت شخصيات كثيرة في معارضتها للنظام، إلا ان هذه المعارضة لم تكن بعيدة عن المآرب الشخصية. نعم، كان هنالك الدستور ولكن الممارسات لم تكن تتعلق بالدستور فالفرد الأردني لم يكن يعي فرديته في علاقته بالنظام، وذهب أفراد النخبة إلى محاولات ربط الفرد بهم في تبعية حتى في بحثه عن الوظيفة التي تعطيه لقمة عيشه. يقول سعد جمعة في سياق حديثه عن التسلقية انها كانت مليئة بالأنانية وانها كانت تهدف إلى اثراء الوسيط وتوسيع دائرة سمعته (جمعة ١٩٦٧: ٤٦). هذا التطور لم يصفه كتاب الفكر السياسي الأردني في سياقه الأصيل وبقينا رجال فكر تقليدي يقدمون الفكر لخدمة الصفوة. السؤال الجيد الذي وضعه د. حازم نسيبه (نسيبة ١٩٩٠: ٦٦) ولم يجب عليه هو عن المدى الذي كان يحق للمواطن الوصول إليه للتعبير عن معارضته - بالوسائل الشرعية - لوجهات النظر المخالفة، دون التعرض إلى العقاب؟ والسؤال الأهم هو المدى الذي كان الفرد قد تأهل فيه تأهيلاً يجعله يتقدم برأيه إلى الجمهور - بطرق مشروعة - بل حسبنا ان نسأل عن مدى وعي الفرد في ذلك الوقت بحقه في الحديث، حتى ان نسيبه يقول:

«حسبنا ان نذكر انه في النصف الأول من عقد الخمسينات، بلغت الممارسة

الديموقراطية، سواء في مجلس الأمة او الأعلام، او في الشارع، مرحلة بعيدة المدى، بحيث رأت بعض الحكومات المتعاقبة وجوب ضبط اندفاعها من منطلق حماية الديموقراطية نفسها، من الفوضى التي تتأتى عن الحرية غير المسؤولة، وهي نقيض الحرية الحقيقية» (نسيبه ١٩٩٠:٦٧).

الحرية غير المسؤولة؟ ما هذه؟ اين كان الفرد القادم من البيئة الريفية حتى المدنية قادراً ان يتعلم هذه المفاهيم؟ هل كان المعلمون مؤهّلين ان يعلموا هذه المفاهيم في المدارس؟ عملية الهدم والبناء في التحول نحو الدولة العصرية ـ ربما كانت ترهق الأنسان الفرد في معرفة المدى الذي يمكنه ان يذهب إليه في حديثه، معارضته او موافقته. ناهيك عن السؤال حول الجهة التي كانت تخرج الحكم عن مشروعية الحديث وإذا ما كانت الحرية المستخدمة مسؤولة او غير مسؤولة. لقد كان امتداد الحياة التقليدية من عادات وتقاليد، وامتداد نوع السلطة بحيث ان أي كلمة كانت تفهم على انها سطو على ما يدعى بمسؤولية الحديث، حيث ان الفرد لم يكن قادراً على تحمل النقد بأي شكل ولا تزال في كثير من الأحيان كذلك. اضافة إلى ذلك فإن هذه الحريات ما ان اعطيت بناء على مادة الدستور حتى وجد نظام الحكم مدى تبعية الأفراد لأنظمة معادية وبعد ثلاث سنوات رأينا الحريات تنسحب ليعود حتى الذين انتقلوا إلى الوعي الفردي الى مسارهم التقليدي.

٤:٢ ـ الأحزاب العقائديـــــة:

ربما ان أجود وصف كتب عن التجربة الأردنية الحزبية العقائدية هو حامل ادنى شهادة علمية في سلسلة الكتّاب عن الأحزاب السياسية بقوله:ـ

«ويمكن القول ان الأردن لم يعرف معارضة سياسية منظمة طيلة تاريخه السياسي، مما يصعب القول ان له تراثاً حزبياً يستند عليه، ولم يكن هناك أحزاباً سياسية قوية وذلك لأسباب ترجع إلى ضعفها وانقساماتها الداخلية وارتباطاتها الأقليمية وكذلك بسبب سياسة الحظر التي تعرضت لها من قبل الدولة. فمنذ العشرينات وحتى انهيار حكومة سليمان النابلسي عام ١٩٥٧ واعلان الأحكام العرفية والتي اصدرت قراراً بحل جميع الأحزاب، كانت التجربة الحزبية ضعيفة وهزيلة ولقد شهدت هذه الفترة تشكيل احزاب عدة لم تدم طويلاً..» (الريموني د.ت ١٩٩٠؟:٧٣).

غير ان هذا الوهن في طبيعة الأحزاب الأردنية بقي غير معترف به ولا تزال الكتابات تمجد الفترة الواقعة بين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧ كونها واحة الديموقراطية والحياة الحزبية حيث ذهب بعضهم إلى وصف الأحزاب وكأنها البنية الاجتماعية الجديدة التي جاءت لتحل محل القبلية (نقرش ١٩٩١ : ٥٢) اذ يقول:

«أتضح في الفصول السابقة من الدراسة ان القبلية والعشيرة لم تعد الوحدات الرئيسية والوحيدة في المجتمع الأردني خلال تطوره في المرحلة التقليدية، بل ساهم

التعليم والادارة في إيجاد فئات اخرى تنتمي غالباً إلى الطبقة الوسطى إذا نظرنا إليها بمنظور طبقي، وتحمل صفات البورجوازية الصغيرة. ولكن لصعوبة الحسم بالتشكيل الطبقي في الأردن بخاصة والبلاد العربية بعامة بالاستناد إلى انماط الانتاج، ظهرت هذه الفئات وكأنها خليط اجتماعي غير متجانس.. فهناك البورجوازية الكبرى والصغيرة، وملاك الأراضي والمثقفون والضباط والفلاحون والمعدمون، والبدو... الخ وكان الوضع بشكل عام يميل نحو امكانية سيطرة الفئة البورجوازية الكبرى على النظام عدا القيادة، ولكن عدم فعاليتها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية كالتحدي الصهيوني، افقدها الفرصة واصبح المناخ مهيأ لوصول فئات البورجوازية الصغيرة إلى السلطة عن أي طريق وبأي اسلوب، وفي هذه الأثناء حدثت النكبة الفلسطينية وتلتها وحدة الضفتين».

غريب ان نتحدث عن بورجوازية كبرى وصغرى في زمن كانت المقاييس فيه مختلفة تماما عما هي عليه الآن. والواقع هو ان هذه المنهجية في التحليل تبهم الأمور أكثر مما توضحها. فقبل النكبة كانت البورجوازية وحتى الطبقية مفهومين غائبين، بل كان هناك فئات تمأسسية نتجت عن وجود الدولة وكانت بالنسبة للنظام سهلة الحل. والدليل على ذلك هو ان هذه الفئات كانت منقسمة إلى مؤسسات وتغير شاغلي المكانات الاجتماعية وحتى الاقتصادية فيها من أسهل الأمور على النظام عندما يشاء وكيفما يشاء. ولا يتوانى الكاتب من اسقاط نفسه في ورطة التحليل هذه إذ يتابع بعد ان حدثت النكبة والاتحاد بين الضفتين:

«وتفاعل كل هذا داخلياً على الساحة الأردنية التي كانت تعاني من تخلف في جميع اوجه حياتها وقطاعاتها. وكان لا بد من التعامل مع هذه الأوضاع بإيجابية ومشاركة عامة، وفر لها المناخ المشجع النظام السياسي نفسه، حيث تبنى الملك حسين بذاته قيادة تيار الاصلاح وفي تصوره القدرة على التوفيق بين مختلف الطروحات التي بدأت تتفاعل على الساحة السياسية الأردنية واستيعاب العملية السياسية في إطار المؤسسة الليبرالية التي اختارها الدستور، وترتكز ثقته في ذلك على الشرعية التي يمثلها كوريث لثورة عربية قومية وحدوية ذات بعد ديني» (نقرش ١٩٩١:٥٣).

إذا ما اعتبرنا هذا النص بصراحة فهو ينطوي على مجموعة معلومات يبدو لنا اطارها النظري جليا واضح المعالم. لقد تجابه النظام بعد الوحدة وعلى الرغم من مأساوية الأحداث في اغتيال الملك عبد الله، ثم مجيء الملك حسين الشاب بحالة جديدة يجب ان يتمأسس النظام فيها عن طريق وسائل تختلف عن طريقة التمأسس القديمة التي حدثت في بيئة قبلية بحتة. وحتى علاقات الثقة التي وصل إليها النظام القديم في إطارها البنائي فلم تعد صالحة للاستخدام في الأحوال الجديدة الطارئة سواء من حيث المؤسسات الرسمية السياسية ومكوناتها أو من حيث المكونات الادارية والاقتصادية، فهذه الجديدة بحاجة إلى بناء جديد من العلاقات القائمة على نوع من العقلانية والتبادل

مع كتل وطنية دخلت معترك الساحة السياسية الأردنية حديثاً ولم تكن نابعة من الكيان السياسي القائم. ثم موضوع الشرعية التي اضفاها الكاتب على العرش وذات الأساس الواحد المبني على خط الانحدار النسبي ولو انه قمة الشرف والتشرف الا انه لوحده لم يكن كافياً. كذلك وراثة فكر الثورة العربية الكبرى المجيدة لم تكن كافية لأن التحليل بناء على نظرية الوظيفة التي يستخدمها الباحث (نقرش) دون ان يشير إليها لا تسمح بالاكتفاء بهذا التفسير.

النظام السياسي من حيث الشرعية باعتباره مكوناً اساسياً لحضارة الدولة والأمة يجب ان يشبع حاجة، وهذه الحاجة هي سبب وجوده بينما الانحدار النسبي والوراثة الفكرية والنضالية قد يعملان دعامتين لعملية الاسهام في اشباع الحاجة. والحاجة إلى النظام في احوال الأردن سواء عام ١٩٢١ وما بعد او بعد نكبة فلسطين وتشريد اهلها وغياب البنية السياسية الرأس كانت هي اصل الشرعية لأنها يجب ان تشبع ـ وربما كان ـ ولا يزال الفضل عائد لوجود النظام الأردني (الملكي) الذي أمن الاحتفاظ بما تبقى من فلسطين تحت مظلة الدستور إذ ان هذه المنطقة اصبحت تعتبر في النظام العالمي جزءاً لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية بموجب المادة الأولى من هذا الدستور. لولا ذلك لكانت الضفة، وبخاصة مع الرفض الفلسطيني والعربي في إنشاء دولة فلسطينية، قد خضعت لما أسماه هنري مين «ارض اللا أحد» (SIR. Henry Maine(١٨٧٦) (Jus Nullius)، او الأرض التي لا مالك لها حسب القانون المعمول به في النظام الدولي ويحق لدولة ما ان تضع يدها عليها وتستعمرها. وفي الحالة الراهنة لذلك الزمن كان الأقوى هو الذي سيفعل ذلك أو دولة اسرائيل. الشرعية إذا هي شرعية الحاجة ووجود النظام الأردني كان مطلوباً.

وإذا كان على النظام الأميري ان يتفاعل مع المجتمع الأردني الذي لا بنية سياسية كلية قيادية لديه وهو لا يتكون من أكثر من ثلاثمائة الف نسمة، فقد كان على نفس النظام عام ١٩٥٠ وما بعد ان يتعامل مع قرابة مليون نسمة لها مؤسسات حركية وواعية لكنها غير قادرة على افراز قيادتها العليا الذاتية.

أما الدستور الليبرالي الذي قرر حرية التكتلات الحزبية فقد كان نتاجاً للحنكة السياسية وارادة النظام القائم عليها ليبدأ عملية تمأسس تقوم على شرعية مطلوبة تسهم في إشباع الحاجة الملحة. لم يكن هناك من بدٌ في العودة إلى التوازن الذي سوف يعمل على اشباع حاجات كل من النظام والاتباع. غير ان هذه التبعية لم تتمثل بالفرد بل بمجموعة من الوحدات تتكون كل منها من جماعات لها قيادة على مستوى ما، وبقي الفرد خارج اللعبة دون ان يصبح الانسان الذي يتبادل مع الدولة حقوقاً بواجبات. وهذا بالدقة ما أكدت عليه الكتل الحزبية العقائدية التي ارادت ان تحصل على اتباع بطرقها الخاصة ولا تبشر بعقائدها إلا للنخبة.

في البناء الجديد كان لا بد من خلق بناء ثقة يقوم على مجموعة من القيم والعلاقات الجديدة التي تتلائم مع هدف هذا البناء. وبالقدر الذي نتكلم فيه عن اردنة الفلسطينيين على مستوى التابعية الوطنية (حمل جواز سفر اردني) نستطيع ان نتكلم عن «فلسطنة» الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الاردنية: ١) من حيث الهيمنة العددية. ٢) من حيث النفوذ الاقتصادي. ٣) من حيث التعليم والوعي و ٤) من حيث احتلال المكانات الاجتماعية في مؤسسات الدولة والتي بقيت دولة خدمات وليس دولة انتاج. مثل هذا التداخل لم يكن طارئا انما كانت له بدايات قديمة ولو على مستوى اقل كثافة مما اصبح يحدث بعد الوحدة بين الضفتين واستيطان اللاجئين في الاردن. ومن هنا فإن اتفاق الوحدة جاء على أساس المشاركة النصفية في المؤسسات الدستورية الاردنية وليس بناء على نسبة عدد السكان او اي عامل آخر، فاتحا المجال امام تطور الهوية الذاتية او الوطنية الفلسطينية.

خلال هذه العملية نجد الجانب الفلسطيني يلعب دوره في تطوير المؤسسات التي كانت قد نشأت في فلسطين تحت الانتداب ـ الأحزاب ـ والتي لم تكن قادرة على خلق بنية سياسية فلسطينية وطنية بسبب ١) التنازعات فيما بينها ٢) صراعها مع النظام العشائري (العائلات الفلسطينية) و ٣) الموقف البريطاني الذي كان دائما يحاول ان يحول دون تكوينها. لقد جاءت هذه الاحزاب الى الاردن مع الجماعات الفلسطينية وبرزت لتأخذ مكانة الصدارة في العملية السياسية الليبرالية التي قامت على أسس الدستور العصري لعام ١٩٥٢. واذا كانت بعض العقائد الحزبية قد تسربت الى الاردن قبل ذلك فانها كانت غير فاعلة ولم يقم منها اي تنظيم يقدر على التأثير سياسيا او في صنع القرار السياسي. لقد بقي القرار السياسي بيد الامير والسلطات البريطانية حتى الحرب العربية الاسرائيلية بل وحتى تشكل جماعة القصر (الديوان الملكي) بعد اغتيال الملك عبد الله وقيام الوصاية.

ربما كانت الارادة الملكية هناك هادفة الى تحويل الولاء العقائدي للاحزاب السياسية من توجهه نحو الحكومة المثلى التي كانت ترسمها العقيدة الى ولاء وطني يستخدم الفكر العقائدي من اجل تدعيم الدولة في كل من الداخل والخارج، وتحويل حتى الاحزاب نفسها من تمحورات حول الافراد الى احزاب جماهيرية، هدفها ربط المواطن بالدولة عن طريق العضوية الحزبية بعد فترة من الممارسة. وبينما تركت هذه الاحزاب تعمل عملها وتؤسس انتشارها بين بعض المثقفين ـ كان هنالك الدستور الذي احتوى على مواد تعطي هذه التشكيلات شرعيتها القانونية من ناحية، ولكن الدستور نفسه ربط المقاعد البرلمانية بالتقسيم المبني على أساس طائفي حيث قسّمت المقاعد البرلمانية على المسلمين والمسيحيين وقسم المسلمون الى ثلاث فئات بدوي، حضري أردني، مسلم حضري من اصول غير اردنية. وهذا التقسيم بحد ذاته كان قد سد الطريق امام الاحزاب حتى تستخدم دعايتها الحزبية في الانتخابات. ولذلك فقد جاءت الانتخابات بناء عليه وكان على الحزبي ان يستر حزبيته ويقوم بالدعاية لذاته بناء على أسس اخرى ـ

قبلية واقليمية وغير ذلك. كما سنرى في فصل الدعاية الانتخابية. مثـل هذا التمثيـل البرلماني لا يمنع من ظهور التكتـلات بين الافـراد بناء عـلى المصالح الفـردية وليس الجماعية وكان التسابق في اغلب الاحيان حول الوصول الى الحقائب الوزارية.

المثير في امر الاحزاب العقائدية الاردنية هو انها لم تكن قادرة عـلى استقطاب الجماهير حتى في الفترة التي قدر لها فيها ان تعمل بكل حرية، والطريقة التي اتبعتها هذه الاحزاب جميعا طريقة مقلدة للسلطة التقليدية، بناء على واحدية السلطة. هذه السلطة الواحدية كانت تدار من كرسي الوزارة ولذلك كنا نجد ان السياسات العامة في الوزارة الواحدة متغيرة بتغير شخص الوزير. فكما كان الامر في الحياة القبلية ان ابناء العشيرة يريدون رضا الشيخ عليهم ويعملون ما يطلب هو او المقربون اليه منهم، كـذلك كانت الحالة في الدوائر الحكومية والجميع يريدون الحظوة لدى الوزيـر، وكذلك كـان يفعل الوزراء لدى الملك الذي اعطاه الدستور حق تعيينهم واقالتهم. حتى الولاء الى العقيدة كان ولاء نفعيا في كثير من الاحيان لأن الذين نعرف انهم بقـوا في ولائهم لعقائدهم قليلون جدا.

إذا كانت الاحزاب لم تستطع اجتذاب الجماهير اليها لاسباب كامنة في المجتمع نفسه من ناحية (تدني مستوى التعليم وتفشي الامية، والحالة الاقتصادية المترديـة، وغياب الاطلاع والوعي العقائدي) ولاسباب كامنة في التناقض بين محتوى هذه العقائد والصبغة الدينية المسيطرة على المجتمع من ناحية اخرى، وكذلك تنافـرها مـع طبيعة الحياة الاجتماعية (العلاقات الاسرية والدموية والقبلية التي كانت تجتذب الفرد وتربطه بها عاطفيا واقتصاديا وامنيا)، فإنها قد قدمت لفئات اخرى في المجتمع نماذج حكم بديلة عن النظام الملكي، وكانت قادرة على اقناع بعضهم ممن شغلوا مناصب عليا في الجيش للاطاحة بنظام الحكم وتولي السلطة. هذه النماذج كانت موجودة في الاوطان الام لهذه العقائد (الشيوعية في روسا، نظام البعث في سوريا، والناصرية او ما دعيت بالاشتراكية الوطنية في مصر). لقد تبنت هذه العقائد الحزبية الطريق الوحيد للتطور والارتقاء من خلال الثورة وفسرت التأخر والتخلف من خلال مفهوم النظام الحاكم، وكان كل منها يتطلع الى القضاء على جميع انظمة الحكم الاخـرى ويخلق التجانس في حكم البـلاد العربية كونه الطريق الوحيد الى الوحدة والنهوض. وحيث سيطرت احدى هذه العقائد وتبنت نظام حكمها ساد القمع واضطهاد الفرد بل وزاد التخلف والرشوة. لقد سيطرت هذه الانظمة تحت ظل ما يدعى بالاشتراكية الوطنية ذات الحزب الواحد الذي لا يسمح لأي حزب آخر بمنافسته على الحكم واقل نسبة لنجاح الحاكم في الانتخابات تتراوح بين ٩٥٪ - ٩٩٪.

لم يكن بمقدور مثل هذه الاحزاب اجتذاب الانسان في الشارع الاردني الى ذاتها، كما انه لم يكن بمقدورها ان تؤدي الدور المرتبط بالاحزاب من حيث وظيفتها تجاه الدولة والمجتمع وهو فك الافراد من الروابط الاولية لربطه بمؤسسة الدولة التي يجب ان يتبادل

معها حقوقا بواجبات، ولذلك نجد ان فشل هذه الاحزاب كان ذريعا، وان رؤية قادتها كانت في كل الاحوال في الاردن قصيرة المدى، فقد تركت النظام يستخدمها بـطريقته الخاصة دون ان تشعر وبذلك تحولت وظائفها السلبية (Dysfunction) للحفاظ على ذاتها الى وظائف ايجابية (Eufunction) تجاه نظام الحكم في الاردن وتأصيل شرعيته في المجتمع ككل. حتى وحيث حلت الاحزاب رسميا وبقيت تعمل في الخفاء فإن وظائفها الايجابية تجاه تثبيت نظام الحكم بقيت قائمة. لأنها كانت تتحمل مسؤولية الاخلال بالامن على كل الاحوال سواء فعلت من خلال اعضائها ام لم تفعل.

لقد كان الاحرى بهذه الاحزاب ان تجد في الدستور الاردني ما يربطها بالاردن كوطن وكان على قادتها ان يتحققوا من ان تبعيتهم الى انظمة حكم غريبة جعلت منهم اداة لتنفيذ مآرب قيادات تلك الانظمة، كما كان يتوجب عليها ان تستعمل الديمـوقراطيـة لتطوير المجال السياسي في الاردن الى مجال حديث يهتم بالفرد ـ هذا الفرد الذي اقتلعته هذه الاحزاب من ولاءاته ليجد نفسه دون ولاء بعد ان سدّ الطريق في وجهها وفشلت في تحقيق مآربها عندها كان الفرد يجد نفسه مكرها على العودة الى الولاءات الاولية التي كانت تفتح ذراعيها لتحتضنه من جديد ويدخل هذا الفرد الى المؤسسات التقليدية ـ العشائرية او الدولة ـ كرها لا طواعية ويكون ذا وجهين على كل الاحوال.

٢:٤:١ ـ الأحزاب بين الضفة الغربية والضفة الشرقية:

ليس من الغريب ان نجد الاحزاب العقائدية تنمو في فلسطين اكثر مما استطاعت ان تنمو في الضفة الشرقية للاسباب التي مر ذكرها. وبينما كانت هذه التكتلات الحزبية في الضفة الغربية مشغولة في عملية صراعية نمت حول قضية فلسطين والصهيونية وقيام دولة اسرائيل، اصبحت تتجه نحو الضفة الشرقية بوجهين، الاول مطالب بالديموقراطية التي تتيـح لها حـرية العمـل، والثاني هـو التنظيم للاستيـلاء على السلطة ولو حتى بشخصيات شرق اردنية تحت ادعاء المفاهيم الكلية مثل القومية العربيـة، والوطنية، والوحدة العربية، والاشتراكية وغيرها وجميعها مفـاهيم مبهمة للانسـان في الشارع الاردني والفلسطيني. وبينما كان للشخصيات الحزبية الفلسطينية قضيـة سياسيـة وعسكرية خاصة، فلسطينية بحتة، هدفها محاربة اسرائيل والقضاء عليها واقامة الدولة الفلسطينية دون ان يطرح السؤال حول مصير شرق الاردن. في هذا المضمـار، كانت الشخصيات الحزبية الشرق اردنية تدور في اكثر من فلك واحد من حيث الفكر العقائدي ورفعت المسألة الفلسطينية الى المقام الأول في تبرير نشاطها السياسي والثوري حيث ان هذه القضية كانت تتكلم لعاطفة الانسان الاردني عامة وبدت للخارج وكأنها ملفعة بثوب المصلحة العامة، لكن الاهداف الحقيقية لهؤلاء الاشخـاص كانت تـدور في المصلحة الفردية والطموح نحو السلطة. ولا شك ان الانقلابات الكثيرة التي شهدتها سورية قد اثرت على رؤية الشخصيات الحزبية الاردنية وتعطشت الى نوع العظمـة التي كانت تتراءى في هذه الانقلابات. ففي خلايا حزب البعث والحزب الشيوعي، وحتى القومي

السوري كان التصور المثالي انه اذا ما حدثت الثورة، (وقد كانت كل من هذه القوى الحزبية تعتبر نفسها ممثلة للوطنية دون منازع وان الاخرى في عداد القوى المناوئة للوطنية)، واستلمت القوى «الوطنية» زمام الامور، فإن التحول السحري سيحصل مرة واحدة.

وليس من الغريب ايضا ان نجد هذه الاحزاب العقائدية تتعاون مع كل قوة تظهر في المنطقة وتبدي لها الرغبة بمساعدتها في الوصول الى غاياتها، وان كل تحول في احدى السياسات العربية كان يجلب معه تحول في نشاط هذه الاحزاب. فبينما نشطت حركة القوميين العرب قبل عام ١٩٥٦، وجدنا حركة الحزب الشيوعي تنشط بعد ذلك بسبب حرب السويس وتحول مصر الى المعسكر الاشتراكي من اجل تسليحها. ففي انتخابات ١٩٥٦، نجح عدد من اعضاء الحزب الشيوعي وادخل سليمان النابلسي شخصيتين منهم في الوزارة، وبذلك يقول حازم نسيبة (١٩٩٠: ٥٠).

«كان الحزب الوطني الاشتراكي بقيادة سليمان النابلسي قد تولى الحكم بعد الانتخابات التي جرت في نهاية ١٩٥٦، وكانت الحركة الناصرية في أوج مدها الثوري على امتداد الساحة العربية، كما كانت الأحزاب اليسارية الثورية الاخرى - وخاصة الحزب الشيوعي - في نشاط دائب منظم يهدف الى زعزعة نظام الحكم في ربوع الاردن. مستخدمين في ذلك الدعاية الكثيفة والمال الوفير والتنظيم المحكم».

هذه الحركة لم تبق على المستوى السياسي فحسب بل تبعتها محاولات انقلاب عسكري (نيسان ١٩٥٧ وتموز ١٩٥٨) وبذلك اضطر النظام الاردني الى فرض الاحكام العرفية علما بأن الحياة النيابية لم تتوقف وبقي مجلس الامة المنتخب عام ١٩٥٦ كامل مدته على الرغم من بعض التغيرات في شخصيات النواب (الوثائق الوطنية ١٩٨٤: ٢٤ - ٢٨).

لقد عادت الاحزاب الى العمل السري ولم تفلح بمأسسة ذاتها بين صفوف الشعب بينما كان النظام قادرا على مأسسة شرعيته بين صفوف الجماعات الوطنية وكانت قيادات هذه الجماعات تتبارى في الوصول الى علاقات مع القصر على شكل فردي، وكانت سياسة العرش المرنة عاملا مساعدا في اعادة الهدوء والامن بعد ان عرف كيف يقصي الكتل العقائدية - إذا وجدت - عن الساحة. هذه الكتل وجدت متنفسا لها في حركة التحرير الفلسطينية وجبهاتها المتنوعة. ويبدو لنا ان هذه التوجهات العقائدية سوف تعود الى الساحة السياسية الاردنية من جديد تحت اسماء كثيرة في الحياة الحزبية القادمة بعد ان فقدت الامل بالاستمرار من اجل ما قامت تهدف اليه ومسألة حل قضية الصراع العربي الاسرائيلي، وبخاصة تلك الاحزاب العقائدية الدينية التي تجد في حالة الاستفزاز متنفسا لها لتتوجه الى عواطف الانسان الدينية في حالة استحالة العقلانية.

جميع هذه الاحزاب قامت على نوع من العقائدية السياسية الغريبة على الوطن

والمواطن ولم تتضمن في برامجها ما يدعو الانسان الفرد الى التعلق بها، ولذلك كانت علاقات الافراد فيها ـ كما قال احدهم ـ سطحية:

«لقد اكتشفنا فيما بعد ان الواحد منا كان يلبس ثوبين في مكانين مختلفين، الأول للسياسة، والثاني للزعامة القبلية، ولم نفكر مليا في كيف نخرج الفرد من تبعيته القبلية التي احتوت ايضا على تبعيته الاقتصادية والامنية» (مقابلة شخصية).

٢:٤:٢ ـ تشكل العلاقات القيمية في عهد الاحزاب حتى ١٩٥٦:

كانت العلاقات بين الدولة والجزء الجديد من المجتمع المتكون تقوم على مصلحة عربية مشتركة تبنتها الثورة العربية الكبرى بقيادة الحسين بن علي الذي كان قد اكد على قيام الدولة العربية لتضم سوريا (بما فيه الاسكندرونة) وسورية ولبنان وشرق الاردن وفلسطين.

١:٢:٤:٢ علاقات النظام ببريطانيا : وهي علاقة اعتمادية رقابية وتوجيهية (كانت بريطانيا ممولة للكيان السياسي الاردني وتتأرجح بين التشكك والتوكيدية من عدة جهات، ولكنها وعلى الرغم من نقائضيتها كانت علاقة داعمة لشرعية النظام والكيان السياسي سواء للخارج او للداخل. فالجيش كان تحت القيادة البريطانية، والرقابة التنظيمية كانت في ايدي بريطانيين (سلطة المياه والري والتنظيم الاقتصادي، والجهاز الاستشاري السياسي). وقد تشكل في هذه العلاقات بناء ثقة من نوع خاص: العلاقات السياسية من ناحية حيث تمسك النظام بالمعاهدة مع بريطانيا في حين انهى خدمات البريطانيين في الجيش وغيرها في آذار ١٩٥٦ ـ وبقيت بريطانيا صديقة تدعم النظام والكيان السياسي الاردني في ساعات ضيقة كما حدث عام ١٩٥٨ (عاروري ١٩٧٢: ١٢٨ و ١٥٩) هذه العلاقة مع بريطانيا اسهمت ايضا في تكوين العلاقات بين النظام والمؤسسات في الدولة ـ الوزارات (السلطة التنفيذية) والسلطتين التشريعية والقضائية من ناحية اخرى ثم العلاقات مع المؤسسات غير الرسمية ـ او الخاضعة للقانون مثل الاحزاب والنقابات، لكن بعد الخمسينات اختلفت هذه عما كانت عليه قبل الخمسينات.

٢:٢:٤:٢ العلاقات بين العرش والسلطة التنفيذية (رئيس الوزراء والوزراء) والذين يعينهم الملك. الافراد الذين يملأون او يشغلون هذه المكانات السياسية بحد ذاتهم شخصيات قيادية في:

١ ـ البنية العشائرية الاردنية (شرق اردنية).

٢ ـ في البنية العشائرية الفلسطينية (في الضفة الغربية وشرق الاردن).

والى جانب كونهم جزءاً من الكيان السياسي، فانهم ايضا وفي نفس الوقت جزء من البنيات الاجتماعية التحتية ولذلك فهم يلعبون، في كثير من الأحيان، ادوارا متناقضة في

بنائين من الثقة كل منها ناتج عن علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة. لذلك كنا نجد ان شاغلي هذه المكانات الاجتماعية يشكلون جسورا مع القصر بناء على مكاناتهم الاجتماعية والسياسية في البناءات الاخرى وبذلك اتسمت علاقاتهم مع النظام بنوعين من المواقف: الاولى داعمة معتمدة ونفعية والثانية تمثيلية، بمعنى انهم يمثلون تيارات معينة في القاعدة الشعبية او هكذا يعتبرون. لذلك كنا نجدهم في المعارضة او الحيادية التشككية حتى يقع عليهم اختيار القيادة، وعندما يتركون المكانات المعنية كانوا يعودون الى مكاناتهم الاجتماعية الاخرى. فهذه العلاقات مع النظام كانت علاقات ١) توليفية،

٢) نفعية (سياسيا واقتصاديا) و ٣) داعمة باتجاهين الاول هو ان دعم النظام لهم يعزز من مكاناتهم الاجتماعية - قياديا على مستوى البنية التحتية وهي داعمة للنظام من خلال ادوارها التوليفية واداة لتمأسس النظام في كل من شقي المجتمع الجديد - الفلسطيني والاردني. واذا كان الشق الفلسطيني صاحب قضية مصيرية على المستوى القومي والوطني (ضياع الوطن) فقد كانت اهداف المشاركين في بناء الثقة في البنية السياسية الفوقية قد وضع لذاته الهدف بخلق السبل التي سوف يعيد من خلالها حقوقا وطنية، لأن المصلحة الوطنية المكتسبة من خلال الوحدة مع شرقي الاردن تتعلق بمستوى اعلى في العلاقات العربية العربية وهو المستوى القومي. وعلى مستوى المشاركين عن شرق الاردن، كانوا يجدون بين عشية وضحاها سكان شرق الاردن يتضاعفون ويزداد العبء على الدولة والشعب في مجابهة الامور. كذلك كان ملء الشواغر الادارية بالمواطنين الجدد وكان قد شكل حساسية اقليمية لكل من الجانبين، واخذ النظام مركزا وسطا في هذا كله.

فنظام العلاقات في البنية الفوقية كان يحتوي على علاقات تقاربية تعاونية من حيث التفاعل مع نظام الحكم، وعلاقات توليفية تقاربية وتنافسية فيما بين شاغلي المكانات الاجتماعية السياسية. ولذلك كنا نجد طبيعة البناء السياسي الفوقي طبيعة تكتلية منفتحة حينا ومنغلقة استثنائية حينا آخر وان هذه الانفتاحية والانغلاقية كانت تعتمد على توجهات السياسة العليا والاهداف التي تريد الوصول اليها كما تملي ذلك طبيعة المناخ السياسي المتقلبة بين حر وقر من ناحية. من ناحية اخرى خلقت هذه التركيبة على المدى الطويل تفاعلات جديدة بين شاغلي المناصب ادت الى ايجاد مجالات اوسع لاختيار شاغلي المكانات والى تلاحمات وتكتلات اثرت التجربة السياسية الاردنية سلبا او ايجابا في الحالات المختلفة. هذه العلاقات كانت تدور جميعا في فلك الكليات من المفاهيم، قومية، وطنية، وحدة عربية، نظام، عدالة وغيرها بحيث انها اذا ما قورنت مع الاحتياجات الفعلية والحقيقية للانسان العربي في الاردن يتهيأ للناظر انها تحدث وتأخذ مجراها في مجتمع غير المجتمع الاردني.

٢:٤:٢:٣ ـ علاقات العرش بالشعب ، وهي علاقات لا مباشرة من ناحية ولكنها كانت علاقات متبادلة الدعم، فسياسة العرش كانت تترجم الى برامج تعليمية وبنائية اي انها كانت علاقات وظيفية واعتمادية في نفس الوقت. ولا شك في ان القارىء لتاريخ شرق الاردن من زاوية علم الاجتماع سوف يجد ان دعم الشعب كان للقصر حتى في حالات نشوب نزاعات بين العرش والمؤسسات السياسية الاخرى حيث ان قيادات هذه المؤسسات لم تكن قادرة في كثير من الاحيان على تحريك الناس ليخرجوا الى الشارع وحيث كانوا يخرجون، كما في بعض سنوات الخمسينات والستينات فإن الذين كانوا يخرجون هم طلبة المدارس الذين يحركهم المعلمون ـ وتكون الرعاعية هي سمة هذه المسيرات من تدمير وهدم ورجم وتكسير زجاج وتخريب سيارات ومبان.

من ناحية اخرى كانت هذه العلاقة مع شقين من الشعب، قبل احدهما الشرعية خلال عملية تمأسس دامت اربعة عقود، اما الشق الثاني فقد خرج لتوه من حرب شعواء جردته من هويته الوطنية الاولى التي كان يطمح لتأسيسها د الحرب العالمية الاولى فخضع للانتداب البريطاني الذي قوى ولاءه لتلك الهوية وعمقها في نفسه وروحه، واصبح المتوقع منه الآن ان يوالي مباشرة الى هوية وطنية جديدة، الهوية الاردنية. مثل هذه العملية كان يجب ان تتم من خلال الجماعات المؤسسية التي اعتبرها النظام نفسه كفيلة بتحقيق هذه العملية. ولذلك فقد بقيت هذه العلاقات فوقية موجهة او دونية وسائلية للحفاظ على الحالة كما هي ان لم يكن بالمستطاع ايجاد مجموعة من القيم ينبثق عنها بناء ثقة رابط ومقرب بين طرفي هذه العلاقات.

٢:٤:٢:٤ ـ العلاقات بين الحكومة والمجلس النيابي : أي بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التي لم تكن قائمة على علاقات تنافرية كان يجب ان تقوم عليها. هذه العلاقات حددتها طبيعة التطوّرات في الدولة بعد وحدة الضفتين. فالبرلمان الاردني كان قد دخل في مرحلة الستينات (العقد السادس) الى مرحلة تناحر العقائد السياسية القطبية والتي تفاوتت بين التطرف الديني والتطرف القومي والتطرف العلماني، وسادها حالة من التوتر كانت سيفلت زمامها لولا دور العرش المنسق المصالح في كثير من الاحيان سواء بين مكونات المجلس نفسه او بين المجلس ككل او بعض مكوناته والسلطة التنفيذية. ولذلك فإن بناء الثقة في العلاقات بين مكونات المجلس كانت علاقات تنافسية على اهداف املتها العلاقات على مستوى الحكومة والنظام. وبما ان المجلس النيابي كان الطريق الى الوصول للمشاركة في البنية السياسية الفوقية، فقد كان يمثل محطة نفوذ من البنية التحتية الى البنية السياسية العليا، ومن هنا نبعت مجموعة القيم التي اقيمت عليها العلاقات بين شاغلي المكانات النيابية من جهة، وبين هؤلاء وشاغلي مكانات السلطة التنفيذية وكذلك عوامل الثقة والرمزية.

مثلهم مثل شاغلي مكانات بنية السلطة التنفيذية، كان اعضاء مجلس النواب يلعبون ادوارا متضاربة، يتعلق احدها بكونهم ممثلين عن الشعب وعليهم ان يوصلوا صوته الى صانعي القرار كونهم اصحاب نفوذ في الزعامات الشعبية، سواء على المستوى القبلي او على المستوى الحزبي - سواء العقائدي او غير العقائدي، ويتعلق الثاني بوصولهم الى امكانية المشاركة في البنية السياسية الفوقية والتسرب اليها ذلك ان المجلس النيابي كان الحقل المفتوح لاختيار شاغلي المكانات في السلطة التنفيذية، والمفاتيح في ذلك في يد النظام ورئيس السلطة التنفيذية ضمن بناء ثقة املتها علاقات السلطة والتبعية. اما العلاقات مع الشعب فقد كانت تشككية في اول الأمر ولكنها مبنية على اهداف طموحية على المستوى الفردي والمستوى الجماعي.

٢:٤:٢:٥ - علاقات الأحزاب السياسية العقائدية بالقصر : كانت تشككية بطبيعة الحال نتيجة لايديولوجيات اتبعت خط الثورة والتضاد مع الملكية، فلا هي كانت تتوقع من العرش ثقة ولا العرش كان ليأمن جانبها في عملية تمأسس ذاتها بين صفوف الشعب وعندما سمح لها بمزاولة نشاطها، كان يعلم ان مجال هذه الأحزاب لن يتعدى الجماعات المثقفة في عمان والمدن الاردنية مثل القدس ونابلس والخليل وان مجال عمل هذه الاحزاب حتى في المدن لن يتسع الى متوسط الفرد في الشارع الاردني الذي لم يكن قادرا على فهم هذه الايديولوجيات لاسباب عديدة اهمها تدني مستوى التعليم، وطبيعة البناءات الاجتماعية في البنية التحتية، وتناقض هذه العقائد مع المعتقدات الروحية لمتوسط انسان الشارع، هذه جميعها من ناحية،ومن ناحية اخرى كان هنالك الوعي عند العرش بالحاجة التي يشبعها وجوده بين صفوف الشعب، وتمزق علاقات الثقة بين الجماهير وقياداتها المحلية. كذلك فلم تكن الحالة الاقتصادية تسمح للأفراد بذلك الرغد او الكمالية في الانتساب الى اتجاه فكري، وتدني ثقافة الفرد ومستوى اطلاعه المعرفي. لقد كان جلالة الملك صغير السن ولكن اطلاعه السياسي الفلسفي والميداني ومعرفته العميقة بتركيبة الشخصية العربية في ذلك الوقت (وربما الى هذا الوقت) جعله يعي ان محاولة هؤلاء الحزبيين صفعة في الهواء مقابل الحاجة التي تعطي وجود العرش شرعيته الاولى الى جانب العوامل المساعدة الاساسية الاخرى.

وقد يقول قائل بأن تسامح العرش مع القيادات الحزبية كان مبرمجا حتى جعل لهم حرية الحركة. على ذلك يكون الجواب نفيًا، ربما ان التجربة كانت معنية بحسن نية، فجلالة الملك الذي كان قادما لتوه من بريطانيا حيث تتنافس الاحزاب للوصول الى الحكم وتتنافس على احسن برنامج اداري للحكم قد اقنعه بالتوجه الليبرالي - مثل هذا الجانب في العرش الهاشمي لم يكن مكتسبا من خلال التعليم الغربي فقط، بل ان الوسطية والتعقل كانت تشكل سياسة مستمرة خلال الحقب الست التي قضوها في الحكم في الاردن. غير ان طبيعة تكوين الشخصية القيادية الحزبية قد اتخذت نوعا من الاستراتيجية الهجومية مستوحاة من العقيدة الحزبية ذاتها سواء كانت هذه شيوعية او

بعثية او حتى دينية (ايديولوجية حزب التحرير في اصلاح القائد ومبدأ الاخوان المسلمين في اصلاح الافراد الذين سوف يصلحون بالقيادة).

٢:٤:٢:٦ ـ علاقات السلطة النيابية والتنفيذية مع الشعب:

هذه العلاقات التي كان الشعب يأمل منها كل خير وكانت علاقات ثقة واتصال روحي بسبب انبثاق شاغلي المكانات في السلطة التنفيذية والمكونات الاجتماعية الاولى (الحمائل، والعشائر) انقلبت الى علاقات شكوكية او متشككة بسبب عملية التفرد (Individualisation) التي مر بها افراد هذه النخب بحيث انسلخوا في لحظة ما عن وحداتهم الاجتماعية في البنية التحتية واخذوا يلعبون ادوار متناقضة: دور قيادي تجاه الوحدات الاجتماعية التي جاءوا منها وهو دور تعبوي، ودور استخدامي وسائلي للوصول الى البنية السياسية الفوقية (الدولة) بحيث اصبحت المصالح المتضاربة فبينما كانوا يجتذبون الافراد من خلال بعض الخدمات التي يقدمونها (توظيف الاشخاص في الادارة او الجيش او اية خدمات اخرى مثل توصيل طريق معبد الى قرية او فتح شارع ينسبونه الى ذاتهم في حين كان ذلك مبرمجا في خطة التنمية) كان هؤلاء يعزلون انفسهم من مكانات الزعامات المحلية ويبقون بعيدين مسافة وانتماءاً الى هذه الوحدات.

من ناحية اخرى كان هؤلاء من خلال المناصب التي يحتلونها هم الذين يصدرون القرارات التي يجدها الناس جائرة في كثير من الأحيان، واخذت فئات الشعب تنظر اليهم بمزيج من الشعور المتأرجح بين النفور والجاذبية. شعور النفور هذا متأصل في الموقف من السلطة وهو موقف تباعدي مبني على الخوف والرهبة بحيث ان المفاهيم التركية القديمة (يا بيك ويا باشا، ويا افندي) بقيت مستخدمة وربما لا تزال مستخدمة الى وقتنا الحاضر، فقد ورثه انساننا من الفترة التركية وعززته سلوكات الافراد تجاه الناس عندما يعتلون مناصب الدولة ووظائفها لأن هؤلاء لم يتعاملوا مع هذه المناصب حسب الأسس التي قامت عليها المناصب من نشر العدل واعطاء كل ذي حق حقه بموجب القانون، بل كان صاحب المنصب يتعصب لجماعته سواء كان ذلك حمائليا او عشائريا او اقليميا حتى ان عدائيتها اكبر من ناحية الصديق فيها.

لقد اخذ الافراد الذين ارتقوا الى السلطة التنفيذية يشكلون طبقة مترفعة بالمشاركة مع اولئك الذين وصلوا الى السلطة التشريعية والقضائية وكبار الضباط من الجيش واوجدوا حاجزا بينهم وبين الاتباع وانقلبت علاقاتهم مع الشعب الى علاقات تنافرية وتضارب مصالح على وجه العموم، وبخاصة الضفة الشرقية.

اما بالنسبة الى الشق الغربي من المملكة فالحالة لم تختلف سوى ما يخص العلاقة مع الهوية المفقودة والتي ميز العمل من اجل اعادة تشكيلها واسترجاعها الهدف الكامن وراء العمليات والعلاقات المؤسسية، حيث ارتبطت هذه بالتحركات الفلسطينية على اكثر من ساحة عربية.

٢:٤:٢:٧ ـ علاقات المؤسسة العسكرية بالشعب:

لقد تماشت هذه العلاقات مع علاقات النظام والسلطة التنفيذية بالجيش، حيث كانت هذه من ناحية المؤسسة العسكرية علاقات ولاء لا متناه سوى في تلك الفترة الحرجة (١٩٥٧ ـ ٥٨) على أيدي بعض الضباط. فالمؤسسة العسكرية كانت دائما اكبر مستخدم للقوة العاملة الاردنية، وبخاصة الشق الشرقي من المملكة فقد كاد ان يخلو بيت من احد الافراد المستخدمين في الجيش. لذلك كانت المؤسسة العسكرية اكثر مأسسة الدولة تمأسسا لنظام الحكم.

٢:٤:٢:٨ ـ علاقات شقي الشعب ببعضهما بعضا:

هذه العلاقات مرت بعدة مراحل، من مرحلة هيمنة ابناء غرب الاردن على الوظائف الادارية والاقتصادية في الدولة الى علاقات تنافسية صراعية وتنافرية على المستوى السياسي وعلاقات محاكاة وتبني من حيث التعليم والوعي، الى علاقات مصاهرة ولكن التوجهات كانت مختلفة من حيث ارتباطات الشق الفلسطيني بقضية رئيسة. غير ان الشق الفلسطيني في الضفة وبين اللاجئين عاد ليتشكل من جديد حسب البنية الاجتماعية السائدة في شرق الاردن القبلية والعائلية.

٢:٥ ـ الدولة والمؤسسية، والفرد:

لقد برزت الدولة في الشرق العربي عامة، وفي الاردن خاصة متمحورة حول القيادة، كما هي في التقليد العربي، حيث ان الدولة خلال تاريخ الامة العربية الطويل لم تقم الا اذا وجد القائد كما يقول لنا ابن خلدون (طبعة بغداد ١٣٢ ـ ١٤٠). ومن القائد يتوقع الاتباع فعل الاشياء التي يفرض هو حدوثها دون مبادرات جادة منهم. فعلى الرغم من ان القيادة قد أوجدت المؤسسات التي يمكن لشاغلي مكاناتها تقديم المبادرات واقرارها ومن ثم تنفيذها الا انها بقيت تنفيذية للسياسات التي ترسمها القيادة. وعلى عكس المؤسسات الحكومية في البلدان المتطورة من حيث توجهها نحو تكوين الافراد ليناط اليهم واجب اخذ المبادرة والتفكير الذاتي، ذهبت المؤسسات الحكومية في الدولة البارزة مذهب تنظيم الزعامات القبلية، والانتظار لما تريد القيادة منها، تخطيطه وتنظيمه وفعله.

غير ان هذا التوجه والناتج عن التجربة المرجعية في مجتمع عربي مثل الاردن الذي لم يكن قد رقي بعد (ولا يزال لم يرق) الى القناعة بأن قوة الدولة هي من قوة الفرد صاحب الارادة الحرة التي لا تتأتى الا من خلال اشباع حاجاته الاولية في استقلاليته الذاتية بحيث يرتبط من خلال هذه الاستقلالية مباشرة بالدولة ويتبادل مع الدولة حقوقا بواجبات. هذا التوجه كان رهنا بثلاث امور: واقع الحرب حيث قدمت الدولة اولوية الدفاع والحرب على اولولية صنع الفرد. وواقع الاقتصاد حيث بقيت الموارد الاقتصادية ضيقة المحدودية معتمدة على مصادر خارجية وبذلك تحددت مجالات حريات الدولة

السلوكية والبنائية، وواقع الاعتمادية القومية حيث ربطت الدولة مصيرها بمصير الدول العربية الاخرى من حيث الطموح نحو تحقيق الوحدة العربية دون ان يكون هنالك برنامج خاص للوصول الى هذا الهدف، وتفاوت هذه الدول بالاستقلالية وتبعية السيادة، ثم اخيرا واقع التمأسس الذي فرض على كل انظمة الحكم في البلاد العربية والذي اقترن في كثير من الاحيان بطابع العنف والقمع حيث كان اخفهما في الاردن اذا ما تغاضينا عن حالة ١٩٧٠. هذه الامور الثلاثة شغلت بال القيادة العليا، لأنها هي ذاتها كانت قد وقعت بين فكي رحى، يشكل الفك الأول العلاقات الدولية التي ترتبط بها وتحدد مصيرها شريطة ان تتعامل مع الفك الثاني المكون من القوى الداخلية والتي تقف منها الدولة موقفا ثنائيا متضاربا داخليا، فنظام الحكم كان يطمح الى صنع شعب او امة تتبادل معه الوعي المصيري، كهدف مثالي، وكانت تتعامل معه وفق مفاهيم لا تفي بالغرض الذي يؤدي الى الطموح المثالي. بذلك ودون تخطيط مسبق من الاشخاص في قيادة النظام تتكون قوى في الكيان السياسي (المكونات الاخرى للبنية الفوقية والتي تستأثر ايضا بمكانات الزعامة المحلية) لتعمل على منوالين، منوال يرضي القيادة العليا ويوهمه ان الامور تسير على ما يرام، وآخر تجاه الجماعات المحلية واضعا افرادها بين شعورين من الموالاة والتمرد حسب حاجاتها في الوقت المناسب. وبينما ينادي الدستور بحرية الفرد،

تنادي هذه القوى بالطاعة للزعامة المحلية وتترك القواعد الحضارية التقليدية تسد مكان القانون وهي نقيضته. وبينما تحاول المؤسسات تثبيت روح الدستور ونشر الحريات العامة يترك الفرد في المجتمع الى تنشئة اجتماعية لا تعرف عن شيء يدعى دستور ـ فالأب يتسلط، والأم تطلب الطاعة العمياء، والحمولة تقدم الفنجان المعنوي على احد افرادها ليتقدم احد ابنائها ويشربه ويتعهد بقتل الجاني، دون اعتبار للقانون وتطبيقه، والمعلم يحمل عصاه ويضرب الطالب، او الطالبة ضربا مبرحا بدلا من ان يعلمه الدفاع عن نفسه وعن حريته، والوالد يذهب الى المدرسة ليقول الى المعلم كيف يؤدب ابنه: «اللحم لك والعظم لي»، والوالد يزوج ابنته دون ارادتها ليتمتع بمهرها بضع شهور، ويتدخل القانون العشائري ليحل المشاكل التي تنتج عن نظام السير، وتتفشى الوساطة التي تربط مجموعات الناس بأفراد يمنّون عليها بأنهم عملوا على توظيف ابنهم، بدلا من ان يعرف الفرد او يتعلم ان العمل حق مشروع له، وبروز أحد الأخوة ليقتل أخته التي تزوجت الشخص الذي تحبه دون ارادة اهلها لأنها جلبت العار الى العشيرة اوالحمولة، وهكذا ابقى على الفرد في سلطة الجماعة. كذلك فإن النظام الاقتصادي لم يسمح بخروج الفرد عن الحياة الجمعية او الجماعية لأن مصيره الحتمي ارتبط بها واذا خرج عنها فانه يفقد الدجاجة التي تبيض بيضا من ذهب، وعملت العائلة على الزيادة من اتكالية الفرد حيث انها فتحت امامه المجال ليعتمد عليها حتى سن متأخرة، فالأشخاص من سن السادسة والعشرين لا يزالون يمدون ايديهم ليستجدوا ثمن علبة السجاير من والديهم، ولا زالت الفتاة العانس ابنة الاربعين عاما تعتمد على ارادة امها لتقوم بزيارة صديقتها في

قرنة الشارع علما بأنها تعمل ومستقلة عن اهلها على المستوى الاقتصادي. كذلك فلا تزال الزوجة العاملة لا تملك حرية التصرف براتبها بل ان اكثرية هؤلاء النسوة لا ترى من النقد الا ما يتكرم به عليها زوجها.

بين عملية التمأسس واستمرارية الحياة التقليدية بقي الفرد خارج اللعبة وقد تعلم الانتظار حتى يسوي له الآخرون الأمر ويفتحون له الطريق، هذا الفرد يبحث عن الوسيط قبل ان يبحث عن العمل لأنه وفي كثير من الاحيان يتوقع ان يقول له الوسيط وجدت لك عملا في كيت وكيت. مثل هذا الفرد المفتقد الى روح المبادرة نجده النموذج السائد - وحتى في الدراسة في مرحلة ما بعد الثانوية فهو لا يختار ماذا يدرس بل يقبل برغبة الاهل - ويبقى في التبعية.

الفصل الثالث

الدولة والشعب في الأردن: تفاعل السيطرة والأذعان نحو التكامل في المرحلة التمأسسية الأخيرة

٣ : ١ ـ القوة الأمنية بين النظام والشعب.

على الرغم من وضع الجيش العربي تحت قيادة الأمير عبد الله بن الحسين منذ نشوئها عام ١٩٢١ تم تعيين فردريك بيك قائد له مع ترفيعه الى رتبة لواء، إلا ان الجيش كان يتكون من أفراد كان لهم انتماءاتهم الاجتماعية في أول الأمر بينما كانت المؤسسة العسكرية مصدر رزقهم. ولذلك كان أفراد الجيش في موقع لا يحسدون عليه بين ولائهم للنظام وولائهم للأنظمة القبلية التي انتجتهم. وبذلك أصبحت المؤسسة العسكرية بحد ذاتها آلية تمأسس بل أهم آليات تمأسس النظام في المجتمع الأردني.

وكما يقول فاتيكيوتس (P. J. Vatikiotis ١٩٦٩ : ٦٨):

«وبينما كان الجيش يلعب دوره المهم كصانع للسلم، كان أيضاً يمحو الفكرة من ذهن أفراد القبائل وباقي السكان بأن الدولة ضعيفة، وان محاولة خلق المشاكل لا تقود إلى الحصول على الأموال من الدولة بتلك السهولة التي كانت تحدث ايام الحكم العثماني. وقد اثبت الجيش، كما في ربيع ١٩٢٦، ان الحكومة قادرة على فرض الضرائب وجبايتها وانها ستفعل ذلك، وانها قادرة على فتح الطرق وتطبيق قوانين وانظمة البلديات. وهكذا حدثت الاصلاحات التي ادت إلى قيام انظمة واجهزة البلديات في نفس الوقت الذي لعب فيه الجيش دوره في تسجيل المواطنين لأول مرة مع قيام الرقابة البريطانية على الحسابات المالية. وباختصار، فإن الجيش قد قام في مرحلة تطوره الأولى من خلال استخدامه الملتزم للقوة بتوعية الانسان القبلي والبدوي غير المستقر وانسان المدينة على السواء لضبط النفس وقبول النظام الذي تفرضه السلطة الادارية المركزية».

هذه هي التوعية التي عملت على تحول الانسان الأردني من رفض اية سلطة مركزية غير السلطة العشائرية الى قبولها والسلوك بموجب تعليماتها فيما يخص السلوكات العامة. وكما يقول جارفيس (C. S. Jarvis) ١٩٤٢:٦١):

«قال بيك مرة، ان سياستي كانت تهدف إلى تكوين جيش من المستوطنين العرب، او القرى لتكون قادرة على ضبط البدو وتجعل من الممكن للحكومة القيام بالحكم في البلد بعيداً عن تدخل رؤساء العشائر البدوية».

ويضيف فاتيكيوتس (ص ٦٩) بأن البدو لم يرغبوا بالدخول في الخدمة العسكرية، وانهم، في الواقع، وقفوا من الجيش موقفاً عدائياً لأنهم وجدوا ان الجيش يزيد من سلطة

الحاكم المركزي، وبقوا كذلك حتى عام ١٩٣٠ عندما بدأوا ينخرطون في سلك الجندية وبخاصة في قوة البادية التي أسسها جون باجوت جلوب. ويذهب فاتيكيوتس(١٩٦٩: ٧٠)

«على اية حال فقد اثبتت هذه القوة العسكرية انها قد كانت اهم وسيلة لتدعيم الامارة وسط ظروف سياسية تميزت بسكان لم يعرفوا الولاء لأية سلطة مركزية قبل ذلك الوقت».

لقد ازدادت قوة الجيش فاعلية على المستوى الداخلي عندما تحولت الى نوع من القوة للحفاظ على الأمن الداخلي بعد ان قررت حكومة الانتداب تشكيل قوة حدود شرق الأردن (بقرار من المندوب السامي) بتاريخ ١ نيسان ١٩٢٦. وقد اصبح واضحاً في الفترة ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠ ان قوة الجيش العربي لم تكن قادرة على التعامل مع الأحوال وحفظ الأمن، خاصة وان هذه الفترة كانت حافلة بالأحداث السياسية والمعارضة للمعاهدة البريطانية. وفي عام ١٩٣٠ اعيد تنظيم الجيش على يد جلوب وتكوين فرق خاصة من البدو، وبذلك اتسع مجال الدور الذي كان على الجيش ان يلعبه في عملية التمأسس الى البادية وضبط عملية الغارات القبلية المتبادلة بين العربان، اضافة إلى تعريف البدو بمفهوم الاستيطان من خلال ابنائهم في الجيش.

مع الاستقلال عام ١٩٤٦ تحولت هذه القوة العسكرية إلى جيش نظامي ودخل المرحلة التمأسسية الثانية للدولة في الأردن والأكثر تعقيداً، حيث اخذ الجيش يستقطب افراده من كل من الضفة الشرقية والضفة الغربية. آملاً بالوصول إلى نوع من التكامل بين ابناء الضفتين وأيضاً بوضع جسر بين النظام وبين سكان الضفة الغربية حيث ابنائهم الآن قد اصبحوا يكونون جزءاً من القوة العسكرية والقوات الأمنية في المؤسسة العسكرية بحيث ان هؤلاء يشاركون في حماية وطنهم (Vatikiotis ١٩٦٩: ٨٠) لم تكن السنوات العشر بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ كافية الى خلق روح من الألفة من ناحية وامكانية التكامل المؤسسي من ناحية اخرى لخلق بناءات ثقة جديدة في كل من المؤسسة العسكرية والمؤسسات الاجتماعية. وأنا كانت طروحات المحللين لتلك الفترة إلا انها جميعاً قد تغاضت عن عاملين مهمين في تشكيل هذه البناءات بحيث انهما اخذا يلعبان ادواراً مهمة في عملية التمأسس للمرحلة الثانية من الكيان السياسي الأردني

٣ : ١ : ١ ـ بناء الشخصية العربية الأردنية في فترة ما بعد الخمسينات.

حيث اخذت البطولية الفردية تلعب الدور الهام في صنع القيادة البيروقراطية من ناحية، واخذ التقليد في وضع تصورات التغير يتحول الى مركزية القيادة من ناحية اخرى. هذه البطولية الفردية لم تكن من صنع الأحداث فقط بل كانت مزيجاً من الشعور بالقهر والهزيمة والبحث عن حلول ناجحة من ناحية، وتمثل القيادة العربية التاريخية من ناحية اخرى، بحيث ظهرت بعض الأصناف البطولية (صنف اجتماعي بـرأي جورج سمل) من خلال العودة إلى التاريخ العربي ما قبل ظهور المماليك واخذ الفكر الفردي

والجمعي العربي يبحث عن القائد ـ البطل ـ المخلص الذي يعيد للأمة كرامتها بعيداً عن الولاء للقوى الأجنبية. لقد كان البحث عن تجسيد الأسطورة التاريخية احد السمات المميزة في هذه الفترة ـ الكل يريد ان يكون صلاح الدين الأيوبي او خالد بن الوليد، او حتى جعفر الطيار. ولم يكن هذا البحث نتيجة اجتهادات شخصية بقدر ما كان نتيجة للتعليم المدرسي للتاريخ والذي رفع بعض البطولات القديمة الى اعلى مراتب الشرف والمثالية وهذا ما كانت تحتاجه ازمة الأمة في هذه الفترة. لقد كانت الجموع العربية بحاجة ان ترى الفارس المغوار الذي يوحدها ويقود الجيوش ويكسر اليهود ويستولي على فلسطين من جديد، وهذه المثالية هي التي اصبحت آلية ترويج القيادات للثورة الجديدة (في مصر وسورية والعراق).

هذه المثالية مثالية عسكرية في اول الأمر وتصورها الكثيرون غير قادرة على التشكل دون الاطاحة بنقائضها الموجودة على حد تصور اصحابها. لقد قام بجميع الانقلابات في البلدان المجاورة لفلسطين رجال عسكريون ملأوا البلاد العربية بخطاباتهم حول ما تنجزه ثوراتهم في بلدانهم وانهم على أهبة الانقضاض على الصهيونية لاعادة القدس ـ وكانوا بذلك يدغدغون الأوتار الشديدة الحس عند الانسان العربي عامة والانسان الأردني والفلسطيني خاصة. وكون هذه الانقلابات العسكرية كانت تلتقي مع الفكر الحزبي العقائدي في الأردن إلى حد بعيد فقد كان من الصعب اقصائها عن افراد الجيش الأردني سواء الفلسطينيين منهم او الشرق اردنيين للانخراط في مثل هذا التقليد من الطموح، واخذت الشخصيات العسكرية "الانقلابية (الثورية) تلعب دور القدوة لأصحاب المراكز العسكرية، يحاولون تقليدها بأية ثمن وقاموا بتقليدها حيث تمكنوا من ذلك لولا ان النظام كان اسرع منهم واحبط محاولاتهم.

٣ : ١ : ٢ ـ الرغبة في اعادة النظر في تشكيل العلاقات الاجتماعية المؤسسية، القبلية منها وغير القبلية:

ذلك ان العلاقات القائمة بين المؤسسية البيروقراطية والمؤسسية القبلية قد بقيت في تشكيلاتها رهناً بتشكيل قواعد اللعبة بين الزعامات المحلية وابهامات ولائها (فهي في الواقع زعامات ثنائية ـ قبلية ومؤسسية ـ يعتمد ولائها على الجهة التي تبحث فيها عن مصالحها المؤقتة) والسلطة المركزية في حين بقيت القيادات العسكرية تنظر من بعيد وكان عليها ان تتبع نوعا من الحيادية ما دامت لم تستلم الأوامر من السلطة المركزية للقيام بفعل ما بينما لم تكن قادرة بعد على اتخاذ مثل هذه المواقف والثبات عليها بسبب ارتباطها بالولاء للعلاقات الأولية. وعلى الرغم من ان العلاقات الاقتصادية التي كانت تربطها بالنظام ظهرت وكأنها قد رجحت كفة ولائها إلى النظام لكن المسألة اكثر تعقيداً من ذلك. لقد برزت التنشئة العسكرية في هذه الحالة لتلعب دوراً كبيراً في صنع انتماء الأفراد إلى المهنة من ناحية وتوعيتهم بضرورة استمرارية النظام بناء على الشرعية الوظيفية من ناحية ثانية، ومقارنة اوضاعهم مع قرنائهم في الأنظمة الانقلابية الأخرى

ليجدوا انفسهم كأفراد وجماعات في حالة افضل بكثير من احوال زملائهم من ناحية ثالثة. مثل هذه المقارنة ذهبت إلى ابعد من ذلك للمقارنة بين أحوال اهاليهم الذين يرتبطون معهم بولاءات اولية - قرابية ودموية - مع اهالي العسكريين في الأنظمة الانقلابية ليجدوا ان آليات القهر العسكري والاجتماعي فيها ليس فقط غير مقبول انما يتخطى كل انواع الشرعية. ولذلك فقد كان التفضيل لديهم لاستمرارية المؤسسية على الرغم من تزمت بعض المسؤولين وانتشار الفساد بين فئة قليلة من ذوي السلطة في كل من المؤسسات السياسية الادارية والعسكرية.

من هنا فإن تكرار عملية تفتيت واعادة بناء الثقة، كما يقدم لنا ذلك آيزيستاد (Eisenstadt ١٩٨٤ : ٨٢) في المؤسسات قد احتوت على جوانب اربعة في تشكيل النظام المؤسسي زادت من حدة المشكلات في هذه العملية.

الجانب الأول هو التوجه نحو تشكيل التمايزات والاختلافات المتعلقة بالعمل الاجتماعي. فالفصل بين الجانب السياسي والاداري والتشريعي والعسكري لم يتم بين عشية وضحاها. وعلى الرغم من نص الدستور على هذا الفصل إلا ان عملية التشكل قد مرت بمراحل عدة وبقيت العلاقات بين شاغلي المناصب المهمة في هذه المؤسسات خاضعة للسلوك القبلي التقليدي من أخذ الخواطر، والخجل، ومزج العلاقات الشخصية بالعلاقات الرسمية، بحيث ان عملية التشكل لا تزال غير مكتملة.

الجانب الثاني، هو التوجه نحو التمايز الرمزي بين المجالات المؤسسية ونشاطاتها وهذا يعني مدى الاعتراف بهذا التمايز في المجال الرمزي، اي في استقلالية مجموعة القيم والرموز التي تقوم عليها العلاقات في كل من هذه المجالات. ففي هذه العملية تطورت مجموعة القيم والمثاليات التي تقوم عليها السلطات الثلاث نحو الاستقلالية لكل منها بينما تطورت اخرى للمؤسسة العسكرية وتطورت غيرها لمؤسسات ثانوية وتغيرت حتى مجموعة القيم والمثاليات العليا للمؤسسات العشائرية او تقلصت في شموليتها من حيث سلطتها وتقلص هذه السلطة على الفرد، فبينما كان الفرد يوالي للدولة عن طريق جماعة القربى ومراكز القيادة القبلية، تطورت عند الفرد او الأفراد كمجاميع من حيث الدولة والقبلية، واصبحت مفاهيم الخضوع والاستقلالية مفاهيم ارادية احياناً وقسرية احياناً اخرى بينما كانت هذه المفاهيم بالنسبة للفرد في الماضي قسرية. هذا التذبذب بين ارادية الموقف وقسريته جعلت الفرد في موقع لا يحسد عليه فهو بين كفتي الرحى والطريق امامه تحدده المصالح التي يرسمها لذاته والاستراتيجية التي يتبعها في الوصول إليها.

وهنا يأتي دور الجانب الثالث وهو تشكل المجال المؤسسي بناء على مباديء غير متماثلة (عالمية مقابل الخصوصية، والمساواة مقابل الهرمية) والحقيقة التي لا نقدر التغاضي عنها في عملية تمأسس نظام الدولة في المجتمع الأردني هو تأثيره من خلال

عمليات التغير، التعليم، والتحول إلى الدخل النقدي بدلاً من الدخل الزراعي البدائي الذي كان سائداً في العشرينات على تطور العلاقات بين الزعامات المحلية والاتباع من التبعية القسرية المبنية على علاقات القربى وحق الكبير على الصغير والشيخ على الاتباع الى علاقة مبنية على الارادة الذاتية، والانتقال من الحياة في العائلة (الاسرة الممتدة) الى الاستقلالية في الأسرة النواة، وحلول مبدأ المشاركة المتساوية بدلاً من الفعل التابع والعاطفي (فيبر) إلى الفعل العقلاني الهادف. كذلك فإن عملية التمأسس هذه قد قادت إلى دخول مجموعات من القيم العالمية الانسانية لتحل محل قيم الحياة القبلية من ناحية وقيم المصلحة الفردية بديل القيم المنتجة إلى المصالح الجمعية. فمباديء الانتماء للدولة غير مباديء الولاء الضيق لجماعات القربى.

غير ان هذه التغيرات لم تكن واضحة وجلبت معها كثيراً من الابهامات حول مدلول المفاهيم الجديدة حيث ان هذه الابهامات في المباديء لم تكن جميعها على درجة واحدة من الوضوح. كذلك فإن درجة الاستقلالية في السلوك المؤسسي لم تكن في نفس الوضوح دائماً. فبينما كان الوسيط يذهب إلى مؤسسة حكومية ويطالب بتوظيف شخص كحق قانوني لهذا الشخص كان يعود إلى جماعته ويقول لهم انا الذي حصلت له على وظيفة ويقع صاحب الوظيفة تحت منّه هذا الوسيط، ويحتفظ الوسيط ببعض الحق ليطلب من هذا الشخص في حالة معينة (الانتخابات مثلاً) الوقوف إلى جانبه فقط لأنه توسط له في الحصول على وظيفة رغماً من ان مثل هذا الشخص قد لا يوآزر الوسيط. مثل هذه الابهامات تشكل الجانب الرابع في تشكيل النظام المؤسسي، بحيث ان الوساطة مثلاً، اصبحت سلوكاً مؤسسياً عند الجماعات والأفراد في المجتمع. ولا شك في ان هذه الابهامات قد لعبت دوراً هاماً في بناء شخصية الانسان الأردني وابعاده عن المبادرة الذاتية للحصول على حقوقه قناعة منه ان الوساطة جانب تكويني من النظام الاجتماعي والسياسي والاداري في البلد.

هذه الجوانب الأربعة ودون شك سهلة الاكتشاف في المؤسسات الرسمية والشعبية في المجتمع الجديد بما في ذلك المؤسسة العسكرية. ونتيجة للتفاعل غير الرسمي بين اصحاب المكانات العليا في المؤسسات السياسية (الادارية) والعسكرية، فقد برزت التأثيرات المتبادلة على المستوى الفكري والعقائدي بين القيادات الفرعية حتى دون معرفة البنية السلطوية الفوقية.

لقد عملت المؤسسة الأمنية في المجتمع الجديد على تمأسس النظام وتكيف المجتمع على كل من المستويين الكلي الأعلى والفرعي الأدنى من ناحية، كما عملت على الحفاظ على النظام وعدم السماح بقيام القيادات المحلية بمحاولة اغتيال وجود البنية السياسية الفوقية بما في ذلك تنفيذ الأحكام العرفية بعد الستينات خاصة. ومع ظهور الأحزاب العقائدية التي كانت تعمل تحت غطاء العشائرية، ظهرت المؤسسة الأمنية كي تقي الدولة شر الوقوع في شرك المؤامرات الخارجية والتي كانت تنفذ برامجها من خلال اتّباعها

الايديولوجيين داخل المجتمع، كما قامت البنية العشائرية بدورها في احباط محاولات الايديولوجيين في الحصول على اتباع على مستوى الجماهير على الرغم من التدرج السريع في تضاؤل نفوذها من خلال التوسع في التعليم. وقد كان غياب آلية ربط الفرد بالدولة مباشرة او ميكانيكية التبادل بين الفرد والدولة حقوقاً بواجبات دوراً هاماً في الأبقاء على الروح العشائرية واستمرارية بناء الثقة التقليدي ولو على اسس تختلف عما كانت عليه في السابق. هذه الظاهرة التقاطبية بين الدولة والعشائرية لم تدع مجالاً للأحزاب العقائدية في استقطاب الفرد الأردني الذي اصبح بحاجة ماسة إلى نوع التوسطات التي كانت سائدة ايام الزعامات المحلية من أجل تحقيق اهدافه الخاصة، كما سهلت ايضا عملية سيطرة الأجهزة الأمنية على الموقف من خلال وظيفتها الجامعة لولاءات الأفراد في البنيات المؤسسية المختلفة في المجتمع: الجيش والشرطة، والمخابرات، والتعقيب والتعليم والوظائف الادارية في الوزارات المختلفة. ومن هنا فقد كان غياب التلاقي بين البنية العشائرية ومؤسسات الأحزاب. لقد سهلت المؤسسة العشائرية انتقال المعلومات إلى الجهات الأمنية بطريقة لا شعورية حتى انها بحق كانت تعتبر عماد استمرارية النظام في الأردن اذ من خلال هذا الاسهام المعلوماتي كانت اجهزة الدولة قادرة على جمع المعلومات عن الأفراد بطريقة او بأخرى وكانت المنافسات بين الأفراد سواء داخل العشيرة الواحدة او بين أفراد العشائر المختلفة تقود إلى تسرب المعلومات حول الأفراد إلى الجهات الأمنية وتزود هذه الجهات بالمقدرة على مراقبة هؤلاء الأفراد في نشاطاتهم الحزبية.

كانت المؤسسات الأمنية في المجتمع ولا تزال غير مقتصرة على قنواتها المؤسسية بل كان لها قنواتها الشعبية من خلال منظومة القبلية والعشائرية في الضبط الاجتماعي والسياسي. وقد عملت المؤسسة القبلية اداة ضبط اجتماعي في كل من شقيه الوقائي والعلاجي. ومن حيث الشق العلاجي فقد برزت العشائرية لتشعر الأفراد المنتمين إلى آيديولوجيات سياسية بأنها هي في النهاية القادرة على ابرازهم ورفعهم او على استثنائهم وخفضهم حتى في الحالات التي يكون فيها هؤلاء الأفراد قادرين على النجاح خارج منظومتها، ففي النهاية كان على هؤلاء الأفراد اللجوء اليها من أجل الأصوات كما في الانتخابات النيابية مثلاً حيث لم يكن هؤلاء قادرين على ترويج شعبيتهم بناء على أسس حزبية تتعارض في جوهرها مع الكينونة القبلية وتقسيم الكراسي البرلمانية، او في الحالات التي تقوم إلى اعتقال هؤلاء الأفراد ويكونون بحاجة لمن يتوسط لهم عند المسؤولين سواء للأعفاء عنهم، أو لتخفيف الأحكام عليهم، او في حالة البحث عن عمل حيث اخذت الوساطة تلعب الدور الكبير في حصول الفرد على مركز ما بما في ذلك المراكز الأمنية.

٢:٣ ـ الفرد بين المشاركة السياسية والتحييد :

كثيرون هم الذين يذهبون إلى ان حكومة النابلسي ١٩٥٦/١١/٢٩ ـ ١٩٥٧/٤/١٠ كانت حكومة وطنية، بمعنى انها كانت تمثل الشعب بفئاته الايديولوجية

او انها جاءت نتيجة انتخابات نيابية افرزت حكومة تمثل الأحزاب الفائزة في هذه الانتخابات، نحن نذكر تلك الانتخابات جيداً في قرى الشمال ولا نذكر قط بأن يافطة قد رفعت بإسم حزب البعث او الحزب الشيوعي او حزب التحرير او اي حزب اخر. هذا يعني خطأ ما جاء في كتاب سليمان موسى (١٩٥٩: ٦٣٧) من ان المعركة الانتخابية (٢١ ايلول - ٢١ تشرين اول ١٩٥٦) في المملكة كانت قد جرت على اساس التكتلات الحزبية، ولذلك عهد جلالة الملك الى سليمان النابلسي العضو في الحزب الوطني الاشتراكي بتأسيس الوزارة على الرغم من فشله في الانتخابات النيابية. كان هذا الحزب قد حصل على احد عشر مقعداً من مقاعد البرلمان الذي أصبح يعد بعد وحدة الضفتين اربعين مقعداً، من ناحية، وكانت الأحزاب في الأصل غير قادرة على الوصول إلى التفاف جماهيري حولها بحيث ان الدعاية الانتخابية كانت عشائرية في اول الأمر. جميعنا يعرف ان نواب المناطق كانوا يجوبون قرى مقاطعاتهم يعدون الناس بتعبيد الطرق، وإيصال الماء، وبناء المدارس والتوسط للأفراد من أجل الحصول على وظيفة في الدولة مقابل اجتذاب المواطنين للتصويت لصالحهم. وجميعنا يعرف ان هذا المجتمع الأردني في الستينات لم يكن يفقه الفكر الاشتراكي او الشيوعي ولا حتى البعثي، وان الانتماء إلى الأحزاب لم يتعدى مجموعة قليلة من الناس الذين نالوا قسطاً من التعليم من ناحية والذين تركوا القرية للحياة في المدينة من ناحية اخرى. اضف إلى ذلك ان كلمة شيوعي او اشتراكي كانت تطلق على الفرد تحقيراً اكثر منها وصفاً لاعتناق مبدأ سياسي (كانت كلمة شيوعي وحتى اشتراكي تعني بكل صراحة كافراً، قليل دين، كما انها لا تزال تحمل هذا المعنى في كثير من الأوساط). والغريب في رأي من ذهبوا هذا المذهب هو انهم تجاهلوا حقيقة مهمة في إضفاء هذه الخاصية الوطنية بناء على التمثيل الحزبي تمثلت في استمرارية البرلمان الذي افرز هذه الحكومة بعد اقالتها في ١٠ نيسان ١٩٥٧. لو كان البرلمان حقاً قد افرز تلك الحكومة من خلفية حزبية ارتكز اعضائه عليها، لكان اعضاء هذا البرلمان قد استقالوا من مناصبهم مؤازرة للحكومة المقالة. اما الواقع فيبدو غير ذلك فلم يستقل من البرلمانيين الأربعين أكثر من خمسة اعضاء وفصل فصلاً ستة اعضاء بسبب احكام اصدرت ضدهم بموجب القانون على الرغم من حصانتهم البرلمانية. لقد كان هذا البرلمان هو الذي وضع القانون الجديد للانتخابات النيابية فأصبح عدد المقاعد بموجبه ستين مقعداً بدلاً من خمسين واصبح عدد اعضاء مجلس الأعيان ثلاثين بدلاً من خمسة وعشرين. (الوثائق الأردنية ١٩٨٤: ٢٥ - ٢٨).

بين ١٩٦١ و ١٩٦٧ جرت في الأردن اربع انتخابات نيابية على نفس النمط العشائري كان اخرها انتخابات حزيران ١٩٦٧ قبيل الحرب، وبعدها تعطلت الانتخابات بل والحياة النيابية، ومر النظام والشعب الأردنيين بفترة عصيبة دامت ثلاثة وعشرين عاماً أوكل فيها الحكم الى السلطة التنفيذية في حين بقي البرلمان حتى حله عام ١٩٧٦ صورياً. وإذا ما نظرنا نظرة استرجاعية الى فترة ما قبل ١٩٦٧ يمكننا ملاحظة تحول

ملموس فيها بدأ بانشاء منظمة التحرير الفلسطينية والتي اخذت تستقطب القوى الفلسطينية بطريقة او بأخرى من ناحية واخذت تستقطب القوى الحزبية من ناحية اخرى. فقد نشطت المنظمات الفلسطينية على اسس مختلفة منها عقائدية حزبية واخرى دينية وثالثها قومية، وأصبحت بمجملها تكون بوتقة سياسية جديدة موالية لأنظمة الحكم الثورية (مصر، سورية والعراق) ومعادية لأنظمة الحكم الملكية في البلاد العربية وبخاصة الأردن. ومع نشوء هذه الحركة بدأت ايضاً عملية اعادة او محاولة اعادة التباعد بين شقي الشعب في المملكة، وقد وصلت هذه المحاولة إلى اوجها بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠ حتى انتهت هذه المصادمة بما انتهت إليه من حرب اهلية اكلت الأخضر واليابس على السواء وعملت على اختيار النظام للحزم والملاحقة لكل من ينتمي الى عقيدة او آيديولوجية سياسية يمكن ان تؤثر مستقبلاً على استمرارية النظام في المملكة. وفي هذه المرحلة بالذات برزت الجهات الأمنية لتلعب الدور الأكبر في عملية اعادة بناء الثقة بين جزء كبير من الشعب والنظام، وخلق مجموعة جديدة من القيم التي يقوم عليها بناء ثقة جديد يحول دون حصول قلاقل جديدة في البلد. وسواء ما قبل ١٩٦٧ او ما بعد ١٩٧٦ فقد بقي امر مشاركة الفرد السياسية محور السؤال.

لقد ادى التطرف الى ابتعاد الفرد عن الساحة السياسية، وبرزت المؤسسة الاجتماعية الأولى الأسرة (الأسرة النووية) والعائلة (الأسرة الممتدة) لتلعب الدور الرئيسي في عملية ابتعاد الفرد عن الساحة السياسية وتحييده ـ وظهرت مقولة «السياسة لأصحابها». لقد صورت الدولة ومعها النظام بطريقة غير لائقة بحيث ان الفرد اصبح يخاف الكلام في المجال السياسي امام الأخرين، وسادت الفكرة بأن الكلام يؤدي بطريقة او بأخرى الى نهاية غير سليمة. حتى وحيث طلب من الفرد ان يتكلم فإنه كان يبقى صامتاً وظهرت المقولة التي راجت في تلك السنوات (والتي لا تزال رائجة حتى اليوم) «وانا مالي»؟، أي ما شأني بذلك، ما دمت قادراً على العمل والحصول على لقمة عيشي وعيش اطفالي؟ هذه الحيادية، وكما يبدو اصبحت مع الزمن احدى مكونات الشخصية عند الانسان الأردني خاصة والانسان العربي عامة. حتى وحيث ارتقى الفكر إلى مستوى النقد فإنه لم يشمل الفرد وبقي عائماً في العموميات والكليات العليا، وبقيت انظمة الحكم هي المحور الذي تدور حوله المناقشات، كما عند محمد عابد الجابري والطيب تيزيني وغيرهما. وبينما ذهبت السياسات التعليمية الى تغيير المنطلقات التربوية المدرسية الى تطوير العملية التعليمية بحيث يصبح التركيز على التفكير الذاتي، والابداع والمناقشة كان القائمون عليها من معلمين وتربويين انفسهم غير قادرين على ممارسة هذه العملية وفاقد الشيء لا يعطيه، وبقيت شخصية المعلم الدكتاتورية ـ كما يقول هشام شرابي هي السائدة ـ وهذه هي الحيادية التي قال عنها د. عاطف عضيبات (١٩٨٩) بأنها ظاهرة التغرب عند الشباب. هذا الشباب الذي تكلم عنه الأخير هو الذكور من الشباب وليس الاناث، لأن مشكلة الاناث ـ المرأة ـ في المجتمع الأردني خاصة والعالم العربي عامة جزء

من مشكلة المرأة العالمية على وجه العموم، ومشكلتها على مستوى العالم الثاني ثانياً. وعلى مستوى العالم العربي ثالثاً.

٣ : ٢ : ١ ـ بين المشاركة السياسية الوطنية والمشاركة السياسية المحلية:

توقفت الحياة النيابية في الأردن في سنوات التحول نحو السبعينات تحت ظروف قاهرة فقدت فيه المملكة السيطرة على أكثر من ٣٠٪ من سكانها بسبب احتلال الضفة الغربية في حرب ١٩٦٧، وسادت المنطقة حالة الحرب الدائمة والخوف من التهديد الخارجي الذي كان قد ينفجر في اية لحظة من ناحية، لكن المؤسسة التشريعية الأردنية في الواقع كانت قد فقدت المجموعة السكانية التي تنتخب نصف اعضائها من ناحية اخرى. وعلى الرغم من ذلك فقد بقي نواب الضفة الغربية يعتبرون حاضرين حتى عام ١٩٧٦ عندما حل البرلمان بموجب مادة دستورية خولت العرش بفعل ذلك. مقابل ذلك فتحت الحدود أمام المواطنين الأردنيين للعمل خارج المملكة في المجتمعات الخليجية، مما ادى إلى انفراج اقتصادي للأفراد خاصة وللدولة عامة. في هذه الفترة ظهرت في الأردن ظاهرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت في الستينات، وبخاصة التخطيط الأقليمي للتنمية الذي سمح بتوسيع الادارة المحلية، وبناء على قانون البلديات لعام ١٩٥٢ توسعت الدولة بإنشاء المجالس القروية والبلدية. وهنا ظهرت المشاركة السياسية المحلية في القرى الأردنية وبخاصة لانتخاب اعضاء المجالس البلدية والقروية. لقد لعبت ظاهرة الانتخابات المحلية دوراً كبيراً في تقسيم وتفكك العشائر الى جزيئات عشائرية دعاها لنا فريدريك بارث (F. Barth ١٩٦٣ : ٥٢) (Segmentary) او انقسامية ادت إلى انقسامية تعارضية، بحيث ان الجزء الواحد في العشيرة جاء ليعارض الجزء الثاني منافساً اياه على الزعامة في اشغال المكانات الادارية المنشأة من خلال التطوير الاداري والتي وضع على عاتقها واجب القيام بالتنمية المحلية وتحقيق بناء البنية التقنية التحتية (طرق، كهرباء، مياه وشوارع).

هذه العملية قسمت التجمعات السكانية في القرية او المستوطنة الأردنية الى جماعات فرعية متنافرة تحالفت احدها مع الأخرى بناء على اسس غير تلك التي اعتادت عليها (المصلحة الاقتصادية والاجتماعية) مما اضعف الزعامات العشائرية وبرزت زعامات جديدة بناء على انتخابات فردية. لقد كانت هذه العملية ودون تخطيط مسبق عملية توعية للفرد بطبيعة الزعامات القبلية، واكتشف الفرد ان العلاقات الأولية (علاقات القربى، والعلاقات الدموية) لا تشكل آلية بقاءه واستمراريته بقدر ما هي العلاقات التبادلية بناء على التحقق من المصالح المشتركة، وان هذه المصالح المشتركة هي الأساس الصحيح لتحالفاته وتنافراته في المجتمع المحلي خاصة، والمجتمع الكلي عامة. وإذا كانت التكتلات السابقة المبنية على العلاقات الدموية تؤدي إلى مكاسب لعدد محدود من الأفراد في العشيرة، فإن التكتلات الجديدة تساعد الأفراد الذين لم يكونوا يحلمون

بمنافسة الزعامات القبلية، على التصدي لهذه الزعامات في النظام الجديد ويكون الفرد فيها قادراً على تحقيق ذاته ان هو نجح في اقناع الأخرين بمقدراته. اسطورة المكانة الموروثة الآن اصبحت مكشوفة، او خرافة لم يعد احد يجهل مصدرها ومقاصدها وانها استخدمت جهل الأفراد بطرق مختلفة ورخيصة في كثير من الأحيان مغتنمة جهل الأفراد وضيق افق المعرفة لديهم. ومن هنا ميز جوبزر (P. Gubser ١٩٧٣ : ١٥٢ ـ ١٥٥) بين ثمانية انواع من القيادة او الزعامة المحلية.

فبينما كانت هذه المكانة في كثير من الأحيان موروثة اصبحت الآن تتحول نحو الزعامة المفترضة ـ الممنوحة (Ascriptive) والمكانة المحصلة او المكتسبة والتي ظهرت نتيجة للتغيرات في انماط الاقتصاد والمعيشة، والتعليم وغيره وكذلك من خلال تغير الاتجاهات والمواقف الشعبية. ويسمى لنا جوبزر هذه المكانات الهرمية من أعلى الى ادنى: الموظفين، متوسطي الملكية، ضباط الجيش، المعلمون، الموظفون الصغار، التجار التقليديون والملاك الصغار. مهم جداً عند جوبزر بين الكركيين هو خروج الانسان الفرد عن المكانة الموروثة الى المكانة المكتسبة وتنوع هذا الاكتساب من خلال التعليم وتوسع مكانات الدولة افقياً وعمودياً اصبحت مرتبة الفرد في علاقته مع الأخرين اكثر ابهاماً ولو انها اصبحت اكثر توازناً، لأنه اصبح خارج المكانة المكتسبة اكثر قدرة على ادارة مستقبلية وتسهلت عليه عملية الحراك الاجتماعي واصبح قادراً على تخطي المعطيات التقليدية في تحديد مجالات سلوكه. ما لم يكن الباحث جوبزر قادراً على ملاحظته هو ان الانسان الفرد في هذه العملية قد اخذ يعتبر ذاته فوق الجميع، وكذلك يعتبر نفسه أكثر قدرة من غيره ومن هنا برزت اهمية ازمة الاعتراف بمكانة الأخر. في مثل هذا التنافس على المكانات يبرز الفرد ليجد انه هو صاحب الحق في شغل المكانة العليا على الرغم من وجود اخرين. وكما قالت ذلك احدى مساعدات البحث والتدريس في جامعة اليرموك للباحث: «ماذا يفعل حامل الدكتوراة للطالب اكثر مما يفعله مساعد البحث والتدريس؟» وفي رأيها ان هذا الأخير قد يقوم بعمله افضل من الدكتور: الأستاذ المساعد، المشارك او الاستاذ. مثل هذا التنافس نجده في جميع مجالات الوظائف في الدولة. الأزمة الجديدة في المجتمع تتمثل في الصراع على الزعامة والقيادة اي على المكانات العليا والتي تجلب معها غياب اعتراف الفرد بقدرات الأخرين ما دام هو لم يوزع تلك المكانات، او يكون في مكانه قيادية تؤهله لتوزيع هذه المكانات. وبذلك أصبح الفرد يجعل نفسه مركز الكون وان هذا الكون لا يصلح إلا به، (الكلمات للدكتور أحمد ظاهر)، هذا الموقف الرافض للواقع الامبيريقي هو موقف عام وليس خاصاً، وعلى الرغم من المجاملات بين الأفراد إلا ان حقيقة هذا الموقف تبرز في اكثر من مجال واحد. المكانة المعترف بها فعلاً هي المكانة المقدرة والممنوحة للفرد من خلال القنوات المؤسسية والتي تفرضها على الأخرين بحيث يكونوا غير قادرين على تغييرها ارادياً، ثم يصبح صاحب هذه المكانة محوراً لمجموعات من العلاقات الاجتماعية طمعاً بنيل حظوة صاحب هذه المكانة.

على المستوى المحلي اصبحت هذه المكانة هي موضوع المنافسة، واصبحت عملية المشاركة ظاهرة تلزم الفرد على المشاركة بسبب الاحتكاك المباشر بين الفرد والأفراد الأخرين وعملية الرقابة القوية. وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة المشاركة بقيت منخفضة حيث لم تتعدى هذه في اربد عام ١٩٨٨ اكثر من ٤٠٪ ولم تصل في الحصن لانتخابات البلدية أكثر من ٤٥٪ (بتاريخ ٢٦/١١/١٩٩١) مقابل ٣٥,٥٪ للانتخابات النيابية التي جرت في ٨/١١/١٩٨٩. هذا يعني ان هنالك عملية ادت إلى تحييد الفرد في المجتمع، وغياب الشعور بالمسؤولية عند الفرد للمبادرة في انتاج القيادات المحلية. النسبة المئوية المتدنية التي تشارك في مثل هذه المناسبات تتكون من فئات اجتماعية لا تزال تحركها القوى العقائدية التقليدية وبخاصة الحركات الدينية والقبلية. اما غير ذلك فإن الأفراد قد وصلوا الى نوع من التحييد لسبب او لأخر. عملية التحييد هذه وصلت إلى أوجها في الفترة الواقعة بين ١٩٧٠و١٩٨٧.

هنالك عامل آخر لعب دوره في تحييد الفرد بل وفي ظهور الفردية الأنانية عند الانسان الأردني، ويتمثل هذا العامل في الثنائية الوطنية التي ظهرت بعد ١٩٧٠. لقد انقسم الشعب بعد احداث ايلول بشكل واضح في تكتلات كادت ان تتفشى في السلوك الفردي لولا تدخل القوات الأمنية التي وجدت ان العمل على الوحدة الوطنية ضرورة، وبقيت تعمل على هذا المنوال حتى فك الارتباط القانوني والاداري في آب ١٩٨٨. لقد برزت القوات الأمنية بعد ١٩٧٠ تحارب نفوذ كل من المنظمات الفلسطينية بين أفراد الشعب الأردني بما في ذلك نفوذ الأحزاب التي كانت قد حضر عليها النشاط منذ عام ١٩٥٧، ثم توجهت بعد قيام حركات التحرير الفلسطينية الى العمل الفدائي، وبذلك اخذت تحاول استغلال القوى الوطنية للعمل على الاطاحة بالنظام حتى وصلت هذه المحاولات اوجها عام ١٩٧٠ في ايلول. وعلى الرغم من وجود المعارضين لمثل هذه السياسة والنشاط بين افراد المنظمات الفلسطينية الا ان القيادات هي التي دعمت ممارسات التصادم مع النظام الأردني. لقد ادت وسائل القمع المستعملة في هذا الصراع بالفرد الأردني إلى خيار الحياد لأسباب كثيرة، اهمها الابتعاد عن المشكلات حفاظاً على الذات، عدم التطرق إلى الأمور السياسية تفادياً لملاحقة الجهات الأمنية، وثالثها هو الحصول على عمل وهو المجال الذي اخذت تتحكم به جهتان، التكتلات الفلسطينية والأردنية من ناحية والجهات الأمنية من ناحية اخرى. لقد وصل الأمر بتمييز الفرد حسب هوية ميلاده، واصله الوطني إلى درجة جعلت الفرد يلجأ الى اي سبيل للحصول على عمل يأكل منه عيشه. وعلى الرغم من المواقف الجماعية السلبية الا ان الفرد بقي خارج اللعبة وكان عليه كما يقال «ان يلعب على الحبلين».

عمليات الهدم والبناء هذه تمخضت عن حالة رثة على المستوى الشعبي وغيرت كثيراً من المفاهيم القيمية على فترات بحيث ان تطبيق ما جاء به دركهايم في تقسيم العمل من انتشار اللامعيارية قد اصبح ممكناً. لقد انتقل المجتمع وبطريقة سلسلة من التعاضد

الآلي الى التعاضد العضوي من حيث هو مجتمع رجال... اما الفرد المرأة فقد مـرت بظروف مزيج بين الأحوال الطارئة والتقليدية.

٣ : ٢ : ٢ ـ المرأة وعملية التمأسس المتبادل بين النظام والشعب:

ما تقدم في الفقرات السابقة يخص الذكور من المجتمع الأردني إذ ان المجال لم يكن مفتوحاً امام المرأة للمشاركة على الرغم من ان الدستور اعطى المرأة نفس الحرية التي اعطاها للرجل، غير ان النظرية بقيت المثال واختلفت الممارسات. ولا عجب في ذلك فإن الحياة القبلية التي سادت الأردن طيلة القرون السالفة لم تترك امام المرأة الا ان تكون في ادنى درجات السلم الاجتماعي. وعندما قدم النظام إلى الأردن بقيادة الأمير لم يكن بالمستطاع اصلاح ذات البين بين عشية وضحاها. غير ان الدولة بدأت تعمل شيئاً في هذا الاتجاه إذ فتحت بعض المدارس الابتدائية وحاولت الدولة ان تستمر في هذه المسيرة على الرغم من تردي الحالة الاقتصادية. لكن التطور لم يقتصر على المدارس اذ ان تطور المرأة قد سار جنباً إلى جنب مع التطور الذي شهده الأردن طوال هذه العقود.

في العشرينات كانت اغلبية سكان الأردن يعيشون على الزراعة او تربية الماشية سواء في الريف او البادية. مع تأسيس الدولة وتوسع مؤسساتها اخذت المدن تستقطب الناس من الريف واخذ هؤلاء بالهجرة من الريف والبادية اليها. احد آثار هذه الهجرة الداخلية هو اقتلاع الأفراد والأسر من البيئة الريفية والبدوية من اوسـاطهم القبلية ووضعهم في حالة جديدة. وبينما كانت المرأة تترك على حريتها في اوساطها القبلية وعوامل الضبط الاجتماعي في الجماعات الأولية، اصبحت المرأة في البيئة الجديدة بعيدة عن هذه الضوابط. فقد اخذ الرجل يذهب الى عمله وتبقى المرأة في البيت. ولكي يأمن الرجل شر العواقب في البيئة الجديدة ظهر الحجاب واصبحت المرأة ممنوعة من الحركة سوى داخل البيت، اذ ان سكان المدن وحتى الستينات كانـوا من الموظفـين والعاملين في الجيش والتجارة واخذت عزلة المرأة تزداد بدلاً من ان تطلق لها الحرية. لقد دخلت المرأة بذلك مرحلة تكيف جديدة على حالة سكنية جديدة لم يكن لها بها خبرة. وعلى الرغم من فتح بعض المدارس إلا ان الاقبال عليها بقي قليلاً من ناحية ولم تصل عدد الصفوف في هذه المدارس اكثر من الابتدائية والاعدادية. ففي ١٩٥٢ عندما فتحت اول مدرسة للتمريض في عمان لتأهيل الممرضات لم تكن هذه المدرسة قادرة على إيجاد المرشحات من ذوات التأهيل الثانوي لينخرطن في التأهيل لمهنة التمريض من درجة Staff Nurse. وعنـدما فتحت المدرسة المعمدانية للتمريض في عجلون ١٩٤٦، كانت امامها خيار واحد وهو قبول الذكور لتأهيلهم في مهنة التمريض من نوع العملي Practical Nurse (مهنا حداد ١٩٨٧ : فصل ١١).

في مرحلة التمأسس الأولى، على هذا، لم يكن هنالك اية ادوار للمرأة الأردنية وبقي الأمر كذلك حتى الوحدة مع الضفة الغربية عندمـا اخذت المـنظمة العـالمية للعنـاية

باللاجئين تؤسس المدارس وتستقطب المعلمات من الضفة الغربية. وفي هذه الاثناء كانت الدولة في الأردن قد دخلت مرحلة التمأسس الثانية، وكان لا بد من إزالة الهوة بين مستوى المرأة في شرق الأردن وغربه. كانت هذه الفترة ـ فترة حكم الملك حسين بن طلال ـ قد اعلنت عهداً جديداً لتعليم الاناث في الأردن وظهر قانون التعليم لعام ١٩٥٢ يحض على تعليم الانثى مثلما يحض على تعليم الذكر وتركت الدولة الفكرة القديمة في الفصل بين الجنسين في التعليم ومارست عملية التعليم المختلط. الا ان المرأة وعلى الرغم من ذلك بقيت خاضعة للأنظمة الاجتماعية التقليدية ولم تكن قادرة على تعميق الوعي بحرياتها القانونية إلا ما كان يخص بعض القطاعات النسوية في الطبقة العليا. وسواء في الريف او المدن فقد بقيت المرأة تعاني من الاغتراب عن الحركة الوطنية والمشاركة السياسية حتى اتيح لها حق الاقتراع، واخذت تمارس هذا الحق مع تقدم الوعي لديها من خلال التعليم.

كان للتغير الاجتماعي والاقتصادي الأثر الكبير على المرأة. فمع توسع اجهزة الدولة في الستينات وحصول المرأة على التعليم اخذت المرأة بالخروج للعمل وبخاصة في فترة التحول نحو الثمانينات. ومما شجع المرأة على ذلك هو ارتفاع مستوى المعيشة بحيث ان الرجل لوحده لم يعد قادراً على اشباع حاجات الاسرة المادية وكان لزاماً على المرأة الخروج للعمل، ووصل الأمر الى درجة ان كثيراً من الشباب اخذوا يبحثون عن المرأة العاملة كشريكة حياة. غير ان المرأة لم تأخذ حريتها، ولا بأية قياس في الحياة العامة، كما منحها الدستور من حرية، وبقيت القوى التقليدية تعمل ضد الحركة النسوية، وبخاصة الاتجاهات الدينية ،مسلمة كانت ام مسيحية. العامل المهم الذي ساعد على بقاء المرأة في قبضة السيطرة الذكرية هو اناطة قوانين الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والأرث والتبني) إلى المحاكم الدينية (الشرعية والكنسية) بحيث ابقت امر الانثى بيد الذكر. والحقيقة هي ان المرأة بقيت في قبضة الحياة القبلية والعائلية واستمرت القواعد الحضارية من عادات وتقاليد تلعب الدور الأول في توجيه سلوكها، ولم يتطور لديها الوعي بحقوقها القانونية والدستورية، بحيث ان الأسس الاجتماعية للسلوك بقيت اقوى من الدوافع القانونية ولا تزال.

ومن حيث المشاركة السياسية فإن المرأة بقيت خارج اللعبة، على الرغم من ظهور بعض النسوة اللواتي تقلدن المناصب العليا ومنها الوزارة، إلا انها لم تفلح إلى هذا الوقت بارتياد المجلس النيابي مثلاً. وعلى الرغم من ان بعض النسوة خضن المعركة الانتخابية في الانتخابات العامة الأخيرة الا انهن لم ينجحن بتوصيل رسالتهن الى ادراك المرأة الأردنية والتي لا تزال ـ كما تبين نتائج الاستفتاءات (انظر الفصول القادمة) ـ تعتقد ان الحياة السياسية للرجل وليس للمرأة.

على الرغم مما وصلت إليه المرأة الأردنية من تعليم إلا انها لا تزال خاضعة لسلطة الأهل. وعلى الرغم من مشاركتها في التعليم الجامعي حيث وصلت نسبة قبول الأناث إلى

الذكور ٤ر٦٠، إلا ان التعليم الجامعي كما يبدو قد حصل على معنى خاص لدى كل من الرجل والمرأة. فلا تزال المرأة تحتل مكانات اجتماعية في بعض قطاعات العمل مثل التعليم، والتمريض والسكرتاريا، والأعمال الادارية الدنيا، وفي الريف لا تزال المرأة تعمل في القطاع الزراعي بشكل واسع، واحتلت المرأة على نطاق ضيق جداً مكانات في الطب والصيدلة والتعليم الجامعي والادارات العليا، والتجارة والصناعة. اما على الصعيد السياسي فقد بقيت المرأ ة خارج هذا الاهتمام، على الرغم من نشاط بعض المنظمات النسائية ـ كالاتحاد النسائي الأردني ـ وجمعية الشابات المسيحيات ـ في نشر الوعي بهذا الخصوص.

وإذا كان تحييد الفرد الأردني قد جاء من كل من المؤسسات العليا والمؤسسات الاجتماعية العائلية والقبلية، فإن تحييد الأنثى في المجال السياسي كان نتيجة لفعل مؤسسة ثالثة ـ المؤسسة الدينية وتلاحمها مع القوى التقليدية في البلد.

٣ : ٣ ـ الدستور والديموقراطية:

على الرغم من إجماع الرأي العام في المملكة الأردنية الهاشمية بعد هذه التجربة الطويلة في عملية التمأسس بين النظام والمجتمع على ضرورة ووجوب تأسيس الديموقراطية في الأردن الا ان جميع من كتبوا في هذا المجال قد تركوا فراغاً هائلاً في التعرض إلى السؤال: هل يحتوي الدستور الأردني القاعدة الملائمة والدافعة لممارسة العملية الديموقراطية؟ جميع الكتب التي رجعنا إليها في هذا الصدد، تنم وبطريقة غريبة جداً عن التساؤل حول هذا الموضوع، ولا تحمل في طياتها إلا الاعادة والتكرار لما كتب من قبل. حتى الكتب الاكاديمية منها فإنها احجمت عن الخوض في هذا الموضوع (انظر على سبيل المثال لا الحصر امين بني حسن ١٩٩٠ و ١٩٨٨، طارق خوري ١٩٩٠، حازم نسيبه ١٩٩٠، عبد الله نقرش ١٩٩١، عيسى الريموني ١٩٩٠، ورناد عياد ١٩٩١).

الدستور الأردني بحد ذاته من أحدث الدساتير في العالم العربي ولم يرق إلى صفه اي منها. العقبة التي لا يقدر المرء على تجاوزها في الدستور الأردني هي العلاقة بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومكانة العرش من كل منها من ناحية، والصفة الدينية التي اضيفت على الدولة في المادة الثانية من الفصل الأول، والناصة على ان الاسلام دين الدولة. فلو افترضنا مبدأ على ان هذه المادة تشير إلى مؤسسة لها دين فإننا نصطدم بعدة عقبات تحليلية. الأولى هي ان الصفة الدينية تضفي على العامل البشري في المؤسسة. وعلى الرغم من ان العامل البشري هو فقط احد (ولو انه اهم عامل من) عوامل مكونات المؤسسة الا انه في الحقيقة لا يشير قطعاً الى جميع مكونات هذه المؤسسة وبخاصة الهدف الموضوع للمؤسسة، والمكانات التي يشغلها الأفراد، والتجهيزات، ثم التفاعلات بين هذه العناصر والتي لا داعي ان تقوم بناء على اسس دينية. ومن حيث الأشخاص نجد ان هذه الصفة لا تنطبق دائماً ايضاً، فهي

تنطبق على الأشخاص الأردنيين بناء على وراثة اجتماعية على وجه العموم ويستثنى من هذه القاعدة الأشخاص الذين تنطبق عليهم الوراثة الاجتماعية الدينية المسيحية، بغض النظر حتى عن ان هذه القاعدة لها جوانبها المعارضة لقاعدة التعددية من الناحية الفلسفية السياسية. هنالك انظمة حكم كثيرة في العالم الديموقراطي تمثل العائلة المالكة فيها رمزاً لمعتقد ديني سائد في كل منها، ولكن دساتير هذه الدول لم تذكر دين الدولة. ففي اسبانيا على سبيل المثال، العائلة المالكة كاثوليكية ويجب ان تكون كذلك غير ان الدستور الأسباني لم يضع الكاثوليكية دينا للدولة. نفس هذه الحالة نجدها في بلجيكا. أما في بريطانيا وهولندا فهناك حالة مماثلة مع الاختلاف بأن العائلة المالكة بروتستنطية. الدولة الوحيدة التي بقيت دون دستور وبنيت على اساس العقيدة الدينية هي دولة اسرائيل المرتكزة على اسس التناخ او الكتب الدينية اليهودية وبخاصة الوعود الألهية منها وبذلك جاءت حتى ديموقراطيتها استثنائية. (حامد ربيع ١٩٧٥). بناء على هذه المادة جاء عندنا الفصل بين المحاكم النظامية والشرعية حيث انيط إلى المحاكم الدينية القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية (الدستور، الفصل السادس، المادة ٩٩ ـ ١٠٩) لكن هذا التمييز بناء على الهوية الدينية ووضع محاكم خاصة بالمسلمين واخرى خاصة بالمسيحيين تأخذ بعين الاعتبار بأن الهوية الدينية هي هوية مكتسبة بالوراثة الاجتماعية في حين وضعت مواد الدستور في الفصل الثاني موجهة نحو الفرد نفسه وليس نحو الهوية الجمعية داخل الهوية الوطنية كما في المادة ٦ ـ ١ والناصّة على ان الأردنيين امام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق واللغة والدين، والمادة ٧ ـ الناصّة على ان الحرية الشخصية مصونة، والمادة ١٥ ـ ١ الناصّة على ان الدولة تكفل حرية الرأي ولكل اردني ان يعرب عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ان لا يتجاوز حدود القانون. وهكذا نجد ان الدستور الأردني اعتبر اكثر من قاعدة واحدة في تشريعه مما يقف عائقاً ضد الفرد في كثير من الأحيان لأن الحرية الفردية لا تتوافق في كثير من الأحيان مع الهوية الجمعية ـ دينية كانت هذه ام اجتماعية (قبلية) مثل حرية اختيار شريك الحياة دون ان يتعرض الفرد إلى الاكراه (بطريقة او بأخرى) على القيام بخيارات قد لا يريدها هو ولكن يستخدمها من أجل الوصول إلى اهدافه الخاصة. مثال ١ : س رجل متزوج او امرأة متزوجة حسب قانون المحكمة الكنسية لأي من الطوائف المسيحية. اذا اراد هذا الشخص ان يحل مشاكله الزوجية عن طريق الطلاق فالطلاق ممنوع حسب القانون الكنسي، ولذلك يجد نفسه مكرهاً على اعتناق الاسلام للوصول إلى هدفه. مثال ٢ : س شاب مسلم في الجامعة يتعرف على فتاة ويتفق معها على الزواج، بما ان هذا الشاب لا يعي حريته القانونية باختيار ديانته ويخاف ان تطبق بحقه القوانين الخاصة بالردة (هي القتل) تجد الفتاة نفسها مكرهة على اعتناق الاسلام للوصول الى الهدف، ويقوم الأهل بكل المحاولات لمنعها من ذلك او يقود هذا العمل الى استفزاز اهلها للقيام بقتلها (وقد حصل هذا اكثر من مرة واحدة). عكس ذلك نجد الحالات التي يكون فيها الشاب مسيحياً، فعليه ان يترائى باعتناق الاسلام حتى

يتمكن من الزواج بمن يحب).

هنالك من يقدمون الحجة بأن على الفرد ان يتفاعل مع المجتمع حسبما تمليه الحياة الاجتماعية من قواعد وعادات واعراف. مثل هذه الحجة ضعيفة جداً لأن القاعدة في المجتمع هي الحركية والتغير وليس الثبات والجمود، وهذا التغير نحو فردية الانسان في المجتمع واضحة جداً على كل الظواهر الاجتماعية، والفرد لم يعد حبيس العادة والتقليد وحتى سلطة الوالدين في هذه الحالة تقود إلى مجموعة من التغيرات وبخاصة من السلطة الأبوية الدكتاتورية الى السلطة الديموقراطية والتفاهم. وإذا كان أفراد المجتمع امام القانون متساوين ولا تمييز بينهم فليس من العدل ان تكون هنالك قاعدتان: الطلاق للمسلمين وتحريمها على المسيحيين. وإذا كانت الحرية الشخصية مصونة فعلى القانون ان يقدم للفرد ما يمكنه من ممارسة هذه الحرية. فماذا ندعو الظاهرة بأن على الفرد ان يتزوج في الكنيسة؟ في حين ان الفرد يقول لنا بصراحة تامة انه لا يريد ان يدخل إلى الكنيسة ولا يريد ان يكون امام القاضي الشرعي؟ بالأحرى، إذا كانت حرية الفرد مصونة فيجب ان يترك القانون لهذا الفرد حرية الاختيار.

وعلى الرغم من كل الانتقادات لهذا الجزء الا انه قاعدة من قواعد ضمان الحريات الفردية. مقابل ذلك نجد فقرات الدستور التي تنظم العلاقة بين السلطات الثلاث التي تجعل الممارسة الديموقراطية ممكناً الفصل الثالث من الدستور يحتوي على المواد ٢٤ ـ ٢٧ من الدستور وهذه هي المواد التي تكون القاعدة للديموقراطية الأردنية بإعطائها صفة المصدر للسلطات (المادة ٢٤ بند ١) في حين اناطت المادة ٢٥ السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، واناطت المادة ٢٦ السلطة التنفيذية بالملك يتولاها وزرائه، ولم تستقل إلا السلطة القضائية بموجب المادة ٢٧، علماً بأن الدستور قد اناط للملك الحق الأعلى في توقيف الأحكام وتعديلها وتخفيضها، وأعطاه حق العفو بموجب المادة ٣٨ (الفصل الرابع من الدستور). ففي الفصل الرابع والخامس الى اخر مواد الدستور فهي ليست اكثر من تفعيل لهذه المواد العامة. ربط السلطة التنفيذية واناطتها الى الملك يتولاها عن طريق رئيس وزراءه ووزراءه). والمواد ٣٥ ـ (الملك يعين رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته ويعين الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء). والمواد ٣٠ ـ ٣٤و٣٦ ـ ٤٠ لا تترك لغير الملك اية صلاحيات ،الا من خلال الارادة الملكية. النظرة الفاحصة في هذا الموضوع لا تصل إلى ان هنالك استقلالية للسلطة التنفيذية عن السلطات الأخرى لأنها في النهاية تعود إلى الملك واستقلاليته في ربط وحل وتعيين واقالة شاغلي المكانات السياسية في هذه السلطة.

كذلك نجد ان مادة الدستور ٢٥ قد اناطت السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك واعطت الملك الحق في إصدار الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب (المادة ٣٤ ـ ١) والدعوة الى اجتماعه وافتتاحه وتأجيله وفضه (المادة ٣٤ ـ ٢) والحق في حل مجلس

النواب (المادة ٣٤ ـ ٣). كذلك فإن التعديلات التي جرت على مواد الدستور جاء لتوسيع صلاحيات الملك في التعامل مع المجلس النيابي كما في المواد ٦٨ ـ ١ و ٧٣ ـ ٣ و ٤و٥و٦، والمادة ٧٤.

كذلك اناط الدستور حق تعيين مجلس الأعيان ورئيسه وقبول استقالة اعضائه (المادة ٣٦) وربط جلسات مجلس الأعيان بمجلس النواب (المادة ٦٦ : ١و٢). ولو اردنا بطريقة او بأخرى قياس مدى استقلالية مجلس النواب في مناقشة الأمور فلا يوجد لدينا الا اعتبار المواد الدستورية التي تتحدث عن عقد اجتماع مجلس الأمة (النواب والأعيان) المواد ٧٨و٧٩و٨١:١و٨٢ ـ ١و٢و٣.

ما هو اهم من ذلك كله هو ان الدستور الاردني لا يذكر اية مادة تبحث في صلاحيات مجلس الامة لاعادة النظر في مادة دستورية، تغييرها او استبدالها أو البحث فيها الا ما جاء في نص ٩٣ ـ ٤: اذا ردّ مشروع اي قانون (ما عدا الدستور) خلال المدة المبينة في الفقرة السابقة وأقره مجلس الاعيان والنواب مرة ثانية بموافقة ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين وجب عندئذ اصداره وفي حالة عدم اعادة القانون مصدقا في المدة المعينة في الفقرة الثالثة من هذه المادة يعتبر نافذ المفعول وبحكم المصدق. ولا فرق في الحقيقة اذا ما كان هذا النص يتضمن صلاحية مجلس الامة في التعامل مع المواد الدستورية.

ما علينا ان نشير اليه هنا هو ان مواد الدستور قد وضعت في ظروف لم تكن الدولة ولا العرش قد نفذت الى قبول الناس او بالاحرى قد وصلت الى حالة من التمأسس السلوكي كما هي الحال عليه الآن، ويكفينا العودة الى احداث الفترة التي ادعي بأنها فترة العمل الديموقراطي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ ـ لنتأكد من صعوبة الظروف التي مر بها البلد وكل من العرش والشعب في عملية التمأسس، هذه الفترة التي شهدت عنفوان مراهقة التطور الاجتماعي الحالمة، حيث تغلب المثال على الواقع، وكذلك المراحل التي تلتها في الستينات وحتى مرّ المجتمع بأزمتي ١٩٦٧ و ١٩٧٠، لم تكن لتسمح بتطور ديموقراطية حقة، لا من حيث التعليم ولا من حيث الوعي، فقد كان مفهوم الثورة هو المفهوم السائد، وبينما كانت القيادة على دراية بالواقع وتتعامل مع احداث السنين في واقعيتها من حيث تناسبها مع تطور الوعي العام بدرجاته المختلفة كان الفكر الغيبي يعود الى الشعب بين حين وآخر ويوجه سلوكه الغوغائي وحتى تطبيق الاحكام العرفية في البلاد.

٤:٣ ـ مرحلة التمأسس الأخيرة والبلوغ الى الديموقراطية:

مرت السبعينات من هذا القرن مرحلة انتقالية صعبة على الاردن بين الأحكام القاسية على الافراد والطموح نحو بناء البنية الاقتصادية التحتية (طرق، كهرباء وماء)

وسادت فكرة التخطيط للتنمية على الرغم من التأرجح بين نجاح وفشل جزئي. غير ان الاحوال الاقتصادية للافراد قد تحسنت في هذه الفترة اكثر من اية فترة مضت. وهكذا مر الاردن في عقدين من الزمن في فترة استقرار متواصلة تعرف فيها الفرد والجماعات على معنى الاستقرار السياسي في المنطقة وارتفع كذلك مستوى التكامل بين المجتمع والنظام. لقد تعلم الشعب ايضا بعد حربين مع دولة اسرائيل، وفي كل مرة تتقلص فيها مطالب العرب وتتسع معها رقعة اسرائيل بأن الأمة العربية المنشودة للوحدة وتكوين القوة لا تزال في عالم المثال وان الطريق اليها لا يكمن في الفكر الثوري بل في الاستقرار السياسي والبناء الاستراتيجي وان حالة اللاحرب واللاسلم تهدد في خراب ما بنته الدولة وما قد تبنيه. اهم من ذلك كله هو ان المجال قد فتح امام الافراد للمقارنة بين انجازات الدولة في حالة الاستقرار والاقتصاد المفتوح، ومنجزات الدول المجاورة ذات النظام والاقتصاد المغلقين، وان النظام الحاكم في الاردن حتى في حالة الاحكام العرفية قد اعطى الفرد الاردني اكثر مما كانت انظمة الحكم العربية الاخرى ذوات الفكر الثوري قد اعطت مواطنيها على كل من الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحرية الشخصية. فكيف بالاحرى لو الغيت الاحكام العرفية واعيدت الحياة النيابية.

لقد ذهب الكثيرون من المتكهنين الى ان التضخم الاقتصادي في الاردن، وزيادة البطالة هي التي أدت الى احداث معان عام ١٩٨٩ وبالتالي اكراه النظام في اعادة الحياة البرلمانية الى الاردن واطلاق الحريات العامة. هذا المذهب في نظرنا قصير المدى لأن تاريخ الدولة وتحليل هذا التاريخ اجتماعيا لا يقودنا الى مثل هذه النتيجة. فعملية تمأسس النظام في المجتمع وتكيف المجتمع مع النظام عملت على تبيان اشياء كثيرة وعوامل متعددة قادت النظام والشعب الى اعادة النظر في الاحوال السائدة.

هذه العوامل هي التي أدت بالعرش الى فك الارتباط مع الضفة الغربية اداريا وسياسيا ومهدت الطريق بالتالي الى امكانية استمرار الحياة النيابية في الاردن وجاء هذا القرار اخيرا في شهر ايلول عام ١٩٨٩ لكن المقدمات لهذه الاستعادة كانت قد حصلت في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨. في هذه الفترة وصل توق الاردنيين لاستعادة الحياة النيابية اوجه.

في هذه الفترة قمنا بقياس اتجاهات الأردنيين نحو الانتخابات البرلمانية كما في الفصل القادم.

الفصـل الرابـع

الانتخابات في الماضي والحاضر: الاتجاهات والرغبة بالمشاركة السياسية

١:٤ تمهيـد:

تعرضنا في الفصول السابقة الى الحياة النيابية في المملكة باعتبار انها كانت جانبا مهما من عملية تمأسس الدولة في المجتمع الأردني، وقوة جذب للشعب تجاه النظام. غير ان هذه المشاركة قد خضعت لظروف كثيرة قاهرة ابتدأت في نهاية العقد السادس واستمرت خلال العقد السابع بسبب التناحر بين الاحزاب الايديولوجية غير الموالية للدولة بل للقوى التي استمدت منها عقائديتها الحزبية التي اعتنقتها، كما ان ظهور حركات التحرير الوطنية الفلسطينية قد لعبت دورا كبيرا في هذا المضمار، وجاءت حرب ١٩٦٧ فانتزعت من المملكة جزءاً هاما بحيث وقعت الدولة في ازمة دستورية اذ اصبح من المتعذر على سكان الضفة اجراء انتخابات تحت الاحتلال وكان على العرش ان يتصرف. في السنوات الثلاث التي تلت حرب ١٩٦٧ تفاقم الصدام بين الدولة والمنظمات الفلسطينية، واسفر هذا الصدام عن احداث ايلول المؤسفة والتي أوجدت شرخا كبيرا في صفوف الشعب مما ادى الى استمرار حالة الحرب والأحكام العرفية. وعلى الرغم من استمرار الحياة النيابية حتى عام ١٩٧٦ إلا أن تقليد المشاركة السياسية لم يعد كما كان ووجدت الدولة ان تقيم مشاركة من نوع جديد تمثل بالمجلس الوطني الاستشاري، لكن هذا المجلس لم يفرز ما يشبع الحاجة مما ادى الى العودة الى الحياة النيابية في دورات عادية واستثنائية.

أثناء هذه الفترة كان عدد من النواب قد فارق الحياة وبموجب مادة الدستور اجريت انتخابات نيابية تكميلية عام ١٩٨٤ ثم عام ١٩٨٦. ومع عودة الحياة النيابية استبشر الجمهور خيرا في العودة الى الحياة البرلمانية. وحين أعلن عن باب التسجيل للناخبين في أيار ١٩٨٧، ذهب الكثيرون الى ان الانتخابات سوف تجري في الأردن في خريف تلك السنة ونشط الطامحون لخوض معركة الانتخابات ففتحت المضافات على وسعها، وبدأت الزيارات المتبادلة، واخذت المناسف تلعب دورها في الحياة الاجتماعية الأردنية من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال. وكانت هذه فرصة ذهبية للقيام ببعض الدراسات في هذا المجال.

السؤال الذي طرح نفسه في هذا المجال كان يدور حول طبيعة الانتخابات القادمة مقارنة بالانتخابات في الماضي، والى أي درجة وصل التغير بين كل من الناخب والمرشح في المجتمع الأردني؟ بناء على أية أسس كان الناخب في الماضي ينتخب مرشحه، وبناء على أية أسس سوف ينتخب مرشحه عندما تجري الانتخابات؟

من هو المرشح الذي سوف يحظى بصوت الناخب، ما هي سماته وبأي الشروط يجب عليه ان يفي مقابل تلك التي كان يتمتع بها في الماضي.

السؤال الأهم في هذا كله تمحور حول اذا ما كانت الاتجاهات نحو الانتخابات القادمة سوف تفرز مؤشرات لتعميق العلاقة بين النظام والشعب، وهل لا تزال الآيديولوجيات الحزبية في ذات الصراع مع الدولة ام ان تمأسس الدولة قد مرّ في مراحل أدت الى اعادة النظر في الآيديولوجيات الحزبية تجاه استمرارية المصلحة الوطنية تحت ذات النظام؟

٢:٤ ـ الدراسات السابقة حول الانتخابات:

الدراسات الغربية حول السلوك الانتخابي جزء من علم الاجتماع السياسي وهو دراسات متطورة الى حد بعيد، بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عندما بدأ تطبيق مفهوم علم الاجتماع في الدراسة المرتبة للعلاقات الاجتماعية واصبح تحليل العمليات والمؤسسات السياسية من اهم اهتمامات هذا العلم (سيمور م. ليبست، ١٩٥٩:٩).

احد اهم مواضيع هذا العلم المدعو، علم الاجتماع السياسي كما يقول ليبست (ص ١) هو تحليل الشروط الاجتماعية الواجب توافرها لتحقيق الديموقراطية، وأحد هذه الشروط هو الانتخابات، اذ يتصارع الافراد على المكانات والمراكز الاجتماعية والمؤسسات السياسية هي مؤسسات اجتماعية. نحن لسنا بصدد استعراض تفاوت وجهات النظر حول التناقض او التكامل بين المجتمع والدولة بقدر ما نريد ان نبين الدوافع التي تجعل الانسان يرغب في المشاركة السياسية كما في الانتخابات، والاعتبارات التي تدفعه لاختيار مرشح ما. هذا السلوك للناخب هو ما يهمنا في هذا البحث بغض النظر عما اذا كانت المشاركة السياسية بدرجة عالية قد تقود الى الديموقراطية ام لا.

في دراسة حول الانتخابات النيابية في لبنان يذهب ايليا حارك (حارك ١٩٨٠:٥٥) الى ان الدعم الذي يقدمه الناخبون اللبنانيون للمرشح مبني على دوافع متنوعة منها العلاقات العائلية (علاقات القرابة) والتبعية الاقتصادية، والاتجاه الوطني لدى المرشح، الى جانب اتجاه المرشح السياسي والتفضيل الشخصي للناخب. وقد وجدنا في هذه الدوافع ما يفي بالغرض مع بعض التطوير عليها بناء على معلومات جمعناها من تجاربنا الشخصية، ومن مقابلات مع الناخبين. ولذلك وضعنا في الدوافع متغيرات الاختيار الشخصي وتأثير العشيرة وتقليد الأب، والمصلحة الوطنية ثم اعتبارات اخرى، وحاولنا اختبار ذلك بين افراد العينة، ممن سبق لهم ان شاركوا في الانتخابات البرلمانية في الماضي ثم قسنا ذلك بالنسبة لافراد العينة، الذين قالوا انهم يرغبون بالاشتراك في الانتخابات المستقبلية.

اذا كانت هذه الدوافع مجتمعة او مفردة تقود الى المشاركة في الانتخابات فقد ظهر السؤال عن الشروط التي يجب توافرها في المرشح حتى يكون موضع ثقة الناخب كي ينتخبه. لقد استمدت هذه الشروط من ثلاث مجالات:

١ ـ معرفة الباحث بالانتخابات كما جرت او كانت تجري في الاردن قبل عام ١٩٦٧، حيث انه اردني وعاشها وكانت في أغلب الاحيان تحت تأثير العشائرية وباسم المصلحة الوطنية وكان مفهوما العشائرية والمصلحة الوطنية متداخلين الى حد بعيد.

٢ ـ من الدراسات حول الانتخابات في بلدان الشرق الاوسط وبخاصة لبنان مثل دراسات جورج سعادة (سعادة ١٩٥٤) ميخائيل سليمان (١٩٦٧) وجلال زاوية (١٩٧٢) وقد طور الباحث هذه الشروط حسبما اعتقد انها ملائمة للحالة الأردنية.

٣ ـ الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية عن الحالة الاجتماعية في الأردن مثل دراسة محمد اديب العامري (١٩٤٦)، بيتر جوبسر (١٩٧٣)، ريتشارد انطون (١٩٧٣) ومهنا حداد (١٩٨٧) وغيرها من المقالات في الصحف اليومية عن الانتخابات والناخبين في الفترة الواقعة بين حزيران وآب ١٩٨٧.

لذلك وضعنا هذه الشروط حسب الأهمية:

- ان يكون المرشح متعلماً.
- ان يكون ابن عشيرة مرموقة.
- ان يكون ملتزما دينيا.
- ان يكون ذا اتجاه وطني.
- ان يكون ذا فكر سياسي.

والحقيقة التي قادتنا الى وضع هذه الشروط هي اختلاف الانتخابات في الأردن عنها في لبنان او البلاد العربية الاخرى، ذلك ان معظم الذين يخوضون معركة الانتخابات في الأردن مرشحون مستقلون على الرغم من وجود بعض الاتجاهات الحزبية غير الواضحة من ناحية، والتداخل بين الحزبية والعشائرية من ناحية اخرى. وبما ان الانتخابات لم تجرى في الاردن منذ عام ١٩٦٧، فاننا وجهنا السؤال عن مدى وجود مبررات ومعيقات للانتخابات قسناها بناء على متغيرات مختلفة. فقد وضعنا المبررات حسب الاهمية: لا مبرر للانتخابات، الديموقراطية تتطلب ذلك، تجديد تمثيل الشعب، اشتراك المرأة ولا رأي لي. ثم وضعنا المعوقات حسب الاهمية من وجهة نظرنا كالتالي: لا توجد معوقات، التكاليف الشخصية، الخوف من التفكك العشائري، والخوف من سيطرة او تحكم السلوك العشائري.

كذلك فاننا قمنا بوضع السؤال حول المكان المفضل للاقتراع وكان السبب في هذا هو ما ظهر في الصحف اليومية الأردنية بين شهري حزيران وآب عام ١٩٨٧ من اخبار عن جمع دفاتر العائلة وانتقالها من مكان السكن الحالي، الى اماكن السكن الاصلية (انظر لتلك الفترة صحف الدستور والرأي وصوت الشعب لتسجيل الناخبين في المنطقة التي يريد المرشح ان يرشح نفسه عنها. هذه الفقرات الخمس قيست مقترنة بثلاث متغيرات مستقلة: الجنس والفئات العمرية والتعليم.

الاتجاه هو حالة مبنية على تجارب سابقة وتنتج في حالة تعرّض الفرد الى غرض ما مواقف سلبية او ايجابية منه قد تؤدي او لا تؤدي الى سلوك. لقد وصلت الى هذا التعريف من خلال مقارنة تعاريف الاتجاه عند كل من ثيرستون (١٩٢٩:٣٦)، كوك وسلتز (١٩٦٤:٣٨)، وسمرز (١٩٧٧:٢) و آش (١٩٥٩:٥٨٥).

الانتخابات النيابية: هي الانتخابات التي تتم بموجب الدستور الاردني وقانون الانتخابات لعام ١٩٥٢ وتعديلاته التي كانت آخرها في عام ١٩٨٦.

شمال الأردن ويضم محافظة اربد قبل ان تنفصل عنها محافظة المفرق عام ١٩٨٨.

٤ : ٣ الخصائص الأولية للعينة :

لقد شملت العينة (٣٥٣٨) شخصاً، موزعين حسب الجنس كالتالي أي أكثر من ١ر١٪ من مجموع اصحاب حق الانتخاب في محافظة اربد والويتها موزعين كالتالي :

جـــدول رقـــم (١)

توزيع عينة البحث حسب الجنس

الجنـــس	التكـــرارات	النسبة المئوية
ذكـــور	٢٢١١	٥ر٦٢٪
انـــــاث	١٣٢٧	٥ر٢٧٪
المجمـــوع	٢٥٣٨	١٠٠٪

هذا يعني ان الذكور جاءوا ممثلين بما نسبته ٥ر١١٪ أقلّ مما هم في الواقع فيما جاءت الأناث اقل من الواقع بـ ٥ر١١٪* كما شملت العينة الفئات العمرية من السن القانونية لاستعمال الحقوق الدستورية المنصوص عنها في القانون وهي سن الثامنة عشرة فما فوق، وكان توزيع العينة كالتالي:ـ

جـــدول رقـــم (٢)

توزيع افـراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التـــكرارات	النسبة المئوية
١٨ ـ ٢٥	١٦٢٢	٤٦٪
٢٦ ـ ٣٣	٥٦٠	١٦٪
٣٤ ـ ٤١	٥٤٣	١٥٪
٤٢ ـ ٥٠	٤٣٦	١٢٪
٥١ فما فوق	٢٨٧	١١٪
المجمـــوع	٣٤٣٨	١٠٠٪

* اشارت دائرة الاحصاءات العامة ـ عمان، ١٩٨٦) ٨٤ ـ ٦٠، الى ان نسبة الذكور الى الاناث قد بلغت ٥١,٥ : ٤٨,٥ .

الحقيقة في هذا هي ان الفئات العمرية بين السن الثامنة عشرة والتاسعة والثلاثين حتى ذلك الحين لم تشارك في أي انتخابات برلمانية، وحيث قدر لها بالمشاركة في انتخابات فإما ان تكون هذه انتخابات فرعية او انتخابات بلدية. وإذا ما عرفنا ان الانتخابات في الأردن قد توقفت منذ عام ١٩٦٧، فإن جميع الذين ولدوا ما عرفنا ان الانتخابات في الأردن قد توقفت منذ عام ١٩٦٧، فإن جميع الذين ولدوا منذ عام ١٩٤٩، لم تسنح لهم الفرصة لمارسة حقوقهم الدستورية حتى شهر تشرين الثاني ١٩٨٩، وكان المثلون في البرلمان ممن انتخبهم مواليد ١٩٤٨ وما قبل. حسب تقديرات السكان لعام ١٩٨٠ كانت نسبة هؤلاء لا تتعدى ١٠ر٢٠٪ من مجموع السكان أي ١٥٪ من مجموع سكان المملكة عام ١٩٨٧. وهذا يعني ان هذه النسبة هي التي حددت ممثلي الشعب حتى حله في ١٩٨٨/٧/٣٠.

أما حسب التعليم فقد أبدت الاستمارة التوزيع التالي:ـ

جدول رقـــم (٣)

توزيع افراد العينة حسب درجة التعليم

درجة التعليم	التكـــرارات	النسبة المئوية
أمـــــي	٣٨٢	٪١٠,٨
ابتدائـــــي	٣١٥	٪ ٨,٩
اعـــدادي	٤٢١	٪١١,٩
ثانـــــوي	٧٧٦	٪٢١,٩
جامعـــــي	١٢٢٧	٪٢٤,٧
شهادة جامعية عليا	٤١٧	٪١١,٨
المجمـــــوع	٣٥٣٨	٪ ١٠٠

ربما تعكس هذه الأعداد والنسب درجة التعليم العالية التي وصل إليها ابناء الأردن خلال العقود الثلاثة الأخيرة وتعكس هذه النسب ايضاً توزيع السكان بعد سن الثامنة عشرة كما هي في الواقع مقارنة بالمعطيات الاحصائية لعام ١٩٨٦ سوى ما يخص مستوى الجامعي، فقد جاءت نسبهم مرتفعة.

٤ : ٤ المشاركة في الماضي:

لقد بينت النتائج ان الذين لم يشاركوا في الانتخابات هم اغلبية افراد العينة، ولكن علينا ان نعترف هنا ان السؤال لم يطرح بكل وضوح، بحيث يكون المستجوب قادراً ان يفهم من السؤال فيما إذا كان قد شارك في اي انتخابات وليس في الانتخابات البرلمانية فقط، والسبب في ذلك هو معرفة الرغبة في المشاركة في الانتخابات اي انتخابات كانت. وقد

كان توزيع افراد العينة كالتالي :ـ

جـــدول رقـــم (٤)

توزيع التكرارات والنسب المئويــة لدرجة المشاركة في الانتخابات

درجة المشاركة في الانتخابات	التكـــرارات	النسبة المئوية
لم اشـــارك	١٦٣٥	٪٤٦,٢٪
شاركت مرة واحدة	١٠٤١	٪٢٩,٤٪
شاركت أكثر من مرة واحـــــدة	٥٣١	٪١٥,٠٪
اشارك دائمـــاً	٣٣١	٪ ٩,٤٪
المجمـــوع	٣٥٣٨	٪ ١٠٠

ويعني هــذا ان الأغلبية العـظمى من أفراد العينــة لم تشارك قــط في العملية الديموقراطية، في حين جـاءت نسبة الذين شــاركوا مـرة واحدة، هــذه المشاركــة في الانتخابات النيابية بل قد تكون أيضاً انتخابات فرعية او انتخابات المجلس البلدي في المرتبة الثانية ونسبة الذين شاركوا أكثر من مرة واحدة في الانتخابات في المرتبة الثالثة ونسبة الذين كانوا يشاركون دائماً في الانتخابات في المرتبة الرابعة.

المهم في الأمر بالنسبة للباحث كان معرفة الأسس الذاتية والاجتماعية والسياسية التي يبنى عليها الناخبون اختياراتهم، ولذلك طرحت عليهم بعض الاختيارات وكانت اجوبتهم موزعة كالتالي:ـ

جـــدول رقـــم (٥)

توزيع افراد العينة حسب دوافع المشاركة في الانتخابات

دوافع الانتخاب	التكـــرارات	النسبة المئوية
اختيـــار شخصي	٧٤٠	٪٢٠,٩٪
تحت تأثير العائلة	٤٤٦	٪١٢,٦٪
تقليـــد الأب	٢٥٠	٪ ٧,١٪
المصلحة الوطنيـة	٦٠١	٪١٧,٠٪
اعتبارات أخـــرى	١٥٠	٪ ٤,٢٪

النسب العالية لدوافع الأختيار كما يرى الجدول نجدها بين الأفراد الذين كانوا يشاركون في الانتخابات بناء على اختيارهم الشخصي، وهي أعلى نسبة وقد يعني هذا ان هناك نوعا من الوعي بممارسة الحقوق الدستورية. يلي هذه النسبة العالية بين الذين شاركوا تلبية للمصلحة الوطنية وهذا ما يثبت الوعي الوطني والوعي بممارسة الحقوق الدستورية على هذا المستوى، بينما جاءت الدوافع التقليدية للمشاركة بالانتخابات مثل تأثير العشيرة وتقليد الأب بنسب أدى في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي.

لقد طرحنا أيضاً السؤال حول سبب اختيار مرشح معين للمقارنة بين النسب كما في السؤال السابق وقرينتها في السؤال المطروح وجاءت اجوبة افراد العينة موزعة كالتالي:ـ

جـدول رقـم ١

توزيع افراد العينة حسب سبب انتخاب مرشح ما

سبب انتخاب المرشح	التكـرارات	النسبة المئوية
لأنه متعـلم	٥٥٩	٪١٥,٨٪
لأنه ابن عشيرة	٦١٤	٪١٧,٤٪
لأنه ملتزم دينياً	٣٩٨	٪١١,٢٪
لأنه ذو اتجاه وطني	٥٧٢	٪١٦,٢٪
لأنه ذو فكر سياسي	٢٣٥	٪ ٦,٦٪

ويبدو للباحث ان هذه النسب تتناسب مع النسب السابقة حيث ان نسبة الناخبين لمرشح ما لأنه ابن عشيرة جاءت في المرتبة الأولى، بينما جاء الالتزام الديني للمرشح كسبب لانتخابه أقل أهمية من أن المرشح متعلم، أو ذو اتجاه وطني حيث جاءت الاستجابة لهذين العاملين الأخيرين في المرتبة الثانية والثالثة والحقيقة هي ان اقران الشخص ما بين صفتي ابن العشيرة والمتعلم يبدو مهما جداً في شمال الأردن.

الصورة التقليدية للناخب الأردني في مشاركته بالانتخابات السالفة صورة يغلب عليها التذبذب بين العشائرية والوطنية آخذين بعين الاعتبار الفروق الناتجة عن الفروق في الجنس والمستويات التعليمية للناخبين كما سنرى فيما بعد. فقد كان توزيع أفراد العينة حسب الجنس والمشاركة في الانتخابات كالتالي:ـ

٤ : ٤ : ١ ـ النتائج حسب الجنـــس:

جـــدول رقـــم (٧)

توزيع استجابات العينة حسب الجنس ودرجة المشاركة في الانتخابات

المشاركة / الجنس	لم اشارك	مرة واحدة	أكثر من مرة	دائمـــاً	المجمـــوع
ذكـــر	٩٥٨ ٤٣,٣٪	٥٨٥ ٢٦,٥٪	٤٠٣ ١٨,٢٪	٢٦٥ ١٢,٠٪	٢٢١١ ١٠٠٪
انثـــى	٦٧٧ ٥١,٠٪	٤٥٦ ٣٤,٤٪	١٢٨ ٩,٦٪	٦٦ ٥,٠٪	١٣٢٧ ١٠٠٪
المجمـــوع	١٦٣٥ ٤٦,٢٪	١٠٤١ ٢٩,٢٪	٥٣١ ١٥,٠٪	٣٣١ ٩,٤٪	٣٥٣٨ ١٠٠٪

جـــدول رقـــم (٨)

توزيع استجابات العينة حسب الجنس ودوافع الانتخـاب

دافع الانتخاب / الجنس	اختيـــار شـــخصي	تأثيـــر العائلـــة	تقليـــد الأب	المصلحـــة الوطنيـــة	اعتبـــازات اخـــرى
ذكـــر	٥١٥ ٢٣,٣٪	١٢١ ١٢,٤٪	١١٢ ٦,٥٪	٤٢٧ ١٩,٣٪	٩٧ ٢,٧٪
انثـــى	٢٢٥ ١٧٪	١٧٢ ١٣٪	١٠٧ ٨,١٪	١٧٤ ١٣,١٪	٥٣ ١,٥٪

تبين النتائج كما في جدول رقم (٨) ان اعلى نسبة قد تركزت في دافع الاختيار الشخصي وهذا ليس غريبا اذا ما ربطنا النتيجة بانتشار التعليم علما بـأن المصلحة الوطنية قد جاءت في المرتبة الثانية. ولا يعني هذا ان تأثير العشيرة وتقليد الأب قد تقلص كثيرا فقد تركزت نسبة عالية من الاستجابات في دافع تأثير العشيرة وانخفضت هذه النسبة في دافع تقليد الأب.

جدول رقم (٩)
توزيع استجابات العينة حسب الجنس وسبب انتخاب مرشح ما

الجنس	سبب انتخاب المرشح	متعلم	ابن عشيرة	ملتزم دينيا	ذو اتجاه وطني	ذو فكر سياسي
ذكر		٣٦٤ ٪١٦,٥	٣٩٤ ٪١٧,٨	٢٦٢ ٪١١,٨	٤١٦ ٪١٨,٨	١٦٩ ٪ ٧,٦
انثى		١٩٥ ٪١٤,٧	٢٢١ ٪٦,٢	١٣٦ ٪١٠,٢	١٥٦ ٪١١,٨	٦٦ ٪٥

وعلى الرغم من نتائج الجدول السابق فقد جاءت نتائج الجدول رقم (٩) لترينا ان اكثر الاسباب اهمية في انتخاب مرشح ما كان الاتجاه الوطني لدى المرشح ويقترن بذلك كونه ابن عشيرة، ثم متعلم مما يدل على ان العشائرية في الماضي (وربما في الحاضر) كانت تلعب دورا هاما في انتخاب المرشح، وان اقران الشخص بين كونه متعلما وابن عشيرة يزيد من حظه بنيل اعجاب الناخبين. وفي حين توقعنا ان يكون التزام المرشح دينيا مهما جـدا كسبب لانتخابـه جاء هـذا السبب في المرتبـة الرابعة، كـذلك فقد اعـطت هذه الاحصاءات بأن كون المرشح ذا فكر سياسي لم تك في تلك الأهمية ليكون سبباً في اجتذاب الناخبين.

٢:٤:٤ ـ النتائج حسب العمر:

اما بالنسبة للفئات العمرية فقد كان التوزيع حسب المشاركة وغيابها كالتالي:

جـدول رقـم (١٠)
توزيع استجابات افراد العينة حسب الفئة العمرية والمشاركة في الانتخابات

٤٠٠□

درجـة المشاركة / الفئات العمرية	لم أشارك	شاركـت
١٨ ـ ٢٥	١٠٢٦ ٦٣,٢٪	٥٩٦ ٣٦,٧٪
٢٦ ـ ٣٣	٢١٥ ٣٨,٤٪	٣٤٥ ٦١,٦٪
٣٤ ـ ٤١	١٨١ ٣٣,٣٪	٣٦٢ ٦٢,٢٪
٤٢ ـ ٥٠	١١٨ ٢٧,٧٪	٣٠٨ ٧٢,٣٪
٥١ فما فوق	٩٥ ٢٤,٥٪	٢٩٢ ٧٥,٥٪

لا شك في ان هذا الجدول يبين ان نسبة المشاركة في الانتخابات تتناسب طرديا مع ارتفاع العمر، كما تبين الاجوبة ان افراد العينة قد فهموا السؤال على انه يدور حول اي انتخابات، وليس خاصا بالانتخابات البرلمانية العامة. فبينمـا ارتفعت نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات من افراد الفئة العمرية الصغرى، كانت نسبة من شاركوا في انتخابات ما من الفئة الثانية مرتفعة واخذت عدم المشاركة بالانخفاض مع ارتفاع العمر، وجميعها تعكس الحقيقة بأن الأغلبية العظمى لم تشارك وتشعر انها لم تسهم في انتخاب اعضاء مجلس الشعب.

اما بين الذين شاركوا في احد الانتخابات من افراد الفئتين العمريتين ١ و ٢ كما يبين الجدول رقم (١١) فقد جاءت النتائج متفاوتة. لقد جاء الترتيب لدوافع الانتخاب في

الفئات العمرية متقاربا نسبيا: الاختيار الشخصي اولا ثم المصلحة الوطنية ثانيا عدا في الفئة العمرية الخامسة حيث جاء تأثير العائلة في المرتبة الاولى، في حين كانت هذه في المرتبة الثالثة في الفئات الأخرى.

جدول رقم (١١)
توزيع الاستجابات حسب فئات العمر ودافع الانتخاب

درجة المشاركة الفئات العمرية	اختيار شخصي	تأثير العائلة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات اخرى
١٨ ـ ٢٥	٢٤١ ١٤,٩٪	١٢٢ ٧,٥٪	١٠٩ ٦,٧٪	١٨٦ ١١,٥٪	٥٥ ٣,٤٪
٢٦ ـ ٣٣	١٣٦ ٢٤,٣٪	٥٨ ١٠,٤٪	٤٢ ٧,٥٪	١٢٠ ٢١,٤٪	٢٥ ٤,٥٪
٣٤ ـ ٤١	١٣٩ ٢٥,٦٪	٧٥ ١٣,٨٪	٥٧ ١٠,٥٪	١٠٧ ١٩,٧٪	٣٠ ٥,٥٪
٤٢ ـ ٥٠	١١٦ ٢٧,٢٪	٧٥ ١٧,٦٪	٢٦ ٦,١٪	١٠٦ ٢٤,٩٪	٢٢ ٥,٢٪
٥١ فما فوق	١٨٠ ٢٧,٩٪	١١٦ ٣٠,٠٪	١٦ ٤,١٪	٨٢ ٢١,٢٪	١٨ ٤,٢٪

جـدول رقـم (١٢)
توزيع الاستجابات حسب فئات العمر وسبب انتخاب المرشح

سبب الانتخاب / الفئات العمرية	متعلم	ابن عشيرة	ملتزم دينيا	ذو اتجاه وطني	ذو فكر سياسي
١٨ ـ ٢٥	١٧٤ ٪١٠,٧	١٧٦ ٪١٠,٩	١١٩ ٪٧,٣	١٩٢ ٪١١,٨	٨٩ ٪٥,٥
٢٦ ـ ٣٣	٩٦ ٪١٧,١	٧٩ ٪١٤,١	٧٥ ٪١٣,٤	١١٨ ٪٢١,١	٥١ ٪٩,١
٣٤ ـ ٤١	٩٩ ٪١٨,٢	١٠٦ ٪١٩,٥	٨٤ ٪١٥,٥	١١١ ٪٢٠,٤	٤٨ ٪٨,٨
٤٢ ـ ٥٠	٩٣ ٪٢١,٨	١٠٦ ٪٢٤,٩	٨١ ٪١٩,٠	٧٢ ٪١٦,٩	٣١ ٪٧,٣
٥١ فما فوق	٩٧ ٪٢٥,١	١٤٧ ٪٣٨	٣٩ ٪١٠,١	٧٩ ٪٢٠,٤	١٦ ٪٤,١

مثل هذا التوزيع في الاستجابات نجده في الجدول رقم (١٢) حيث صنفت هذه الاستجابات حسب الفئات العمرية واسباب انتخاب مرشح ما، فقد كان الاتجاه الوطني السبب الاول لانتخاب مرشح ما بين افراد الفئات العمرية الثلاثة الاولى يتبعها كون المرشح ابن عشيرة ثم كونه متعلما، بينما جاء التزام المرشح دينيا في المرتبة الرابعة. وكلما تقدم الافراد في العمر، نجد ان الترتيب يختلف حيث تأخذ العشائرية بلعب الدور الأهم كسبب لانتخاب مرشح ما بين افراد العينة. ففي الفئة الرابعة والخامسة مثلا نجد ان كون المرشح ابن عشيرة يحتل مكان الصدارة، يتبعه في ذلك كون المرشح متعلما ثم التزام المرشح دينيا ويأتي في المرتبتين الاخيرتين الاتجاه الوطني ثم السياسي للمرشح.

٤:٤:٣ ـ النتائج حسب التعليم:

جاءت نتائج استجابات افراد العينة في توزيعها حسب المرحلة التعليمية متفاوتة في متغيرات المشاركة في الانتخابات، دوافع الانتخابات واسباب انتخاب مرشح ما.

جـدول رقـم (١٣)
توزيع استجابات العينة حسب المرحلة التعليمية والمشاركة في الانتخابات

المستوى التعليمي	المشاركة في الانتخابات	لم أشارك	شاركت
أمي		١٤٩ ٣٩,٠٪	٢٣٣ ٦١,٠٪
ابتدائي		١١٣ ٣٥,٩٪	٢٠٢ ٦٤,١٪
اعدادي		١٧٢ ٤٠,٩٪	٢٤٩ ٥٩,١٪
ثانوي		٣٧٠ ٤٧,٧٪	٤٠٦ ٥٢,٣٪
جامعي		٦٥٩ ٥٣,٧٪	٥٦٨ ٤٦,٣٪
دراسات عليا		١٧٢ ٤١,٢٪	٢٤٥ ٥٨,٨٪

تظهر هذه النتائج بأن أقل نسبة لم تشارك في الانتخابات هي من افراد فئة المرحلة الابتدائية والأمية، وهذا شيء طبيعي اذ ان افراد هذه الفئة هم من الفئات العمرية ٤٢ سنة فما فوق، وهم ممن ولدوا قبل عام ١٩٤٩ حيث كان التعليم اقل انتشارا، بينما تراوحت نسب الذين لم يشاركوا في الانتخابات في المراحل التعليمية المختلفة ما بين ٤٠٪ ـ ٥٠٪. وهذا التفاوت بين افراد مراحل التعليم المختلفة واضح جدا في التوزيع حسب دوافع الانتخابات كما في الجدول رقم (١٤). لقد جاء ترتيب هذه الدوافع لافراد العينة من المستويين الامي والابتدائي على التوالي: تأثير العشيرة، الاختيار الشخصي،

المصلحة الوطنية، ثم تقليد الأب واعتبارات اخرى، بينما جاء ترتيبها للمستويات التعليمية الباقية على التوالي: الاختيار الشخصي، ثم المصلحة الوطنية، ومن ثم تقليد الأب واعتبارات اخرى مع بعض الاختلافات في الدافعين الأخيرين.

جدول رقم (١٤)
توزيع استجابات العينة موزعة حسب المستوى التعليمي ودافع الانتخاب

المستوى التعليمي / دافع الانتخاب	اختيار شخصي	تاثير العشيرة	تقليد الاب	المصلحة الوطنية	اعتبارات اخرى
امي	٦٥ ٪١٧,٠	١١٩ ٪٣١,٢	١٧ ٪٤,٥	٥٩ ٪١٥,٤	٩ ٪٢,٤
ابتدائي	٧٤ ٪٢٣,٥	٥٩ ٪١٨,٧	٢٤ ٪٧,٦	٥٧ ٪١٨,١	١١ ٪٣,٥
اعدادي	٨١ ٪١٩,٢	٦٤ ٪١٥,٢	٥٠ ٪١١,٩	٦٢ ٪١٤,٧	٢٢ ٪٥,٢
ثانوي	١٥٨ ٪٢٠,٤	٨٥ ٪١١,٠	٧١ ٪٩,١	١٣٦ ٪١٧,٥	٣٣ ٪٤,٣
جامعي	٢٤٨ ٪٢٠,٢	٩٣ ٪٧,٦	٧٠ ٪٥,٧	١٩٢ ٪١٥,٦	٤٨ ٪٣,٩
دراسات عليا	١١٤ ٪٢٧,٣	٢٦ ٪٦,٢	١٨ ٪٤,٣	٩٥ ٪٢٢,٨	٢٧ ٪٦,٥

يبدو لنا جلياً من هذا الجدول ان تأثير العشائرية على الناخب يتناسب تناسبا عكسيا مع المستوى التعليمي فهي ذات تأثير قوي حيث تسود الأمية ثم يتنازل تأثيرها تدريجيا كلما ارتفع مستوى التعليم. اما تقليد الأب في الانتخابات اوتأثير الاب على الابن من حيث السلوك الانتخابي فقد ابدى صورة مختلفة وغريبة حيث كان تقليد الاب ادنى ما يكون في الفئتين الطرفين الامية والدراسات العليا على التوالي وكان هذا التقليد عاليا في المستوى الاعدادي والثانوي والابتدائي على التوالي. اما الذين انتخبوا تحت تأثير

المصلحة الوطنية فقد كانت اعلى نسبة فيهم في مستوى الدراسات العليا ثم في الابتدائي وبعد ذلك في الثانوي ومن ثم في المستوى الجامعي وفي المستوى الاعدادي. ومثل تأثير العشائرية فإن دافع الاختيار قد ظهر متفاوتا تفاوتا طفيفا بين المستويات التعليمية. واذا ما نظرنا الى نتائج توزيع استجابات الناخبين حسب المستوى التعليمي وسبب انتخاب مرشح ما كما في الجدول رقم (١٥) فإن الصورة تصبح اكثر وضوحا.

جدول رقم (١٥)
توزيع استجابات الناخبين حسب المستوى التعليمي وسبب انتخاب مرشح ما

المستوى التعليمي	سبب انتخاب مرشح ما: متعلم	ابن عشيرة	ملتزم دينيا	ذو اتجاه وطني	ذو اتجاه سياسي
امي	٦٦ ٪١٧,٣	١٣٨ ٪٣٦,١	٤٥ ٪١١,٨	٣٩ ٪١,١	٧ ٪١,٨
ابتدائي	٦٣ ٪٢٠,٠	٧٦ ٪٢٤,١	٥٥ ٪١٧,٥	٤٨ ٪١٥,٢	١١ ٪٣,٥
اعدادي	٦٢ ٪١٤,٧	٩٤ ٪٢٢,٣	٥٣ ٪١٢,٦	٥٣ ٪١٢,٦	٢٣ ٪٥,٥
ثانوي	١٢٠ ٪١٥,٥	١٣٧ ٪١٧,٧	٧٦ ٪٩,٨	١٣٤ ٪١٧,٣	٤٥ ٪٥,٨
جامعي	١٦٨ ٪١٣,٧	١٢٥ ٪١٠,٢	١١٣ ٪٩,٢	٢٠٠ ٪١٦,٣	٩٤ ٪٧,٧
دراسات عليا	٨٠ ٪١٩,٢	٤٤ ٪١٠,٦	٥٦ ٪١٣,٤	٩٨ ٪٢٣,٥	٥٥ ٪١٣,٢

كانت نسبة الذين اجابوا بأنهم ينتخبون مرشحا ما لانه متعلم ١٧,٣٪ وهي تشبه نسبة الذين ممن انتخبوا بدافع الاختيار الشخصي. الغريب في هذه النتائج هو ان نسبة الذين كانوا ينتخبون مرشحا لأنه متعلم بين افراد العينة من المستويين الابتدائي والامي اعلى من نسبة الذين كانوا ينتخبون الشخص لنفس السبب بين افراد العينة من

المستويات الثانوي والجامعي والدراسات العليا. وقد يرجع السبب في ذلك الى ان الافراد من هذه المستويات التعليمية العالية ينتخبون شخصا ما لأكثر من سبب واحد بجانب كونه متعلما في حين قد يكون تعليم المرشح العامل المحدد لانتخابه. ويبين هذا الجدول ايضا ان انتخاب شخص ما لأنه ابن عشيرة يتناسب تناسبا عكسيا مع المستوى التعليمي بحيث انه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما تدني اثر هذا السبب بين الناخبين. اما الاتجاه الوطني للمرشح فانه يتناسب تناسبا طرديا مع ارتفاع مستوى التعليم مثله مثل الاتجاه السياسي كسبب لانتخاب مرشح ما. واذا ما نظرنا الى ترتيب الاسباب حسب الاهمية في انتخاب مرشح ما لوجدنا بين افراد العينة من المستويات الأمي والابتدائي والاعدادي على التوالي: ابن عشيرة ومن ثم متعلم وملتزم دينيا وذو اتجاه وطني، وذو اتجاه سياسي، في حين كان هذا الترتيب لافراد العينة من المستويات الاخرى على التوالي: الاتجاه الوطني ثم التعليم وكون المرشح ابن عشيرة، ومن ثم التزامه الديني واتجاهه السياسي، مع بعض التغيرات في المستويات حيث جاءت نسبة الالتزام الديني كسبب في انتخاب مرشح ما بين حملة الدراسات العليا اعلى من كون المرشح ابن عشيرة، كما ان اتجاه المرشح السياسي جاء بنسبة اعلى من نسبة كونه ابن عشيرة.

٥:٤ ـ المشاركة المستقبلية في الانتخابات:

اذا جسد ما تقدمنا به نتائج الذين شاركوا في الانتخابات في الماضي فهل تتطابق هذه الصورة مع صورة الانتخابات في المستقبل؟ لقد طرحنا نفس الاسئلة على افراد العينة مع اسئلة حول اتجاهاتهم نحو معوقات الانتخابات في البلد او مبررات الانتخاب اضافة الى اتجاههم نحو المكان المفضل للانتخابات. ونتعرض في الصفحات القادمة لهذه المتغيرات وتأثرها بثلاث متغيرات مستقلة: الجنس والعمر والمرحلة التعليمية.

٥:٤ ـ النتائج حسب الجنس:

لقد أجاب ما نسبته ٨١,٩٪ من مجموع افراد العينة بأنهم سوف ينتخبون اذا ما تقررت انتخابات في المملكة الاردنية الهاشمية حيث جاءت النتائج موزعة كما في الجدول رقم (١٦).

جدول رقم (١٦)
توزيع استجابات الناخبين حسب الجنس والرغبة
في الانتخاب

الرغبة في الانتخاب / الجنس	نعم	لا	المجموع
ذكر	١٨٦٤ ٪٨٤,٣	٣٤٧ ٪١٥,٧	٢٢١١ ٪١٠٠
انثى	١٠٣٥ ٪٧٨	٢٩٢ ٪٢٢	١٣٢٧ ٪١٠٠
المجموع	٢٨٩٩ ٪٨١,٩	٦٣٩ ٪١٨,١	٣٥٣٨ ٪١٠٠

بينما كانت نسبة الذين يرغبون بالمشاركة من الذكور ٨٤,٣٪ كانت هذه النسبة للأناث ٧٨٪ وهي اقل من نسبة الذكور ولكنها تبقى عالية. وعلى كل الأحوال فإن النتائج توضح جليا رغبة افراد العينة وربما ايضاً أفراد المجتمع ككل في اجراء انتخابات في الأردن. هذا التوجه نحو الرغبة في إجراء الانتخابات البرلمانية في الأردن جاءليرينا تحت تأثير متغير الجنس كما في الجدول رقم (١٧) ان الاخيار الشخصي للمشاركة في الانتخابات قد بقي الدافع الأول للمشاركة وبقيت المصلحة الوطنية الدافع الثاني في هذا الترتيب لكل من الذكور والأناث في حين بقي تأثير العشيرة كدافع للانتخابات في المرتبة الثالثة، ومن ثم تقليد الأب واعتبارات اخرى. هذه الصورة تختلف عن الصورة التي جاءت في الجدول رقم (٨). لقد زادت نسبة كل من الاختيار الشخصي والمصلحة الوطنية والاعتبارات الأخرى والالتزام الديني.

جدول رقـــم (١٧)
توزيع استجابات العينة حسب الجنس ودوافع الانتخاب في المستقبل

دوافع الانتخاب المستقبلي / الجنـــس	اختيـار شخصي	تأثـــير العشيرة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخـرى
ذكـر تكرارات	٦٧١	٢٨٣	٢٠٨	٥٨٥	٢٠٨
٪	٪٣٠,٣	٪١٢,٨	٪٩,٤	٪٢٦,٥	٪٩,٤
انثـى تكرارات	٣٤٣	١٩٤	١٤٩	٢٧٣	١٢٩
٪	٪٢٥,٨	٪١٤,٦	٪١١,٢	٪٢٠,٦	٪٩,٧

ولو نظرنا إلى ترتيب الأسباب لانتخاب مرشح ما حسب الأهميـة، لوجدنـا ان الاتجاه الوطني للمرشح قد حظي بأعلى نسبة بين الذكور فيما حظي المرشح المتعلم بأعلى نسبة بين الاناث، وجاء الاتجاه الوطني للمرشح في المرتبـة الأولى في حين جـاء تعليم المرشح في المرتبة الثانية، كسبب لانتخابه عند الذكور، كما في الجدول رقم (١٨). كذلك فقد حاز الالتزام الديني على المرتبة الثالثة، كسبب لانتخاب المرشح عند الذكور، في حين اعطت الاناث هذه المرتبة الثالثة لكون المرشح ابن عشيرة، وجاء الالتـزام الديني في المرتبة الرابعة، وارتفع الاتجاه السياسي للمـرتبة الرابعـة بين الذكـور لتبقى الصفة العشائرية للمرشح في المرتبة الخامسة كسبب يؤدي إلى انتخابه، في حين جاء الفكـر السياسي في اخر مرتبة كسبب الانتخاب المرشح عند الاناث. بهذا يكون ترتيب اسباب انتخاب المرشح عند الذكور من أفراد العينة كالتالي: الاتجاه الوطني، التعليم، الالتزام الديني، فكر سياسي والانتماء العشائري، فيما كان هذا الترتيب عند الاناث: التعليم (ان يكـون المرشـح متعلماً). الاتجـاه الوطني، ثم ابن عشيرة، ومن ثم الالتـزام الديني وأصـحاب فكر سياسي.

جدول رقم (١٨)

توزيع استجابات افراد العينة حسب الجنس وسبب انتخاب المرشح

سبب انتخاب / الجنس	متعلم	ابن عشيرة	ملتزم دينياً	اتجاه وطني	فكر سياسي
ذكر	٤٢٨ ٪١٩,٤٠	٢٨٤ ٪١٢,٨	٣١٠ ٪١٤,٠	٥٥٠ ٪٢٤,٩	٢٨٧ ٪١٣,٠
انثى	٢٧٢ ٪٢٠,٥	٢١٤ ٪١٦,١	١٤٦ ٪١١,٠	٢٥٨ ٪١٩,٤	١٢٥ ٪٩,٤

هذا الاتجاه نحو الرغبة بالمشاركة في الانتخابات إذا اجريت اظهرت ذاتها في استجابات أفراد العينة للمبررات المقترحة لاجراء الانتخابات، وكانت هذه الاستجابات كما في الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)

توزيع استجابات عينة البحث حسب الجنس ومبررات الانتخابات

مبررات الانتخابات / الجنس	لا مبرر	الديموقراطية تتطلب ذلك	تجديد تمثيل الشعب	اشتراك المرأة	لا رأي لي
ذكر	٢٤٩ ٪١١,٣	٧٧١ ٪٣٤,٩	٨٩٤ ٪٤٠,٤	١٢٦ ٪٥,٧	٣٠١ ٪١٣,٦
انثى	١٦٨ ٪١٢,٧	٣١٦ ٪٢٣,٨	٣٨٨ ٪٢٩,٢	٣٤٤ ٪٢٥,٩	٢٠٢ ٪١٥,٢

فالذين قالوا بأنه لا يوجد مبرر للانتخابات بين الذكور ،لم يشكلوا سوى ما نسبته ١١,٣٪ فيما كانت هذه النسبة بين الاناث ١٢,٧٪ وجميعهم يشكلون ما نسبته ١١,٧٪ من مجموع العينة.

ان مبرر إجراء الانتخابات الذي تصدّر جميع المبـررات الأخرى عنـد الذكور والاناث هو تجديد مجلس الشعب حيث انهم يرون ان تجديد مجلس الشعب ضروري.

أما المرتبة الثانية بين المبررات عند الذكور فقد احتلها متطلب الديمقراطية فيما احتل مرّتبة المبرر الثاني عند الاناث اشتراك المـرأة في الانتخابـات، واحتل متـطلب الديمقراطية عندهن المرتبة الثالثة، في حين اعطى الذكور هذه المرتبة الثالثة الى اشتراك المرأة في الانتخابات وبنسبة ضئيلة جداً.

لقد افصح افراد العينة عن ضرورة اجراء الانتخـابات في استجـاباتهم عـلى المعوقات المحتملة في إجراء الانتخابات كما في الجدول رقم (٢٠).

جـدول رقـم (٢٠)

توزيع استجابات العينة حسب الجنس ومعوقات الانتخابات

معوقات الانتخابات / الجنس	لا توجد معوقات	تكاليف الانتخابات	الخوف من التفكك العشائري	تحكم السلوك العشائري
ذكر	١٠٤٦ ٤٧,٣٪	٤١٥ ١٨,٨٪	٢٩٩ ١٨,٠٪	٣٥٥ ١٦,١٪
انثى	٦٠٨ ٤٥,٨٪	٢٤٤ ١٨,٤٪	٢٦٠ ١٩,٦٪	٢٧٧ ١٧,١٪

الأغلبية العظمى من هـذه الاستجابـات تقول انـه لا توجـد معوقـات لاجراء الانتخابات وانحصرت المعوقات في تكاليف الانتخابات، والخوف من التفكك العشائري وكذلك الخوف من تحكم السلوك العشائري بالانتخابات.

بناء على مشاكل التسجيل للانتخابات وتحديد الدوائر الانتخابية للناخبين ادخلنا متغير مكان الانتخابات المفضل لدى الناخب او الناخبة وكانت أعلى نسبة اعطاها افراد العينة هي للاختيار الشخصي وحرية الفرد في الانتخاب حيث شاء ويلي ذلك الاختيار لمكان السكن عند كل من الذكور والاناث كما في الجدول رقم (٢١).

جـــدول رقـــم (٢١)

توزيع استجابات العينة حسب الجنس واختيار مكان الانتخـاب

مكان الانتخاب المفضــــل الجنـس	مكـــــان الســـكن	مكـــــان الـــولادة	الاختيـــــار الشـــخـصي	المجمـــوع
ذكــــر	٧٨٠ ٣٥,٣٪	٣٩٤ ١٧,٨٪	١٠٣٦ ٤٦,٩٪	٢٢١٠ ١٠٠٪
انثـــى	٥٢٢ ٣٩,٣٪	٢٣٨ ١٧,٩٪	٥٦٧ ٤٢,٧٪	١٣٢٧ ١٠٠٪
				٣٥٣٧٪

٤ : ٥ : ١ ـ النتائج حسب العمر:

كانت أكبر نسبة ممن قالوا انهم سوف ينتخبون عند إجراء انتخابات برلمانية بين أفراد الفئة العمرية (٥٠ سنة فما فوق) (الخامسة) يتبعهم في ذلك أفراد الفئة العمرية الرابعة، ثم الفئات العمرية الثانية والثالثة والأولى كما في الجدول رقم (٢٢).

جدول رقم (٢٢)

توزيع استجابات العينة حسب فئات العمر والرغبة بالانتخاب في المستقبل

الانتخاب في المستقبل / الفئات العمرية	نعم	لا	المجموع
١٨ ـ ٢٥	١٣٠٨ ٨٠,٦٪	٣١٤ ١٩,٤٪	١٦٢٢ ١٠٠٪
٢٦ ـ ٣٣	٤٦١ ٨٢,٣٪	٩٩ ١٧,٧٪	٥٦٠ ١٠٠٪
٣٤ ـ ٤١	٤٤١ ٨١,٨٪	١٠٢ ١٨,٨٪	٥٤٣ ١٠٠٪
٤٢ ـ ٥٠	٣٥٩ ٨٤,٣٪	٦٧ ١٥,٧٪	٤٣٦ ١٠٠٪
٥٠ سنة فما فوق	٣٣٠ ٨٥,٣٪	٥٧ ١٤,٧٪	٣٨٧ ١٠٠٪
المجموع	٢٨٩٩ ٨١,٩٪	٦٣٩ ١٨,١٪	٣٥٣٨ ١٠٠٪

بين أفراد الفئة العمرية الأولى كانت المصلحة الوطنية هي الدافع الأول لرغبتهم بالمشاركة في الانتخابات وهي المرتبة الثانية بين الدوافع في حين أخذ المرتبة الأولى دافع

الاختيار الشخصي وجاء في المرتبة الثالثة دافع تأثير الحمولة وفي الرابعة دافع تقليد الأب ثم دوافع تكمن في اعتبارات اخرى. أما في الفئة العمرية الثانية فقد جاء ترتيب الدوافع كالتالي: الاختيار الشخصي، المصلحة الوطنية، تأثير الحمولة، تقليد الأب ثم اعتبارات اخرى مثلها مثل الفئة العمرية الأولى، والفئات العمرية الأخرى عدا ما يخص الفئة العمرية الرابعة حيث جاء في المرتبة الثانية تأثير العشيرة وفي المرتبة الثالثة المصلحة الوطنية وكذلك هي الحال في الفئة العمرية الخامسة كما في الجدول رقم (٢٣).

جدول رقم (٢٣)
توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية ودوافع المشاركة في الانتخابات

دوافع الانتخابات / الفئات العمرية	الاختيار الشخصي	تأثير الحمولة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخرى
١٨ ـ ٢٥	٤٥٦ ٢٨,١٪	١٧٨ ١١,٠٪	١٧٥ ١٠,٨٪	٣٨٥ ٢٥,٣٪	١٥٥ ٩,٦٪
٢٦ ـ ٣٣	١٧٤ ٣١,١٪	٦٥ ١١,٦٪	٥٥ ٩,٨٪	١٣٤ ٢٥,٤٪	٤٧ ٨,٤٪
٣٤ ـ ٤١	١٥٠ ٢٧,٦٪	٦٩ ١٢,٧٪	٧٣ ١٣,٤٪	١٣٣ ٢٤,٥٪	٥٧ ١٠,٥٪
٤٢ ـ ٥٠	١٢٢ ٢٨,٦٪	٦٨ ١٦,٠٪	٣٤ ٨,٠٪	١٠٨ ١٣,٩٪	٤٢ ٩,٩٪
٥١ سنة فما فوق	١١٢ ٢٨,٩٪	٩٧ ٢٠,٣٪	٢٠ ٥,٢٪	٩٨ ٢٣,٧٪	٣٦ ٩,٣٪

لا يفوتنا في هذا المجال موضوع الأسباب التي من أجلها سوف ينتخب افراد العينة مرشحاً ما وقد جاءت هذه موزعة حسب الفئات العمرية كما في الجدول رقم (٢٤).

جدول رقم (٢٤)

توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية وأسباب اختيار المرشح

اسباب اختيار المرشح / الفئة العمرية	متعلم عشيرة	ابن دينياً	ملتزم وطني	ذو فكر سياسي	ذو فكر
١٨ ـ ٢٥	٣١٢ ١٩,٢٪	١٨٦ ١١,٥٪	١٨٤ ١١,٣٪	٣٨٠ ٢٣,٤٪	٢٠٠ ١٢,٣٪
٢٦ ـ ٣٣	١٠٩ ١٩,٥٪	٧٣ ١٢,٧٪	٦٨ ١٢,١٪	١٣٦ ٢٤,٣٪	٧٥ ١٣,٤٪
٣٤ ـ ٤١	١١٩ ٢١,٩٪	٨٢ ١٥,١٪	٨٠ ١٤,٧٪	١١٤ ٢١,٠٪	٦١ ١١,٢٪
٤٢ ـ ٥٠	٨٢ ١٩,٢٪	٧٢ ١٦,٩٪	٦٦ ١٥,٥٪	٨٣ ١٩,٥٪	٤٣ ١٠,١٪
٥١ سنة فما فوق	٧٨ ٢٠,٢٪	٨٧ ٢٢,٥٪	٥٨ ١٥,٠٪	٩٥ ٢٤,٥٪	٣٣ ٨,٥٪

ففي الفئة العمرية الأولى (١٨ ـ ٢٥) جاء الاتجاه الوطني في المرتبة الأولى لأسباب انتخاب المرشح وكذلك في الفئات العمرية الأخرى عدا في الفئات العمرية ٣و٤. أما في المرتبة الثانية فقد جاء تعليم المرشح كسبب لانتخابه وفي الفئة العمرية الخامسة جاء في المرتبة الثانية سبب انتخاب المرشح كونه ابن عشيرة. اما في باقي الفئات العمرية فقد جاء الانتماء العشائري كسبب لانتخاب المرشح في المرتبة الثالثة، ومن ثم تواترت الأسباب على المرتبة الرابعة والخامسة بين التزام المرشح دينياً وكونه ذا فكر سياسي.

جدول رقـــم (٢٥)

توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية ومبررات الانتخابـــات

مبررات الانتخابات / الفئات العمرية	لا مبـررات	الديموقراطية تتطلب ذلك	تجديـد مجلـس الشــعب	اشـتراك المــرأة	لا رأي لــــي
١٨ ـ ٢٥	١٩٠ ٪١١,٧	٥٢٢ ٪٣٢,٢	٥٧٢ ٪٣٥,٣	٢١١ ٪١٢٠	٢٣٤ ٪١٤,٤
٢٦ ـ ٣٣	٦١ ٪١٠,٩	١٨٥ ٪٣٣,٠	٢٠٣	٦٠ ٪١٠,٧	٧٣ ٪١٣,٠
٣٤ ـ ٤١	٦٠ ٪١١,٠	١٧١ ٪٣١,٥	١٨٤ ٪٣٣,٩	١٠٠ ٪١٨,٤	٧٠ ٪١٢,٩
٤٢ ـ ٥٠	٥٤ ٪١٢,٧	١٢٧ ٪٢٩,٨	١٦١ ٪٣٧,٨	٥٦ ٪١٣,١	٥٦ ٪١٣,١
٥١ سـنة فمـا فـوق	٥٢ ٪١٣,٤	٨٢ ٪٢١,٢	١٦٢ ٪٤١,٩	٤٣ ٪١١,١	٧٠ ٪١٨,١

وكما هي الحال في توزيع الاستجابات حسب الجنس ومبررات الانتخابات فقد جاء توزيع الاستجابات حسب الفئات العمرية (جدول ٢٥) ومبررات الانتخابات حيث كانت نسبة من قالوا بأن لا مبررات لاجراء الانتخابات في الأردن قليلة في جميع الفئات العمرية. أما المبرر صاحب المرتبة الأولى لاجراء الانتخابات في الأردن، فقد كان تجديد مجلس الشعب عند جميع الفئات وفي المرتبة الثانية متطلب الديمقراطية. وقد جاء في المرتبة الثالثة سبب اشتراك المرأة في الانتخابات.

أيضاً وكما حصل في التوزيع حسب الجنس واستجابات الناخبين لمعوقات الانتخابات فقد جاءت هذه في الجدول رقم (٢٦) تشجب الفكرة بأن هنالك معوقات اجتماعية لاجراء انتخابات في الأردن.

جدول رقم (٢٦)

توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية ومعوقات الانتخابات

معوقات الانتخابات / الفئات العمرية	لا	التكاليف الشخصية	الخوف من تحكم السلوك العشائري	الخوف من تفكك العشائر
١٨ ـ ٢٥	٧٥٢ ٤٦,٤٪	٢٦٩ ١٦,٦٪	٢٩٤ ١٨,١٪	٣١٣ ١٩,٢٪
٢٦ ـ ٣٣	٣٦٧ ٤٧,٤٪	١١٠ ١٩,٦٪	٩٧ ١٧,٣٪	٧٥ ١٣,٤٪
٣٤ ـ ٤١	٢٦٠ ٤٧,٩٪	١٠٢ ١٨,٨٪	١٠٢ ١٨,٨٪	٩٠ ١٦,٦٪
٤٢ ـ ٥٠	١٩٧ ٤٦,٢٪	٩٠ ٢١,١٪	٨٧ ٢٠,٤٪	٥٦ ١٣,١٪
٥١ سنة فما فوق	١٧٨ ٤٦,٠٪	٨٨ ٢٢,٧٪	٧٩ ٢٠,٤٪	٤٨ ١٢,٤٪

تظهر النسب الموجودة لدينا بأن الأغلبية العظمى من الذين يريدون المشاركة في الانتخابات عند إجرائها يقولون ان لا معوقات لهذه الانتخابات. وحيث وجدت هذه المعوقات فقد جاء ترتيبها حسب الأهمية كالتالي: الخوف من تحكم السلوك العشائري،

التكاليف المترتبة على الفرد للمشاركة في الانتخابات (الهوية والصورة الشخصية والتنقلات) ،ثم الخوف من التفكك العشائري.

أما مكان الانتخاب فقد أعطى افراد العينة التفضيل الأول في الفئات العمرية الثلاث الأولى لحرية اختيار الفرد ان ينتخب حيث اراد هو، بينما جاء مكان السكن في المرتبة الأولى بين افراد الفئتين العمريتين الرابعة والخامسة، واخذ مكان السكن المرتبة الثانية في التفضيل للفئات العمرية الثلاثة الأولى كما في الجدول رقم (٢٧)، وجاء اختيار مكان الولادة في المرتبة الأخيرة.

جدول رقم (٢٧)

توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية واختيار مكان الانتخاب

الفئات العمرية / اختيار مكان الانتخاب	مكان السكن	مكان الولادة	حرية الاختيار	المجموع
١٦ ـ ٢٥	٤٨٨ ٣٠،٧٪	٢٥١ ١٥،٦٪	٨٧٢ ٥٣،٨٪	١٦٢١ ١٠٠٪
٢٦ ـ ٣٣	٢٠٢ ٣٦،١٪	٩٧ ١٧،٣٪	٢٦١ ٤٦،٦٪	٥٦٠ ١٠٠٪
٣٤ ـ ٤١	٢١١ ٣٨،٩٪	١١٥ ٢١،٢٪	٢١٧ ٤٠،٠٪	٥٤٣ ١٠٠٪
٤٢ ـ ٥٠	١٩٥ ٤٥،٨٪	٨٥ ٢٠،٠٪	١٤٦ ٣٤،٢٪	٤٢٦ ١٠٠٪
٥١ سنة فما فوق	١٩٦ ٥٠،٦٪	٨٤ ٢١،٧٪	١٠٧ ٢٧،٦٪	٣٨٧ ١٠٠٪
المجموع	١٣٠٢ ٣٦،٨٪	٦٣٢ ١٧،٩٪	١٦٠٣ ٤٥،٣٪	٣٥٣٧ ١٠٠٪

٤ : ٥ : ٢ ـ النتائج حسب المستوى التعليمي : ـ

جاء توزيع الاستجابات للرغبة في المشاركة في الانتخابات حسب المراحل التعليمية كما في الجدول رقم (٢٨).

جـــدول رقـــم (٢٨)

توزيع استجابات افراد العينة حسب المستوى التعليمي والرغبة في المشاركة في الانتخابات

درجة المشاركة / المستوى التعليمي	نعـــم	لا	المجمـوع
أمـــي	٢٩٤	٨٨	٣٨٢
	٧٧,٠٪	٢٣,٠٪	١٠,٨٪
ابتـــدائي	٢٦٢	٥٣	٣١٥
	٨٣,٢٪	١٦,٨٪	٨,٩٪
اعـــدادي	٣٤١	٨٠	٤٢١
	٨١,٠٪	١٩,٠٪	١١,٩٪
ثانـــوي	٦٥٣	١٢٣	٧٧٦
	٨٤,١٪	١٥,٩٪	٢١,٩٪
جامعـــي	١٠٠١	٢٢٦	١٢٢٧
	٨١,٦٪	١٨,٤٪	٣٤,٧٪
دراسـات عليـا	٣٤٨	٦٩	٤١٧
	٨٣,٥٪	١٦,٥٪	١١,٨٪
المجمـــوع	٢٨٩٩	٦٣٩	٣٥٣٨
	٨١,٩٪	١٨,١٪	١٠٠٪

لقد تشابهت الاستجابات تحت تأثير جميع المتغيرات، وجـاءت نسب الراغبين بالمشاركة في الانتخابات عالية لجميع المستويات التعليمية. على الأثر الايجابي للصحافة في الأردن فالقاريء للصحف الأردنية ما بين ١٥ ايار ١٩٨٧ و ٢٠ آب ١٩٨٧ يعرف مدى تركيز الصحف على توعية الناس لاستخدام حقوقهم الدستورية في الانتخابات.

وإذا ما نظرنا إلى توزيع الدوافع التي يبني عليها الناخب رغبته في الانتخابات حسب المستويات التعليمية لوجدنا ان توزيع الاستجابات التأثير العشائـري تتناسب

تناسباً عكسياً مع المستوى التعليمي، فهو أعلى الدوافع في مستوى الأمية حسب الأهمية، التأثير العشائري ثم الاختيار الشخصي والمصلحة الوطنية وتقليد الأب جاء هذا الترتيب بين أفراد المستوى الابتدائي :الاختيار الشخصي ثم المصلحة الوطنية والتأثير العشائري ثم تقليد الأب والاعتبارات الأخرى كما في الجدول (٢٩).

جدول رقم (٢٩)

توزيع استجابات العينة حسب التعليم ودوافع الانتخابات

دوافع الانتخابات / التعليم		اختيار شخصي	تأثير العشيرة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخرى
أمي		٧٨	١٠٣	٣١	٧٢	٢٨
		٪٢٠,٤	٪٢٧,٠	٪٨,١	٪١٨,٨	٪٧,٣
ابتدائي		٧٥	٦٤	٤١	٧٣	٢٦
		٪٢٣,٨	٪٢٠,٣	٪١٣,٠	٪٢٣,٢	٪٨,٣
اعدادي		١٠٦	٧٩	٥٤	٨٥	٢٦
		٪٢٥,٢	٪١٨,٨	٪١٢,٨	٪٢٠,٢	
ثانوي		٢٥١	٨٩	٨٤	٢٠١	٧٠
		٪٣٢,٣	٪١٨,٧	٪١٠,٨	٪٢٥,٩	٪٩,٠
جامعي		٣٨٢	١١٥	١٠٤	٣٠٨	١٣٤
		٪٣١,٣	٪٩,٤	٪٨,٥	٪٢٥,١	٪١٠,٩
دراسات عليا		١٢٢	٢٧	٤٣	١١٩	٥٣
		٪٢٩,٣	٪٦,٥	٪١٠,٣	٪٢٨,٥	٪١٢,٧

أما في المستويات الأخرى فقد جاء في المرتبة الأولى دافع الاختيار الشخصي تتبعه المصلحة الوطنية، ثم التأثير العشائري وبعدها اعتبارات اخرى وتقليد الأب ما عدا في مستوى الدراسات العليا حيث جاء دافع تقليد الأب أهم من دافع تأثير العشيرة.

لقد جاءت الصورة من حيث توزيع اسباب انتخاب مرشح ما حسب المستويات التعليمية متشابهة إلى حد ما مع صورة الدوافع السابقة.

جدول رقم (٣٠)

توزيع استجابات العينة حسب التعليم وسبب اختيار المرشح

سبب اختيار المرشح / التعليم	متعلم	ابن عشيرة	ملتزم دينياً	ذو اتجاه وطني	ذو فكر سياسي
أمي	٥٣	٩٦	٦٤	٦٢	١٨
	٪١٣,٩	٪٢٥,١	٪١٦,٨	٪١٦,٢	٪٤,٧
ابتدائي	٦١	٥٦	٦٤	٥٩	٢٣
	٪١٩,٤	٪١٧,٨	٪٢٠,٣	٪١٨,٧	٪٧,٣
اعدادي	٧٤	٧٢	٦٢	٧٧	٤٠
	٪١٧,٦	٪١٧,١	٪١٤,٧	٪١٨,٣	٪٩,٥
ثانوي	١٦٦	٩٢	٩٨	١٩٥	٩١
	٪٢١,٤	٪١١,٩	٪١٢,٦	٪٢٥,١	٪١١,٧
جامعي	٢٧٢	١٤٠	١١١	٣٠٨	١٦٩
	٪٢٢,٢	٪١١,٤	٪٩,٠	٪٢٥,١	٪١٣,٨
دراسات عليا	٧٤	٤٢	٥٧	١٠٧	٧١
	٪١٧,٧	٪١٠,١	٪١٣,٧	٪٢٥,٧	٪١٧,٠

فالسبب الأول في الأهمية لانتخاب مرشح ما بين أفراد مستوى الأمية هو كون المرشح ابن عشيرة يتبعه الالتزام الديني، ثم الاتجاه الوطني للمرشح وبعد ذلك كون المرشح متعلماً، ويأتي في المرتبة الأخيرة كونه ذا فكر سياسي. أما بين أفراد المستوى الابتدائي، فقد جاء الالتزام الديني في المرتبة الأولى، يتبعه كون المرشح متعلماً ثم اتجاهه الوطني وبعد ذلك كونه ابن عشيرة ومن ثم كونه ذا فكر سياسي. وجاء هذا الترتيب في المستوى الاعدادي تنازلياً من الاتجاه الوطني للمرشح، ثم كونه متعلماً ثم ابن عشيرة وملتزماً دينياً، في حين كان الاتجاه الوطني أهم سبب لانتخابه في المستويات التعليمية العليا، ثم كون المرشح متعلماً. وبينما جاء الالتزام الديني سابقاً على كون المرشح ابن عشيرة في كل من المرحلة الثانوية والدراسات العليا، جاء الفكر السياسي للمرشح أهم من الالتزام الديني في المستوى الجامعي، حيث جاء الالتزام الديني في اخر سلم الأسباب.

جــدول رقــم (٣١)
توزيع استجابات العينة حسب التعليم ومبررات الانتخابات

تنسيق مبررات الانتخابات / التعليم	الديموقراطية لا مبررات	تجديد تتطلب ذلك	اشتراك تمثيل الشعب	المرأة	لا رأي
أمي	٦٢	٥٨	١٢٣	٦٩	٨٢
	٪١٦,٢	٪١٥,٢	٪٣٢,٢	١٨,١	٪٢١,٠
ابتدائي	٤٣	٧٤	١٢١	٣٥	٥٧
	٪١٣,٧	٪٢٣,٥	٪٣٨,٤	٪١١,١	٪١٨,١
اعدادي	٤٦	١٢٣	١٦٥	٤٥	٥٨
	٪١٠,٩	٪٢٩,٢	٪٣٩,٢	٪١٠,٧	٪١٣,٨
ثانوي	٧٢	٢٧٣	٢٧٨	١٠٦	٩٣
	٪٩,٣	٪٣٥,١	٪٣٥,٨	٪١٣,٧	٪١٢,٠
جامعي	١٥٢	٤٠٥	٤٥٤	١٤٩	١٥٧
	٪١٢,٤	٪٣٣,٠	٪٣٧,٠	٪١٢,١	٪١٢,٨
دراسات عليا	٤٢	١٥٥	١٤١	٦٦	٥٦
	٪١٠,١	٪٣٧,٢	٪٣٣,٨	٪١٥,٨	٪١٣,٤

كانت نسبة من قالوا بأن لا مبرر للانتخابات في جميع الفئات التعليمية متدنية (جدول ٣١).

أما ترتيب مبررات الانتخابات في لمستويات التعليمية المختلطة، فقد جاء اولها في تجديد مجلس الشعب عدا في مستوى الدراسات العليا إذ كان هذا المبرر في متطلبات الديمقراطية وهو المبرر الذي احتل المرتبة الثانية عند افراد المستويات التعليمية الأخرى، في حين جاء اشتراك المرأة في الانتخابات على قاعدة السلم.

حتى ومن حيث معوقات الانتخابات كما في الجدول رقم (٣٢) فقد وجد اغلبية افراد العينة ان لا معوقات لاجراء الانتخابات. حيث وجدت هذه المعوقات فقد .

جـــدول رقـــم (٣٢)

توزيع استجابات أفراد العينة حسب التعليم ومعوقات الانتخابات

الانتخابات / التعليم	التكاليف لا توجد معوقات	الخوف من الفردية للناخب	الخوف من تحكم العشائرية	ء١١٠معوقات التفكك العشائري
أمي	١٦٧ ٤٣,٧٪	٩٨ ٢٥,٧٪	٧٩ ٢٠,٧٪	٤٨ ١٢,٦٪
ابتدائي	١٥٠ ٤٧,٦٪	٦٦ ٢١,٠٪	٥٧ ١٨,١٪	٣٩ ١٢,٤٪
اعدادي	١٨٢ ٤٣,٢٪	١٠٩ ٢٥,٩٪	٨٥ ٢٠,٢٪	٤٥ ١٠,٧٪
ثانوي	٣٨٧ ٤٩,٩٪	١٤٠ ١٨,٠٪	١٤٢ ١٨,٣٪	١١٤
جامعي	٥٦١ ٤٥,٧٪	١٩٠ ١٥,٥٪	٢٢٢ ١٨,١٪	٢٥٩ ٢١,١٪
دراسات عليا	٢٠٧ ٤٩,٦٪	٥٦ ١٣,٤٪	٧٤ ١٧,٧٪	٧٧ ١٨,٥٪

حسب الترتيب التالي: الخوف من التكاليف الفردية (تكاليف بطاقة الانتخاب، والصور الشخصية والتنقل) ثم تحكم السلوك العشائري ،والخوف من التفكك العشائري على التوالي في المستويات الثلاثة الأولى (الأمية والابتدائي والاعدادي). اما في مستوى الثانوية فقد جاء هذا الترتيب مخالفاً نسبياً، حيث كان الخوف من تحكم السلوك العشائري المعيق الأهم ثم التكاليف الشخصية وبعدها الخوف من التفكك العشائري. لقد بينت استجابات افراد المستويين الجامعيين حيث الخوف من التفكك العشائري هو المعيق الأهم يتبعه الخوف من تحكم السلوك العشائري بالانتخابات ثم التكاليف الشخصية.

المكان المفضل للاقتراع عند أفراد العينة هو المكان الذي يختاره الناخب دون تحديد كما في الجدول رقم (٣٣)

جـــدول رقـــم (٣٣)

توزيع استجابات العينة حسب التعليم ومكان الانتخاب

مكان الانتخاب / التعليـــم	مكـــان السكـــن	مكـــان الـــولادة	حـــريـــة الاختيـــار
أمـــي	١٩٧	٩١	٩٤
	٥١,٦٪	٢٣,٨٪	٢٤,٦٪
ابتـــدائي	١٤٨	٦٤	١٠٣
	٤٧,٠٪	٢٠,٣٪	٣٢,٧٪
اعـــدادي	١٨٣	٩٤	١٤٤
	٤٣,٥٪	٢٢,٣٪	٣٤,٢٪
ثانـــوي	٢٧٤	١٤١	٣٦١
	٣٥,٣٪	١٨,٢٪	٤٦,٥٪
جامعـــي	٣٦٩	١٧٩	٦٧٨
	٣٠,١٪	١٤,٦٪	٥٥,٣٪
دراسات عليـا	١٣١	٦٣	٢٢٣
	٣١,٤٪	١٥,١٪	٥٣,٥٪

عدا النسب العالية التي جاءت في المستويين الأمي والابتدائي في تفضيل مكان السكن كمكان للاقتراع فقد جاء هذا التفضيل لحرية الناخب في اختيار مكان السكن بين افراد المستويات التعليمية الأخرى في حين جاء مكان الولادة اخر التفضيلات.

٤ : ٦ ـ الاستنتاجـــات : ـ

ليس لدينا بعد هذا العرض إلا الخروج بالنتيجة الرئيسة ان اغلبية افراد العينة كانت تنتظر الانتخابات في الأردن لتجديد مجلس الشعب، ولكي تسهم ايجابياً في اختياره من خلال ممارستها لحقوقها الدستورية والديمقراطيـة كما هـو واضح في الجـداول الاحصائية رقم ١٦، وما بعده حيث وصلت نسبة الراغبين في الانتخابات حين إجرائها الى ٨٢٪ وكانت هذه النسبة في الواقع ٨٢٪ (الرأي عدد ٦١٦٤ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٩، ص ٦)، كذلك فإن الأغلبية العظمى من افراد العينة قد افادت بأن هنالك مبررات عدة لاجراء الانتخابات كما قال معظم المبحوثين بأنه لا توجد معوقات للانتخابات.

يبين لنا توزيع الاستجابات ان الناخبين يبنون اختياراتهم لمرشح ما على اكثر من اساس واحد. وعلى الرغم من ان التعليم اصبح دافعاً مهما من دوافع انتخاب مرشح ما، الا ان هنالك دوافع اخرى متمثلة في المتغيرات الالتزام الوطني، والنسب، وكون المرشح ابن عشيرة واخيراً صاحب فكر سياسي. لكن تفسير هذه المصلحة الوطنية قد يتغاير مع تغير المجموعات في البلد. ومن الممكن تصنيف هذه المجموعات إلى مجموعات عمرية وتعليمية وحسب الجنس. لقد اوجدت الدراسة انه كلما كان الأفراد متقدمين بالعمر مالوا إلى اعتبار المصلحة الوطنية متوازية مع المصلحة العشائرية وكلما وجدوا ان الحفاظ على طابع المجتمع التقليدي هو الذي يحافظ على المجتمع. لقد كانت نسب من يرغبون في الانتخابات ويريدون انتخاب مرشح ما لأنه ابن عشيرة تتناسب طردياً مع ارتفاع العمر او التقدم في السن. كذلك كان دافع الانتخاب عند هؤلاء الذين يرغبون في انتخاب مرشح تحت تأثير العشيرة فقد تناسبت نسبهم تناسباً طردياً مع ارتفاع العمر، اي كلما تقدم الفرد في السن كلما زاد تأثير العشيرة عليه.

كانت الرغبة في انتخاب مرشح ما لأنه ذو فكر سياسي تتناسب عكسياً مع العمر، اي كلما كان السن اصغر كانت الرغبة في اختيار مرشح ذي فكر سياسي أكبر، ونحن نعزو ذلك الى انتشار الوعي والتعليم والاطلاع وتنمية الحس القومي او الوطني متمثلاً في المصلحة الوطنية التي تسمو فوق جميع المصالح وتصب فيها جميع التيارات الفكرية. ولا شك في ان السياسة الوسطية التي تبشر بها السلطات في الأردن والتعددية والتسامح تلعب دوراً كبيراً في توجيه الأفراد.

ما يتناقض مع هذه النتائج هو توزيع أجوبة الراغبين في الانتخابات حسب العمر وبخاصة فيما يتعلق بالخوف من التفكك العشائري كمعوق للانتخابات فقد تناسبت تناسباً عكسياً مع التقدم في السن. ويقدم لنا توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية الخوف من تحكم السلوك العشائري في الانتخابات اذا ما اجريت مؤشراً الى الفهم السابق فقد كانت اكبر نسبة تخوفت من تحكم السلوك العشائري في الفئة العمرية الخامسة (٥١ سنة فما فوق) حيث بلغت ٢٠,٤٪ في حين كانت هذه النسبة ١٨,١٪ في الفئة العمرية الأولى (١٨ ـ ٢٥ سنة).

كان تأثير التعليم واضحاً على جميع المتغيرات سواء دوافع المشاركة في الانتخابات او اسباب انتخاب مرشح ما او مبررات الانتخابات او معوقاتها في الأردن، بغض النظر عن ان الباحث تفادى طرح قضايا سياسية كمتغيرات بين مبررات الانتخابات ومعوقاتها. لقد اظهرت النتائج ان تأثير العشيرة كدافع للمشاركة في الانتخابات تتناسب تناسباً عكسياً مع درجة التعليم (جدول رقم ٢٠) في حين تناسب دافعا المصلحة الوطنية والاختيار الشخصي تناسباً طردياً مع درجة التعليم، وكذلك تناسب كون المرشح ابن عشيرة كسبب لانتخابه تناسباً عكسياً مع درجة التعليم في حين تناسبت الأسباب الأخرى تناسباً طردياً مع درجة التعليم وبخاصة سببا الاتجاه الوطني وكون المرشح ذا

فكر سياسي. صورة مشابهة لهذه نجدها في مبررات اجراء الانتخابات مع درجة التعليم، فقد تناسبت نسب من لم يجدوا مبررات للانتخابات تناسباً عكسياً مع ارتفاع درجة التعليم. مثير أيضاً هو تناسب مبرر اشتراك المرأة كمبرر للانتخابات تناسباً عكسياً مع ارتفاع درجة التعليم عدا في مرحلة الدراسات العليا حيث جاءت النسبة عالية.

غير ان الطابع التقليدي لا يزال واضحاً في الاختلافات بين الجنسين في الأردن. على الرغم من انتشار التعليم بين الأناث ومشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والوظيفية، الا ان نسبة من وجدن اشتراك المرأة بين مبررات الانتخابات لم تصل إلا إلى ٢٥,٩٪ في حين كانت هذه النسبة للذكور ٥,٧٪ وعدا ذلك فقد تماشت النتائج بين الذكور والاناث متوازية او شبه متوازية.

الفصل الخامس

اتجاهات الأردنيين نحو الانتخابات البرلمانية لعـــام ١٩٨٩

٥ : ١ ـ عــودة الديمقراطية : ـ

كان احد العوامل الاساسية في غياب الحياة البرلمانية يتمثل في الاحتلال الاسرائيلي لجزء من اراضي الدولة والمتضمنة في مفهوم الدولة في مادة الدستور، فقد ادى هذا الاحتلال الغاشم الى غياب امكانية القيام بانتخابات حرة، مما ادى في ذلك الوقت الى استخدام البرلمان لحقه الدستوري في انتخاب اعضاء له يمثلون ذلك الجزء كما هو مشرع في المادة (٦:٧٣) من فصل السلطة التشريعية. غير ان الحاح المجتمعات العربية وبالذات منظمة التحرير الفلسطينية على الانفراد بتمثيل شعب فلسطين واعتراف الأردن بذلك الحق في مؤتمر القمة الذي انعقد في الجزائر عام ١٩٧٤، كل هذا قد مهد السبيل امام جلالة الملك للقيام باتخاذ قرار فك الارتباط الاداري والسياسي بين المملكة والضفة الغربية في آب ١٩٨٨ وبعدها بعام واحد امر جلالته بإجراء الانتخابات النيابية العامة في ١٩٨٩/١١/٨، وفجأة ظهر الانفراج في المجتمع الأردني وسمح للجميع بالعودة إلى الوطن دون ملاحقة لأي من الجرائم السياسية المتعلقة بالانتماء إلى احزاب كانت تعتبر خطراً على امن الدولة. عاد الكثيرون وبدأت حركة الراغبين في ترشيح انفسهم للانتخابات النيابية. فماذا كانت اتجاهات الأردنيين بعد عقدين نحو هذه الانتخابات؟

قام الباحث بتوزيع ثلاثة آلاف استمارة على عينة غرضية في الأردن ونشرت نتائجها فيما بعد في جريدة الشعب (الأعداد ٢٣،١٦، و ١٩٨٩/٩/٣٠).

٥ : ٢ ـ استجابات الناخبين للأسس التي تحكم اختيارهم للمرشح :

قال ٩٤,٥٪ من مجموع افراد العينة بأنهم سوف ينتخبون بناء على قناعتهم الشخصية في حين قال ٣٪ فقط بأنهم لا يدرون، وكانت هذه النسبة للذكور

خصائص العينة لاتجاهات الأردنيين
نحو الانتخابات النيابية ١٩٨٩

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس		
ذكر	١٠١٤	٦٢,١
أنثى	٦١٩	٣٧,٩
المجموع	١٧٣٣	١٠٠
العمر		
٢٠ سنة فما دون	٣٢٤	١٩,٦
٢١ ـ ٢٥	٦٧٩	٤١,١
٢٦ ـ ٣٠	٢٢٢	١٣,٤
٣١ ـ ٣٥	١٣٠	٧,٩
٣٦ ـ ٤٠	١٠٦	٦,٤
٤١ ـ ٤٥	٧٩	٤,٨
٤٦ ـ ٥٠	٩٣	٣,٢
٥٠ فما فوق	٦١	٣,٦
المجموع	١٦٥٤	١٠٠
التعليم		
أمي	٤٨	٢,٩
محو امية	٢٤	١,٤
ابتدائي	٦٨	٤,١
إعدادي	١٣٦	٨,٢
توجيهي	٤٢٢	٢٥,٥
بكالوريوس	٨٧٠	٥١,٨
ماجستير	٥٧	٣,٤
دكتوراه	٣٢	١,٩
المجموع	١٦٥٧	١٠٠
الديانة		
مسلم	١٤٦٣	٨٩,٦
مسيحي	١٦٩	١٠,٤
المجموع	١٦٣٢	١٠٠

٩٥,١٪ بينما كانت للاناث ٩١,١٪ والفروق طفيفة جدا. اما ان يتفق المبحوث مع زملاءه على اختيار مرشح فقد استجاب لذلك بالموافقة بين الذكور ٣٥,٨٪ وبين الاناث ٣٥٪ نسبة كبيرة من المبحوثين ٥١,٥٪ رفضت اختيار مرشح بالاتفاق مع الاب ومن بين هؤلاء ٥٤٪ ذكور و ٤٦,٨٪ اناث، في حين قبلت ان تختار المرشح مع والدها ما نسبتهن ٤٢,٦٪، وكانت هذه النسبة للذكور ٣٩,٢٪. كذلك رفضت النساء انتخاب مرشح يفرضه ازواجهن بنسبة ٥٢,٨٪ في حين رفض الازواج اختيار مرشح تفرضه نسائهم بنسبة ٦٨,٤٪. كذلك فقد رفض الاتفاق مع العشيرة على انتخاب مرشح ما نسبتهم ٥٤,٩٪ من الذكور و ٤٩,٥٪ من الاناث، في حين اجاب ٧٠,٧٪ من الدكور و ٦٠,٢٪ من الاناث انهم سينتخبون. وبينما وجدنا الازواج والزوجات لا يقبلون الخضوع لبعضهم بعضا من حيث اختيار المرشح وجدنا المرأة اكثر قابلية من الرجل لتلبية رغبات الاولاد في انتخاب المرشح الذي يفضلونه (٢٣,٧٪: ١٩,٥٪). وعلى وجه العموم كان التوجه نحو استقلالية الفرد في اختيار المرشح المناسب وأن هذه الاستقلالية هي السائدة في المجتمع.

جاءت استجابات الأردنيين للأسس التي تحكم اختيارهم للمرشح حسب الديانة متماثلة بين المسلمين والمسيحيين. فقد جاءت القناعة الشخصية كأساس لانتخاب مرشح ما تتقدم جميع الأسس التقليدية الاخرى حيث كانت هذه بنسبة ٩٦,٣٪ للمسلمين و ٩٢,٥٪ للمسيحيين. كذلك فقد رفضت اغلبية المبحوثين انتخاب مرشح ما بناءً على اتفاق بين ناخب وزملاءه وكانت هذه بنسبة ٥٩,١٪ للمسلمين و ٥٧,٤٪ للمسيحيين. حتى الاتفاق بين الاب وابيه لم يعد أساسا للاقتراع على مرشح ما، فقد رفض الفكرة ما نسبتهم ٥٤,٢٪ من المسلمين و ٤٦,٨٪ من المسيحيين في حين كانت نسبة الموافقة على هذا الاساس ٣٩,٢٪ بين المسلمين و ٤٢,٦٪ بين المسيحيين. كما ان الاتفاق مع العشيرة على دعم مرشح ما جاء ضعيفا اذ لم يستجب له ايجابا بين المسلمين اكثر من ٣٦,٢٪، ولا اكثر من ٤٠,٤٪ بين المسيحيين. حتى الاتفاق بين الزوج والزوجة على انتخاب مرشح ما جاء ضعيفا فلم يستجب لذلك ايجابا اكثر من ٢١,٤٪ بين المسلمين و ٢٥,٩٪ بين المسيحيين.

لم تكن الاستجابات حسب الفئات العمرية غير ما سبق سوى ان التوزيع مختلف لكن القناعة الشخصية بصلاحية مرشح ما جاءت في جميع الفئات العمرية عالية فقد كان متوسطها ٩٤,٦٪، وتناسبت عكسيا مع ارتفاع العمر، وجاءت في ادناها ٨٨,٦٪ للفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق وفي اعلاها ٩٧,٣٪ للفئة العمرية ٣٦ ـ ٤٠ سنة. وفي حين جاءت نسبة الذين قالوا بالرغبة في انتخاب مرشح بالاتفاق مع زملائهم ٣٥,٨٪، كانت نسبة رفض هذه الفكرة ٥٨,٦٪، حيث جاءت اعلى نسبة رافضة للفكرة في الفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق وادناها ٥٥,٨٪ في الفئة العمرية دون ٢٠ سنة.

جاء متوسط رفض فكرة انتخاب مرشح بالاتفاق مع الاب بنسبة ٥١,٤٪ والقبول

بنسبة ٤٠,٤٪. وكانت النسب متقاربة في جميع الفئات العمرية حيث جاء ادناها للفئة العمرية ٢٠ سنة فما دون واعلاها في الفئة العمرية ٢٦ ـ ٣٠ سنة. وعلى العموم فقد جاء الرفض عاليا في الفئات العمرية المتقدمة بالعمر ومتوسطه. مثل هذا الرفض نجده ايضا لفكرة انتخاب مرشح بالاتفاق مع العشيرة حيث كان المتوسط ٢٥,٩٪ وجاءت الفروق بين القبول والرفض ذات دلالة احصائية (دلالة كاي ٢ > ٠,٠٥) كما في الجدول السابق فالفروق بين الرفض بشدة والموافقة بشدة عالية وكذلك بين الموافقة والرفض. وعلى العموم نجد الفئات الاكبر سنا لصالح الاتفاق مع الاب والعشيرة في حين الفئات الاصغر اقل ميلا لذلك. مثل هذا الرفض نجده ايضا لمقولة انتخاب المرشح الذي يعتبره الزوج او الزوجة صالحا، فقد جاء بنسب مئوية متوسطها ٦٢,٢٪ وهنا ايضا نجد الرفض في الفئات العمرية كبيرة السن بنسب ادنى من قريناتها للفئات العمرية صغيرة السن عدا في الفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق حيث جاءت بنسبة ٦٤,٦٪ في حين جاء قبول اتّباع الزوج او الزوجة في الفئات العمرية بين ٣٦ و ٥٠ سنة اعلى منه في الفئات صغيرة السن كذلك كانت نسب القبول والرفض لمقولة انتخاب المرشح الذي يختاره الأولاد، فقد كان الرفض بنسب عالية في جميع الفئات العمرية والفروق بين قبول ورفض المقولة بشدة عالية ولذلك جاءت هذه الفروق ذوات دلالة احصائية حيث كانت الدلالة الاحصائية (دلالة كاي٢ > ٠,٠٥) وكان قبول مقاطعة الانتخابات بنسبة متدنية متوسطها ١٤٪ في حين ٦٧,١٪ رأوا انهم سوف يشاركون في الانتخابات.

لم تكن نسبة الايجاب من حيث التعليم في استجابات الناخبين لمقولة الانتخاب بناء على القناعة الشخصية اقل من قريناتها حسب المتغيرات الاخرى فقد جاءت بما نسبته ٩٤,٦٪ فقط ان التوزيع حسب التعليم جاء متفاوتا بين الفئات العمرية وتناسبت نسب الاستجابات طرديا مع ارتفاع درجة التعليم عدا في فئة حملة شهادة الاعدادية فقد جاءت نسبة الموافقة بشدة اقل منها بين فئة الابتدائية لكن القبول جاء فيها اعلى منه في فئة الابتدائية. والفروق بين الموافقة بشدة والرفض بشدة للمقولة كانت عالية بحيث ان قيمة مربع كاي جاءت ذات دلالة احصائية عالية (٠,٠٠٠). وفي حين تناسبت استجابات الموافقة بشدة تناسباً طردياً مع درجة التعليم، جاء هذا التناسب عكسيا في درجة الموافقة (٣٩,٦٪ في فئة الامية مقابل ٢٦٪ في الثانوية و ٦,٥٪ في الدكتوراه). لقد استجاب بالقبول لمقولة الانتخاب بناء على ما يتفق عليه الفرد مع الزملاء ما نسبتهم ٣٥,٨٪ في حين رفض هذه المقولة ما نسبتهم ٥٨,٥٪ وكان هذا الرفض أشدّه بين حملة الشهادات العليا، علما بأنه لم يكن منخفضا في المستويات التعليمية الدنيا، وكانت الفروق بين القبول بشدة والرفض بشدة والموافقة والرفض ذوات دلالة احصائية حيث اشارت قيمة مربع كاي الى دلالة احصائية عالية (دلالة كاي٢ > ٠,٠٥). اما من حيث انتخاب المرشح بناء على اتفاق مع الاب فقد جاءت نسب الموافقة عالية في الفئات التعليمية المتدنية (ثانوي فما دون) ومتدنية في الفئات التعليمية العالية (بكالوريوس وماجستير

ودكتوراه)، في حين جاء الرفض بشدة عاليا في الفئات التعليمية العليا، وكذلك هو الرفض للمقولة. والفروق بين الموافقة بشدة وعدم الموافقة بشدة وكذلك بين الموافقة وعدم الموافقة دون دلالة احصائية (دلالة كاي^{٢} > ٠,٠٥). كذلك فإن الموافقة على انتخاب مرشح ما بناء على اتفاق مع العشيرة قد جاءت عالية لفئات التعليم المتدنية، ومنخفضة لفئات التعليم العليا، وجاء الرفض على عكس ذلك. لكن متوسط نسب الرفض جاء اعلى بكثير من متوسط نسب القبول (٥٢,٩٪: ٣٧,٨٪) في حين جاءت نسبة الموافقة بشدة على المقولة بين فئتي التعليم العاليتين (ماجستير ودكتوراه = ٠). وحيث جاء الاتفاق بين الزوج والزوجة على اختيار مرشح ما بنسب عالية في الفئات المتدنية التعليم (الاعدادي فما دون)، جاء هذا الاتفاق بنسب منخفضة بين افراد فئات التعليم الاعلى (توجيهي - دكتوراه)، وجاء الرفض للمقولة عكس ذلك. ومثل هذه النسب نجدها في استجابات الافراد لمقولة عدم المشاركة في الانتخابات، حيث ابدت فئات التعليم المتدنية قبولا اكبر لعدم المشاركة من فئات التعليم العالية وعكس ذلك جاءت نسب الرفض لهذه المقولة.

الحقيقة هي ان هذه الاحصاءات تتكلم لذاتها. لقد ادت عملية تمأسس النظام من خلال مؤسسات الدولة الى ازالة بعض الفروق الجوهرية بين الذكور والاناث، واصبحت للاناث من خلال التعليم وادوات الاتصال شخصية اكثر استقلالية عن الذكر في بعض جوانب الحياة، واصبحت تعي استقلالها الفردي بطريقة او بأخرى. غير ان غياب المساواة في المجتمع من حيث التعليم والحريات العامة بين الذكور والاناث قد أدى الى ظهور ذلك في ميل المرأة للتمسك بالعلاقات الاجتماعية التقليدية، فهي اكثر رفضا بشدة واكثر رفضا للمقولات واقل قبولا او قبولا بشدة لها.

الحضارة الواحدة تبدي نتاجا متماثلا ولذلك فالفروق بين الفئات المسلمة والفئات المسيحية في المجتمع الاردني تجاه المقولات المطروحة لم تكن ذوات دلالة احصائية. وحيث جاءت هذه الفروق فان اسبابها تكمن في العوامل المذكورة من حيث كون هذه الفئات المسيحية لا تزال تعمل ضمن نطاق طائفي لتستجيب لمطالب القواعد القانونية ولا يوجد بينها وبين الفئات الاسلامية اي تنافس على كراسي البرلمان فتنافسها داخلي، والتقاء الافراد مع الآباء وابناء العشيرة تصبح ضرورة ملحة.

أما من حيث العمر فنجد ان الفئات العمرية التي تلعب دور الآباء قد اختلفت في رفضها وقبولها للمقولات مع فئات الابناء، وحيث أراد الآباء الابقاء على الارتباط مع ابنائهم اراد الابناء الاستقلالية. وحتى فئة الآباء او الفئات العمرية المتقدمة في السن ٤١ سنة فأكبر فان مساندتها للعشائرية ضحلة اذا ما قورنت بتعارضها معها بما في ذلك كبار السن (٥١ سنة فما فوق). مثل هذه النتائج تنطبق ايضا على الفئات التعليمية حيث ان الميل نحو العشائرية يزداد مع انخفاض درجة التعليم. ويتدرج التقارب بين الافراد من ادناه (الاتفاق مع الزملاء) الى الاتفاق مع الوالد الى الاتفاق مع العشيرة. وتصل الفردية اوجها في الفئات التعليمية العليا ويكون بينهم الاتفاق مع الزملاء اولى بكثير منه

مع افراد العشيرة على المستوى المثالي. في حين نجد ان المقارنة بين توجه الاتفاق وتوجه الرفض لدى الفئات العليا يميل لصالح رفض اسس التفاعلات الاجتماعية التقليدية.

واذا كانت هذه الفردية تتغلغل في المجتمع حتى الى العلاقة بين الزوج والزوجة والآباء والابناء، فالسؤال هو كيف ان افراد المجتمع الاردني سوف يجتمعون على اتفاق حول افراز قيادة من الداخل؟ التعاون إذن في هذه الحالة شكل فريد من نوعه ويجعل المجتمع مجموعات من الافراد لن تكون قادرة على افراز قيادتها المحلية لتأخذ مكانها في البنية السياسية الفوقية بل تترك اختيار هذه القيادات بين الافراد المتساوين في الجماعات المتنوعة الى الانظمة المؤسسية.

٣:٥ ـ استجابات الأردنيين لمواصفات المرشح الذي ينتخبونه في السلوك الفعلي:

على الرغم من استجابات الناخبين التي اكدت على ان الناخب سوف يختار المرشح بناء على قناعته الشخصية إلا ان السلوك الفعلي قد يبين لنا صورة مختلفة حيث وافق ٢٣,٩٪ منهم بشدة على انتخاب المرشح الذي ينتمي الى العشيرة التي ينتمون اليها في حين كانت نسبة الموافقة الاجمالية ٥٢,٥ (٥٣,٩٪ من الذكور و ٥٠,٦٪ من الاناث) ولم تصل نسبة الرفض الاجمالي لمقولة ان الفرد سينتخب المرشح من عشيرته الى ٣٥,١٪. واذا ما قورنت هذه النتيجة مع الاستجابات على المقولة الرابعة (سأنتخب من اتفق عليه مع العشيرة) لوجدنا ان الحالة قد انعكست تماما في الممارسة. صورة مغايرة جاءت في استجابات الناخبين للمقولة: اذا انتخبت فسوف انتخب مرشحا من عشيرة مرموقة. لقد قوبلت هذه المقولة بالرفض بنسبة ٦٢,٥٪ (٦٣٪ ذكورا و ٥٧٪ اناث)، في حين حظي المرشح المتعلم باختيار الاغلبية العظمى او ٨٨,٦٪، وحظي المرشح صاحب الفكر الوطني بـ ٨٧,٦٪ وحتى المرشح صاحب الفكر السياسي حظي بـ ٤٩,٩٪ وجاءت الفروق بين الذكور والاناث طفيفة. كذلك لقي المرشح الذي يقدم برنامجا انتخابيا مكتوبا بنسبة عالية او ٤٦,٥٪ واذا ما قارنا نسب الذكور مع نسب الاناث لوجدنا ان نسب الذكور في درجات القبول بشدة والرفض بشدة متفاوتة وان تكوين الرأي الخاص لدى المرأة يتعادل في كثير من الاحيان مع قرينه عند الرجل (قارن جدول ٨:١ ـ ١٣).

من حيث الديانة جاءت الفروق في السلوكيات بين الناخبين المسلمين والمسيحيين بسيطة التفاوت، فقد كانت نسبة الذين وافقوا بشدة على انتخاب مرشح عشيرتهم بين المسيحيين اعلى منها بين المسلمين وكذلك في حالة الرفض بشدة، لكن هذه الفروق لم تتعدى ١,٥٪ وعلى وجه العموم فقد ابدى المسلمون والمسيحيون بنسب كبيرة رغباتهم في انتخاب المرشح من العشيرة او ٥٣,٤٪ في حين كان رفض التصويت على مرشح من عشيرة مرموقة هو المهيمن وبنسبة اجمالية وصلت ٦٢,٢٪ في حين جاء الرفض بشدة للتصويت على ابن العشيرة المرموقة لدى المسلمين بنسبة اعلى منه عند المسيحيين (٢١,٥٪: ٢٥,٢٪) اما المرشح المتعلم فقد حظي باختيار الاغلبية الساحقة بين كل من المسلمين والمسيحيين (٨٨,١٪ للمسلمين و ٨٩,٣٪ للمسيحيين)، وعلى الرغم من ان

نسبة المسلمين الذين وافقوا بشدة على انتخاب المرشح ذا الفكر الوطني اكبر من نسبة المسيحيين الا ان نسبة التفضيل الاجمالي بين المجموعتين جاءت عالية ٨٧,٦٪. ونصف مثل هذه النسبة تقريبا قررت التصويت الى جانب المرشح ذي الفكر السياسي ٤٩,٥٪ (٤٨,٨٪ للمسلمين و ٥٠,٦٪ للمسيحيين). اما المرشح الذي يقدم برنامجا انتخابياً مكتوباً فقد حظي بأصوات ما نسبتهم ٤٧٪ من مجموع الناخبين المسلمين والمسيحيين. والفروق ذوات الدلالة الاحصائية جاءت بين درجتي القبول والرفض المعتدلين حيث كانت هذه عالية (قارن جدول ٢:٨ ـ ١٣).

تناسبت الاستجابات بالموافقة على قرار الناخبين بانتخاب المرشح من عشيرة الناخب تناسبا طرديا مع العمر، فقد ارتفعت النسب بالتدريج من ٥١,١٪ في فئة العمر (٢٠ سنة فما دون) الى ٧٢,٩٪ في فئة (٥٠ سنة فما فوق). وهذا ليس غريبا اذ يدل وبكل وضوح على الاختلافات بين الاجيال. غير ان الفروق بين الفئات العمرية ليست ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^{2} > ٠,٠٥). وعلى وجه العموم فقد جاءت الموافقة على انتخاب المرشح من عشيرة الناخب عالية في متوسطها ٥٣,٤٪. مقابل ذلك جاء الرفض بالتصويت على المرشح من عشيرة مرموقة بنسب عالية في جميع الفئات العمرية وفي متوسط نسبته ايضا اذ وصلت هذه الى ٦٢,٣٪ مقابل ٢٨,٦٪ للقبول. لكن اشد الرفض قد جاء في الفئة العمرية ٢١ ـ ٢٥ سنة (٦٨,٣٪) ثم في الفئة العمرية ٢٦ ـ ٣٠ سنة. كذلك فقد حظي المتعلم من المرشحين بأغلبية اصوات الناخبين او بما متوسطه ٨٨,٧٪ جاء ادناها في الفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق وجاء اعلاها في الفئتين العمريتين ٣٦ ـ ٤٠ سنة و ٤٦ ـ ٥٠ سنة (٩٠,٦٪ و ٩٢,٦٪) لكن الفروق لم تكن ذات دلالة احصائية (ملحق ٣: جدول ١٠). مثل هذه النتائج نجدها في استجابات الناخبين ايجابا للتصويت على المرشح ذي الفكر الوطني، اما المرشح ذو الاتجاه السياسي فقد حظي بما متوسطه ٤٩,٦٪ قبولا لدى الناخبين مقابل ٣٧,٨٪ رفض وجاءت الفروق بين الفئات العمرية ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^{2} > ٠,٠٥)، فقد كانت ادنى نسبة قالت بأنها ستصوت الى جانب المرشح ذي الاتجاه السياسي في فئة ٥٠ سنة فما فوق اذ كان رفضها له اقوى من قبولها (٦٠,٧ : ٣٢,٨) (٣٢,٨٪) في حين كان قبول انتخابه في جميع الفئات الاخرى اكبر من الرفض. كذلك فقد يمثل هذه النسب المرشح الذي يقدم برنامجا انتخابيا مكتوبا. من الواضح ان موقف الناخبين من المرشح ذي الفكر السياسي والذي يقدم برنامجا مكتوبا مختلف تماما، فهناك توجد اغلبية وتتفاوت النسب بين الفئات العمرية سواء الايجابية منها او السلبية وترتفع نسبة الذين يجيبون بلا ادري.

تناسبت الموافقة على انتخاب المرشح الذي ينتمي الى عشيرة الناخب تناسبا طرديا مع تدني مستوى التعليم وعلى الرغم من رفض هذا المرشح لدى الفئات ذوات التعليم العالي الا ان هذا التوجه السلوكي بقي مرتفعا (ما متوسطه ٥٣,٦٪). ففي حين وصلت نسبة من سوف ينتخبون مثل هذا المرشح بين الاميين الى ٧٨,٢٪ هبطت الى ٢٩,٦٪ بين

حملة الدكتوراه، وتقاربت نسب هذا القبول في الفئات التعليمية بين الثانوي والماجستير مهم جدا ان فئة الذين اجابوا بلا ادري في فئة حملة الدكتوراه قد ارتفع الى ضعفي ما هو بين افراد فئة الأمية، وان نسبة القبول بشدة في هذه الفئة على نفس المقولة كانت اعلى من نسبة الرفض بشدة. اما الفروق بين نسب الفئات التعليمية فقد جاءت عالية الدلالة حيث ان قيمة كاي تربيع قد كانت (٠,٠٠٠) عكس هذه الصورة نجده في الموافقة على انتخاب مرشح من عشيرة مرموقة اذ ان هذه الموافقة جاءت متدنية جدا بنسبة لا تزيد على ٢٨,٥٪ مقابل ٦٢,٣٪ رفض، في حين جاءت الفروق في درجات الرفض والقبول بين الفئات التعليمية ذات دلالة احصائية عالية (دلالة قيمة كاي^{2} = ٠,٠٠٠). وحصل المرشح ذو الفكر الوطني على موافقة مثل هذه النسبة العالية (٨٧,٦٪) جاء ادناها بين حملة الدكتوراه في درجة الموافقة بشدة في حين تناسبت نسب القبول بشدة تناسبا طرديا مع ارتفاع درجة التعليم (٥٢,٧٪ للماجستير و ٣٣,٣٪ للأمية). في حين تناسبت نسب القبول تناسبا عكسيا مع ارتفاع درجة التعليم عدا في فئة حملة الدكتوراه حيث جاءت النسبة مرتفعة (٤٣,٣٪)، كما ان الفروق بين الفئات لم تكن عالية. اما المرشح ذو الفكر السياسي فقد حظي بموافقة ما نسبتهم ٤٩,٧٪ واغرب ما في توزيع النسب على درجات التعليم هو ان الموافقة بشدة على مثل هذا المرشح جاءت في اعلاها بين فئات الماجستير (٢٤,١٪) والاعدادي (٢٣,٩٪) ثم البكالوريوس (٢٢,٥٪) وبعدها فئة الأمية (٢٠,٨٪) في حين جاءت نسب الموافقة مبعثرة اعلاها في الابتدائي ثم البكالوريوس والدكتوراه وفي فئة محو الأمية. كذلك فقد كان متوسط نسب من اجابوا بلا أدري ١٢,٥٪ واعلاها في مرحلة البكالوريوس ثم الماجستير والأمية. ونال المرشح الذي يقدم برنامجا انتخابيا مكتوبا ٤٧,٢٪ قبول مقابل ٣٤,٨٪ للرفض وكانت نسب من اجابوا بلا ادري في جميع درجات التعليم عالية.

السؤال هو كيف نفسر هذه الفروق وبناء على ماذا؟ من الواضح ان التعليم يلعب دوراً كبيراً في دفع الأفراد ذي التعليم المتدني الى التمسك بالعلاقات الاجتماعية الأولية (العلاقات الدموية العشائرية) ولا تزال فئات هؤلاء الأفراد تبحث عن علاقات اجتماعية لمجموعة من القيم في بناء ثقة تتلائم مع تصورهم للروابط العائلية والقبلية وان الفئات الأعلى تعليماً ترفض هذه العلاقات وتريد الاستقلالية. وعلى الرغم من ذلك فقد جاءت نسب ذوي التعليم العالي لانتخاب المرشح من العشيرة مرتفعة وهذا الارتفاع في النسب يدل على ان هؤلاء لا يزالون يشعرون بالارتباط القبلي أكثر مما يشعرون بالارتباط مع الدولة مباشرة كأفراد. مثل هذا التفسير قد يكون صحيحاً اذا ما نظرنا إلى نتائج جدول واحد اما إذا قارنا بين النتائج فنجد كما في الفصل السابق أن المسألة اصبحت مسألة اولويات، وان الأولوية الأولى ذهبت إلى تعليم المرشح، ثم إلى اتجاهه الوطني، فالسياسي، فالقبلي. وفي هذه الحالة يمكن طرح السؤال: بماذا ترتبط هذه الأولويات اكثر، بعلاقة الفرد مع الدولة؟ ام بعلاقة الفرد مع العشيرة؟.

٥ : ٤ ـ استجابات الناخبين لجنس المرشح :

الأغلبية العظمى من الناخبين تريد ان يكون المرشح رجلاً (٨٤,٥٪) وبينما جاءت نسبة الأناث في رفض هذه المقولة اعلى من نسبة الرجال (١٩٪: ٩,٧٪) وكانت نسبة القبول بشدة لهذه المقولة بين الأناث اقل من نسبة الرجال بـ ١٩,٣٪ (٦٠,٨٪ ـ ٤١,٥٪)، وجاءت نسبتهن في درجة الموافقة اقرب إلى نسبة الرجال (٣٦,٢٪ ٢٧,٨٪). وبينما جاءت الموافقة على ان يكون المرشح انثى بنسبة ليست قليلة ٤٢,٦٪، جاءت نسبة الموافقة بشدة على المقولة بين الأناث متدنية جداً (١١,٩٪ مقابل ٧,٩٪ بين الرجال) ولم يتعدى الفرق بين نسبة الأناث والذكور في درجة الموافقة ٥٪، في حين جاءت نسبة الرفض بشدة لكون المرشح انثى بين الأناث مرتفعة ٢٣,٦٪ اذا ما قورنت مع قرينتها عند الذكور (٣٣,٦٪). وعلى الرغم من ذلك فقد بينت الاستمارة مرونة المجتمع الأردني نحو اشتراك المرأة في الانتخابات فقد جاءت نسبة القبول عامة لأن يشترك الرجل والمرأة في الترشيح للانتخابات مرتفعة، بل هي اغلبية (٦٢,٣٪) ونسبة عدم الموافقة ٣١,٧٪، وكانت نسبة الأناث بدرجة الموافقة بشدة أعلى من نسبة الذكور بـ ١٤,٥٪. في حين جاءت نسبة الذكور في درجة الموافقة اعلى من نسبة الاناث بـ ١,١٪ فقط.

ولا شك في ان العامل الديني يلعب دوراً هنا، فقد جاءت نسبة الموافقة بين المسلمين على ان يكون المرشح ذكراً اعلى من قرينتها عند المسيحيين، وعندي الاحساس ان هذا الموقف عند الفئة المسيحية جاء مثالياً وليس كما يقول الواقع فقد بينت نتائج اخرى ان المسلمين ليسوا اقل ايجابية تجاه عمل المرأة من المسيحيين. هذه المثالية في استجابات المسيحيين تظهر من المقارنة: كانت نسبة استجابات المسيحيين بالموافقة بشدة على كون المرشح انثى ١٨,٣٪ في حين كانت نسبة استجاباتهم بالرفض بشدة ٢٥٪ ووصلت هذه النسبة الأخيرة عند المسلمين الى ٢٩,٦٪ في حين كانت نسبة المسلمين في درجة الرفض اعلى من نسبة المسيحيين بـ ٢٪ فقط (٢١,٥٪ : ١٩,٥٪). وفي حين استجاب بالموافقة على ان يشترك الرجل والمرأة في الترشيح للانتخابات ما نسبتهم ٦٢,٦٪ كانت هذه للمسلمين ٦١,٩٪ وللمسيحيين ٧٥,١٪.

جاء توزيع استجابات الناخبين على مقولة ان يكون المرشح ذكراً على الفئات العمرية دون دلالة احصائية (قيمة كاي^{2} >٠,٠٥) وكانت الأغلبية ٨٤,٤٪ لصالح المرشح الذكر. وتفاوتت استجابات اللاموافقة في درجتيها بين ٢٪ و ٨٪. وبينما جاء اجمالي عدم الموافقة بـ ١٣,١٪ جاءت الموافقة الاجمالية لكون المرشح انثى ٤٤٪ مقابل ٥٠,٣٪ رفض. وفي درجة الموافقة بشدة برزت الفئات العمرية المتوسطة (٣١ ـ ٤٠ سنة) وكبار السن مناصرة في حين تقاربت النسب في درجة الموافقة. وفي درجة اللاموافقة بشدة برزت الفئات العمرية (٤١ ـ ٥٠ سنة). أكثر الفئات مناهضة لاشتراك الرجل والمرأة تتبعها فئة دون العشرين من العمر. كذلك توزيع الاستجابات حسب التعليم فقد جاءت الفروق بين الفئات التعليمية تجاه كون المرشح ذكراً ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^{2} >

٠,٠٥) ففي درجة عدم الموافقة بشدة برزت فئتي الأمية وحملة الماجستير اكثر الفئات معارضة لفكرة ان يكون المرشح ذكراً في حين كانت الأغلبية الساحقة لصالح ذلك. وفي درجة الموافقة بشدة على ان يكون المرشح انثى جاءت فئة الأمية الى جانب الماجستير والدكتوراه تساند المرأة (١٢,٥٪ ،١٦,٧٪ و ٣٠٪ على التوالي) وتناسبت الاستجابات في درجة لا اوافق بشدة على كون المرشح انثى تناسباً عكسياً مع ارتفاع مستوى التعليم وجاءت هذه الفروق ذات دلالة احصائية (دلالة كاي٢ < ٠,٠٥).

٥ : ٥ ـ استجابات الناخبين لمفهوم البرلمان والديمقراطية :

المجتمع الذي يمارس الديمقراطية مجتمع لا بد وان يكون لديه معرفة بالمؤسسات التي تخدم هذه الديمقراطية واولها مجلس النواب او السلطة التشريعية (السلطة التشريعية تتكون من مجلسين: مجلس للنواب ومجلس الأعيان). في قياس هذه المعرفة خرجنا من نقطة الانطلاق بأن استجابات الناخبين على مستوى الموافقة وعدم الموافقة بشدة هي مستوى المعرفة الحقيقية وان الاستجابات على مستوى الموافقة فقط قد تكون استجابات اصيلة او غير اصيلة (مجاملة، او مخادعة، او اي شيء سببي اخر).

لم يرفض بشدة فكرة ان البرلمان يتكون من اشخاص ينجحون في الانتخابات ولهم وظائف تعينها الحكومة أكثر من ١٥,٧٪ ونسبة الذكور لنسبة الاناث (١٧,٩٪: ١١,٩٪) وكانت نسبة الموافقة الاجمالية الى نسبة الرفض الاجمالي على هذه المقولة ٥٠,٣٪:١ ، ٣٩٪ وهذا يعني ان اغلبية افراد العينة (الشعب) تظن بأن الحكومة هي التي تحدد مهام النائب في البرلمان. اما ان مجلس النواب يتكون من اشخاص ينتخبهم الأفراد ليدافعوا عن حقوقهم ضد الحكومة فلم يوافق عليها بشدة إلا ما نسبتهم ١٥,٥٪ من الذكور و ١٥,٥٪ من الاناث، في حين جاءت الاستجابات بدرجة الموافقة بما نسبتهم ٢٣,٩٪ وهذا ما يثبت نتيجة الاستجابات على المقولة السابقة (٣٦,٩ : ٣٩,١). ٦٧,٥٪ من افراد العينة استجابوا بالموافقة (بكلتا درجتيها) على ان البرلمان مجلس فرضه الدستور على ان يكون افراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن حقوق الناس عن طريق المعارضة في البرلمان، وكانت نسبة الاستجابات بشدة بين الذكور والاناث مرتفعة (٣٧,٦٪ و ٣٠,٧٪). والذين ربطوا بين الديمقراطية ووجود الحياة البرلمانية التي تتمثل فيها جميع الاتجاهات السياسية جاءوا ايضاً بنسبة عالية (٥٢,٦٪)، وكان من بينهم ما نسبتهم ١٩,٧٪ من وافقوا بشدة على المقولة (٢١,٣٪ ذكور و ١٧,١٪ اناث). في حين ١٥,٧٪ اجابوا بلا ادري فيهم نسبة الاناث أعلى من نسبة الذكور. كذلك فإن الأغلبية العظمى تعي بأن من حق المجلس النيابي التدخل في وضع القوانين ونسبة الأناث بينهم ادنى من نسبة الذكور (٥٧,٥٪ اناث و ٦٤,٩٪ ذكور). ويثبت هذه النتيجة استجابة المبحوثين بالموافقة على عدم شرعية القوانين التي لا يوافق عليها البرلمان بما نسبتهم ٥٧,٥٪ مع فروق بسيطة بين الاناث والذكور في درجات الموافقة. وتبين النتائج ايضاً ان هنالك وعياً كبيراً بأن الديمقراطية تتحقق عن طريق اشتراك اعضاء البرلمان في

النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز الى اتجاه سياسي معين، اذ كانت نسبة من استجابوا بالموافقة ٨٨,٩٪ والفروق بين نسب الذكور والأناث متدنية جداً. ٥٣,٨٪ من افراد العينة يعرفون بأن ركيزة الديمقراطية في المجلس النيابي هي المعارضة وحوالي هذه النسبة يعرفون بأن للبرلمان الحق بالموافقة على الحكومة او رفضها، في حين لم يكن بين المبحوثين اكثر من ٣٦,٩٪ استجابوا بالموافقة على المقولة بأن البرلمان الأردني دون وجهاء العشائر غير ناجح ورفضت الأغلبية هذه المقولة بما نسبتهم ٥٤,١٪ مع فروق طفيفة جداً بين الذكور والاناث.

لم تفرز استجابات الناخبين حسب الديانة اية اتجاهات مختلفة نحو البرلمان والديمقراطية، ولا اية اختلافات او فروق دالة بين استجابات المسلمين واستجابات المسيحيين، فالحضارة واحدة وانتاجها وان تفاوت تفاوتا بسيطا فهو واحد ولذلك سنكتفي هنا بإعطاء بعض النتائج (انظر ملحق ٢:١٧ ـ ٢٦) تشير هذه الاستجابات الى ان حوالي ٥٠٪ من الناس لا يزالون على قناعة من ان الحكومة تحدد وظيفة النائب في البرلمان منهم ١٥٪ يعتقدون ذلك جزماً. ٣٩٪ يعرفون بأن البرلمان مجلس ينتخبه المواطنون ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة بينما يرفض بشدة هذا الاعتقاد ربع السكان (٢٤,٧٪) ولا يزال اكثر من ٢٠٪ يرفضون فكرة وجود المعارضة في البرلمان، ويعتقدون ان هذه المعارضة صورية. وأكثر من نصف السكان يعتقدون بتكوين الديمقراطية الحقة في بلادنا حين توجد لدينا حياة برلمانية تتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة. وحتى هذا الاعتقاد فإنه مرفوض عنه اكثر من ثلث السكان. ويعتقد حوالي ثلثا السكان بأن من حق البرلمان التدخل في صنع القوانين، في حين اعتقدت الأغلبية المطلقة بأن تحقيق الديمقراطية رهن باشتراك اعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس دون تحيز إلى اتجاه سياسي معين. ولا يزال أكثر من ٣٠٪ من السكان يعتقدون بأن البرلمان دون وجهاء عشائر غير ناجح.

فقط ٣٧,٨٪ من فئات العمر المختلفة وجدوا ان الحكومة تحدد وظيفة عضو البرلمان الذي ينجح في الانتخابات وكانت الفروق بين المتأكدين من ذلك بينهم دون احصائية (دلالة كاي[٢] > ٠,٠٥) وتفاوتت نسبهم بين ١٠,٣٪ للفئة العمرية ٣٦ ـ ٤٠ سنة و ١٧,١٪ في فئة ٢٦ ـ ٣٠ سنة. أما الذين كانوا متأكدين من ان الأمر ليس كذلك واستجابوا بعدم الموافقة بشدة فقد كانت نسبتهم ٢٤,٥٪، وتراوح توزيعهم بين ١٩,٤٪ في فئة ما فوق ٥٠ سنة و ٢٩٪ في فئة العمر ٣٦ ـ ٤٠ سنة. وهذا يعني ان الأردنيين منقسمين الى قسمين من حيث الثقة باستقلالية النائب النيابي. وقد جاءت استجابات المبحوثين على المقولة بأن البرلمان مجلس ينتخبه الأشخاص ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة بالموافقة بنسبة ٣٧,٨٪ وشكل الذين كانوا متأكدين من ذلك ١٤,٣٪ في حين كانت نسبة الرافضين لهذه المقولة متدنية ٥١,١٪. كذلك فإن الفروق بين الفئات العمرية كانت طفيفة وهذه النسبة متعادلة مع قرينتها في الاستجابات على المقولة السابقة. يوافق

ما نسبتهم ٦٧,٧٪ من المبحوثين على ان البرلمان مجلس فرضه الدستور على ان يكون أعضاءه قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن حقوق الناس عن طريق وجود المعارضة وكانت نسبة الموافقة بشدة اعلى من نسبة الاستجابة بموافق ٣٥,٢٪ : ٣٢,٥٪ والفروق بين استجابات الفئات العمرية دون دلالات احصائية. وكذلك كانت استجابات المبحوثين من حيث الديمقراطية فقد وجد ما نسبتهم ٥٢,٦٪ بأنه سيكون عندنا ديمقراطية حقه عندما توجد عندنا حياة برلمانية تتمثل فيها جميع الاتجاهات السياسية. وفي توزيع هذه الاستجابات جاءت النسب فروق ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^2 < ٠,٠٥) بحيث ان هذه الآراء اصبحت اراء عامة بين الناس وان مفهوم الديمقراطية، وعلى الأقل في دلالتها المؤسسية، اصبحت ملكاً للجميع او للأغلبية في المجتمع. وحتى توزيع درجات الأجابة جاءت متفاوتة جداً بحيث كانت درجة الموافقة اعلى درجة تتبعها درجة الموافقة بشدة ودرجة اللاموافقة وادناها درجة اللاموافقة بشدة. وفي حالة الرقابة على اصالة هذه الاستجابات وجدنا ان الناخبين يعرفون جيداً ان من حق البرلمان التدخل في وضع القوانين، فقد استجاب لنفي هذه الحقيقة باللاموافقة بشدة ٢٩,٣٪ بينما كانت درجة اللاموافقة بنسبة ٣٢,٨٪ مما يجعل المجموع ٦٢,١٪، في حين لم تصل الاستجابة بالموافقة والموافقة بشدة إلى ٢٤٪. وبنفس المستوى جاءت استجابات الناخبين بالموافقة على مقولة عدم شرعية القوانين ان لم يوافق عليها المجلس النيابي. وبينما جاءت الاستجابات على تدخل او عدم تدخل البرلمان في وضع القوانين ذات دلالة (كاي^2 < ٠,٠٥) كانت هذه بالنسبة للاستجابات على عدم شرعية القوانين دون دلالة احصائية. مهم جدا في هذا الصدد هو استجابات الناخبين الى الكيفية التي يجب ان يشترك اعضاء المجلس النيابي في النقاش بناء عليها (الملحق ٢٣:٣) حيث استجاب ٨٨,١٪ من المبحوثين بالموافقة والموافقة بشدة على ان النائب يجب ان يناقش الأمور دون تحيز الى اتجاه سياسي حتى تتحقق الديمقراطية فجميع الفئات العمرية متفقة على ذلك، على الرغم من التفاوت ذي الدلالة الاحصائية (دلالة كاي^2 < ٠,٠٥) في حين استجاب نصف السكان بالموافقة على ان المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديمقراطية وعلى الرغم من الفروق ذوات الدلالة الاحصائية بين الفئات العمرية. فأكثر الفئات العمرية تفهما للممارسة الديمقراطية تقع بين ٢٦ و ٤٥ سنة. مثل هذه النتائج نجدها في استجابات الناخبين حسب الفئات العمرية للمقولة بأن البرلمان هو الذي يوافق على الحكومة او يرفضها والتي جاءت بالموافقة بما نسبتهم ٤٨,٥٪. هذا الانخفاض له اساس في عملية تمأسس النظام ومعرفة الناس بأن الارتباطات بين الحاكم والسلطات من نوع معين لا يتقارب مع مثاليات الديمقراطية. فالرفض والقبول في البرلمان حيثيات متماثلة لأنهما موجهتان نحو شاغلي مكانات اجتماعية لا يستطيعون اتخاذ القرار دون اذن مباشر من صاحب القرار، فالسلطة التنفيذية حسب الدستور مناطة الى الملك يتولاها عن طريق وزراءه. فالثقة وعدم الثقة موجهتان نحو صلاحية شاغل المكانة الاجتماعية في خدمة صاحب القرار، والمعارضة هي معارضة عدم الصلاحية في ذلك

وليس معارضة اتجاه آيديولوجي او اداري او سياسي او غير ذلك. كل هذا، وكما تشير النتائج، موجودة في معرفة الناس والناخبين، ولكن الناخبين يريدون، بطريقة او بأخرى، ولو بالاتجاه، المشاركة في الانتخابات.

مثل النتائج السابقة وجدناها في استجابات الناخبين حسب التعليم. فقد استجاب بالموافقة على ان البرلمان يتكون من اشخاص ينجحون في الانتخابات ولهم وظائف تحددها الحكومة ما نسبتهم ٥٠,٦٪، وفي توزيع الاستجابات وجدنا هذا الاعتقاد عند اصحاب التعليم العالي اقوى منه عند اصحاب التعليم المنخفض علما بأن الفروق قد جاءت ذوات دلالة احصائية (دلالة كاي^{2} < ٠,٠٥) مع الشذوذ الوحيد بين الأميين حيث كانت نسبة الاستجابات بدرجة الموافقة بشدة أكثر النسب ارتفاعاً ٢٧,١٪ مقابل ٨,٣٪ في مستوى محو الأمية. مقابل ذلك وجدنا القناعة بأن البرلمان مجلس ينتخبه الأفراد ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة، قناعة منخفضة، فلم يستجب بالموافقة على هذه المقولة سوى ٣٨٪ في حين كانت نسبة عدم الموافقة ٥١,٢٪ وهذا الاعتقاد منتشر بين جميع الفئات التعليمية لأن الفروق في نسب الاستجابات جاءت دون دلالة احصائية اي ان دلالة كاي^{2} < ٠,٠٥ فلا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن جميع الفئات التعليمية تعي، بما في ذلك مستويات الأمية ومحو الأمية، بأن البرلمان مجلس فرضه الدستور على ان يكون افراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن حقوق المواطنين عن طريق وجود المعارضة على المستوى النظري، حيث استجاب بالموافقة على هذه المقولة حوالي ثلثي المبحوثين (٦٧,٦٪) واستجاب بلا ادري ١٢,٥٪ ولذلك فإن أقل من خمس الشعب لا يزال في فكر مختلف. وعند النظر الى توزيع الاستجابات على الفئات التعليمية المختلفة وجدنا الاستجابات بدرجة موافق بشدة بين فئة الأميين مساوية لقرينتها بين حملة الدكتوراة، بل اعلى ٢٠,٨٪ في فئة الأميين و ٢٠٪ بين حملة الدكتوراة، وتعادلت النسب بين مستوى الاعدادي والماجستير تقريباً (٣٨,٢٪ : ٣٨,٦٪)، وهذه الفروق كانت ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^{2} < ٠,٠٥).

لم تبيّن استجابات الناخبين لمقولات الديمقراطية وجهة نظر مخالفة بل مؤكدة لهذه النتائج، ٥٢,٥٪ موافقون على ان تكون لدينا ديمقراطية فقط حين يوجد لدينا حياة برلمانية تتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة، وقد وصل متوسط النسبة لجميع الفئات في الاستجابات بدرجة موافق بشدة حوالي خمس من السكان. وجاءت ادنى هذه النسب في فئة حملة الدكتوراة واعلاها في الماجستير والبكالوريوس والثانوي ثم الأمية. في حين جاءت درجة الموافقة اكثر توزيعاً، وكانت الفروق بين الفئات التعليمية ذوات دلالة احصائية (دلالة كاي^{2} < ٠,٠٥).

هذا الوعي ظاهر في استجابات الناخبين لطبيعة عمل المجلس النيابي. فقد استجاب موافقاً على المقولة بأن ليس من حق البرلمان التدخل في وضع القوانين ما نسبتهم ٢٣٪ أي اقل من ربع المبحوثين ورفض هذه المقولة ٦٣,٢٪ مع فروق ذوات دلالة

احصائية (دلالة كاي^2 > ٠,٠٥). ومن الواضح ان مستوى الوعي بهذه المعرفة النظرية قد وصل إلى اعلاه في فئة البكالوريوس وفي ادناه بين أفراد فئة محو الأمية في حين جاءت هذه المعرفة بين حملة الاعدادية والثانوية اعلى منه بين افراد فئة الماجستير والدكتوراه، في حين جاءت الاستجابات بدرجة القبول في اعلاها بين أفراد محو الأمية والابتدائي ثم الماجستير والبكالوريوس ومن ثم الفئات الأخرى. مماثلة جاءت ايضاً الاستجابات على مقولة ان القانون الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية، فقد تبين من الاستجابات ان ٥٧,٧٪ يعرفون ذلك في حين ارتفعت نسبة الذين استجابوا بلا ادري من ١٠٪ إلى ١٤٪. ووصلت النسبة حتى بين الأميين في درجة الموافقة بشدة ٢٩,٢٪ وفي درجة الموافقة ٢٠,٨٪ في حين كانت هذه في البكالوريوس ٢٩,٥٪ لدرجة الموافقة بشدة و ٣٠,٥٪ في درجة الموافقة. كذلك فإن الوعي بين الناخبين بأن الديمقراطية تتحقق عن طريق اشتراك اعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز إلى اتجاه سياسي معين، فقد جاء هذا الوعي عالياً في جميع الفئات التعليمية على الرغم من الفروق بين الفئات والتي جاءت ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^2 > ٠,٠٥ أو ٠,٠٠٠) وهذه دلالة حادة. فحيث جاء تبعثر النسب بين ٢٥,٥٪ في فئة الأمية بدرجة الموافقة بشدة و ٥٧,٦٪ في فئة البكالوريوس وهي اعلى نسبة، جاء تبعثر النسب في درجة الموافقة بين ٢٦,٧٪ في فئة حملة الدكتوراة و ٤٦,٨٪ في فئة الأمية وكان متوسط النسب في المجموع ٨٨,٣٪. وهذه نسبة عالية جداً.

كذلك كانت معرفة الناخبين في المستويات التعليمية المختلفة حول كون المعارضة في البرلمان ركيزة الديمقراطية. هذه المعرفة جاءت بنسبة عالية (٥٤,٢٪) ومدى تبعثر النسب بين الفئات ضيقا بحيث ان الفروق جاءت دون دلالة احصائية. وحيث ارتفعت نسبة الذين استجابوا بلا ادري (١٨٪) كانت نسبة الذين لم يوافقوا على المقولة او الذين كان لهم اعتقاد مغايرا ضئيلة جداً (٢٧,٨٪) كما ان نسبة الذين يعرفون بأن البرلمان يوافق على الحكومة او يرفضها عالية فقد جاءت بين الأميين بأكثر من ٤٤٪ وكانت أكبر من ٤٠٪ في جميع الفئات التعليمية على الرغم من الابهامات المحيطة بالموضوع بين النظرية (القانون) والتطبيق. وعدم الموافقة على مقولة ان البرلمان الأردني دون وجهاء عشائر غير ناجح، يعبر بوضوح عن مدى التغير الذي حصل في البلد وبين الناس، فلم تصل الموافقة على المقولة إلى أكثر من ٣٠,٧٪.

٥ : ٦ ـ استجابات الناخبين وخصائص المرشح المثالية:

بينما قال ٨٨٪ بأنهم سينتخبون المرشح المتعلم (ملحق ١ : ١٠) وجد ٩٥,٢٪ ان المرشح يجب ان يكون متعلماً. وفي حين قال ما نسبتهم ٣٣,١٪ انهم يوافقون على انتخاب المرشح من عشيرة مرموقة كانت نسبة من قالوا ان المرشح يجب ان يكون كذلك ٣٧,٤٪ (الملحق ٢:٩و٢٨ للمقارنة) وكان توزيع هذه النسب دون فروق تذكر بين مسلمين ومسيحيين، ووجد ٥٨,٩٪ بأن المرشح يجب ان يكون غير منتم لاتجاه سياسي مع بعض الفروق حسب الديانة في درجة الموافقة حيث جاء نسبة المسيحيين الموافقين اعلى من نسبة المسلمين (٤٤,١٪و٣٤,٤٪ على التوالي) بينما جاءت نسبة الاستجابات بدرجة الرفض بشدة متفاوتة بين المسلمين والمسيحيين (١٥,١٪:٩,٩٪) مما يدل على تفاوت في وجهات النظر من حيث الانتماء السياسي للمرشح. ولا يجوز ان يغرب عن بالنا بأن الجماعات المسيحية، بطريقة او بأخرى، متخوفة من هيمنة الاتجاه الاسلامي فهم لا يريدون العودة إلى العصر الذي كانوا يدعون فيه ذميين وهذه القضية واضحة في استجابات الناخبين على المقولة بأن على المرشح ان يكون متدنيا حيث جاءت النسب في درجة الموافقة بشدة متفاوتة تفاوتاً كبيراً ٣٥,٢٪ للمسلمين و ٨,٨٪ للمسيحيين وفي درجة الموافقة ٣٩٪ للمسلمين و ٢٦,٩٪ للمسيحيين: وفي هذا الصدد جاءت أيضاً استجابات المبحوثين مؤكدة على هذا التوجه من حيث المقولة بأن على المرشح ان يكون معارضاً للأفكار السياسية المستعارة من الغرب، فقد جاءت نسبة المسلمين في درجة الموافقة بشدة ٤٠,٢٪ وللمسيحيين ٢٣,٨٪، كذلك كانت الفروق بين النسب في درجة اللاموافقة بشدة واللاموافقة (انظر الملحق ٢:٣١).

الأغلبية الساحقة لكل من المسلمين والمسيحيين تريد ان يكون المرشح ذا خبرة في المجال السياسي ٨٧,٦٪، وكذلك ان يكون فقيهاً بالمسائل الاقتصادية للوطن ٩٠,٦٪. وقد رفض أكثر من نصف المبحوثين ان يكون المرشح غنياً في حين ذهب ٧٥٪ منهم إلى ان يكون للمرشح برنامجاً انتخابياً واضحاً. مثل هذه النسبة وجدت ان على المرشح ان يحافظ على التقليد السياسي الأردني (التاج والدستور ومجلس الأمة) ويحاول تطويرها، وكانت التفاوتات في الحالات الثلاثة الأخيرة دون فروق هامة بين اصحاب الديانات.

كان توزيع استجابات المبحوثين حسب الجنس قد أبدى نتائج مماثلة. فبينما استجاب ٨٨,٦٪ في درجات الموافقة على مقولة ان المرشح يجب ان يكون متعلماً (ملحق ١:١٠) مبدياً سلوكه في حالة ذهابه إلى صندوق الاقتراع، زادت هذه النسبة إلى ٩٥,٢٪ في استجابات الناخبين على تعليم المرشح (نفس الملحق: ٢٧) وكانت نسبة الذين استجابوا بدرجة الموافقة بشدة ثلثي العينة (٦٦,٤٪)، في حين لم تصل نسبة من أكدوا على ان المرشح يجب ان يكون من عشيرة مرموقة أكثر من ٣٧,٨٪ منهم ٩,١٪ فقط استجابوا بدرجة الموافقة بشدة، علماً بأن نسبة استجابات الأناث منهم جاءت أعلى من استجابات الذكور في درجة الموافقة (٢٦,٣٪ : ٣٢,٦٪). وفي درجة اللاموافقة بشدة على

نفس المقولة جاءت نسبة الذكور اعلى من نسبة الاناث مما يدل على ان المرأة لا تزال أكثر ميلاً للعشائرية من الرجل، وهذا بديهي نظراً إلى مكانة المرأة في النظام الاجتماعي ككل. الفروق بين الذكور والاناث فروق دون اية دلالة احصائية في الاستجابات على ان لا يكون المرشح منتمياً إلى اتجاه سياسي حيث استجاب بدرجتي الموافقة حوالي ٥٩٪ في حين اقل من ٣٠٪ وجدوا عكس ذلك مع فروق طفيفة بين الجنسين. وبينما كانت التوقعات ان تصل نسبة من سيجدون بأن يكون المرشح متدنياً الى مستوى عال جداً، جاءت نسبة هؤلاء حوالي ٧٠٪ في فئتي الموافقة حيث كانت نسبتهم في درجة الموافقة اعلى منها في درجة الموافقة بشدة، ونسبة الاناث اعلى من نسبة الذكور في كل من الدرجتين. أما في درجتي عدم الموافقة فقد جاءت نسبة الاناث اعلى من نسبة الذكور في درجة اللاموافقة فقط وبفرق طفيف. نسبة الذكور الذين أكدوا على وجوب رفض المرشح للأفكار السياسية المستعارة من الغرب في درجة الموافقة بشدة أعلى من نسبة الاناث في حين تساوت النسب في درجة الموافقة وكذلك في درجتي اللاموافقة. وكانت نسبة الموافقين عالية جداً ٦٨٪ على الرغم من ان استجابات المبحوثين لخبرة المرشح السياسية قد فاقتها بكثير اذ وصلت إلى ٨٧,٩٪، وكذلك هي الحال في استجاباتهم على كون المرشح فقيهاً بالمسائل الاقتصادية للوطن. وفي الاستجابات على كل من الصفتين المثاليتين كانت نسبة الذكور في درجة الموافقة بشدة أعلى من نسبة الذكور في حين كانت نسبة الاناث في درجة الموافقة اعلى من نسبة الذكور. هذا ولم يستجب بالموافقة على ان يكون المرشح غنياً اكثر من ٣٥,٦٪. في حين اكثر من ٥٠٪ رفضوا هذه الفكرة حيث كانت نسبة الرفض بين الأناث اعلى من نسبة الذكور. نسب عالية جداً من المبحوثين استجابوا بالموافقة على ان يكون للمرشح برنامج انتخابي واضحاً، وان يحافظ المرشح على التقليد السياسي الأردني ويطوره (٧٧,٪و٧٦٪) والفروق بين الجنسين ليست ذوات دلالة احصائية (دلالة كاي٢ ≥ ٠,٠٥).

لم يكن توزيع نسب الاستجابات بناء على متغير العمر في مجمله مختلفاً عن توزيعها حسب الديانة والجنس ولذلك نجد ان استجابات الفئات العمرية على كون المرشح متعلماً قد جاءت دون دلالة احصائية (دلالة كاي٢ < ٠,٠٥) وكان متوسط الاستجابات في درجة الموافقة بشدة ٦٦,٢٪ وفي درجة الموافقة ٢٩٪. وحيث جاءت أعلى نسبة بالموافقة بشدة في الفئة العمرية الصغرى جاءت ادناها في الفئة العمرية الكبرى او ٥٠ سنة فما فوق (الملحق ٢٧:٣) في حين كانت هذه معكوسة في درجة الاستجابات بالموافقة. جاءت الفروق ذوات الدلالة الاحصائية في الاستجابات على المقولة بأن يكون المرشح من عشيرة مرموقة فقد تفاوتت النسب بين ٩,٥٪ في الفئة العمرية الدنيا بدرجة موافق بشدة و ١٩,٤٪ في الفئة العمرية الأخيرة وبين ٢٦,٤٪ في فئة العمر (٣٦ ـ ٤٠ سنة) و ٣٧,١٪ في الفئة العمرية الكبرى. في حين جاءت مثل هذه النسب في درجة اللاموافقة بشدة واللاموافقة معكوسة حيث النسب المتدنية في الفئة العمرية الكبرى

والعالية في الفئات العمرية الدنيا (ملحق ٣ : ٢٨). الفروق ذوات الدلالة الاحصائية العالية نجدها في استجابات المبحوثين بين الفئات العمرية المختلفة على مقولة ان يكون المرشح غير منتم لاتجاه سياسي معين (دلالة كاي^{2} > ٠,٠٥)، فقد تراوحت نسب الاستجابات في درجة الموافقة بشدة بين ٢١,٤٪ في الفئة العمرية ٢١ ـ ٢٥ سنة و ٣٤,٤٪ في الفئة العمرية الكبرى (٥٠ سنة فما فوق) في حين تراوحت هذه في درجة الموافقة بين ٣٠٪ في نفس الفئة العمرية الثانية و ٥٠٪ في الفئة العمرية قبل الأخيرة او ٤٦ ـ ٥٠ سنة. كذلك تفاوتت هنا نسب الاستجابات بلا ادري حيث جاءت اعلاها في الفئات العمرية الدنيا وفي الفئة العمرية الكبرى، وادناها في الفئات العمرية الوسطى (ملحق ٣ : ٢٩). أما الاستجابات على ان يكون المرشح متدنيا فلم تحتوي على فروق ذوات دلالة احصائية علما بأن عدم الموافقة على ان يكون المرشح متدنيا لم تحتوي على فروق ذوات دلالة احصائية عدم الموافقة على ان يكون هذا الشرط صفة اساسية للمرشح لم تصل الا إلى ١٩,١٪ في حين وصلت نسبة الاستجابات بلا ادري الى ما متوسط ١٠,١٪ هذه النتائج ذات معنى وسنعود اليها في نهاية هذا الفصل.

لقد جاءت استجابات الناخبين على مقولة ان المرشح يجب ان يكون معارضاً للأفكار السياسية المستعارة من الغرب مثبتة استجاباتهم على المقولة ٢٩ التي اوجبت ان يكون المرشح غير منتم لاتجاه سياسي. فقد استجاب بالقبول بشدة ما نسبتهم ٣٨,٧٪ بفروق هامة بين الفئات العمرية حيث كانت ادنى نسبة في فئة ٢١ ـ ٢٥ سنة بـ ٣٤٪ واعلاها في فئة ٤٦ ـ ٥٠ سنة بـ ٥٠٪ وتفاوتت الأستجابات بالقبول بين ٢٤,٨٪ في فئة دون العشرين عاماً من العمر و ٣٥٪ كذلك كانت الفروق في استجابات الرفض بشدة والرفض (دلالة كاي^{2} > ٠,٠٥). وعلى الرغم من ذلك فقد وجد اغلبية افراد العينة ان المرشح يجب ان يكون خبيراً في المجال السياسي والاقتصادي، لكن بينما جاءت الاستجابات في قبول ورفض فكرة ان يكون المرشح خبيراً في المجال السياسي دون فروق ذوات دلالة احصائية جاءت هذه الاستجابات بفروق ذوات دلالة احصائية بين الفئات العمرية في كل من قبول ورفض فكرة ان يكون المرشح خبيراً بالمسائل الاقتصادية للوطن (ملحق ٣ : ٣٣)، فقد كانت ادنى نسبة في درجة الموافقة بشدة في الفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق واعلاها في فئة ٤٦ ـ ٥٠ سنة. بينما تراوحت هذه النسب في درجة الموافقة بين ٣٤,٦٪ في الفئة العمرية ٤٦ ـ ٥٠ سنة و ٤٩,٢٪ في فئة ٥٠ سنة فما فوق. مثل هذه

الفروق ذوات الدلالة الاحصائية نجدها في استجابات الناخبين على ان يكون المرشح غنيا حيث نحت الفئات المتقدمة سناً الى ان المرشح يجب ان يكون كذلك في حين رفضت الفئات الأصغر سناً ذلك بنسب اعلى من نسب القبول، وجاءت دلالة كاي^{2} > ٠,٠٥. الأغلبية الساحقة من أفراد العينة استجابت موافقة على ان يكون للمرشح برنامج انتخابي واضح وان يحافظ على التقليد السياسي الأردني ودون فروق ذوات دلالة احصائية تذكر.

استجاب قبولاً لمقولة ان يكون المرشح متعلماً اغلبية افراد العينة في درجتي القبول بشدة ودرجة القبول وكانت الفروق بين استجابات الفئات العمرية دالة جداً حيث ان دلالة كاي^{2} كانت(٠,٠٠٠)لقد كانت ادنى نسبة في درجة القبول بشدة في فئة محو الأمية ٣٣,٣٪ بينما كانت النسبة في هذه الفئة في درجة القبول اعلى نسبة ٤٥,٢٪، وفي حين جاءت اعلى نسبة في درجة الموافقة بشدة في فئة البكالوريوس ٧٠,٩٪ كانت فيها نسبة الاستجابات في درجة القبول ادنى (٢٥,٣٪) تتبعها نسبة الاستجابة في فئة الأمية ٢٥,٥٪. أكثر تبعثراً على درجات الاستجابة جاءت استجابات افراد العينة على مقولة ان يكون المرشح من عشيرة مرموقة حيث كانت نسبة اللاموافقة اعلى من نسبة الموافقة وارتفعت نسبة الذين استجابوا بلا ادري. كذلك فقد جاءت الفروق بين الفئات التعليمية ذوات دلالة احصائية عالية (دلالة كاي^{2} < = ٠,٠٠٠) ففي درجة الموافقة بشدة جاءت أدنى نسبة في فئة البكالوريوس ٦,٧٪ واعلى نسبة في فئة حملة الدكتوراة ٢٤,١٪، وهذه النتيجة ليست دون سبب. أما في درجة الموافقة فقد جاءت أدنى نسبة في فئة الدكتوراة ١٧,٢٪ وأعلاها في فئة الابتدائي ٤١,٢٪ وعلى الاجمال فقد نحت الفئات التعليمية الدنيا إلى قبول كون المرشح من عشيرة مرموقة بينما كانت الفئات الأعلى تعليماً ممثلة بنسب أقل. عكس هذه النتائج نجدها في درجات اللاموافقة على المقولة حيث ان الفئات الأدنى تعليماً ممثلة بنسب اقل من نسب الفئات متوسطة التعليم وفئات التعليم العالي. وعلى الرغم من ان أكثر من ٥٨٪ من العينة قد استجابوا بقبول المقولة بأن المرشح يجب ان يكون غير منتم إلى اتجاه سياسي لكن الفروق بين الفئات التعليمية لم

تكن ذوات دلالة احصائية الفروق عالية الدلالة الاحصائية نجدها بين الفئات التعليمية في الاستجابة لشرط التدين في المرشح، فقد استجاب بالقبول بشدة لهذا الشرط ٣٢,٩٪ وكانت ادنى نسبة في فئة حملة الدكتوراة ٧,١٪ واعلاها في فئة الأمية ٥٠٪ بحيث يمكن ان يقال ان قبول صفة التدين في المرشح تتناسب تناسباً عكسياً مع ارتفاع درجة التعليم. أما في درجة الموافقة فقد جاء الأمر مختلفاً حيث كانت ادنى نسبة بين الأميين واعلاها بين حملة الدكتوراة. وزادت نسبة من استجابوا بلا ادري الى مستوى ١٠,٢٪.

لم نجد فروقاً ذوات دلالة احصائية في استجابات فئات التعليم لوجوب معارضة المرشح للأفكار السياسية المستوردة من الغرب، فقد قبل هذه المقولة ٦٨,١٪ وعلى الرغم من التفاوت في درجة القبول بشدة بين فئة الماجستير ٢٨,١٪ وفئة الابتدائي ٤٥٪، والتفاوت في الاستجابات بدرجة القبول بين فئة الدكتوراة ١٦,٧٪ وفئة الابتدائي ٣٩,٤٪ إلا ان دلالة كاي^{2} جاءت عالية ٠,٠٥٦٨ وهي > ٠,٠٥ الفروق ذوات الدلالة الاحصائية وجدناها بين الفئات التعليمية في الاستجابات على مقولة ان المرشح يحب ان يكون فقيهاً في المجال السياسي، حيث جاءت ادنى نسبة بدرجة القبول بشدة في فئة الماجستير ٣٧,٥٪ وأعلاها في درجة البكالوريوس ٥٠,٨٪ وكذلك في استجابات الناخبين

فئة البكالوريوس ٣٥,٧٪. أما اجمالاً فقد انحصر توزيع النسب بين ٧٦,٥٪ و ٩٠٪ وكانت دلالة كاي[٢] = ٠,٠٠٠

اختلاف الآراء بين الفئات التعليمية جاء ذات دلالة عالية في استجابات المبحوثين لفكرة ان يكون المرشح غنياً فقد تراوح توزيع النسب في درجة الموافقة بشدة بين ٩,٨٪ في فئة الابتدائي و ٢٨,٦٪ في فئة محو الأمية و ٢٦,٩٪ في فئة حملة الدكتوراة بينما تفاوت توزيع النسب للاستجابات في درجة الموافقة بين ١٩,٦٪ في فئة الأمية و ٤٢,٦٪ في فئة البكالوريوس. وعلى العموم فقد كان هنالك اتفاق بين فئة محو الأمية ومعظمهم ينحصر في كبار السن والاناث وحاملي الشهادات العليا على ان المرشح يجب أن يكون غنياً، في حين يبدو ان هنالك اتفاق بين حملة الابتدائية وحملة الشهادات العليا على رفض مبدأ كون المرشح غنياً (قارن ملحق ٤ : ٣٤). هذه الفروق مقروءة على دلالة مربع كاي حيث كانت (٠,٠٠٠).

الأغلبية العظمى كانت أيضاً لصالح ان يكون للمرشح برنامج انتخابيا واضحاً حيث استجاب قبولاً ما نسبتهم ٧٦,٩٪ وتفاوتت هذه الاستجابات بين الفئات التعليمية من ادناها نسبة في فئة الأمية لدرجة القبول بشدة ١٣,٣٪ إلى اعلاها في درجة الدكتوراة ٣٢,٣٪ في حين تفاوتت هذه في درجة القبول من ادناها في درجة الدكتوراة ٤٥,٢٪ إلى اعلاها في فئة الأمية ٥٥,٦٪ وجاءت دلالة مربع كاي ٠,٠٥٦ معبرة عن هذه الفروق.

الفصـل السادس

دوافع الترشيح للمنافسة على كراسي البرلمان في مراحل التمأسس

١:٦ ـ مفهـوم الدوافـع:

لقد عرف الباحثون مفهوم الدافعية (علمنفسيا) في علاقتها بمفهـوم التعلـيم وقد جاءت في ادبيات علم النفس معرّفة بصيغ مختلفة اهمها ان الدافعية آلية، ويعني هذا سلوكا يتعلمه الانسان على شكل استجابة لمثير ما من ناحية. وان الدافعية معرفية اي انها تشير الى مادة التعلم كونها علاقات بين حوادث بيئية او بين استجابات ونتائجها من خلال توقعات (R.C. Beck ١٩٧٨: ١٩)، من ناحية اخرى.المهم في هذا المدخل هي الحالة التي يحدث فيها السلوك الانساني لأنها تنتج المعرفة او الجانب المعرفي لعملية تحديد السلوك (E.C. Talman ١٩٣٢: ٧ ـ ١٤). لقد بنى العلماء اغلبية نظريات الدوافع حول الافتراض بأن اي كائن حي او عضوية حية سوف تقوم بعمل اذا ما توقعت من ذلك العمل ان ينتج شيئا ذات قيمة. مثل هذا الشيء ذي القيمة دعاه هؤلاء مثيرا (Drive). ففي الفكر السلوكي الغرضي يكون لكل مثير او دافع هدف، وبذلك يكون مفهوم القيمة اكثر ايحاء مما صور لنا الى هذا الوقت.

عرّف الانثروبولوجيون مفهوم القيمة في علاقته بمفهوم الادراك او الرؤية، وتتكون هذه من آراء حول ما هو جيد او رديء داخل الحضارة الواحدة (C. Klukhohn ١٩٦١ و Opler ١٩٤٨) ويتفق هذا التعريف مع مفاهيم الرغبة (الجاذبية) والنفور التي قدمها بك (Beck ١٩٨٣: ٢٠) اما مالينوفسكي (Malinowski ١٩٤٤) فقد شرح لنا الدوافع بطريقة غير مباشرة في دراسته حول مفهوم المؤسسات التي تعمل الواحدة منها وتقوم من اجل اشباع حاجة ومن خلال هذه الاشباعات تبقى الحضارة في حالة توازن. في هذه الحالة تعتبر المؤسسة السياسية وعملها جزءاً لا يتجزأ من التوازن الحضاري. ففي حـالة الانتخابات تحدث ازمة تؤدي الى خلل في التوازن الحضـاري وبذلك تقـوم الحضارة بمحاولة العودة الى التوازن من جديد. الأهداف التي ترسمها هذه الازمة هي التي تثير الحاجة عند الافراد كي يحاولوا اشباعها او لدى المؤسسات (الاحزاب السياسية) كي تصل اليها.

هنالك بعض الانثروبولوجيين الذين درسوا السلوك السياسي خطوة أبعد في هذا التحليل من خلال تقديم مفهوم «الرجل القائد» من السلوك الجمعي الى السلوك الفردي (Barth ١٩٥٩ و ١٩٦٣، Boissevain ١٩٦٨، Baily ١٩٨٩ وآخـرون). وبـدلاً مـن

استخدام مفهوم المنافسة لصالح الجماعة استخدموه بناء على دوافع فردية انانية، غير ان اشباع الحاجة الانانية لوحده تفسير غير كاف لأنه يثير السؤال حول اولئك الاشخاص الذين ينافسون ويخسرون كثيرا دون ان يصلوا الى اشباع الحاجة او الى الهدف المنشود.

لقد ذهب الذين درسوا الانتخابات في الاردن سواء على المستوى المحلي او غيره (Gubser ١٩٧٣، Layne ١٩٨٦) الى ان المنافسة انحصرت بين الزعامات الاقليمية او العشائرية، الا ان هؤلاء الباحثين تغاضوا عن مفهوم الواقعية او اهملوها. حتى نفهم دوافع المرشحين في الانتخابات يتوجب علينا الربط بين الرغبة في المنافسة على كراسي المجلس النيابي والتطور التاريخي للمجتمع وان نجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع من جوانب مختلفة: حول المرشح والدوافع التي تنتجها الحالة (حالة الانتخابات) واهدافها المستقبلية.

غير ان دوافع الذين يرشحون انفسهم للانتخابات لا تنحصر في حاجات تنبع جميعها من داخل المرشحين وحالة الانتخابات، والجوانب الحضارية، بل انها تمتد الى ابعد من ذلك، هناك ايضا المؤسسة السياسية الكلية التي لا تضع فقط القواعد للانتخابات بل انها تملي الشروط التي يجب ان يفي بها المرشح وتحلق ايضا حاجات ودوافع تجد صداها عند اشخاص، وبالتالي فإن هؤلاء الاشخاص هم الذين سوف يشكلون، مع آخرين، البنية السياسية الفوقية، ومن هنا فإن القيمة التي تتمحور حولها الدوافع لدى الافراد لخوض معركة الانتخابات متعددة الجوانب بحيث نجد فيها الجوانب الاجتماعية ـ السياسية، والجوانب العقائدية، والجوانب النفعية وجوانب التقويم الذاتي والرؤية الذاتية والحالة الحضارية وكل منها مصدر لمجموعة من الدوافع، وضعت بناء عليها مجموعة من الاسئلة ووزعت على المرشحين للانتخابات العامة عام ١٩٨٩.

٢:٦ ـ عضوية المجلس النيابي في التاريخ الاردني:

بدأت فكرة صياغة قانون لمجلس تشريعي للدولة الجديدة في شرق الاردن عام ١٩٢٣ عندما تشكلت لجنة بهذا الخصوص يرأسها مستشار العدلية ولم يتكون المجلس التشريعي الا بعد ست سنوات من هذا التاريخ. ونظرة سريعة الى اسماء المنتخبين لهذا المجلس بين ١٩٢٩ و ١٩٤٢ تؤكد لنا ان المنافسة على كراسي المجلس النيابي كانت تحدث بين زعماء العشائر، وانها كانت كذلك لسببين: (١) ان البناء الاجتماعي كان قبليا بمعناه البدوي والقبلي حيث سادت الأمية، (٢) ان النظام وجد في اختيار هؤلاء الزعماء الخيار الوحيد والمناسب ايضا لمأسسة ذاته بين جماعات المجتمع الاردني. ولهذا السبب نجد ان الاسماء الواردة في المجالس النيابية المتتابعة من ابناء العشائر المعروفة في الاقاليم الشرق اردنية عدا فيما يخص البلقاء حيث لم تظهر اسماء ممثليها من الزعامات الا في المجلس التشريعي الثاني.

بعد الاستقلال (١٩٤٦) وصياغة دستور المملكة (١٩٤٧) ازداد عدد اعضاء المجلس النيابي من ١٦ الى ٢٠ عضوا، وقد عدل هذا العدد بعد الوحدة بين الضفتين (١٩٥٠) واصبح (٤٠) عضوا او عشرين عضوا لكل من ضفتي الاردن. حتى في هذه الفترة بقي التمثيل قبليا (الوثائق الاردنية ١٩٨٤:١٦). وبعد ١٩٥٢ دخلت الاحزاب السياسية العقائدية المعترك السياسي الاردني. وعلى الرغم من اختيار رجال السياسة للعقائد الحزبية، الا ان الاسماء الواردة في البرلمان الاردني تعكس طبيعة المجتمع القبلية (كوهين ١٩٨٢: ٣٢ ـ ٥٢)، وازدادت دوافع الافراد تعقيداً في ترشيح انفسهم لعضوية البرلمان بحيث اصبحت مزيجا من الدوافع الاقتصادية، والعقائدية، والقومية والقبلية والوطنية، فمنهم من كان ضد نظام الحكم ومنهم من كان مواليا له. واصبح حتى كرسي البرلمان هدفا يستخدم اداة لاغراض اخرى. فعضوية البرلمان اصبحت تعني دخلاً اكبر، ووسيلة لنشر عقيدة ما من خلال الحصول على اتباع، اوللحصول على شهرة عالية وبذلك ايضا الحصول على امكانات جديدة لتحقيق الذات.

كذلك كانت هذه فترة دخول المتعلمين الى المجلس النيابي (مجلس الامة) بسبب انتشار التعليم منذ الثلاثينات والوحدة مع الضفة الغربية حيث كان الناس هناك على مستوى اعلى من التعليم (احمد التل ١٩٧٨: ١٢٥ ـ ١٢٧) واصبحت صفة التعليم دافعاً مهماً لخوض معركة الانتخابات. كما ان هذه الفترة قد اوجدت شخصيات شبه ثابتة لتسيطر على المسرح السياسي لسنين آتية. واذا ما استعرضنا اسماء البرلمانيين في اواخر السبعينات (١٩٦٧ مثلاً) وجدنا اسماء كانت في البرلمان والحكومات بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤.

في هذا التاريخ البرلماني كانت برامج الاحزاب السياسية شبه غائبة، وكان الفرد هو محور العملية الانتخابية يدعمه في ذلك ابناء عشيرته او قبيلته وامكاناتهم المادية، اذ ان القيادة والغنى كانا الضمان الوحيد للمجازفة في خوض معركة الانتخابات. غير ان التنافس على القيادة والانتقال من العمل الجماعي التقليدي او الزراعي الى الدخل النقدي من خلال العمل في مجالات اخرى مقابل الأجر او الربح كانت جميعا قد ادت الى الانقسامات العشائرية اي الانقسامات داخل العشيرة الواحدة بحيث خرج لنا، مع الزمن، اكثر من شخص واحد في الحمولة الواحدة يدعي حقه في ترشيح ذاته للبرلمان وانقسمت العشيرة الواحدة الى مساندين لكل من هؤلاء. لقد كان بروز احد افراد الحمولة او احد افراد جزء من الحمولة محط افتخار لأفرادها، واخذت عضوية البرلمان للفرد الواحد من العشيرة او جزء العشيرة تضفي، على المستوى الاجتماعي، نوعا من الامتيازات للافراد من اقرباء هذا العضو ولم تكن هذه خاصية لعضوية البرلمان فحسب بل انها كانت كذلك لشاغلي المكانات الرفيعة الاخرى مثل وزير، وامين عام ومدير وضابط كبير... الخ. وحتى الحمولة الواحدة اخذت تقيس امتيازاتها بما لها من افراد يشغلون

مراكز هامة في الدولة، بحيث اصبحت هذه احدى سمات الجماعات البنائية في المجتمع الاردني، واخذت هذه المناصب تنافس اصحاب النسب الرفيع في العشيرة الواحدة على القيادة القبلية والاجتماعية بل واخذت تحل محلها في كثير من الاحيان.

في عام ١٩٨٩ وبعد ثلاثة وعشرين عاما من توقف الحياة البرلمانية او تعطيلها، اجريت الانتخابات من جديد، فما هي الدوافع التي قادت بالذين تنافسوا فيها الى هذه المغامرة؟ واذا كانت الدوافع القديمة لا تزال صالحة وتتناسب مع حالة الحضارة الاردنية في ذلك الوقت، فهل تغيرت هذه الحضارة او الحالة الحضارية وبذلك تغيرت ايضا الدوافع التي استند عليها طموح الافراد للاستيلاء على المقاعد النيابية؟

٣:٦ ـ الدوافع والترشيح: معلومات من الواقع:

ما ان اعلن عن اجراء الانتخابات في شهر آب ١٩٨٩ حتى شهدت الاردن عودة الكثيرين من العاصمة الى قراهم وبلداتهم واماكن تواجد قبائلهم وحمائلهم. لقد كان هؤلاء يحتلون مراكز مختلفة في الدولة (وزراء، ومحافظين، ومحامين واطباء...الخ) وفي القطاع التجاري او الاعمال الحرة. لقد ترك هؤلاء اشغالهم وعادوا الى قواعدهم القبلية والشعبية ومصدر دعمهم الاجتماعي. وكان الكل منهم يأمل في نيل هذا الدعم من سكان قراهم ومقاطعاتهم وعشائرهم.

لقد تعرض الاردن خلال العشرين سنة التي خلت الى مجموعة من التغيرات: من الخروج من الحرب المدمرة الى محاولة اعادة البناء، وارتفاع مستوى المعيشة وتعمقت عمليات الانقسامات العشائرية وتفككها وتجذرت عملية التفرد بحيث ان ابناء الحمولة الواحدة لم يعودوا يجتمعون الا في المناسبات او الازمات (الفرح او العزاء)، وبدا المجتمع وكأن قد سادته اللامعيارية وبدأ الفرد وكأنه اصبح دون انتماء. كذلك فقد سادت الوساطة في المجتمع حتى ان الطالب في الجامعة اخذ يحاول الحصول على علامته من خلال الواسطة.

محاربة لهذا التيار اخذ افراد بعض العشائر يحاولون الحفاظ على هوية العشيرة ولذلك وجدنا الفترة بين ١٩٧٥ فما بعد قد تميزت بفتح المضافات، واقامة التعاونيات (الجمعيات التعاونية) للعشيرة الواحدة. ومن الغرابة ان نجد المضافات قد سادت بين العشائر المسلمة بينما التجأت العشائر المسيحية الى التعاونيات والجمعيات. هذه المرافق الاجتماعية اصبحت المراكز الرئيسة لتنظيم الدعاية الانتخابية ومناقشتها وابرام الاتفاقيات بين الجماعات واتخاذ القرارات لصالح من سوف تصوت جماعات المضافة الواحدة. كذلك فقد كانت هذه المضافات مراكز لجان التنسيق للدعاية الانتخابية. لأول وهلة كان الملاحظ يخرج بالانطباع بأن الانتخابات البرلمانية نتيجة تحالفات عشائرية.

٦:٣:١ ـ المسيرة الانتخابية لأحد رجال الأعمال:

ولد هذا المرشح في احدى قرى الوسط وذهب الى مدرسة القرية (مدرسة طائفية) فقد كان والده يستأجر ارض اهل القرية ويفلحها على النصف او الثلث في بعض الأحيان. بعد انهائه للصف الرابع الابتدائي ذهب الى المدرسة الحكومية في المدينة في بداية الخمسينات التي شهدت انتشار حزب البعث وبخاصة بين صفوف المعلمين. وكغيره من تلاميذ المدرسة تعلم افكار البعث، ولكنه ترك المدرسة بعد الصف التاسع والتحق بالجيش كاتبا، ثم هرب من الخدمة العسكرية والتجأ الى سورية، ومن هناك ذهب الى الكويت. وبعد قضاء مدة طويلة في الكويت انتقل الى المملكة العربية السعودية حيث جمع ثورة كبيرة وعاد بها الى الاردن. لم يبق لدى هذا الثري ما يجمعه الا المركز الاجتماعي والسياسي القيادي. فخلال فترة اقامته في ارض الوطن اخذ بفتح يدية للأعمال الخيرية ومساعدة المحتاجين بطريقة او بأخرى الى جانب الشركات والاعمال الكثيرة التي يشارك فيها. كذلك فقد كثرت ولائمه وفي ١٩٨٠ عين في المجلس الوطني الاستشاري، الذي اوجده النظام كي لا ينقطع التمثيل الشعبي (الوثائق الاردنية ١٩٨٤: ٤٨) هذه المكانة في المجلس قدمته على شخص آخر من الزعامة العشائرية في منطقته وكان في تنافس مع آخرين من نفس المنطقة وصلوا الى اعلى مراكز النفوذ. وبعد ان حل المجلس الاستشاري وعاد البرلمان الى عمله بقي هذا الرجل يضع نفسه في خدمة بلده ومقاطعته حتى عام ١٩٨٩ عندما تقرر إجراء الانتخابات ووجد فرصته لكي يترشح عن المنطقة ففعل. لقد فكر هذا الرجل ان يربح بأغلبية الاصوات وان ابناء لوائه سوف يساندونه لما قام من اعمال. وعلى الرغم من انه نجح في الانتخابات الا انه لم يأخذ أكثر من ٣٤٨٢ صوتا من ٢٨٢٦٨ صوتا في اللواء (جريدة الرأي ١١/١١/١٩٩٠: ١٥). لقد اعتبر هذا النائب نجاحه نتيجة لعزمه وتصميمه واهدافه النبيلة وانتمائه الى لواءه وأهله واصالته.

٦:٣:٢ ـ المسيرة الانتخابية لأحد المسيحيين (مهندس):

ولد هذا النائب في قرية صغيرة في شمال الاردن حيث كان جد والده زعيما عشائريا فيها وخلفه في ذلك عم والده. ونتيجة لنباهة الجد الاكبر لهذا المرشح فقد اورث خلفه ملكا كثيرا من الاراضي الزراعية. كان والد هذا المهندس قد عمل مع النقطة الرابعة والمعروفة بشركة البترول العراقي في الاربعينات ثم عاد ليسكن في اربد وليس في قريته.

بدأ هذا النائب حياته المدرسية في مدرسة الكاثوليك في قريته وبعدها ذهب الى المدارس الحكومية في اربد. بعد ان اكمل دراسته الثانوية ارسله والده الى انقرة حيث درّسه الهندسة المعمارية التي قضى فيها اكثر من ثمان سنين، بعدها عاد الى اربد وفتح له مكتبا هندسيا لم يجد النجاح. وعندما اكتشف ان والده يملك ثروة قرر ان يعود الى لواءه ويبدأ بالتمهيد لخوض الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٨٦. لقد بدأ هذه المغامرة بغداء عام جمع فيه موظفي الدولة في اللواء ووجوه الزعامات القبلية. اما في مكتبه فقد

اخذ يصمم مخططات البيوت للافراد بأدنى الاسعار واحيانا دون مقابل كي يعمل اسما لذاته، وقد نجح الى حد ما في ذلك وعندما جرت الانتخابات نجح بـ ٢٨٥٥ صوتا من اصل ١٥٥٠٠ صوتا (الرأي، نفس العدد والصفحة). لقد كانت دعايته ذات طابع محلي اقليمي. لم يعرف عن هذا النائب انه اعتنق مبدأ سياسيا ولا كان عضوا في حزب من الأحزاب. لقد تنافس على الكرسي المسيحي، للوّاء هذا النائب وأربعة من ابناء اقاربه وثمانية من عشائر مسيحية اخرى وكان هو الفائز.

٣:٣:٦ ـ المسيرة الانتخابية لأحد التجار:

ولد هذا التاجر في مدينة اربد من اصل فلسطيني ودخل مدارس وكالة الغوث ولكنه سرعان ما اكتشف ان المدرسة تتعبه ولا تروقه ابدا. فخرج من المدرسة واخذ يعمل في كراجات السيارات حتى جمع بعض النقود واخذ يعمل بتجارة السيارات وبعدها ابتاع لنفسه قطعة من الارض بنى عليها مرافق مزاد علني للسيارات. ومن العمل في هذا المزاد جمع ثروة اهلته ان يوفر نفقات خوض معركة الانتخابات، ولكنه فشل علما بأن اسمه كان على كل لسان. لكن مثل هذا الشخص يمثل مجموعة تمتلك النقود وتريد ان تجرب حظها في لحظة ما، علما بأنه لم يكن دون نوع من الفكر السياسي. بالنسبة له يجب ان يكون ممثل الأمة في البرلمان من المجموعة التي يمثلها وان عليه ان يعرف مشاكل الفئات التي يمثلها من الداخل.

٤:٣:٦ ـ مسيرة الانتخابات للدكتور الشيخ:

هذا النائب من مدينة اربد درس الشريعة في القاهرة، وانتسب الى الاخوان المسلمين وعندما عاد الى الاردن اصبح احد قادة هذا الحزب، وفي الانتخابات التكميلية لعام ١٩٨٤ نجح بأغلبية الاصوات وكذلك نجح في انتخابات عام ١٩٨٩ ب ٣٢٠٠٠ صوتا (الرأي، نفس العدد والصفحة). بالنسبة لهذا المرشح فإن هدف الحزب هو تأسيس الدولة الاسلامية التي تعتمد القرآن دستورا لها.

٥:٣:٦ ـ مسيرة الانتخابات لأحد الماركسيين:

اصعب ما يكون في مجتمع تقليدي مثل الاردن هو ان يعتنق الانسان مبادىء الشيوعية. فالمفهوم شيوعي شائع الاستعمال في لغة المحادثة في البلاد العربية للاهانة والشتيمة، وهي تعني دون مكابرة كافرا، ملحدا، لا مبدأ له، على عكس ما تعنيه في اللغة الفصيحة والتي لا تتنصّل ايضا من بعض هذه المعاني. مثل هذا المرشح لا يقدم نفسه للناخبين باسم الماركسية بل باسمه العائلي، العشائري او القبلي، وهو يترشح لكل من الكرسي النيابي المسيحي او الاسلامي، فلا يوجد في البرلمان الأردني مقاعد لغير هاتين الفئتين الدينيتين، ولا يوجد فيه كراسي لأحزاب.

ولد هذا الشخص في قرية من محافظة اربد ودرس الكيمياء وحصل على شهادة

الدكتوراة وتعين في احدى الجامعات. في عام ١٩٨٦ فصل من الجامعة لاسباب امنية وسافر الى الخارج وعندما أقرّ اجراء الانتخابات سمح له مثل جميع الآخرين بالعودة دون تعرض الجهات الأمنية له فرجع وترشح للانتخابات. ولكي يضمن نجاحه في الانتخابات اتفق مع جماعة الاخوان المسلمين الذين وجدوا فيه شخصا مناسبا لا يستطيع العمل ضدهم من ناحية. من ناحية اخرى لم يكن قد استلم ايا من المناصب التي من خلالها كان يستطيع ان يشهر اسمه. وانّا كانت الحالة فقد فاز بالمقعد المسيحي المعني.

هذه بعض الحالات التي جمعناها من خلال الملاحظة بالمشاركة. ويجب ان يعلم القارىء بأن القوى الحزبية التي دخلت معركة الانتخابات في الماضي لم تدخلها باسم الاحزاب ولم تعمل حتى اية دعاية انتخابية حزبية بطريقة ما، ولا كان لها أي برنامج اداري واقتصادي لتجمع الناخبين حوله. لقد قدمت لنا د. رناد الخطيب (رناد الخطيب ١٩٩١) مجموعة من دساتير الاحزاب التي كانت موجودة وفاعلة في الاردن في الستينات وجميعها يدور حول الفكر العقائدي لهذه الاحزاب ولكن ايا من هذه الاحزاب لم يقدم ولا في اية حالة برنامجا انتخابيا متطورا كتلك البرامج التي تقدمها الاحزاب في الدول الديمقراطية.

٤:٦ ـ خصائص عينة دراسة الدوافع:

مثلت العينة ١٧٪ من مجموع المرشحين للانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ وكان توزيعهم كالتالي:

جدول ـ ١ ـ
خصائص العينة

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	١٠٨	٩٢,٣
انثى	٧	٦,٠
أجوبة مفقودة	٢	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠
الديانية	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
مسلم	٩٨	٨٣,٨
مسيحي	١٧	١٤,٥
أجوبة مفقودة	٢	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠

مكان السكن	التكرارات	النسبة المئوية
شمال	٥٣	٤٥,٣
وسط	٤٩	٤١,٩
جنوب	٨	٦,٨
أجوبة مفقودة	٧	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠

المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
موظف حكومي	٢٦	٢٢,٢
أعمال تجارية	٢٥	٢١,٤
مهن حرة	٤٨	٤١,٠
أجوبة مفقودة	١٨	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠

التعليم	التكرارات	النسبة المئوية
توجيهي	١٣	١١,١
بكالوريوس	٦٥	٥٥,٦
ماجستير	٦٥	١٢,٨
دكتوراه	١٠	٨,٥
أخرى	٩	٧,٧
أجوبة مفقودة	٥	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠

الدخل	التكرارات	النسبة المئوية
١٠١ ـ ٢٠٠	٢٥	٢١,٤
٢٠١ ـ ٣٠٠	١٩	١٦,٢
١٠٣ ـ ٤٠٠	٢٥	٢١,٤
٤٠١ ـ ٥٠٠	١١	٩,٤
٥٠١ فما فوق	٢٣	١٩,٧
أجوبة مفقودة	١٤	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
٣١ ـ ٤٠	٣٨	٣٢,٥
٤١ ـ ٥٠	٤٥	٣٨,٥
٥١ فما فوق	١٩	١٦,٢
أجوبة مفقودة	١٥	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠

٦ : ٥ ـ النتائـــــــج:

لقد اخرجنا نتائج الاستمارة بناءً على مجموعات الدوافع المشار إليها سابقـاً حسب مجموعة من المتغيرات اهمها الديانة ومنطقة السكن والمهنة. والتعليم والعمر.

٦ : ٥ : ١ ـ دوافع الانتخابات حسب الديانة:

لقد بينت النتائج بكل وضوح توجهات فئات السكان في الأردن بناءً على التركيبة الاجتماعية والتي ثبتها الدستور من حيث المقاعد في المجلس النيابي حيث قسمها إلى مقاعد للمسلمين وأخرى للمسيحيين بينما الدستور ذاته قد أقر المساواة بين الأفراد بغض النظر عن الجنس والعرق والديانة (انظر الفصل الثالث). من هنا نجد ان المنافسة بين المسيحيين والمسلمين على مناصب الدولة جاءت عالية وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. مثـل هذا التحـديد لعـدد المسلمين والمسيحيـين الذين يشغلون المناصب الوزارية والعليا بحد ذاته يأتي متناقضاً مع فلسفة الديمقراطية. التي تعتمد الأفراد كما جاء في الدستور بغض النظر عن الخلفية العرقية والدينية والجنس. وحتى التحديـد الدستوري والقانوني لمثل هذه التقسيمات جاء غير متكافيء إذ ان نسبة المسيحيين في الأردن لا تتجاوز ٥٪ في حين ان المسيحيين يحتلون تسع مقاعد او ١١,٣٧٪ من مجموع المقاعد. وفي هذا المجال يظهر السؤال الحقيقي والواقعي حول الهوية الوطنية للفرد؟ هل له هوية واحدة (اردني) ام ان له هوية ضمن الهوية الوطنية تتعامل الدولة معه بناء عليها (مسلم او مسيحي او مسلم بدوي او مسلم غير عربي او مسلم حضري).

وتبين النتائج بكل وضوح ان نسبة كبيرة من المسيحيين في العينة يطمحون لأن يصبحوا وزراء وأصحاب مناصب عالية مما يعكس الواقع بطريقة او بأخرى. فبينما أجاب ٣٣,٧٪ من المرشحين المسلمين بأنهم يريدون الفوز بالمقعد النيابي من أجل ان تكون امامهم امكانية اشغال منصب وزير، كانت هذه للمسيحيين ٤١,٢٪، في حين ان نسبة أكبر من المرشحين المسلمين وجدوا احد دوافع ترشيحهم للبرلمان في انهم لم يقدروا على تحقيق ذواتهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها وان ٤٢,٧٪ منهم ارادوا ان يكونوا في مناصب مرموقة في الدولة في حين كانت هذه النسبة للمسيحيين ٣٧,٥٪.

ومن حيث تقدير الذات تعليمياً ومقدرة، نجد ان هناك الادعـاء التقليدي بـأن المسيحيين أكثر تعليماً من اخوانهم المسلمين. والواقع هو ان هذا الادعاء قد عفى عليه الزمن بعد انتشار التعليم في الأردن. لربما كانت الحالة كذلك قبل ١٩٦٠ او قبل ١٩٧٠ بسبب نشـاط المدارس التبشيـرية في المملكـة والتي كانت تعمـل لصالح الجمـاعات المسيحية، لكن الآن اصبحت هذه المدارس تجارية ولا تفرق في قبولها للطلاب بين مسلم ومسيحي منذ ان خضعت لقانون التربيـة والتعليم. واضافـة إلى التعليم فقد فتحت المدارس التبشيرية اعين المسيحيين على الموارد الاقتصاديـة والأعمال المـربحة مثـل الاختصاص والحرفة والتجارة. ومع الزمن إدخل الى سلوك الأردنيين المسيحيين عملية

تشكل التقدير الذاتي والتقويم الذاتي المتفوق على غيرهم وهذا الشعور دون شك لا يزال فاعلاً دون مبرر.

أفادت نسبة كبيرة من المسيحيين المترشحين للانتخابات بأنهم أكثر كفاءة من غيرهم لتمثيل الشعب حيث كانت هذه النسبة ٨٢,٢٪ في حين كانت هذه للمسلمين اقل ولكن عالية ايضاً ٧٦,٥٪ واعتبر المسيحيين انفسهم اكثر ذكاء وتميزاً لتمثيل الشعب بنسبة أكبر من نسبة المسلمين ٥٢,٩ : ٥١,٦ في حين اعتبر ٨٢,٤٪ من المسيحيين انفسهم سياسيين ماهرين ولذلك خاضوا معركة الانتخابات ليحتلوا المكان اللائق بهم، في حين كانت هذه النسبة للمسلمين ٥١,٦٪.

جاء التفاوت بين المسلمين والمسيحيين من المرشحين في الدوافع المستمدة من الحضارة سواء ما يتعاطف معها لاثباتها او تغييرها والثورة عليها. فقد كانت نسبة المرشحين المسيحيين الذين قالوا بأنهم كانوا يحلمون بهذا المنصب منذ الطفولة اقل من نسبة المرشحين المسلمين (١٨,٨٪ : ٢٤,٢٪) في حين تساوت نسب من قالوا ان لديهم افكاراً يريدون تطبيقها من خلال عضوية البرلمان، لكن نسبة المسلمين الذين قالوا بأنهم يريدون من وراء ترشيحهم ونجاحهم العمل للصالح العام جاءت أكبر من نسبة المسيحيين (٩٧,٩٪ : ٩٤,١٪)، وهكذا كانت أيضاً نسبة المسلمين الذين قالوا بأنهم من الطبقة الفقيرة ويريدون تمثيلها، فقد كانت أعلى من نسبة المسيحيين (٤٨,٤٪ ٤١,٢٪)، في حين كانت نسبة مرشحي المسيحيين الذين ارادوا الاتصال مع العرش عن طريق البرلمان أكبر من نسبة مرشحي المسلمين (٢٩,٦٪:٢٤,٢٪).

ومن حيث الدوافع الهدفية فقد جاءت نسبة مرشحي المسلمين الذين ارادوا العمل على خلق برلمان يمثل جميع الاتجاهات السياسية أكبر من نسبة المسيحيين (٧٩,٨٪ : ٦٤,٧٪)، وجاءت نسبة المرشحين المسلمين الذين رشحوا انفسهم بسبب عدم ثقتهم بمجريات الأمور كما كانت عليه أكبر من نسبة زملائهم المسيحيين (٥٠٪ : ٤١,٢٪) في حين كانت نسبة المرشحين المسيحيين الذين ارادوا من ترشيحهم المحافظة على الارستقراطية أكبر من نسبة المسلمين (١١,٨٪ : ٦,٤٪)، بينما كانت نسبة أكبر بين المرشحين المسلمين تريد الدفاع عن حقوق العمال حيث كانت النسب للمسلمين والمسيحيين على التوالي (٩٠,٦٪و٨٨,٢٪). مثل هذا التفاوت وجد أيضاً بين المرشحين المسيحيين والمسلمين حول الرغبة في التصدي إلى الزعامات العشائرية فقد جاءت نسبة المرشحين المسيحيين أعلى من نسبة المسلمين (٥٨,٨٪ : ٤٥,٢٪). انظر الجدول التالي:-

جـــدول - ٢ -

دوافع المرشحين حسب الديانة

توزيع نسب الاستجابات الايجابية

	دوافـــع الترشيـــح	الديـــانـــة		
		مسلم	مسيحي	المجموع
		٪	٪	٪
أ)	١ ـ لم أجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية	٢٢,١	١٢,٥	٢٠,٧
	٢ ـ ان يكون عندي منصب مرموق	٤٢,٧	٣٧,٥	٤١,٩
	٢ ـ أريد راتباً أكبر	١٣,٨	٧,١	١٣,٠
	٤ ـ أطمح ان أكون وزيراً في المستقبل	٣٢,٧	٤١,٣	٣٤,٩
	٥ ـ لا افهم بالسياسة واريد تعلمها من المتعاملين معها.	٨,٤	٥,٩	٨,٠
ب)	١ ـ اجد نفسي كفؤا في تمثيل الشعب	٧٦,٥	٨٢,٣	٨٨,٧
	٢ ـ لأن الناس طلبوا مني ذلك	٦٧,٠	٥٨,٨	٦٥,٨
	٣ ـ اريد المحافظة على التقليد العائلي في اشغال كرسي قيادي.	١٨,١	١٧,٦	١٨,٠
	٤ ـ اعتبر نفسي ذكياً ومميزاً	٥١,١	٥٢,٩	٥١,٤
	٥ ـ سياسي محنك وأريد ان أكون حيث افترض نفسي	٥١,٦	٨٢,٤	٥٦,٣
ج)	١ ـ كنت ارغب في ذلك منذ صباي	٢٤,٢	١٨,٨	٢٣,٤
	٢ ـ لدي مثاليات اريد تطبيقها في البرلمان	٧٦,٣	٧٦,٥	٧٦,٣
	٣ ـ ارغب في العمل من أجل الصالح العام	٩٧,٩	٩٤,١	٩٧,٣
	٤ ـ غير مرتبط بوظيفة رسمية وأجرب نفسي	٣١,٣	٢٩,٤	٣١,٠
	٥ ـ من الطبقة الفقيرة وأريد تمثيلها	٤٨,٤	٤١,٢	٤٧,٣
	٦ ـ ارغب بالاتصال بالقصور والعرش	٢٤,٢	٢٩,٤	٢٥,٠
د)	١ ـ ارغب ان يكون عندنا برلمانا يمثل جميع الاتجاهات السياسية.	٧٩,٨	٦٤,٧	٧٧,٥
	٢ ـ لا اومن بالاتجاهات السياسية المطروحة	٥٠,٠	٤١,٢	٤٨,٥
	٣ ـ أريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة	٦٨,٢	٦٨,٨	٦٨,٣
	٤ ـ أريد الابقاء على الطبقة الارستقـراطيـة	٦,٤	١١,٨	٧,٢
	٥ ـ اريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية	٩٠,٦	٨٨,٢	٩٠,٣
	٦ ـ اريد تحقيق طموحات ابناء دائري الانتخابية	٩٠,٧	٩٣,٣	٩١,١
هـ)	١ ـ اريد منافسة القيادات التقليدية	٤٥,٢	٥٨,٨	٤٧,٣
	٢ ـ لأني غني واقدر على تمويل الحملة الانتخابية	١٦,١	١١,٨	١٥,٥

لا شك في ان هذه التفاوتات في الاستجابات الايجابية لمقولات الاستمارة تدل على شيء عميق عند كل من المسلمين والمسيحيين، ولا شك أيضاً في ان الحضارة الواحدة تنتج نفس الآراء أو آراء متشابهة من حيث بعض الأمور العامة. ولا حاجة في توضيح ان الأكثرية في المجتمع هي التي تنهض لتحقيق المساواة بين الناس. مثل هذه التفاوتات نجدها ايضاً في العلاقة بين دوافع المرشحين مع منطقة السكن.

٦ : ٥ : ٢ ـ دوافع المرشحين ومنطقة السكن:

تنم طبيعة الاختلافات بين المناطق السكنية، فرضيا، عن اختلافات في الدوافع التي تقود الفرد لترشيح نفسه لخوض معركة الانتخابات. لقد قسمنا الأردن الى ثلاث مناطق سكنية: شمال ووسط وجنوب كما هو معتاد عليه في الحضارة الأردنية. وتختلف هذه المناطق عن بعضها باختلاف درجة اتصالها مع الحضارات الأخرى ودخول العناصر الحضرية الغربية اليها. أكثر هذه المناطق اتصالاً بالحضارة العالمية هي منطقة المركز، عمان والوسط، ثم الشمال والجنوب، والافتراض هنا هو ان دوافع الأفراد للوصول إلى المقعد النيابي تتلائم مع هذه الاختلافات. كذلك فإن اتصال الناس مع البنية السياسية الفوقية في عمان والمركز يختلف عنه في المناطق الأخرى من حيث القرب المكاني والقيمي والاجتماعي والسياسي مما يؤثر كذلك في طبيعة التنشئة الاجتماعية وتوجه الفرد والخصائص والمثل التي تركز عليها هذه.

بينت النتائج مثلاً ان طموح الأفراد بشكل عام للحصول على مركز اجتماعي اكثر اعتباراً في الشمال والجنوب منه في الوسط حيث جاءت نسب الاستجابات على المقولة المشيرة إلى ذلك (اريد مركزاً أكثر اعتباراً مما كان في السابق) للشمال والوسط والجنوب على التوالي ٤٤,٩٪ ٣٨,٦٪ و ٥٠٪ بينما اشارت الاستجابات للمقولات التي تفسر هذه الطموحات الى وضوح اكثر في الوسط. فمثلاً وجدنا أن نسبة الذين لم يستطيعوا تحقيق ذاتهم في مكاناتهم السابقة في الوسط اعلى بكثير منها في الشمال والجنوب فقد كانت على التوالي للوسط والشمال والجنوب ٢٨,٣٪، ١٥,١٪و١٢,٥٪ وكذلك كانت اختلافات في نسب الذين ارادوا تحسين حياتهم المعاشية فقد جاءت نسبتهم في الوسط أعلى بكثير منها في الشمال والجنوب، ومثل هذه التفاوتات وجدت بين نسب الذين ارادوا ان يصلوا إلى الكرسي الوزاري (المقولات ١٣أ و ١٤أ).

ولا شك في ان وجود السلطة في الوسط قد اثر على توجه الأفراد حيث ان الذين يقطنون في عمان هم أقرب إلى الاختيار للمناصب العليا من اولئك في الشمال والوسط وبذلك تأثرت دوافع الأفراد ايضاً وجاءت دوافع الأفراد في الشمال والجنوب اعلى منها نسبية في الوسط مما يدل على ان الرغبة هنالك اكبر. لقد جاءت نسبة الذين يعتبرون انفسهم اكثر كفاءة لتمثيل الشعب في الشمال والجنوب اعلى منها بين مرشحي الوسط، كذلك كانت نسب الذين عزوا ترشيحهم الى رغبة الأخرين في الجنوب والشمال اعلى منها

بين مرشحي الوسط، وجاءت نسبة الذين اعتبروا انفسهم اذكياء ومميزين في الوسط اعلى من ذات النسب للشمال والجنوب. وكانت نسب الذين ارادوا الحفاظ على التقليد العائلي في الشمال والوسط اعلى منها في الجنوب، في حين كانت نسبة المرشحين الذين اعتبروا انفسهم سياسيين مهرة في الجنوب والشمال اعلى منها بين مرشحي الوسط. وإذا ما ربطنا هذه الاختلافات بعملية تمأسس الدولة لوجدنا ان الدولة قد ركزت على الوسط دون الشمال والجنوب خلال تاريخها في الأردن مما أوجد هذه الفروق.

لقد وجدنا ان توجه الأفراد نحو المغامرة في الوسط أكثر منه في الشمال والجنوب فقد كانت نسبة من قالوا بأنهم يجربون حظهم في الانتخابات لأنهم لم يكونوا في مركز ما خاصة في الوسط اعلى من نسب هؤلاء في الشمال والجنوب (المقولة ٤جـ). وكانت نسب من قالوا انهم من الطبقة الفقيرة في الجنوب والشمال أعلى منها بين مرشحي الوسط

جـــدول ـ ٣ ـ

دوافع المرشحين حسب «منطقة السكن» توزيع نسب الاستجابات الايجابية

دوافـــع الترشـــيح	شمال	وسط	جنوب	المجموع
	منطقـــة السكـــن			
	٪	٪	٪	٪
أ) ١ ـ لم أجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية	١٥,١	٢٨,٣	١٢,٥	٢,٦
٢ ـ ان يكون عندي منصب مرموق	٤٤,٩	٣٨,٦	٥٠,٠	٤٢,٦
٣ ـ أريد راتباً أكثر	٩,٦	٢٠,٠	—	١٣,٥
٤ ـ اطمح ان أكون وزيراً في المستقبل	٣٥,٣	٣٩,١	—	٣٤,٣
٥ ـ لا أفهم بالسياسة وأريد تعلمها من المتعاملين معها.	١١,٣	٤,٣	١٢,٥	٨,٣
ب) ١ ـ أجد نفسي كفؤا في تمثيل الشعب	٩٠,٦	٨٥,٧	٨٧,٥	٨٨,٢
٢ ـ لأن الناس طلبوا مني ذلك	٦٥,٤	٦٣,٨	٨٧,٥	٦٦,٤
٣ ـ اريد المحافظة على التقليد العائلي في اشغال كرسي قيادي	١٨,٩	١٧,٤	١٢,٥	١٧,٨
٤ ـ اعتبر نفسي ذكياً ومميزاً	٤٠,٨	٦٣,٠	٦٢,٥	٥٢,٤
٥ ـ سياسي محنك وأريد ان أكون حيث افترض نفسي	٥٩,٦	٥٠,٠	٧٥,٠	٥٦,٥
ج) ١ ـ كنت ارغب في ذلك منذ صباي	٢١,٢	٢٣,٤	٢٥,٠	٢٢,٤
٢ ـ لدي مثاليات اريد تطبيقها في البرلمان	٧٥,٥	٧٩,٢	٦٢,٥	٧٦,١
٣ ـ ارغب في العمل من أجل الصالح العام	٩٨,٠	٩٥,٩	١٠٠,٠	٩٧,١
٤ ـ غير مرتبط بوظيفة رسمية وأجرب نفسي	٢١,٢	٤٢,٩	٣٧,٥	٣٢,١
٥ ـ من الطبقة الفقيرة وأريد تمثيلها	٥٠,٠	٤٣,٥	٦٢,٥	٤٨,١
٦ ـ ارغب بالاتصال بالقصور والعرش	٣٢,٠	١٩,٦	١٢,٥	٥٢,٠
د) ١ ـ ارغب ان يكون عندنا برلمانا يمثل جميع الاتجاهات السياسية	٧٨,٤	٧٦,٦	٧٥,٠	٧٧,٤
٢ ـ لا اومن بالاتجاهات السياسية المطروحة	٤٦,٦	٥٢,٣	٣٧,٥	٤٨,٥
٣ ـ اريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة	٧٢,٧	٦٦,٧	٥٠,٠	٦٨,٠
٤ ـ اريد الابقاء على الطبقة الارستقراطية	٣,٨	٦,٥	٢٥,٠	٦,٥
٥ ـ اريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية	٩٠,٤	٨٩,٦	٨٧,٥	٨٩,٨
٦ ـ اريد تحقيق طموحات ابناء دائرتي الانتخابية	٩٤,٢	٨٧,٨	٨٧,٥	٩٠,٨
هـ) ١ ـ اريد منافسة القيادات التقليدية	٤٣,١	٤٧,٩	٦٢,٥	٤٦,٧
٢ ـ لأني غني وأقدر على تمويل الحملة الانتخابية	٩,٨	٢١,٧	١٢,٥	١٥,٢

(المقولة ٥جـ) في حين كانت نسبة من يرغبون بالاتصال بالقصر بين مرشحي الشمال اعلى من نسب زملائهم في الوسط والجنوب (المقولة ٦جـ) كذلك فإن الرغبة لدى مرشحي الجنوب في تحدي القيادات العشائرية جاءت بنسبة اكبر من قريناتها بين مرشحي **الوسط والشمال مما يدل على ان الرغبة في التطور نحو الفردية في الجنوب اقوى منه في المناطق الأخرى ولا تزال العشائرية اكثر فاعلية منها في الوسط والشمال (المقولة ١ هـ).**

الدوافع الايديولوجية المثالية وكما تبين النتائج لتوزيع الاستجابات للمقولات (١جـ ٥ جـ) تشير إلى اتجاهات متشابهة ومتساوية في كل من الشمال والوسط والجنوب. غير ان الدوافع المستمدة من الواقع الاجتماعي في الحفاظ على بعض المستويات ومحاولة تغيير الآخرى جاءت ذات اختلافات دالة. فمثلاً نجد ان غياب الثقة في الاتجاهات السياسية الفاعلة موجود عند جميع مرشحي المناطق المختلفة ولكنه في الوسط اكثر من الشمال والجنوب (المقولة ١ د)، وبينما جاءت نسب المرشحين من الشمال والجنوب عالية للذين يريدون الحفاظ على الطبقة الوسطى وإحيائها جاءت هذه اقل لمرشحي الوسط،في حين جاءت النسب متقاربة من حيث رغبة المرشحين في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة.. وحقيقة الأمر هي ان نسبة جيوب الفقر في الشمال والجنوب اكبر منها في الوسط. وحيث تطورت الحياة في الأسرة في الوسط وإلى درجة ما في الشمال فلا زالت العائلية تلعب دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية في الجنوب. كذلك فإن تمثيل الشمال والجنوب في المراكز الادارية والحكومية أقل منه للوسط (انظر جدول ٣).

٦ : ٥ : ٣ ـ دوافع المرشحين حسب المهنة:

توحي الاختلافات في توزيع استجابات الجماعات المهنية المختلفة صورة واضحة، وإلى درجة بعيدة، عن التصنيفات الاجتماعية التقليدية في الحضارة الأردنية. ففي الحضارة القبلية نجد ان البناء الاجتماعي بسيط وتصنيفاته بسيطة كذلك: فهناك **فئة** الزعامات (النخبة او الصفوة) ثم الاتباع. وفي مثل هذه الحضارة تتشكل الحاجات من خلال البناء الاجتماعي كونها نتاجاً للحضارة. كذلك هي الدوافع فإنها تنبع من طبيعة اشكال البناء الاجتماعي وليست شواذاً على القاعدة. فعلى الرغم من ان الحاجة الفردية تشكل مصدراً رئيسياً للدافعية الا ان هذه الدوافع غير واضحة في استجابات الأفراد، كما في استجابات المرشحين لمقولات الاستمارة، ونجد ان افراد فئتي الأعمال الحرة ورجال الأعمال يعبرون عنها أكثر من الموظفين. وعلى الرغم من ان الوصول إلى السلطة توجه عام بين الأفراد في المجتمع الا ان اصحاب الثروة يبدون اهتماماً أكبر في الوصول اليها (المقولات ٤ أو ١ جـ و ٢ جـ و ٣ جـ و ٢ د).

في هذه الحضارة نجد ان مستوى الرؤية الذاتية والتقدير الذاتي والتقويم الذاتي بين المرشحين متواز، كما في توزيع الاستجابات على المقولات رقم (١ب، ٤ب، ٥ب) فنسبة الأفراد الذين لم يقيموا أنفسهم عالياً من بين نسب الاستجابات للفئات الثلاث قليلة

جداً. وربما ان هذه الظاهرة ردة فعل على البناء الاجتماعي القديم الذي يمر في مرحلة انهيار ويحرر الفرد من شعوره بالتقدير الذاتي التحتي عندما يكون من الاتباع، في حين يحاول الأفراد الذين ينتمون نسبياً الى صنف النخبة البقاء في مستوى تقدير الذات الفوقي في الحضارة المتغيرة.

جـــدول ـ ٤ ـ

دوافع المرشحين حسب المهنة
توزيع نسب الاستجابات الايجابية

«	دوافـــع الترشيـــح	المهنـــة			
		موظف	تاجر	مهن‌حرة	المجموع
		٪	٪	٪	٪
أ)	١ ـ لم أجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية	١١,٥	٢١,٧	٢٣,٤	١٩,٨
	٢ ـ ان يكون عندي منصب مرموق	٣٢,٠	٤٠,٩	٤٣,٢	٣٩,٦
	٣ ـ اريد راتباً أكبر	١١,٥	١٢,٠	١١,٦	١٢,٠
	٤ ـ اطمح ان أكون وزيراً في المستقبل	٢٤,٠	٢٩,٢	٣٥,٦	٤٠,٩
	٥ ـ لا افهم بالسياسة وأريد تعلمها من المتعاملين معها.	٧,٧	٨,٣	٨,٧	٨,٣
ب)	١ ـ اجد نفسي كفؤا في تمثيل الشعب	٨٨,٥	٨٨,٠	٩١,٧	٨٩,٩
	٢ ـ لأن الناس طلبوا مني ذلك	٧٣,١	٧٩,٢	٥٥,٣	٦٦,٠
	٣ ـ اريد المحافظة على التقليد العائلي في اشغال كرسي قيادي	١٥,٤	٨,٣	٢٠,٠	١٥,٨
	٤ ـ اعتبر نفسي ذكياً ومميزاً	٥٢,٠	٤٥,٨	٥٣,٥	٥١,١
	٥ ـ سياسي محنك وأريد ان أكون حيث افترض نفسي	٦٤,٠	٥٨,٣	٥٩,٦	٦٠,٤
جـ)	١ ـ كنت ارغب في ذلك منذ صباي	٧,٧	٣٩,١	٢٧,٥	٢٥,٠
	٢ ـ لدي مثاليات اريد تطبيقها في البرلمـــان	٨٠,٨	٨٨,٠	٧٠,٢	٧٧,٦
	٣ ـ ارغب في العمل من أجل الصالح العـــام	١٠٠,٠	٩٦,٠	٩٥,٨	٩٦,٩

	٤ ـ غير مرتبط بوظيفة رسمية وأجرب نفســـي	٨,٠	٣٣,٣	٤١,٧	٣٠,٩
	٥ ـ من الطبقة الفقيرة واريد تمثيلها	٥٦,٠	٤٣,٥	٥٤,٧	٤٧,٩
	٦ ـ ارغب بالاتصال بالقصور والعرش	١٢٧,٤	٣٠,٤	٢١,٧	٢٢,٨
د)	١ ـ ارغب ان يكون عندنا برلمانا يمثل جميع الاتجاهات السياسية.	٨٨,٠	٦٨,٠	٧٨,٧	٧٨,٤
	٢ ـ لا اومن بالاتجاهات السياسية المطروحة	٥٠,٠	٦٣,٦	٤٠,٥	٤٨,٩
	٣ ـ اريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة	٧٧,٣	٦٨,٠	٦٥,١	٦٨,٩
	٤ ـ اريد الابقاء على الطبقة الارستقراطية	ــــ	١٦,٧	٦,٧	٧,٤
	٥ ـ اريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية	٩٦,٠	٨٤,٠	٨٩,٤	٨٩,٧
	٦ ـ اريد تحقيق طموحات ابناء دائرتي الانتخابية	١٠٠,٠	٨٧,٥	٩٥,٧	٩٤,٨
هـ)	١ ـ اريد منافسة القيادات التقليدية	٥٣,٨	٤١,٧	٤٦,٧	٤٧,٤
	٢ ـ لأني غني وأقدر على تمويل الحملة الانتخابية.	٨.٠	٢٤,٠	١١,١	١٣,٧

لقد فتح التعليم والعمل، كما يبدو، امكانات جديدة للفرد واصبح التنافس بين ابناء التابعين وابناء الزعامات ممكناً، وأخذت النفسية الخضوعية التي كانت تسود الحضارة القبلية بالتضائل وأصبحت المنافسة مشروعة. كذلك فقد أخذ التحصيل والمهارة والتأهيل بناء على السمات الشخصية للفرد مكان الصدارة في تقدير الافراد اكثر من المركز الموروث. ومن هنا نجد ان الرغبة في تحدي النظام القبلي وزعاماته وهيمنتها قد اصبحت اكثر وضوحا، وجاءت استجابات المرشحين على هذه المقولات تعبر عن ذلك ايضاً (المقولات رقم ٤د و ١هـ). لقد كانت نسبة من ارادوا الحفاظ على الارستقراطية متدنية جدا بين افراد فئتي رجال الاعمال والاعمال الحرة وغائبة في فئة الموظفين، في حين جاءت نسب الرغبة في تحدي الزعامات العشائرية عالية في جميع الفئات. مثل هذه النسب العالية نجدها في الاستجابات الى المقولة بأن المرشح من الطبقة الفقيرة.

كذلك ففي مثل هذا المجتمع المتغير حيث يصبح الالتزام الوظيفي يساهم في اعطاء الاهمية للفرد من خلال المكانة الاجتماعية نجد ان نسبة المرشحين بين افراد الاعمال الحرة ورجال الاعمال الذين ارادوا الوصول الى المركز أعلى بكثير منها بين الافراد الموظفين. كما في المقولات (١ ـ ١٢أ، ١ ب و ٤ ب). لقد جاءت نسبة من قالوا بأنهم لم يكونوا قادرين على تحقيق ذاتهم في عملهم السابق عالية بين افراد فئتي الاعمال الحرة ورجال الاعمال بينما متدنية بين افراد فئة الموظفين. وقد يعود ذلك الى احد الامرين، اما ان تكون هذه المهن قد تقود الى الثراء او الكفاية ولكنها لا تقود الى النفوذ ويكون افرادها قد اكتفوا ماديا واصبحوا بحاجة الى النفوذ، واما ان تكون مردودات مهنهم قد اصبحت في حالة تراجع رهيبة واخذوا يبحثون عن مصدر آخر للجاه. كذلك نجد ان نسبة هؤلاء عالية في البحث عن مركز اكثر عتبارا (مقولة ١٢أ) وبخاصة لدى المهن الحرة (طبيب، محام، مهندس) وغيرها. اضافة الى ذلك فان اصحاب هذه المهن غير مرتبطين باستقالة كي يخوضوا معركة الانتخابات فهم قادرون في اي لحظة على العودة الى ممارسة اعمالهم ومن هنا كانت نسب استجاباتهم على المقولة (لست مرتبطا بمركز رسمي واجرب حظي) اعلى منها بين افراد فئة الموظفين الذين قد يجازفوا بمراكزهم ويخافوا الخسارة.

كذلك فان استجابة افراد فئات المهن المختلفة تدل على طبيعة التجانس في الانتماء الطبقي الاصل في الحضارة المتغيرة. فأغلبية المرشحين قد جاءوا من الطبقة الفقيرة وارتقوا من خلال الحراك الاجتماعي العمودي الى المكانة التي أهلتهم لخوض معركة الانتخابات. فهم في الاصل من الطبقة الفقيرة ويريدون تمثيلها ولذلك جاءت استجاباتهم للمقولة (٥جـ) عالية.

٤:٥:٦ ـ دوافع المرشحين حسب التعليم:

التحليلات السابقة لدوافع المرشحين في خوض معركة الانتخابات النيابية تظهر مصداقيتها ايضا عندما نراها بناءً على تحليل هذه الدوافع بناء على استجابات

المبحوثين على مقولات البحث حسب التعليم. فأكثر فئة لم يشعر افرادها بأنهم يحققون ذواتهم في المهنة السابقة هم حملة البكالوريوس ثم حملة الدكتوراه فالماجستير ولم نجدهم في فئة حملة التوجيهي. كانت نسبة من أبدوا اهتماماً بمرتّب أعلى بين افراد هذه الفئة اكبر من نسب افراد الفئات الاخرى (مقولة ١٣أ). واذا ما نظرنا الى تطور المجتمع بشكل عام فإن هذه الفئة من المتعلمين قد اسهمت اكثر من غيرها في ارساء قواعد هذا التطور حتى الستينات والسبعينات وبعدها اخذ افراد هذه الفئة يشغلون المراتب الادنى نتيجة لازدياد اعداد حملة الماجستير والدكتوراه، لكنهم اخذوا يتنافسون معهم على المناصب العليا في حين كانت حظوظهم بالنجاح اقل. ومن هنا نجد ان نسب الاستجابات بين افراد هذه الفئة وافراد فئة التوجيهي (والكلية الجامعية) ايجابا للوصول الى مركز اكثر اعتبارا قد جاءت عالية (المقولة ١٢أ) وشاركهم بذلك فئة حملة الدكتوراة، لكن هذه الفئة تشكل حالة خاصة في الاردن، حيث ان اغلبية افراد هذه الفئة جاءوا ليعملوا في المكانات الاكاديمية في حين انيطت المكانات التنظيمية الى فئات تعليمية اخرى. كذلك فان نسبة من أرادوا الوصول الى المناصب الوزارية بين المرشحين من فئة البكالوريوس اعلى من قريناتها بين حملة الماجستير والدكتوراه في حين تساوت مع قرينتها بين حملة التوجيهي والكلية الجامعية. الطموح جيد، ولكن هذه الظاهرة لا تنم عن طموح بقدر ما تنم عن تنافس يرتكز على غياب عامل الاعتراف بأولوية اصحاب المؤهلات الاعلى، ويبقى علينا ان نجد تفسيرا لهذه الظاهرة من داخل الحضارة.

جدول رقم ـ ٥ ـ
دوافع المرشحين حسب المؤهل العلمي
توزيع نسب الاستجابات الايجابية

	دوافع الترشيح	المؤهل العلمي ثانوي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	المجموع
أ)	١ ـ لم اجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية	٪	٪	٪	٪	٪
	٢ ـ ان يكون عندي منصب مرموق	ـ	٢٨,٦	٢٠,٠	٢٢,٠	٢١,٥
	٣ ـ اريد راتبا اكبر	٥,	١٦,٧	١٣,٣	ـ	١٢,٤
	٤ ـ اطمح ان اكون وزيرا في المستقبل	٣٨,١	٣٧,٧	٢٨,٦	١١,١	٢٤,٣
	٥ ـ لا افهم بالسياسة واريد تعلمها من المتعاملين معها.	٩,٥	٦,٥	١٣,٣	١٠,٠	٨,٣
ب)	١ ـ اجد نفسي كفؤاً في تمثيل الشعب	٩٥,٢	٨٤,٦	٩٣,٣	١٠٠,٠	٨٩,٢
	٢ ـ لأن الناس طلبوا مني ذلك	٦٥,٠	٧١,٤	٥٠,٠	٦٠,٠	٦٦,٤
	٣ ـ اريد المحافظة على التقليد العائلي في اشغال كرسي قيادي.	١٥,٠	١٦,١	٢٦,٧	ـ	١٥,٩
	٤ ـ اعتبر نفسي ذكيا ومميزا	٤٠,٠	٥٦,٧	٢٨,٦	٧٠,٠	٥١,٠
	٥ ـ سياسي محنك واريد ان اكون حيث افترض نفسي	٦٦,٠	٤٧,٦	٦٤,٣	٨٠,٠	٥٦,٥
جـ)	١ ـ كنت ارغب في ذلك منذ صباي	٢٥,٠	١٧,٥	٢٦,٧	٣٣,٣	٢٣,٤

	٢ ـ لدي مثاليات اريد تطبيقها في البرلمان	٧٠,٠	٨١,٥	٦٦,٧	٩٠,٠	٧٨,٢
	٣ ـ ارغب في العمل من اجل الصالح العام	١٠٠,٠	٩٦,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٨,٢
	٤ ـ غير مرتبط بوظيفة رسمية واجرب نفسي	٢٢,٨	٢٤,٤	٢٨,٦	٣٠,٠	٣١,٢
	٥ ـ من الطبقة الفقيرة واريد تمثيلها	٤٧,٦	٤٧,٥	٦٤,٣	٣٠,٠	٤٨,١
	٦ ـ ارغب بالاتصال بالقصور والعرش	٢٣,٨	٢٥,٠	١٥,٤	٣٠,٠	٢٤,٠
د)	١ ـ أرغب ان يكون عندنا برلمانا يمثل جميع الاتجاهات السياسية.	٧١,٤	٨٣,٩	٧٨,٦	٧٠,٠	٧٩,٤
	٢ ـ لا اؤمن بالاتجاهات السياسية المطروحة	٥٧,٩	٤٣,٩	٤٦,٤	٦٠,٠	٤٨,٥
	٣ ـ اريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة	٦٠,٠	٦٨,٣	٧٥,٠	٨٨,٩	٦٩,٣
	٤ ـ اريد الابقاء على الطبقة الارستقراطية	٥,٠	٦,٥	١٢,٣	١٠,٠	٧,٥
	٥ ـ اريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية	٩٠,٥	٩٠,٦	٨٥,٧	١٠٠,٠	٩٠,٨
	٦ ـ اريد تحقيق طموحات ابناء دائرتي الانتخابية	٨٠,٠	٩٦,٨	٩٣,٣	٧٠,٠	٩٠,٧
هـ)	١ ـ اريد منافسة القيادات التقليدية	٤٥,٠	٤٦,٠	٤٦,٢	٦٠,٠	٤٧,٢
	٢ ـ لاني غني وجقدر على تمويل الحملة الانتخابية	١٥,٨	١٤,٨	٢١,٤	١٠,٠	٧,٥

مثل هذه الظاهرة نجدها في الاستجابات على المقولات الدالة على تقدير الذات (مقولة ١ ب و ٤ ب) وروية الذات (مقولة ٥ ب) والطموح (مقولة ١ جـ). لقد جاءت نسب الذين وجدوا انفسهم اكثر كفاية لتمثيل الشعب متفاوتة تفاوتا طفيفا بين افراد الفئات التعليمية المختلفة تراوحت بين ١٠٠٪ بين افراد حملة الدكتوراه في اعلاها الى ٨٤,٦٪ بين افراد حملة البكالوريا في حين كانت هذه لحملة الماجستير ٩٣,٣٪ ولحملة التوجيهي ٩٥,٢٪. وفي حين قدر المرشحون انفسهم بأنهم اذكياء ومميزين كي يقوموا بمهمة التمثيل في فئة حملة الكدتوراه(٧٠٪)كانت نسبة من قدروا انفسهم كذلك في حملة البكالوريوس ٥٦,٧٪ وبين حملة التوجيهي ٤٠٪ وادناها في الماجستير ٢٨٪ واعتبروا انفسهم بين افراد هذه الفئات سياسيين مهرة ارادوا ان يحتلوا المكان المناسب للفئات من الادنى الى الاعلى على التوالي ٦٦٪، ٤٧,٦٪، ٦٤,٣٪ و ٨٠٪ وهذه نسب عالية لا تنم بأية حال من الاحوال عن تواضع الانسان الفرد مقابل من هو اعلى تعليما او ادنى تعليما، فدرجة التعليم لا تدل قطعا على ان احدا من مستوى الدكتوراه اذكى من آخر في مستوى البكالوريوس او التوجيهي. نحن نعرف ان التحصيل التعليمي في الاردن يتأثر ايضا الى درجة بعيدة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي وهنالك الكثيرون من الاذكياء جدا لم يكونوا قادرين على اكمال تعليمهم في حين ذهبوا الى الجامعات وحصلوا على شهادات عليا. هذه الظاهرة مرتبطة بظاهرة التطور في المجتمع والدور الذي لعبه تمأسس الدولة في ذلك. من هنا نجد ان تقديرات الافراد لبعضهم بعضا جاءت الى درجة ما استعلائية بمعنى وضع السؤال: من هو الآخر؟ أهو اذكى مني؟ أحسن مني؟ والده غني متعلم او استطاع والده ان يدفع له كيف شاء شريطة ان يأتي بالشهادة! كذلك فان مسيرة تمأسس الدولة تطلبت في بعض الأحيان ان يعطى افراد فئة ما بعض الامتيازات التي لم تكن تتناسب مع مستوياتهم التحصيلية، وكان بعض اولاد الاغنياء او اصحاب

المكانات المرموقة يحصلون على منح دراسية من خلال نفوذ آبائهم او اقاربهم وليس بناء على منافسة شريفة مع زملائهم المتخرجين من التوجيهي. لقد لعبت الوساطة في هذا التطور دورا هاما في رفع بعضهم ولكنها وقفت حائلا دون تحقيق بعضهم الآخر لذواتهم وتطور مقدراتهم. اعرف الى هذا الوقت كيف ان احدى مساعدات البحث والتدريس في جامعة اليرموك قد قالت لي بكل استهتار بعد تصادمها مع احد اعضاء الهيئة التدريسية من حملة الدكتوراه: «شايف لي حاله دكتور. ماذا يفعل هو اكثر مني؟ هو يدّرس وانا كذلك؟ ولو سنحت لي الفرصة لحصلت على درجة الدكتوراه في وقت اقل بكثير من الوقت الذي احتاجه هو». اظن ان غياب المنافسة الحرة خلال تطور المجتمع في العقود الستة الأخيرة وتدعيمها لبعض المفاهيم التي سادت المجتمع القبلي قد خلقت سمة خاصة لرؤية الآخر بين الافراد وهي التشكك في اصالة التحصيل والكفاءة التي توجد عند الآخر وبذلك اتسم المجتمع ايضا بغياب الاعتراف بالآخر لدى الفرد في سريرته، وبقي هذا الاعتراف ظاهريا.

جاءت دوافع المرشحين في التصدي الى الزعامات العشائرية مترجمة في نسب عالية بين الفئات المتعلمة (المقولة ١ هـ) كانت اعلاها نسبة استجابات حملة الدكتوراه في حين تساوت هذه النسب بين فئات التعليم الاخرى. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت نسبة من ارادوا الحفاظ على دور العائلة التقليدي بين افراد فئة الماجستير عالية ٢٦,٧٪ وتساوت في فئتي البكالوريوس والتوجيهي في حين كانت غائبة بين افراد حملة الدكتوراه. وفي حين كانت أعلى نسبة خاضت الانتخابات لانها من الطبقة الفقيرة وتريد تمثيلها بين حملة الماجستير (٦٤,٣٪) وتساوت في فئتي البكالوريوس والتوجيهي وتدنت الى ٣٠٪ بين حملة الدكتوراه. ومن الواضح ان شهادة الدكتوراة كانت ولا تزال رهنا بالحالة الاجتماعية والاقتصادية: اما ان يكون الأهل اغنياء ويستطيعون تمويل الدراسة العليا لأولادهم واما ان يكونوا اصحاب نفوذ ولهم واسطة قوية. ويرتبط بهذا ايضا مدى زفض المرشحين للحفاظ على «الارستقراطية، حيث جاءت نسب الاستجابات الايجابية على المقولة (رقم ٤ د) متدنية جدا ولربما كان الربط بين الارستقراطية، وسيادة الزعامات العشائرية في حين كان التحمس لاحياء الطبقة الوسطى في الاستجابات عاليا لجميع الفئات التعليمية بين المرشحين تراوحت بين ٦٠٪ في فئة الثانوية الى ٨٨,٩٪ بين حملة الدكتوراه. كذلك كانت نسب الذين ارادوا الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة فقد جاءت في ادناها ٨٥,٧ بين حملة الماجستير لتصل الى ١٠٠٪ بين حملة الدكتوراه.

مع ارتفاع درجة التعليم نجد ايضاً بعض المواقف المميزة تجاه الحركات والاتجاهات السياسية الفاعلة في المجتمع فقد وقف منها حاملي شهادات الدكتوراه بنسبة اكبر من قريناتها بين حملة الماجستير والدكتوراه بينما ساوتها تقريبا قرينتها بين حاملي الشهادة الثانوية، لكن نسبة الذين ارادوا القيام ببعض التغيرات في البرلمان ليمثل جميع الاتجاهات السياسية بين حملة الدكتوراه جاءت متدنية مقارنة بقريناتها بين حملة

الماجستير والبكالوريوس والتوجيهي، اذ وصلت اعلى نسبة بين حملة البكالوريوس ٨١,٩٪ ثم الماجستير ٧٨,٦ وحملة الشهادة الثانوية ٧١,٤٪ كذلك فقد كانت دوافع المرشحين من حيث الاهداف الايديولوجية اذ ان نسبة الذين ارادوا تطبيق مثالياتهم في البرلمان بين حملة الدكتوراة بنسبة ٩٠٪ وتبعهم حملة البكالوريوس بنسبة ٨١,٥٪ ثم الماجستير (انظر المقولات ١د، ٢د و ٢جـ). اما الذين ارادوا الاتصال بالعرش فقد بلغت نسبتهم بين حملة الدكتوراة ٣٠٪ بينما كانت هذه ٧٥٪ بين حملة البكالوريوس و ٢٣,٨٪ بين حملة التوجيهي وجاءت ادناها ١٥,٤٪ بين حملة الماجستير.

٥:٥:٦ ـ دوافع المرشحين حسب العمر:

تبين النتائج ان العمر يؤثر على دوافع المرشحين بطريقة مختلفة، فقد ابدى صغار السن استمداد دوافعهم من عدم الاكتفاء على المستويين الشخصي والوظيفي، فأكثر المكانات الاجتماعية العالية يحتلها كبار السن الذين يسيطرون على المسرح السياسي، والمجالات التي يمكن للشباب المشاركة فيها كانت غائبة لمدة طويلة اضافة الى ان الاحزاب كانت ولا زالت في قيد الممنوعات. ولذلك نرى ان الانتخابات قد جاءت لتعطي المجال للشباب ليجربوا حظوظهم بغض النظر عما اذا كانوا يحتلون بعض المناصب ام لا. غير ان الشباب ليسوا الوحيدين للطموح نحو اشغال مكانة رفيعة فقد شاركهم بذلك كبار السن (٥٠ سنة فما فوق). وكان صغار السن اقل الفئات العمرية اكتفاءاً من حيث الدخل، وكان هدف المرشحين منهم الحصول على دخل اكبر. وبما ان المكانات الاجتماعية العليا، المناصب الوزارية وامانات الوزارات، والمكانات الادارية العليا هي في ايدي الكبار، نجد ان صغار السن من المرشحين يقدمون اعلى نسبة تريد الوصول الى الكرسي الوزاري (٣٧٪ مقابل ٣١,٧٪ متوسطي العمر و ٢٢,٢٪ من كبار السن). ويمكن تفسير غياب الاكتفاء هذا، بطريقة او بأخرى من داخل الحضارة حيث العلاقات الاجتماعية بين كبار السن وصغار السن كانت تتسم تقليديا بالسلطة المتسلطة، حيث كان كبار السن يملون القيم والسلوكات وما كان على صغار السن الا الاذعان والقبول والتنفيذ. كذلك فان الحضارة التقليدية كانت ترفض مشاركة صغار السن في صنع القرار.

غير ان انتشار التعليم والاعلام الجماهيري والاتصال ثم انتشار القيم الديموقراطية قد ساعدت في تخطي هذه الازمة في الحضارة الى درجة ما ولذلك نجد ان استجابات صغار السن ايجابا على المقولات المشيرة الى التقدير والتقييم الذاتيين واعتبار الكفاءة الذاتية وتحدي سلطة الزعامات العشائرية قد جاءت بنسب عالية وتوازت مع نسب الاستجابات بين متوسطي العمر وكبار السن في بعض الأحيان علما بأن هذه النسب في الفئات العمرية الاعلى كانت اعلى واقعيا (المقولات ١ ب و ٥ب و ٢جـ و ٥جـ).

وبينما كانت اعلى نسبة للذين قالوا بأنهم كانوا يطمحون للوصول الى المجلس النيابي منذ الصبا بين متوسطي السن (٤١ ـ ٥٠)، وربما ان الحالة كذلك لأن ابناء هذا الجيل هم المولودون في فترة قيام الاحزاب السياسية واغلبيتهم لم تكن قد شاركت في اي انتخابات برلمانية ولا حتى في الاحزاب السياسية، كانت هذه النسبة متدنية بين صغار السن ١٣,٢٪، في حين جاءت الدوافع الاجتماعية والمثالية لدى جميع الفئات عالية جدا (المقولة ٢حـ و ٣جـ). كذلك كانت نسبة الذين ارادوا تمثيل الطبقة العاملة بين صغار السن اعلى من قريناتها في الفئات العمرية الاخرى، علما بأنها بين متوسطي السن جاءت عالية ايضا ٤٥,٥٪ مقابل ٢٩,٤٪. كذلك نجد ان اكبر نسبة من الذين قالوا انهم لا يملكون وظيفة رسمية ويجربون حظهم قد جاءت بين كبار السن ثم بين صغار السن واقلها بين متوسطي العمر، في حين كانت اكبر نسبة للذين قالوا بأن لديهم الرغبة بالاتصال بالقصر، قد جاءت بين صغار السن ٢٥,٧ مقابل ٢٣,٨٪ بين متوسطي العمر و ٢٢,٢ بين كبار السن.

جدول ـ ٦ ـ
دوافع المرشحين حسب العمر
توزيع نسب الاستجابات الايجابية

دوافع الترشيح		الفئات العمرية ٢١ ـ ٤٠	٤١ ـ ٥٠	٥١ فما فوق	المجموع
		٪	٪	٪	٪
أ)	١ ـ لم اجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية	٢٦,٣	١٩,٥	١٥,٨	٢١,٤
	٢ ـ ان يكون عندي منصب مرموق	٤٤,٤	٣٦,٨	٤٤,٤	٤١,٣
	٣ ـ اريد راتبا اكبر	٢١,٦	٢,٣	١٢,٥	١١,٥
	٤ ـ اطمح ان اكون وزيرا في المستقبل	٣٧,٨	٣١,٧	٢٢,٢	٢٣,٣
	٥ ـ لا افهم بالسياسة واريد تعلمها من المتعاملين معها.	٢,٦	٩,٣	١١,١	٧,١
ب)	١ ـ اجد نفسي كفؤاً في تمثيل الشعب	٨٦,٨	٩٣,٣	٨٩,٥	٩٠,٢
	٢ ـ لأن الناس طلبوا مني ذلك	٦٢,٢	٧٠,٥	٦٦,٧	٦٦,٧
	٣ ـ اريد المحافظة على التقليد العائلي في اشغال كرسي قيادي.	١٣,٢	١٨,٦	١١,١	١٥,٢
	٤ ـ اعتبر نفسي ذكيا ومميزا	٤٤,٧	٤٣,٩	٨١,٣	٥٠,٥
	٥ ـ سياسي محنك واريد ان اكون حيث افترض نفسي	٥٥,٣	٥٩,٥	٦٣,٢	٥٨,٦
جـ)	١ ـ كنت ارغب في ذلك منذ صباي	١٣,٢	٣٣,٣	٢٢,٢	٢٣,٥
	٢ ـ لدي مثاليات اريد تطبيقها في البرلمان	٨١,٦	٧٣,٣	٨٤,٢	٧٨,٤
	٣ ـ ارغب في العمل من اجل الصالح العام	٩٧,٤	٩٧,٧	٩٤,٧	٩٧,٠
	٤ ـ غير مرتبط بوظيفة رسمية واجرب نفسي	٢٩,٧	٢٥,٠	٣٦,٨	٢٩,٠
	٥ ـ من الطبقة الفقيرة واريد تمثيلها	٥٥,٦	٤٥,٥	٢٩,٤	٤٦,٤

	٦ ـ ارغب بالاتصال بالقصور والعرش	٢٥,٧	٢٣,٨	٢٢,٢	٢٤,٢
د)	١ ـ ارغب ان يكون عندنا برلمانا يمثل جميع الاتجاهات السياسية.	٨١,١	٧٧,٣	٨٨,٢	٨٠,٦
	٢ ـ لا اؤمن بالاتجاهات السياسية المطروحة	٣٦,١	٥٢,٦	٥٢.,٩	٤٦,٢
	٣ ـ اريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة	٦١,١	٧٢,٥	٨٢,٤	٦٩,٩
	٤ ـ اريد الابقاء على الطبقة الارستقراطية	—	١١,٦	٥,٦	٦,١
	٥ ـ اريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية	٩٤,٧	٨٨,٦	٩٤,٤	٩٢,٠
	٦ ـ اريد تحقيق طموحات ابناء دائرتي الانتخابية	٩٤,٧	٩٢,٩	١٠٠,٠	٩٤,٩
هـ)	١ ـ اريد منافسة القيادات التقليدية	٥٢,٦	٤٠,٥	٤١,٢	٤٥,٤
	٢ ـ لاني غني واقدر على تمويل الحملة الانتخابية	١٣,٥	٩,١	٢٧,٨	١٤,١

أقل نسبة للذين اظهروا شكوكهم نحو الاتجاهات السياسية الفاعلة في المملكة جاءت بين صغار السن وربما ان الحالة كذلك لأن هؤلاء لم يشاركوا في الحياة السياسية الأردنية بطريقة او بأخرى، ومقابل ذلك كانت نسبة متوسطي السن وكبار السن اعلى ٥٢,٦٪ و ٥٢,٩٪ على التوالي، في حين جاءت نسب الذين ارادوا تغيير تشكيل البرلمان في جميع الفئات العمرية عالية جداً وتراوحت بين ٧٧,٣٪ لمتوسطي العمر إلى ٨١,١٪ بين صغار السن و ٨٨,٢ بين كبار السن. مثل هذه النسب العالية جاءت أيضاً في جميع الفئات العمرية من حيث الرغبة في إحياء الطبقة المتوسطة، في حين لم تنل الرغبة في الحفاظ على الارستقراطية إلا نسبتين ضئيلتين بين متوسطي وكبار السن، وانفقدت هذه بين صغار السن، علماً بأن هذا التوجه يتناقض مع بناء الشخصية الموجهة نحو الرغبة في الثروة والحراك الاجتماعي الى الأعلى سواء في الحضارة التقليدية او الحضارة الحالية. وربما ان المرشحين قد فهموا مفهوم الارستقراطية بمعنى الزعامات القبلية حيث كانت نسب الذين ارادوا التصدي لها وتحديها عالية في جميع الفئات العمرية.

لا نقدر ان نقول بأن هذه النتائج لدوافع المرشحين او للأسباب التي جعلتهم يخوضون معركة الانتخابات قد جاءت من العدم، فلا يوجد لدينا إلى ان نعزو هذه الدوافع الى أكثر من حالة واحدة في هذه الحضارة المتغيرة، فالأردن بلد نام والحالة الحاضرة فيه هي نتيجة تراكمات وتغيرات منذ عام ١٩٢١. وإذا ما قرأنا النتائج جيداً فلا بد ان نخرج بالرأي ان هنالك مصادراً كثيرة لحاجات تشكل اشباعاتها دوافع للفرد كي يغامر لخوض معركة الانتخابات العامة في الأردن وربما في مجتمعات كثيرة أيضاً. وكثيراً ما نرى الدوافع مرتبة حسب ضرورتها، غير ان الفرد، وكما يبدو، لا يعتمد على دافع واحد ليقوم بمثل هذا الفعل، بل يقرن بين اكثر من دافع واحد.

٦ : ٦ ـ مستويات مصادر الدوافع للترشيح للانتخابات في الأردن:

تبين لنا خمس مستويات لمصادر مثل هذه الدوافع من المعلومات المجموعة احدها متأصل في الحضارة التقليدية، والثاني من التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية

القبلية بفضل عملية تمأسس الدولة والنظام في البناء الاجتماعي التقليدي، والثالث في التوجهات الوطنية على المستوى الايديولوجي، والرابع نـابع من طبيعـة الانتخابـات وقانونها وتوزيع المقاعد البرلمانية على فئات الشعب، والخامس (أخيراً) متعلق بالمستوى الفردي الاقتصادي والاجتماعي.

٦ : ٦ : ١ ـ الدوافع المستمدة من الحضارة التقليدية.

لقد تميزت الحضارة التقليدية ببناء اجتماعي قبلي اتسم بالمنافسة على الزعامات والمكانات القيادية والجاه. كان الناس يعيشون في بناءات عشائرية ولكل عشيرة شيخ قائد يستمر دون منافسة حتى يظهر منافس له (غالباً ما يكون هذا المنافس اخاه او ابن عمه) ممن جمعوا ثروة واستمال مجموعة من الاتباع لصالحه، فيتصارع القائدان حتى يتغلب الواحد على الأخر او تنقسم العشيرة الى نصفين لكل نصف شيخها. في هذه الحالة تكون المصلحة الفردية مترابطة مع المصلحة الجماعية القبلية ورغبة الجماعة في السلطة والنفوذ والهيمنة. في هذا المستوى يبرر الفرد الدوافع من خلال المصلحة الوطنية او مصلحة الجماعة (انظر الاستجابات على المقولة رقم ٢ ب) على شكل اهداف مترفعة عن المصلحة القبلية الكلية او الجزئية ولذلك تظهر هذه الدوافع عائمة لأسباب كثيرة نجد أهمها في طبيعة الحضارات الفرعية ذاتها، وتستخدم هذه الدوافع دبلوماسياً حتى على مستوى الفرد. مثل هذه الدوافع نجدها في تحليل استجـابات المـرشحين من القـرية والبادية على فقرات الاستبانة، فالمرشح يقدم نفسه على ان ما يدفعه لترشيح نفسه هو الصالح العام، وهو لا يطمح الى دخل اعلى، بل يريد تمثيل طبقة العمال، وتحدي نفوذ الزعامات العشائرية و... و... الخ.

٦ : ٦ : ٢ ـ الدوافع المستمدة من التغيرات الداخلة الى الحضارة التقليدية.

لقد ادت التغيرات التي دخلت الى المجتمـع الأردني الى انتاج بنـاء اجتماعي مستمر التجزئة على المستويات الاجتماعية والسيـاسية. وقـد لعب التعليم واستقلال الأسرة اقتصادياً، والمهنة دوراً بارزاً في هذا المجال ادى إلى زعزعة الثقة التي بنيت عليها العلاقات الاجتماعية القبلية، او العلاقات الأولية التي لم تعد تقوم بالدور المناط اليها. فالمرشح في الحالة الجديدة اخذ يربط بين مصلحته ومصلحة الدولة ربطاً مباشراً وفي هذا الربط التقت جميع دوافعه لترشيح نفسه للمنافسة على المقعد النيابي. والحالة ١، ٢، الموصوفة آنفاً مثال على ذلك. فالمقعد النيابي يصبح البرهان على زعامتهم المفترضة، وهي توكيد على الاعتراف بهذه الزعامة. الوصول إلى المقعد النيابي في هذه الحالة البرهان على الحراك الاجتماعي من مستوى الزعامة الاقتصادي والاجتماعي، التي اصبح تحقيقها صعباً في هذه الأيام عدا فيما يخص العاملين بالأجرة عند مثل هذا الفرد، إلى الزعامة السياسية على المستوى الوطني. وحقيقة الأمر هو ان الفائـز بمقعد المجلس النيـابي يحاول اثبات هذا الوضع الجديد لدى الاتباع من خلال الخدمات التي يقدمها لمحتاجيها بين الفينة والأخرى.

٦ : ٦ : ٣ ـ المستوى العقائدي:

دخلت هذه الاتجاهات الوطنية والقومية العقائدية بعد ثلاثة عقود من تأسيس الدولة وتبلور الحضارة الشرق اردنية عن طريق الوحدة مع الجزء المتبقي من فلسطين وكانت بدورها قد ظهرت في المنطقة ككل قبل الدولة ولكن دون فكر ايديولوجي، وفيما بعد ساعدها ظهور الفكر الاشتراكي متبلوراً في شكل ثورة، دعيت الثورة البلشفية، فظهر في البلاد العربية من اخذوا هذا الفكر الاشتراكي العالمي وقلصوه ليصبح محور فكر وطني قومي واقليمي (البعث والناصرية) في حين ظهر أيضاً من اخذ هذا الفكر في عالميته وتكونت حوله جماعات حزبية اممية في ثوب عربي ونظمت نفسها في شكل احزاب. وتوسعت هذه الاحزاب في الفترة اللاحقة على الحرب العربية الصهيونية لتصبح اداة تمأسس النظام من خلال اظهار القوة العسكرية لتذليلها، اضافة إلى الاسهام الذي قامت به في فرض الكبت على الحريات العامة التي كان النظام قد ارسى قواعدها في مواد الدستور الأردني. ففي فترة الخمسينات تسربت هذه العقائد الى شرق الأردن وبلورت حلقة وصل جديدة تربط الفرد بالنظام من خلال ما جاء ليدعى احزاب عقائدية. وبدلاً من ان يربط الفرد المتحرك على سلم التدرج الاجتماعي مصالحة الشخصية بالزعامة التي لعبت دور حلقة الوصل بين الفرد والدولة، اخذ هذا المتحرك يربط المصلحة الشخصية بالمصلحة العقائدية وأهداف الحزب، متخطياً بذلك الروابط القبلية التي وظفها لتقوم بدور الغطاء لعضويته الحزبية وبذلك ايضاً لخوض معركة الانتخابات، وبما ان هذا المستوى الدوافعي كان يتضارب مع الترتيبات القانونية والدستورية من حيث توزيع المقاعد البرلمانية بناء على اسس دينية وجغرافية وعرقية (فئوية) فإنه اقتصر على مجموعة محدودة من الأفراد والجماعات.

٦ : ٦ : ٤ ـ المستوى القانوني لدوافع المرشحين:

يتعلق هذا المستوى بالقواعد القانونية المسؤولة عن توزيع مقاعد البرلمان حيث تلعب الديانة، والتوزيع الجغرافي والفئوية دوراً هاماً. فعلى المستوى الديني توزعت مقاعد المجلس النيابي إلى مقاعد للمسلمين والأخرى للمسيحيين بنسبة ٩:٧١، وتوزعت المقاعد للمسلمين إلى مسلمين بدو ومسلمين حضر، وتوزعت كراسي المسلمين حضر إلى مقاعد للأكثرية المسلمية العربية، ومقاعد للأقلية المسلمة غير العربية.

في اطار هذا التوزيع للمقاعد النيابية يتم التنافس في الانتخابات. حتى الشيوعيين الذين يعتقدون ان الدين أفيون الشعب يتنافسون مع غيرهم على الكراسي البرلمانية اما كمسلمين او كمسيحيين لأنه لا توجد لديهم كشيوعيين مقاعد برلمانية يتنافسون عليها.

ولا توجد أيضاً مقاعد لأي حزب من الاحزاب الأخرى. ففي الانتخابات يظهر هؤلاء غير ما هم لفترة وجيزة ويخادعون فيها الناخب بكلمات رنانة مستخدمين الجهل العام بالأمور، وهؤلاء هم الذين يريدون تمثيل الأمة مثلهم مثل الجماعات المسلمة

والمسيحية الأخرى. هذه الظاهرة تجعل من الحالة الانتخابية حالة مبهمة تصبح فيها مفاهيم الدين والقومية وسائل تكتيكية واستراتيجية للوصول الى المقعد النيابي.

٦ : ٥ ـ المستوى الفردي لدوافع المرشحين:

هذا المستوى للدوافع ينشط الانسان الفرد للقيام بالمجازفة والمغامرة لكسب المقعد النيابي وبذلك يحصل على مكاسبه المادية وغير المادية. وفي هذا المستوى يجد الفرد دوافعه الأولية بناء على الفكرة بأن الحالة المبهمة للانتخابات نتيجة لتوزيع المقاعد البرلمانية، وغياب مقدرة الفرد الفكرية والمعرفية في تشخيص خصوصية الأفراد ودوافعهم سوف تضع الناخب في حالة صعبة حينما يحاول ان يفهم العدد الهائل والمتنوع من الدعايات الانتخابية التي يستخدمها المرشحون في الانتخابات.

٦ : ٧ ـ ملحوظات استنتاجية:

ترتبط دوافع المرشحين للمغامرة في خوض معركة الانتخابات البرلمانية في الأردن بالحالة الكلية للمجتمع في تطوره نحو الديمقراطية، فهذا التطور عملية لا سبيل إلى تحقيقها دفعة واحدة بل انها تسير مع عملية تمأسس النظام وتكامل تشكل المجتمع، وهي تواجه عقبات كثيرة ومتنوعة تنهكها في كثير من الأحيان مما يقود إلى التقاطب بين النظام والشعب وهذا ما يعيق عملية تطويع الارادة لدى كل من القطبين في اتجاهين متغايرين.

غير ان استعادة الديموقراطية عام ١٩٨٩ كانت قد حركت الأفراد بسرعة هائلة لخوض معركة الانتخابات، واستمد هؤلاء دوافعهم من مصادر كثيرة على مستويات مختلفة كان أهمها هو تحقيق الذات والوصول للبنية السياسية الفوقية، باعتبار هذه اهدافا اولية. وعملت المستويات المذكورة آنفاً مصادر هامة لهذه الدوافع، وجرت الانتخابات وتشكل المجلس النيابي وبالتالي مجلس الأمة. السؤال المطروح في هذه الحالة هو الى اي مدى وإلى متى سوف تبقى الابهامات تسود ساحة الديمقراطية في الأردن على المستويات الثلاثة: القانوني الدستوري، تشكيل الاتجاهات الفكرية والأحزاب، وغياب الوضوح في أهداف المرشحين نتيجة للحالة الموجودة على الساحة؟

الفصل السابع

الدعاية الانتخابية في الأردن عام ١٩٨٩
بين تطور الوعي وعملية التمأسس

٧ : ١ - تمهيـــد:

كما مرت الانتخابات في الماضي دون اهتمام المختصين كذلك فإن الدعاية الانتخابية لم تحظى بأي اهتمام معرفي لدى الباحثين العرب عامة والأردنيين خاصة عدا ما جاء ف بحث لاحمد نوفل (نوفل ١٩٨٨) عن الدعاية الانتخابية للانتخابات التكميلية لعام ١٩٨٤ في عمان والبلقاء واربد. والحقيقة التي لا نقدر على تجاوزها هي ان الانتخابات بطبيعتها تعبر ليس فقط عن آراء المرشحين وتوجهاتهم في معالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع بقطاعاته المختلفة. نحن نرى الدعاية الانتخابية هنا من وجهات نظر ثلاث ونحللها من هذه المنطلقات.

١ - ما هي الدعاية الانتخابية المطروحة في الصحف والاعلانات واليافطات والبرامج الانتخابية؟

٢ - هل هذه الدعاية وليدة الحالة التي بثت فيها تعبيراً عن اهتمامات المرشحين الذين يريدون كسب اصوات الناخبين بأية طريقة كانت ام انها تعبير عن الحاجات التي يشعر بها الناس في هذه الحالة.

٣ - ان هنالك علاقة وثيقة بين تطور الدولة ودرجة تمأسسها في المجتمع وبين نوع وطبيعة الدعاية الانتخابية التي يختارها المرشحون للوصول الى كسب صوت الناخب.

للاجابة على السؤال الأول والثاني نقدم في هذا الفصل تحليلاً احصائياً للدعاية الانتخابية من حيث القطاعات التي تغطيها والأولويات التي اولاها المرشحون لهذه القطاعات. وللاجابة على الأسئلة المطروحة من وجهة النظر الثانية نقدم نماذج من الدعاية الانتخابية التي كانت سائدة في العقدين ١٩٥٠ - ١٩٦٧ بعد ان نقدم لمحة موجزة عن تطور الانتخابات والدعاية الانتخابية في فترة الامارة ١٩٢٩ - ١٩٤٦. ثم نحاول المقارنة بينها للوصول إلى توضيح العلاقة المفترضة في وجهة النظر الثالثة وبذلك تكون الدعاية الانتخابية للانتخابات النيابية العامة لعام ١٩٨٩ حصيلة تغيرات طرأت على المجتمع من ناحية وعمليات تكيف بين النظام والمجتمع من ناحية اخرى. هي هذه التغيرات التي جعلت التركيز على مفاهيم في فترة زمنية معينة يتحول إلى تركيز على مفاهيم اخرى في الوقت الحاضر الذي لم تعد فيه المفاهيم في الفترة الزمنية السابقة تفي بالغرض من الدعاية. وهذا يعني تطوراً في الوعي عند الناخب الأردني من جهة ثالثة.

جدول - ١ -
خصائص العينة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نوع المقعد		
مسلم بدوي	١٠	٣,٠
مسلم حضري	٢٦٣	٧٩,٥
مسلم شركسي	١٠	٣,٠
مسيحي	٤٨	١٤,٥
المجموع	٣٣١	١٠٠
الفئات العمرية	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
٣٠ - ٣٩	٢٦	٧,٨
٤٠ - ٤٩	١٢٦	٣٨,١
٥٠ فما فوق	١٧٩	٥٤,١
المجموع	٣٣١	١٠٠
الجنس	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
ذكر	٣٢١	٩٧,٠
انثى	١٠	٣,٠
المجموع	٣٣١	١٠٠
المهنة	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
مهن حرة	١٣٤	٤٠,٥
اعمال تجارية	٧٣	٢٢,٠
موظف حكومي	١٢٤	٣٧,٥
المجموع	٣٣١	١٠٠
المستوى التعليمي		
توجيهي فما دون	١٠٨	٣٢,٦
بكالوريوس	١٧٤	٥٢,٦
دراسات عليا	٤٩	١٤,٨
المجموع	٣٣١	١٠٠

لقد جاءت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩ تعبيراً عن حالة جديدة ابتـدأت في الأردن بتوجهات جديدة بناءً على فلسفة محدثة، فقد جاءت قبل اقل من سنة على احداث الخليج ،٢ آب ١٩٩٠ ويبدو ان هذه الفلسفة قد قامت على رؤية مستقبلية جديدة في البحث عن السلم والتخلص من حـالة اللاحـرب واللاسلم بعـد التحـول السلبي في الاقتصاد العربي عامة والأردني خاصة. وإذا كان الصلح والسلام هما الهدف مـع القوى الخارجية فكيف تكون الحال بالأحرى نحو الداخل؟ فجاءت استعـادة الحياة البرلمانية خطوة اولى في الطريق إلى تحقيق الديمقراطية ومرحلة تمأسس نهائية.

٧ : ٢ ـ بعض المفاهيم وطريقة التحليل:

الانتخابات العامة تشير إلى الانتخابات النيابية في الأردن لعام ١٩٨٩ كونها عملية ديمقراطية يقوم فيها عدد من المرشحين بالتنافس فيمـا بينهم لتفوز مجمـوعة منهم بكراسي المجلس النيابي الأردني او مجلس الأمة وحيث يقترع المواطنون الذين وصلوا عمراً معيناً او تعدوه وينتخبون من يرونه مناسباً بين المرشحين المتنافسين.

الدعاية الانتخابية تشير إلى مقولات منشورة في مناشـير او اوراق او كروت او اعلانات حائطية (تعلق على الحائط) او في الصحف اليومية والاسبـوعية يستخـدمها المرشحون محاولين اجتذاب الناخبين ليختاروهم في الانتخابات العامة بهذا الغرض يقوم المرشح بكتابة بيان انتخابي.

البيان الانتخابي هو اعلان مكتوب عن المرشح وهويته وحياته وطموحاته إذا ما نجح في الانتخابات يقدمها للناخبين.

تحليل المحتوى هو اطار تحليلي نحاول من خلاله البحث عن تحليل موضـوعي للمعلومات المطروحة والتي جمعت من الحقل او الميدان. وتحليل المحتوى على نوعين اما تحليل النصوص اللغوية واما تحويل المعلومات النوعية الى معلومات كمية للتمكن من تصنيف هذه المعلومات. وكما يصفها بيـرلسون (Perelson, R. B ١٩٥٢:٨) فتحليـل المحتـوى تقنية بحث تهـدف إلى وصف كمي مـوضـوعي مـرتب لمحتـوى الاتصـال الجماهيري. ويضيف موشيلي (Muchielli ١٩٨٤:١٧) إلى ذلك على انه (تحليل المحتوى) يساعد الباحث في تفادي النتائج الانطباعية والعاطفية.

٧ : ٣ ـ الدعاية الانتخابية بين مراحل التمأسس:

إذا كانت اعادة الحياة الديمقراطية. والانتخابات في الأردن نتيجة لوعي النظام والدولة بأهميتها بناءاً على جدل فلسفي وواقعي فقد جاءت بيانات المرشحين للانتخابات البرلمانية تؤكد ما وصل إليه البلد من حالة متردية وشعور المجتمع مرشحين وناخبين في تصحيح هذه الحالة وبناء عليه فقد جاء قطاع السياسة الداخلية وإعادة ترتيب الأمور في المرتبة الأولى وكشرط اساسي لاستمرارية الدولة والمجتمع. هذه السيـاسة الداخليـة

والوضع الذي وصلت إليه البلاد لم يكن في حل من القضية الأولى التي تمارس ضغوطها على المجتمع وفي شتى المجالات وقد كانت هذه هي القضية الفلسطينيـة او الصراع العربي الاسرائيلي. وإذا ما قارنا بين بيانات الدعاية الانتخابية كما هي الآن وكما كانت وكما عبر عنها بعض المرشحين في مقابلة شخصية نجد ان الدعاية كما كانت بكلمات احدهم كما يلي:ـ

«كان المرشح قبل ١٩٦٧ يعرف ان القرية او المدينة بحاجة إلى مدارس والى شق طرق وإلى رجل يساعد ابناء المنطقة السكنية للحصول على وظيفة يأكلون منها عيشهم. ولذلك كنت ترى المرشح يقول من أجل فتح المدارس وتعبيد الطرق، وتشغيـل الناس وغيرها مما لم يعد له مجال في وقتنا الحاضر» (مقابلة مع احد المرشحين وهو طبيب).

التوكيد على الاصلاح في المجالات المختلفة هنا وبهذه الأولويات يعبر عن حس جمعي بالأمور المهمة لاصلاح حال البلد. وعلى اية حال فقد كانت هنالك اختلافات في الأولويات على بعض القطاعات تنوعت مع تنـوع التصنيف الفئوي، الديني والجنس والعمر والتعليم والمهنة. ولكن ترتيب هذه القطاعات على الاجمال لم يرينا غياب اية من الأولويات في أي من الفئات المختلفة.

ولا يغيب عن القارىء اننا في تصنيف محتوى البيانات لم نجد من بعيد او قريب ما يشير إلى اسس عقائدية (حزبية او فلسفية فكرية) سوى ما جاء في بيانات جماعة الكتلة الاسلامية. وعلى الرغم من معرفتنا الشخصية بانتماءات عقائدية لبعض المرشحين إلا انها لم ترد في البحث بسبب غيابها في البيانات. ومما لا بد الاشارة إليه هو ان افراد الكتلة الاسلامية لم يكونوا الوحيدين في التركيز على العامل الديني بل ان الكثيرين قد فعلوا ذلك بحيث اصبح من الصعب تصنيف هؤلاء في الاتجاه الديني او غيره ولذلك احجم الباحث عن وضع الاتجاه الديني كصنف او قطاع من الأصناف الكلية والفرعية.

ومن الواضح ان البيانات الانتخابية قد جاءت فردية فقد كان كل بيـان بإسم صاحبه وان هذه الدعاية هي من نوع معين من الديمقراطية وليست صفة للديمقراطية الحزبية او التعددية السياسية. وهي أيضاً تركز على مشاكل المجتمع ولم نجد فيها ما يشير إلى برنامج مبني على فلسفة او فكر جمعي. ولا شك في ان التشابه بين أجزاء ما قد يؤدي إلى استنتاجات اخرى تشير الى انواع من التقارب والتنافر بين مجمـوعات من المرشحين وهذا ما يمكن ان يتعلق بتكتلات مستقبلية سوف نعايشها.

وترينا الفروق في مراتب الأولويات التي اعطتها الفئات المختلفة من المرشحين من حيث الديانة والجنس والعمر والمهنة والتعليم للقطاعات المختلفـة ان هذا التمـايز في الاتجاهات يشير إلى تطورات جذرية ليس فقط في التركيبة الاجتماعيـة ولكن أيضاً في نوعية بناء الشخصية الأردنية الحديثة اذ ان الانسان (المرشح) في التسعينـات كان يشعر في عمقه بمدى تأثير غياب الحياة النيابية وحرية الكلمة عن الساحة الأردنية على

تكوين شخصيته حتى ولو كانت مسألة حرية الكلمة خلال العشرين عاماً من غياب الديمقراطية نسبية للغاية. فكما يقول لنا ليبست ان النظام، أي نظام، يترك مجالاً ولو محدوداً أو مجالات للتعبير عن الذات، وقد كانت هذه موجودة في الأردن طوال هذه الفترة على الرغم من ان غياب الحياة البرلمانية رسمياً كان له اثر نفسي على الأفراد. فحرية الكلام المسؤول خلال العقدين الأخيرين لم تكن محظورة على احد.

مثل هذا التحول في الدعاية الانتخابية في المراحل المختلفة لتطور المجتمع من مجتمع الاردن في الثلاثينات من هذا القرن إلى مجتمع العقد الأخير من القرن لم يحصل في اتجاه موحد كان قد اعتمد على التوجهات في تطور الوحدات الشعبية المكونة له، خاصة وان التغير الاجتماعي في الأردن، مثله مثل قرائنه في بلدان العالم الثالث، تغير موجه ،وقد لعب النظام في الأردن الدور الأكبر في توجيه هذا التغير. ففي الفترة الأولى لم تكن هنالك احتمالية اخرى غير ترشيح وتزكية زعماء العشائر او شيوخها لتمثيل الشعب وهي هذه الزعامات التي كانت ستلعب الدور في تقديم البنية السياسية الفوقية (الدولة) للمجتمع كي يقبلها ويرضى بها دون استخدام اي نوع من القوة، وهذه الزعامات كانت تقدم ذاتها للناس (الناخبين) بناءً على اسس متفق عليها في المجتمع المتجانس في ذلك الوقت، وبقيت

الحال كذلك حتى دخول الأحزاب العقائدية والتي قادها اولاد شيوخ العشائر الذين تسنى لهم التعليم والارتقاء الى المستوى الفكري مع بعض اولاد الأثرياء او الذين هاجروا الى المدينة واتصلوا بالحياة العصرية. وعلى الرغم من ذلك فإن الدعاية الانتخابية التي اخذ هؤلاء بالتعامل معها في عقدي الستينات والسبعينات اخذت تتكيف مع احتياجات السكان في الريف والبادية اضافة إلى المفاهيم السابقة. أما الدعاية في التسعينات فقد اختلفت الى درجة ترك المفاهيم القديمة بما فيها القومية العليا وتحولت نحو الخصوصية الوطنية التي تمس حاجات الناس (الناخبين الأولية). ولا يخفى على القارىء ان دعاية كثير من المرشحين، وبخاصة العقائديين منهم والذين خاضوا معركة الانتخابات انطلاقاً من تعارضهم الادعائي مع النظام، لم تظهر هذه المواقف. وهذا يعني ان التنافس على كرسي المجلس النيابي كان هدفاً بحد ذاته. ولا شك في ان معرفتهم بالأمور التي سوف يمرون بها للبقاء في تلك الكراسي سوف يرغمهم بطريقة او بأخرى الى التخلي عن كثير من المواقف وبخاصة تلك المتعلقة بالمطالب الأولية لتأسيس الديمقراطية التي لا تعبر عنها الصحف فحسب بل أيضاً القواعد الأولية للدولة، ومحاولة الوصول إلى التعديلات اللازمة في نصوص هذه القواعد لارساء الحجر الاساس لحياة ديمقراطية افضل. وبينما اخذ النظام ذاته ينادي بالديمقراطية وحرية الكلام والتعبير ومحاولة الاصلاح بما فيه خير الأمة، جاءت الدعاية الانتخابية لتنم عن احجام المرشحين في الحديث عن المسائل الجوهرية في تأسيس هذه القضية.

وهكذا نرى ان الدعاية الانتخابية قد اخذت وجهين: الأول هو التعبير عن احتياجات المجتمع المادية، والثاني تعاضدياً هادفاً إلى الابقاء على الحالة كما هي من الناحية القانونية والتنظيمية والمعنوية.

يستخدم الباحث هنا تحليل المحتوى كونه الطريقة الوحيدة للتعامل مع الدعاية الانتخابية التي وزعها المتنافسون في الانتخابات النيابية العامة لعام ١٩٨٩ في الأردن بين ١٣ تشرين الأول و ٨ تشرين الثاني لتصنيفها وتحليلها. وقد اصبح ذلك ممكناً من خلال تكميم محتوى الدعاية وإدخالها الى الكمبيوتر للحصول على التكرارات والنسب المئوية وغيرها من البيانات الاحصائية بناءً على مجموعة من المتغيرات المستقلة مثل الجنس والعمر والمهنة والتعليم والديانة. لقد صنف محتوى الدعاية إلى اثني عشر موضوعاً رئيساً او حقول دعاية يحتوي كل منها على مجموعة من الحقول الفرعية.

كانت الحقول الرئيسية في هذا التصنيف القضية الفلسطينية، والسياسة الداخلية، والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والتعليم والزراعة والشباب والمرأة، والصناعة والعناية الصحية والسياسة الخارجية والسياحة. وقد قمنا بهذا التصنيف على مستويين: المستوى العام والفرعي ويحتوي الفرعي على جميع ما يرقد في الصنف الرئيسي. وعلى الرغم اننا اخرجنا الجداول التقاطعية (Crosstabulation) لهذه الفروع مع المتغيرات المستقلة الا اننا اكتفينا هنا بإعطاء التصنيف الرئيسي. لقد وصلت التصنيفات الفرعية إلى ماية وخمسين موضوعاً أي ما مجموعه ستماية جدولاً فرعياً صعب علينا تضمينها هنا.

لقد تقدم للانتخابات النيابية العامة في ١٣ تشرين الأول ١٩٨٩ (٦٤٧) مرشحاً وتبين ان حوالي النصف منهم لم يقم بأية دعاية انتخابية مكتوبة أو إننا لم نقدر ان نحصل عليها. وربما ان طبيعة قانون الانتخابات قد وفرت على مرشحي بعض المقاطعات القيام بمثل هذه الدعاية المكتوبة مثل مناطق انتخاب البادية (شمال ووسط وجنوب) حيث يقرر القانون مقعدين لكل منها ولا تزال العشائرية تلعب الدور الأكبر، في حين اكتفى الكثيرون من بعض المناطق الانتخابية بتوزيع كروتهم الشخصية وعليها صورة واسم المرشح وبقيت الدعاية شفوية مثل مناطق الكرك ومعان والطفيلة وبني كنانة، والكورة والأغوار الشمالية والجنوبية وعجلون وجرش.

كان مجموع ما جمعناه ٣٥٦ برنامجاً انتخابياً وعدداً كبيراً من المناشير والكروت واللاصقات. وبما ان كتلة الأخوان المسلمين قد انزلت بياناً مشتركاً وكان عدد اعضائها خمسة وعشرين فقد تقلص العدد المذكور الى ١ ٣٣ برنامجاً انتخابياً وهي التي ضمنها الباحث في تحليل المحتوى واخضعها للتكميم. لقد شكل هذا العدد ما نسبته ٥٤,٨٩٪ من مجموع الناخبين تقلصت الى ٥١,١٢٪ بعد حساب كتلة الأخوان المسلمين في بيان واحد واعتبرنا هذا التمثيل كافياً.

لهذا الغرض استعملنا الرزم الاحصائية لاستخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية اضافة إلى الجداول التقاطعية بين المتغيرات المستقلة والتابعة. وبناء على الاختلافات بين المتوسطات والانحرافات المعيارية اخرجنا الأولويات لكل من الحقول او الأصناف الرئيسية ورتبنا هذه في جداول منفصلة كما في الجداول المدرجة في هذا البحث.

القيام بهذا الواجب قام الباحث بعرض تاريخ الانتخابات في الامارة والمملكة فيما بعد، واستخدم المقابلات الشخصية في جميع المعلومات عن محتوى الدعاية الانتخابية وكيفية تنظيم حملة الانتخابات في المملكة في الخمسينات والستينات للمقارنة.

٧ : ٤ ـ الجذور التاريخية للدعاية الانتخابية:ـ

جرت أول انتخابات في دولة شرق الأردن التي تأسست سنة ١٩٢١ في عام ١٩٢٩ بموجب قانون الانتخابات الذي اكتمل في تلك السنة وبقي التمثيل النيابي حتى ١٩٥٤ قبلياً وجغرافياً حيث قسمت المقاعد النيابية على الفئات السكانية بناء على قواعد معينة منها للمسلمين البدو وللمسلمين الحضر ثم للمسلمين غير العرب وللمسيحين وبقيت هذه القاعدة في تقسيم المقاعد الى يومنا هذا حتى بعد دمج الضفتين.

لم تكن الدعاية الانتخابية التي نستخدمها اليوم معروفة في ذلك الوقت وكانت الأمية حتى الخمسينات منتشرة على نطاق واسع، ولذلك كانت الدعاية شفوية وتناسبت مع البنية الاجتماعية والسياسة القبلية في البلد في ذلك الوقت. كذلك فقد كانت الحملات الانتخابية داخل الحدود العشائرية والمنافسة بين القيادات العشائرية. وكما هو واضح من نتائج الانتخابات حتى عام ١٩٤٧ فإن جميع اسماء الناجحين في الانتخابات تشير إلى قيادات قبلية سواء من سكان المدن، الريف او البادية او حتى الأقليات المسلمة غير العربية (سليمان موسى ومنيب الماضي ١٩٥٩، الوثائق الأردنية ١٩٨٤). وكانت الدعاية الانتخابية تركز على الصفات الشخصية للمرشح لتبيان مناقبه ومركزه الاجتماعي المرموق ونفوذه في عشيرته وخارجها وعلى أصله العرقي ونسبه الرفيع.

حتى الخمسينات كانت نسبة الأمية في الأردن حتى وفي ادنى مستوياتها لا تقل عن ٨٠٪ بين الرجال و ٩٧٪ بين النساء. كذلك فإن قانون الاقتراع لم يكن يتماشى مع البنية الاجتماعية في السماح للمرأة بالاقتراع. لقد كانت المدارس قليلة وكانت الزراعة تعتمد الطرق التقليدية، والصناعات يدوية وقليلة وامكانات العمل فيها ضحلة إذ كان أكبر موظف هي الدولة (في الوزارات والجيش) في هذه الفترة، كانت البنية العائلية (القبلية) ولا تزال تشكل التأمين الاجتماعي والاقتصادي للفرد في بقائه. ما يدعى بالوعي الفردي لم يكن قد تطور إلا في أجزاء قليلة جداً من العاصمة عمان وبين أفراد الطبقة الغنية (النخبة) وكان أكثرهم من غير شرق الأردن. أما الاقتصاد الأردني ودخل الدولة فقد اعتمد على منحة مالية بريطانية سنوية للدولة الجديدة، وفي مثل هذه الأجواء

كانت تجري الانتخابات البرلمانية حيث الولاء الأول للفرد للعائلة والقبيلة وليس للدولة، فقد كان الفرد يخاف الدولة ويعتبر ان عشيرته وأقاربه هم الذين يحمونه من الدولة وقوانينها (P.L. Berger ١٩٦٤، جوبرز ١٩٧٢).

بعد الحرب الصهيونية العربية وتأسيس دولة اسرائيل ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ دمجت الضفة الغربية مع الضفة الشرقية وتضاعف عدد سكان المملكة إلى اربعة اضعاف نتيجة للهجرات القسرية (باتاي R. Patei ١٩٥٨). كانت الدولة الأردنية قد نالت استقلالها عام ١٩٤٦ وتحولت إلى مملكة في ذات السنة. وكان لهذه التطورات الأثر البالغ في المجتمع الأردني اهمها من حيث الانتخابات والدعاية الانتخابية دخول الأحزاب العقائدية معترك الحياة البرلمانية. فعلى الرغم من قيام الأحزاب مبكراً في البلد واولها حزب الاستقلال عام ١٩٢١ إلا أنها لم تكن تعمل على المستوى الشعبي. في فترة الخمسينات كانت الأحزاب قد تطورت في فلسطين حيث كان التعليم قد وصل إلى مرحلة اكثر تقدماً نتيجة الاحتكاك بالغرب والحاجة الوطنية ودخلت هذه الأحزاب الى الأردن مع دخول المرحلة الجديدة، اذ تطور المجلس النيابي كما ونوعاً مع اتساع رقعة المملكة وتسامح النظام. غير ان هذه الأحزاب لم تتقدم بثوب الحزبية إلى الانتخابات بل بثوب العشائرية Amnon Cohen ١٩٨٢ : ٣٠ ـ ٣٢)، حيث ان المرشح لم يكن قادراً على تقديم ذاته كونه عضواً من حزب معين بسبب تدني التعليم وسيطرة البناء القبلي على جميع شرائح المجتمع.

كانت الدعاية الانتخابية في ذلك الوقت تنسجم مع الحالة الاجتماعية والتعليمية واستخدمت حاجات المجتمع الأساسية في كسب اصوات الناخبين للمرشح المعني. في ذلك الوقت لم تكن البنية التحتية للمجتمع قد تأسست: طرق، مياه، كهرباء، مدارس ومرفقات اخرى. وكانت الدولة قد بدأت بمحاولة ابتداء هذه الخطوة على الرغم من شحة الموارد، وكان اصحاب المراكز يستخدمون هذه الحاجات ويعدوا الناس بأن يقوموا بها. وفي حين كان لبعضهم نفوذاً كافياً للايفاء بوعودهم كان الأخرون يحملون منها وعوداً مخدرة للحصول على مآربهم. المشكلة الرئيسية في المجتمع في ذلك الوقت كانت القضية الفلسطينية والقومية العربية في أول الأمر والتي كان يشعر بها ابناء المجتمع العربي بطريقة او بأخرى وبخاصة اصحابها المشردون. وعليه فقد كانت الدعاية الانتخابية منصبة على الحاجات الأولية للناس في المدن والقرى والبادية بشقيها الفلسطيني والشرق الأردني. في المدن كانت الدعاية الانتخابية تستعمل المفاهيم الكلية، وفي الريف كانت تهتم بالمشاكل الشخصية والجمعية مثل التعليم والكهرباء والماء، وحصول الانسان الفرد على عمل. لقد كان الأفراد يضعون ثقتهم في مرشح ما على انه سوف يساعدهم في الحصول على عمل وان يتوسط لهم للحصول على ذلك في الادارة والقوات المسلحة وغيرها. وكان المرشح يقوم بمثل هذه الوعود الى شيوخ العشائر والحمائل وهم يتعهدون له بإعطائه اصواتهم في الانتخابات.

٧ : ٥ - الدعاية الانتخابية في الخمسينات والستينات:

لقد قام الباحث بجمع معلومات عن هذه الدعاية الانتخابية من خلال مقابلات شخصية يجد القاريء منها بعض النماذج.

أحد منظمي الحملة الانتخابية لمرشح من منطقة عجلون عام ١٩٦٢ حدثنا ما يلي:

«جمع المرشح ابناء عشيرته، وهم أكثر منماية شخص واعلن لهم عن رغبته في الانتخابات البرلمانية لتلك السنة، فقد كان وجه عشيرته وأكثرهم كفاءة وعلماً ليكون كذلك. فالتف هؤلاء حوله وايدوه وذهبوا إلى بيوتهم ليعودوا بعد فترة وقد جاء كل منهم بما قدر له، فقد جاء احدهم بنعجة واخر بجدي واخر بالرز وغيره بالقهوة والشاي... الخ. مساهمة منهم في حملته وتكاليفها. واثناء الحملة الانتخابية كانت نساء وبنات الحمولة تأتي وتساعد بتحضير الطعام. كذلك فقد تبرع بعضهم بالنقود لتمويل الحملة.

لتنظيم الحملة اجتمع حوالي عشرة من كبار افراد الحمولة وكونوا الجنة اخذت على عاتقها كتابة صياغة الدعاية التي يمكن ان يستخدمها المرشح في القرى المختلفة، والتداول في امر المرشحين المنافسين من القرى الأخرى سواء بالاقتناع او بالتعويض المادي. لقد قررت اللجنة نوعين من الدعاية الانتخابية احدها وطني وقومي يتعلق بالقومية العربية والجهاد ضد الصهيونية واسرائيل، والثاني يتعلق بإشباع الحاجات المحلية للجماعات القروية مثل الطرق والمدارس والماء والكهرباء وغيرها مما اعتبرته اللجنة حقوقاً مشروعة للمواطنين يحصلون عليها من خلال ممثلهم في المجلس النيابي وعلاقة الممثلين بأصحاب السلطة والمسؤولين في الدولة. كذلك كانت امكانات العمل والتوسط لدى السلطة لحصول الأفراد على وظيفة. كما اوعزت اللجنة الى جماعة مرموقة من العشيرة للتداول مع حمائل المرشحين المنافسين لتبادل الأصوات والوقوف معاضد منافس ثالث.

كانت اغلبية دعاية المرشح شفوية.

واستطرد المحدث.......

«لا زلت أذكر اول زيارة «لحمولة» ما في احدى القرى. دخلنا مع المرشح إلى المضافة واستقبلنا المعزبون ثم جلسنا بعد تبادل التحيات والمجاملات. عندها افتتح المرشح حديثه حول البرلمان او المجلس النيابي، وشرح للحضور عن دوافع نزوله لخوض معركة الانتخابات ثم وصف الأوضاع في منطقة عجلون وتحول إلى الصراع العربي الصهيوني وللاستعمار وتحرير فلسطين. بعد ذلك انتقل للحديث عن الأحوال الداخلية في البلاد والفقر والتأخر في التعليم والحاجات الأساسية للانسان في المجتمع، وبعد ان أكد على وعده بأن يكون مخلصاً لمنطقته وابنائها والعمل على توفير ما يستطيع من خدمات لها وطلب من الحضور منحه الثقة...

وبينما خرجنا من المضافة استمر المرشح بالحديث الى شيخ الحمولة حتى وصلنا السيارة وتوادعنا. وفي الخلف كان هنالك بعض الشبان يوزعون بعض المناشير مكتوب عليها:

من أجل تعليم افضل..... انتخبوا.....
من أجل تحرير فلسطين.... انتخبوا.....
من أجل ايصال الماء والكهرباء..... انتخبوا»

المثال الثاني من عمان حيث حدثنا ابن عم أحد المرشحين كيف قام ابن عمه بحملته قال:

«دعاني المرشح مع حوالي اثني عشرة شخصاً إلى بيته قبل الانتخابات بشهرين واخبرنا انه قد عقد العزم على خوض معركة الانتخابات بعدها اخذنا بالنقاش حول احتمالاته للنجاح. بعد ان وجدنا ان له فرصة جيدة للنجاح شكلنا لجنة من خمسة اشخاص لتصيغ بيانه الانتخابي وتختار الجمل الدعائية التي سوف يكتبها على منشوراته ولوائحه. بعدها تبرع بعض الحاضرين بزيارة ابناء الأقارب في عمان وجمع النقود اللازمة لتمويل الحفلة غير ان المرشح رفض ذلك وأكد انه قادر على تمويل حملته. لقد كانت دعايته.

لتنظيم عمان تنظيماً افضل..... انتخبوا.....
من أجل نمو اقتصادي افضل.....انتخبوا.....
من أجل حريات ديمقراطية اوسع.... انتخبوا....
من أجل العمل على تحرير فلسطين.... انتخبوا....

لقد كانت الدعاية الانتخابية في ذلك الوقت متلائمة مع الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومع مستوى التطور الذي وصل إليه البلد. الدعاية الانتخابية الكتابية كانت مقتصرة على المدن الرئيسية وبخاصة عمان والسلط والزرقاء واربد. ولا شك في ان المرشحين كانوا يوزعون بعض المناشير في القرى ولكن بشكل محدود واعتبروا هذه الدعاية غير فاعلة، بسبب طبيعة البناء الاجتماعي وسلوك الانسان القبلي.

يمكن تقسيم الفترة بعد ١٩٥٢ إلى فترتين: الأولى ما قبل ١٩٦٧ والثانية ما بعد ١٩٦٧. ففي الفترة السابقة على ١٩٦٧ تأثرت الحياة البرلمانية الأردنية بأحداث خارجية واخرى داخلية. لقد ادت الأحداث الداخلية (التمرد مثلاً في عام ١٩٥٧) بالملك إلى توقيف البرلمان وفرض الأحكام العرفية التي بقيت حتى عام ١٩٦٢ منعت خلالها جميع الأحزاب السياسية عن العمل ذلك ان ولاء هذه الأحزاب لم يكن للدولة بل لقوى خارجها.

كذلك ادت الأحداث حول حلف بغداد، وفيما بعد الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٦٠ إلى تأثيرات مماثلة على الحياة السياسية الأردنية (أمين مهنا ١٩٨٨). غير ان هذه الفترة لم تشهد تغيراً جوهرياً فقد انتقلت الدولة من الاعتماد على المنح البريطانية

الى الاعتماد في دخلها على المنح الأمريكية. كما ان التحسن في الانتاج الزراعي لم يكن كافياً على الرغم من انه كان ملحوظاً.

بعد حرب ١٩٦٧ فرضت الأحكام العرفية من جـديد بسبب الحـرب واحتلال الضفة الغربية ثم الحرب الأهلية (ايلول ١٩٧٠) وتجمدت الحياة البرلمانية الأردنيـة وبقيت الأحزاب ممنوعة وبخاصة اليسارية منها. كذلك فإن احتلال الضفة الغربية قد أدى إلى عدم امكانية سكان الضفة الغربية الايفاء بواجباتهم الدستورية. إلا أن هذه الفترة كانت مميزة من حيث التغير والتحسن وبناء البنية المجتمعية التحتية من خلال خطط التنمية. فحتى عام ١٩٨٥ اكملت الدولة بناء هذه البنية التحتية بمساعدة زيادة الدخل القومي وايرادات المغتربين في دول الخليج وتوسع التعليم بشكل لم يسبق له مثيل في الأردن، فقد تقلصت الأمية الى ما يقرب من ٢٢٪، وتقلصت البطالة الى ما بين ٧ ـ ١٪. كذلك فقد اخذت الوحدة العائلية بالتفرد حيث اخذت العشائرية مهام جديـدة وفقدت كثيراً من ادوارها التقليديـة حسب الأبحاث المتـأخرة (Layne ١٩٨٦:١٦، و Jureidini and Eclaurin ١٩٨٤ : ٣٢).

لقد جاءت الانتخابات الأخيرة بعد اثنين وعشرين عاماً من ركود الحياة البرلمانية والحزبية. وكانت المجموعة الوحيدة التي عـرفت الاستمراريـة الحزبيـة هي جماعـة الأخوان المسلمين ولذلك فقد جاءت الحملات وكذلك الدعاية الانتخابية فردية:

٧ : ٦ ـ الدعاية الانتخابية لعام ١٩٨٩:

جاءت الدعاية الانتخابية التي قام بها المرشحون في أربعة انواع:

- البيانات الانتخابية وتحتوي على القضايا الرئيسة التي اعتبرها المرشحون مهمة جداً واعطوها الأولوية في العمل على تحقيقها إذا ما وصلوا الى الكراسي النيابية. مثل هذه القضايا قام المرشحون بنشرها في واحدة او اكثر من الصحف اليومية اضافة إلى المناشير التي وزعوها على الناخبين او علقوها بحبال فـوق الشوارع. لقـد تنوعت المناشير بين وريقات صغيرة اما مطبوعة او مصورة على شكل كتيبات تحتوي على معلومات تفصيلية حول المرشح وعمره ومهنته وتعليمه وسيرة بيان حيـاته تتبعهـا القضايا التي اعتبرها المرشح مهمة، وكانت هذه الكتيبات او المناشير تنتهي بكلمة شكر لله وطلب العون منه. مثل ذلك نجده حتى في أكثر مناشير المرشحين اليساريين. وفي غالبية الحالات كان المنشور يعطي صورة عن المرشح.
- كرت شخصي للمرشح مع صورته وبعض المعلومات عنه وعما يريد.
- مناشير متفرقة ملخصة عن البيانات الانتخابية.
- اعلانات حائطية او معلقة بحبال إلى أعمدة الكهرباء والبيوت على طرفي الشـارع. اضافة إلى ذلك كانت هنالك آلاف الصور للمرشحين ملصقة على الجدران في الشوارع والمدارس والمكاتب والتكسيات والباصات.

٧:٧ ـ النتائـــج:

كما سبق وقلنا. فإن بيانات المرشحين قد تصنفت بناء على الحاجات التي وجدها المرشحون ملحة وضرورية لجذب انتباه المرشح وكسب ثقته لينتخبه في الانتخابات. هذه الحاجات وكما يبدو كانت واضحة لدى المرشحين وان هؤلاء المرشحين قد عرفوا من اين تؤكل الكتف اذ ان معظم الذين ترشحوا اغتنموا فرصة إعادة الديمقراطية وخططوا لذلك مسبقاً.

لقد اعطيت الأولويات بناء على الفروق بين الوسيطات الحسابية والانحـرافات المعيارية وكلما كان الوسيط أعلى كلما كانت المرتبة في الأولويات اعلى.

لا شك في ان السياسة الداخلية قد حصلت على الأولية المطلقة فقد كان ذلك ردة فعل على ثلاثة وعشرين عاماً من الاحكام العرفية وقناعات المرشحين والناخبين بتفشي الفساد الاداري. لقد وصلت ديون المملكة في الفترة الواقعة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٩ حوالي احدى عشر ملياراً من الدنانير الأردنية واعتقد هؤلاء بأن المسؤولين قد هـدروا هذه الأموال بصورة غير مشروعة. كذلك فقد اراد الناس التعبير عما يجول في نفوسهم من سخط على امتداد الأحكام العرفية على طول الفترة السابقة على الانتخابات منذ ١٩٦٧، وتفشي الوساطة وسلطة الجهات الأمنية والحكومية.

وبما ان هذه الحالة كانت بطريقة او بأخرى نتيجة للصراع العربي الاسرائيلي وهيمنة القوة الاسرائيلية وتأزم القضية الفلسطينية فقد جاءت هذه في المرتبة الثانية من الأولويات. الغريب في الأمر هي الأولوية التي اعطاها البدو لقضية المرأة مقارنة بمرشحي الفئات الدينية المختلفة. لقد اعطى هؤلاء قضية المرأة المرتبة الثانية وبرزت كونها مشكلة تهمهم حتى قبل القضايا القومية. وربما ان التطور الاجتماعي وخروج المرأة للعمـل واقدام الرجال في البحث عن المرأة العاملة للزواج منها قد أثرت على مواقف مرشحي البادية. ولا شك في ان مرشحي المناطق البدوية يعتبرون انفسهم عوامل محـورية في احداث التغير في مجتمعاتهم والقضاء على التخلف ولذلك نجدهم يعطون قطاع المرأة اولوية اعلى من الأولوية التي اعطاها المسيحيون للمرأة علماً بأن المجتمع العربي كان يعتبر المسيحيين العرب أكثر تسامحاً تجاه المرأة وتحريرها.

مثل هذه الأولوية نجد تلك التي اعطاها المرشحون البدو للسياسة الخارجية حيث جاءت هذه في الأولوية السابعة بينما اعطتها الفئات الدينية الأخرى اولوية اقل بكثير. ومن الغرابة ان يأخذ القطاع الصناعي هذه المرتبة المنخفضة من الاولوية علما بأن المجتمع ـ ومن خلال تأكيدات الخطط التنموية ـ قد وصل الى القناعة بضرورة الانتقال الى مرحلة الصناعة والتصنيع، وان المجتمع لن يصل الى نوع من الاستقلال الاقتصادي ان لم يتحول الى الصناعة. كذلك فإن قطاع السياحة وهو من اهم قطاعات الدخل القومي

لم يحظى سوى بالمرتبة الاخيرة من الأولوية.

جـــدول - ٢ -
توزيع اصحاب البيانات الانتخابية
حسب الدائرة الانتخابية ومن قدموا دعاية

الدائـرة الانتخابيـة	عدد المرشحين	المرشحون الذين جمعت دعايتهم
عمان الأولى	٢٢	١١
عمان الثانية	٣٥	١٢
عمان الثالثة	٥٥	٤٨
عمان الرابعة	١٩	/
عمان الخامسة	٥٢	٢٦
عمان السادسة	٢٨	١٧
عمان السابعة	١٧	٢
اربـــد	٦٩	٦٣
الكورة والشونة الشمالية	١٨	٦
الرمثا وبني كنانة	١٨	٧
جرش	٢٠	١٥
لواء عجلون	٣١	٢٦
المفـــرق	٤٠	٥
الزرقـــاء	٦٠	٤٠
البلقـــاء	٤٢	١٩
معـــان	٤٠	٥
الطفيلـة	١٧	٢
الكـــرك	٦٤	٢٧
المجمـــوع	٦٤٧	٣٣١

جـدول ـ ٣ ـ
توزيع حقول الدعاية حسب الديانة

نوع المقعد	مسلم بدوي		مسلم حضري		مسلم شركسي		مسيحي	
حقول الدعاية	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط
السياسة الداخلية	٤,٤٣	٧,٦٠	٤,٢٦	٧,٩١	٣,٧٤	٩,٨٠	٤,٥٣	٢,٢٧
القضية الفلسطينية	٢,٠٧	٢,٤٠	٢,٢٠	٤,١٧	٢,٤١	٤,٧٠	١,٩٦	٣,٤٨
القطاع الاقتصادي	١,٦٦	٢,١٠	٢,٤٤	٢,٨٩	٢,٧٢	٣,٥٠	٢,٤٣	٢,٦٩
القطاع الاجتماعي	٠,٩٧	٢,٤٠	١,٦٠	٢,٤٦	١,٥٦	٣,٠٠	١,٧١	٢,٨٣
القطاع التعليمي	١,١٨	١,٥٠	١,٨٤	٢,٥٩	١,٥٨	١,٦٠	٢,٢٣	٢,٥٤
القطاع الزراعي	١,٤٩	١,٣٠	١,٩٩	٢,٤٨	١,٧٠	٢,٣٠	٢,١٣	٢,٦٧
قطاع المرأة	١,٥٨	٢,٦٠	١,٨٣	٢,١٨	٢,٢٦	٣,٠٠	٢,١٩	٢,٢٦
القطاع الشبابي	١,٤٨	١,٢٠	١,٩٥	١,٩٥	٢,٢١	٢,٠٠	١,٩٩	٢,٢٩
القطاع الصناعي	١,٢٠	١,١٠	١,٧٢	١,٧٠	١,٥٧	١,٧٠	١,٥٥	١,٢٣
قطاع الخدمات الصحية	٠,٧٠	٠,٦٠	١,١٩	١,٣٤	٠,٧٩	٠,٨٠	١,٣٠	١,٣٨
السياسة الخارجية	٠,٩٥	١,٣٠	١,٢٧	١,٢٥	٠,٩٩	٠,٩٠	١,٣٠	١,٦٥
القطاع السياحي	٠,٤٨	٠,٣٠	٠,٧٩	٠,٣٨	٠,٨٥	٠,٥٠	٠,٧٧	٠,٤٢

جـدول ـ ٤ ـ
ترتيب الأولويات لحقول الدعاية حسب الديانة

نـوع المقعـد / حقـول الدعايـة	مسلم بدوي	مسلم حضري	مسلم شركسي	مسيحي
السياسة الداخلية	١	١	١	١
القضيـة الفلسطينيـة	٣	٢	٢	٢
القطـاع الاقتصادي	٦	٣	٣	٤
القطاع الاجتماعي	٤	٦	٥	٣
القطاع التعليمي	٦	٤	٩	٦
القطاع الزراعي	٨	٥	٦	٥
قطاع المـرأة	٢	٧	٤	٨
القطاع الشبابي	٩	٨	٧	٧
القطاع الصناعي	١٠	٩	٨	١١
قطاع الخدمات الصحية	١١	١٠	١١	١٠
السياسـة الخارجية	٧	١١	١٠	٩
القطاع السياحي	١٢	١٢	١٢	١٢

جـــدول ـ ٥ ـ
توزيع حقول الدعاية حسب الجنس

الجنـــس	ذكـــر		انثـــى	
حقـــول الدعـايـة	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط
السياسـة الداخليـة	٤,٤٠	٨,٢١	٣,١٢	٦,٣٠
القضيـة الفلسطينية	٢,١٨	٤,٠٠	٢,٣٦	٣,٥٠
القطـاع الاقتصادي	٢,٤٤	٢,٨٦	١,٧٠	٢,٣٠
القطـاع الاجتماعي	١,٦٠	٢,٥٠	١,٣١	٢,٢٠
القطـاع التعليمي	١,٨٩	٢,٥٥	١,٥٠	١,٣٠
القطـاع الزراعـي	٢,٠٠	٢,٤٧	١,٧٦	٢,٣٠
قطـاع المـرأة	١,٨٧	٢,٢٣	١,٢٠	٣,٥٠
القطـاع الشبابي	١,٩٦	٢,٠٠	٠,٩٩	١,١٠
القطـاع الصناعـي	١,٧٠	١,٦٣	٢,٢١	١,٧٠
قطاع الخدمات الصحية	١,٢٠	١,٣٢	٠,٩٤	١,٠٠
السياسـة الخارجيـة	١,٢٧	١,٢٩	١,٢٦	١,٤٠
القطـاع السياحـي	٠,٧٥	٠,٣٧	١,٢٥	٠,٧٠

جـــدول ـ ٦ ـ
ترتيب الأولويات لحقول الدعاية حسب الديـانة

الجنـــس / حقـول الدعـاية	ذكـــر	انثـــى
السياسـة الداخليـة	١	١
القضيـة الفلسطينيـة	٢	٢
القطـاع الاقتصـادي	٣	٥
القطـاع الاجتماعـي	٥	٦
القطـاع التعليمـي	٤	٩
القطـاع الزراعـي	٦	٤
قطاع المـرأة	٧	٣
القطـاع الشبابـي	٨	١٠
القطـاع الصناعـي	٩	٧
قطاع الخدمات الصحية	١٠	١١
السياسـة الخارجيـة	١١	١١
القطـاع السياحـي	١٢	١٢

جدول - ٧ -
توزيع حقول الدعاية حسب العمر

حقول الدعاية	٢٠-٣٩		٤٠-٤٩		٥٠ فما فوق	
حقول الدعاية	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط
السياسة الداخلية	٥,٤٧	٨,٣٨	٤,٢٢	٨,٥٦	٤,٣٢	٧,٨٤
القضية الفلسطينية	١,٦٥	٤,٤٦	٢,١٨	٤,١٩	٢,٢٦	٢,٨٦
القطاع الاقتصادي	٢,٧٨	٣,٠٨	٢,٥٧	٢,٠٢	٢,٢٧	٢,٧٠
القطاع الاجتماعي	١,٥٠	٢,٣٥	١,٦٩	٢,٧٤	١,٥٥	٢,٤١
القطاع التعليمي	٢,١٩	٢,٨٥	١,٩٣	٢,٧٨	١,٧٩	٢,٢٨
القطاع الزراعي	٢,٥٠	٢,٨١	١,٧٨	٢,٢٥	٢,٠٦	٢,٥٧
قطاع المرأة	٢,٣٠	٢,٦٢	١,٩٩	٢,٥٢	١,٧٤	٢,٠٤
القطاع الشبابي	٢,٤٢	٢,٥٤	١,٩٧	٢,٣٠	١,٨١	١,٦٨
القطاع الصناعي	٢,٤١	٢,١٥	١,٦٥	١,٦٢	١,٥٧	١,٥٦
قطاع الخدمات الصحية	١,٤٨	١,٧٣	١,٢٠	١,٤٤	١,١٢	١,١٦
السياسة الخارجية	٠,٩٩	٠,٨٨	١,٣٧	١,٣٧	١,٢٢	١,٢١
القطاع السياحي	٠,٦٨	٠,٢١	٠,٨١	٠,٤٠	٠,٧٧	٠,٢٩

جدول - ٨ -
ترتيب الاولويات لحقول الدعاية حسب العمر

الفئة العمرية / حقول الدعاية	٢٠ - ٢٩	٤٠ - ٤٩	٥٠ فما فوق
السياسة الداخلية	١	١	١
القضية الفلسطينية	٢	٢	٢
القطاع الاقتصادي	٢	٣	٣
القطاع الاجتماعي	٨	٥	٥
القطاع التعليمي	٤	٤	٦
القطاع الزراعي	٥	٧	٤
قطاع المرأة	٦	٦	٧
القطاع الشبابي	٧	٨	٨
القطاع الصناعي	٩	٩	٩
تطاع الخدمات الصحية	١٠	١٠	١١
لسياسة الخارجية	١١	١١	١٠
القطاع السياحي	١٢	١٢	١٢

جـــدول - ٩ -
توزيع حقول الدعاية حسب المهنة

المهنــة	مهــن حــرة		اعمــال تجاريــة		مـوظف حكومــي	
حقول الدعاية	انحراف معيـاري	متوسط	انحراف معيـاري	متوسط	انحراف معيـاري	متوسط
السياسة الداخلية	٤,٢٢	٨,٥٥	٤,٣٣	٧,٥٧	٤,٥٩	٨,٠٧
القضية الفلسطينية	٢,١٣	٤,٢٥	٢,١	٣,٦١	٢,٢٧	٣,٩٣
القطاع الاقتصادي	٢,٤٢	٢,٧٥	٢,٢٧	٢,٧٩	٢,٥٢	٢,٩٩
القطاع الاجتماعي	١,٥١	٢,٥٧	١,٦٧	٢,٣٩	١,٦٦	٢,٥٦
القطاع التعليمي	١,٩٢	٢,٤٤	٢,٠٧	٢,٤٦	١,٧٤	٢,٦٢
القطاع الزراعي	١,٩	٢,٣٦	١,٩	٢,١٣	٢,١١	٢,٨٠
قطاع المــرأة	١,٩	٢,٣٥	١,٩٩	٢,٠٨	١,٨٣	٢,٢٩
القطاع الشبابي	٢,٠٣	٢,٢٤	١,٧٧	١,٦٥	١,٩٣	١,٨٩
القطاع الصناعي	١,٦٥	١,٥٤	١,٥٧	١,٥٢	١,٧٧	١,٧٨
قطاع الخدمات الصحية	١,٢٦	١,٣٢	١,٧٠	١,١٩	١,١٧	١,٣٦
السياسة الخارجية	١,٣٦	١,٣٩	١,١	١,٠٦	١,٢٣	١,٣٢
القطاع السياحي	٠,٦٦	٠,٢٦	٠,٩١	٠,٥	٠,٧٨	٠,٤٣

جـــدول - ١٠ -
ترتيب الاولويات لحقول الدعاية حسب المهنة

المهنــة / حقـول الدعاية	مهن حـرة	اعمال تجارية	موظف حكومي
السياسة الداخلية	١	١	١
القضية الفلسطينية	٢	٢	٢
القطاع الاقتصادي	٣	٣	٣
القطاع الاجتماعي	٤	٥	٦
القطاع التعليمي	٥	٤	٥
القطاع الزراعي	٦	٦	٤
قطاع المرأة	٧	٧	٧
القطاع الشبابي	٨	٨	٨
القطاع الصناعي	٩	٩	٩
قطاع الخدمات الصحية	١١	١٠	١٠
السياسة الخارجية	١٠	١١	١١
القطاع السياحي	١٢	١٢	١٢

اتفقت الفئات المهنية الثلاث على مراتب الاولوية الثلاث الاولى بالترتيب للسياسة الداخلية والقضية الفلسطينية والاقتصاد، وكانت هذه المراتب في جميع الفئات متقاربة لباقي الحقول عدا فيما يخص الحقل الاجتماعي والتعليم والزراعة فقد اعطت فئة المهن الحرة حقل الرعاية الاجتماعية مرتبة اعلى من الفئات الاخرى لأن الكثيرين من افرادها يشعرون بالمدى الذي غيرت فيها التحولات الاخيرة في المجتمع البنية الاجتماعية وظهرت مشاكل جديدة في حقول القانون والطب والرعاية الصحية، بينما هم يطمحون الى تحسين هذه الخدمات للمواطنين. غير ان هذه الاختلافات الطفيفة بين المتوسطات لا تعني الكثير.

جـــدول - ١١ -
توزيع حقول الدعاية حسب التعليم

المستوى التعليمي	ثانـــوي		بكالوريـــوس		دراسات عليـا	
حقـول الدعاية	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط
السياسة الداخلية	٤,٣٥	٢,٢٨	٤,٤٦	٨,٣٦	٢,٨٩	٩,٣٥
القضية الفلسطينية	٢,٢٧	٢,٩٨	٢,١٩	٣,٩٩	٢,٠٢	٤,٣
القطاع الاقتصادي	٢,٤٥	٢,٨٧	٢,٤٦	٢,٧٥	٢,٢٧	٢,١٦
القطاع الاجتماعي	١,٦٣	٢,٢٨	١,٥٧	٢,٥٦	١,٥٩	٢,٠
القطاع التعليمي	١,٧٦	٢,٤٦	١,٩٢	٢,٥٢	٢,١	٢,٦٣
القطاع الزراعي	٢,٠٨	٢,٥١	١,٩٥	٢,٣	١,٩	٢,٩٨
قطاع المرأة	١,٧٨	٢,١٥	١,٩٢	٢,٣٢	٢,٠٩	٢,٣٩
القطاع الشبابي	١,٩	٢,٠١	٢,١	٢,٠٠	١,٩١	١,٨٦
القطاع الصناعي	١,٦٢	١,٥٧	١,٦٣	١,٥٢	١,٩١	٢,١٢
قطاع الخدمات الصحية	١,١٣	١,٢٤	١,٢٢	١,٣	١,٢٣	١,٤٧
السياسة الخارجية	١,١٨	١,١٧	١,٣٤	١,٣٣	١,١٦	١,٤٧
القطاع السياحي	٠,٧٧	٠,٤٢	٠,٧٦	٠,٣٦	٠,٨٤	٠,٤١

جـــدول - ١٢ -
ترتيب الأولويات لحقول الدعاية حسب التعليم

المستوى التعليمـي / حقـول الدعايـة	ثانـــوي	بكالوريـــوس	دراسات عليـا
السياسة الداخلية	٤	١	١
القضية الفلسطينية	١	٢	٢
القطاع الاقتصادي	٢	٣	٣
القطاع الاجتماعي	٦	٤	٤
القطاع التعليمي	٥	٥	٦
القطاع الزراعي	٣	٧	٥
قطاع المـــرأة	٧	٦	٧
القطاع الشبابي	٨	٨	٩
القطاع الصناعي	٩	٩	٨
قطاع الخدمات الصحية	١٠	١١	١١
السياسة الخارجية	١١	١٠	١٠
القطاع السياحي	١٢	١٢	١٢

يرينا الاختلاف في المستويات التعليمية اختلافات في مراتب الأولويات التي اعطاها المرشحون لحقول الدعاية المختلفة. في حين اعطى حاملوا الشهادة الثانوية المرتبة الاولى للقضية الفلسطينية اعطى المرشحون من حاملي الشهادات الجامعية هذه المرتبة الى السياسة الداخلية التي لم تحصل إلا على المرتبة الرابعة لدى حملة الثانوية من المرشحين. واذا ما دل هذا على شيء فإنما يدل على ان حملة الثانوية العامة يرون النسبية في نوع السياسة الداخلية اذا ما قيست بأهمية المصادر التي تحددها وهي استمرارية القضية الفلسطينية من ناحية واذا ما قيست كذلك بنسبية الحريات التي سوف تعطى مقابل الحريات التي كانت موجودة قبل ذلك تحت نفس الظروف الاقتصادية وتبعية الافراد في هذا المستوى حيث تمنع الاستقلال الشخصي في مجالات اخرى (الفكر والفعل). ومن هنا جاء تقديم هذه الفئة لأولوية القطاع الاقتصادي الى المرتبة الثانية واعطاء الزراعة المرتبة الثالثة معتبرة الزراعة العمود الفقري في انعاش الاقتصاد الاردني. ولا شك في ان حملة الشهادة الثانوية من المرشحين يشعرون بعبء البطالة السائدة في البلد بنسبة عالية تفوق ما تقدمه الاحصاءات الرسمية وبخاصة في هذه الفئة من افراد المجتمع حيث ان حملة الشهادة الثانوية والكلية الجامعية المتوسطة وفي كثير من الاحيان البكالوريوس قد اصبحت لا تسمن ولا تغني من جوع. لقد جاء التراجع الاقتصادي في الاردن منذ عام ١٩٨٥ حيث ظهرت مديونية الوطن العالية لتعلن لهؤلاء مثل هذه الحقائق ولذلك فلا مناص من التوكيد على البديل في ايجاد فرص العمل البديلة بعد تقلص احتمالات الهجرة الى اسواق العمل الخارجية.

وتبين المرتبة المنخفضة التي اولاها حملة الشهادة الثانوية من المرشحين مدى اعتقادهم بأن الانتقال الى التصنيع صعب وبخاصة ان الحالة الاقتصادية في تدهور وان الزراعة شبه غائبة ولا تغطي اكثر من ١٥٪ من احتياجات الاستهلاك (الاحصاءات الزراعية لعام ١٩٨٩). اما في ترتيب الأولويات للقطاعات الاخرى فلم يختلفوا عن حملة الشهادات الجامعية والعليا.

الفصـل الثـامن

خلاصـــة:
دور التمأسس والفرد
بين تكوين الاتجاه والممارسة

١:٨ ـ الهوة بين المثال والممارسة:

دخل النظام الحكومي (نظام الحكم) ومؤسسة الدولة الى المجتمع الاردني دون تمهيد مسبق بين الناس كي يقبلوه ويتعاونوا معه. لقد جاء نظام الحكم بمفاهيم جديدة ربطها الانسان الاردني بماضي دولة اخرى لم ير منها الا الظلم والتعسف ولذلك يمكننا ان نتصور مدى الجهد الذي بذله النظام بمؤسساته الجديدة كي يمأسس ذاته في سلوك الافراد.

السلطة التي سادت المنطقة خلال الحكم العثماني، والفيصلي وما بعده كانت سلطة شيوخ العشائر او ما اخذ يدعى فيما بعد الحكومات المحلية، وهي سلطة واحدية متزمتة ابوية ومن نوع يختلف كثيرا عن المفهوم الحديث للسلطة. وعندما جاء النظام، وبدأ ينشر المفاهيم التي جلبها معه مثل الدولة الكلية، والقانون والعدالة والحرية، كان هذا يتضمن ايضا ذوبان السلطة العشائرية فيه وتحويل الشيخ من حاكم الى محكوم. غير ان النظام في فتراته الاولى، ولمدة طويلة حافظ على سلطة شيوخ العشائر التي كان عليها ان تقوم بوظيفة هامة جدا تتمثل في تعريف الانسان الفرد في الاردن بالنظام الجديد وحسناته، او على الاقل ان تحافظ على هذا الانسان الفرد داخل سلطتها حتى يتسنى للدولة الوصول اليه وتعليمه وتعريفه بذاته.

نتيجة لذلك وجد الانسان الاردني نفسه يخضع لسلطتين فهمهما في اطلاقهما وتصور السلطة الثانية أعتى من الأولى يمثلها جنود، وشرطة ودرك قاسون، وتصور السلطة العشائرية سلطته تحول دون وصول الدولة اليه من قبيل علاقته الدموية القرابية من الشيخ. وبذلك استمر الانسان الفرد في الاردن بتفادي اتصاله مع الدولة الا من خلال السلطة العشائرية. لقد اخذ هذا الشعور عند المواطن الاردني يزداد بازدياد التقارب بين شيوخ العشائر والنظام من خلال احتلال هؤلاء للمراكز في الدولة والتي زادت من نفوذهم على اتباعهم ورأى هؤلاء ان هيبة الدولة اخذت تزيد من هيبة السلطة العشائرية بين الافراد.

غير ان النظام لم يأت من أجل ذلك ولم يأتي لنشر هذه الفكرة عن ذاته، فقد جاء بمفاهيم الدولة والنظام والقانون والحقوق والواجبات، والحرية، ووضع هذه الأوليات

في مجموعة من القوانين الاساسية دعاها بالدستور، ووضع اللبنات الاولى لممارسة الحكم النيابي، فوضع قانون الانتخابات والقوانين الاخرى التي كانت تدعو الانسان الفرد الى المشاركة والفعالية. وبينما كان النظام قادرا على اقناع رؤساء العشائر والمتعلمين بذلك فقد بقي اغلبية الناس خارج هذه المعرفة ولم يكتسب النظام هذه المصداقية الا بعد عناء طويل وعقود من الدأب والعمل. لقد كان عامة الناس يعانون من الأمية والجهل، وبقيت الأمور تسير من خلال النخبة حتى اخذت مؤسسات الدولة تفعل فعلها وتؤثر على الافراد مباشرة من خلال التعليم، وزيادة فرص العمل معها وتكوين الجيش والوزارات والدوائر التي اخذ الفرد يحتاج الى خدماتها حتى في اعز ما لديه وهي لقمة العيش.

ونتيجة لتوزيع السلطة ذاتيا بين الدولة (الحكومة) والسلطات المحلية (القبلية) دون ان تكون الدولة تعني ذلك مباشرة، ونتيجة اشتراك القيادات المحلية في مؤسسات الدولة العليا والدنيا (المجلس النيابي، والوزارات، ومؤسسات الدولة الادارية والعسكرية والامنية) اخذ الانسان الفرد في الاردن يميل الى قريبه المتقرب من النظام ليطالب له بالحقوق المرجوة من الدولة، واخذ هؤلاء المتقربون من السلطة يمارسون ادوارا ثانوية غير الادوار التي كانت تمليها المكانات الاجتماعية الوظيفية التي كانوا يشغلونها. ومع الزمن خلقت هذه الوساطة نوعا متجذرا من التبعية بين الافراد والواسطة، حتى ان الافراد كانوا يعملون في حالات كثيرة وفي جميع المناسبات من اجل وضع قياداتهم العشائرية في مراكز الدولة ويتباهون بذلك امام الآخرين ويفاخرون الآخرين بأن أقربائهم ذووا نفوذ في الحكومة والجيش وغيرها وانهم قادرون في لحظة ما على تحصيل ما يريدون. وظهرت المفاخرات مثل «عمي يعمل كذا.. وخالي وزير، وابن عمي عقيد في الجيش... الخ.

من جهة اخرى اخذت هذه الوساطة اشكالا كثيرة واخذت تتحول تدريجيا من توسيع دائرة الاتباع الى جمع الثروة. الذين عاشوا سنين الخمسينات والستينات والسبعينات لا يزالوا يتحدثون عن محسوبية ذلك الوقت وكيف ان الانسان الفرد كان يذهب الى الواسطة والتي تطلب منه المبلغ المعين لوضعه في مكانة ما وبخاصة في الوزارات والجيش والشرطة وغيرها. هذه الوساطة حدت ايضا ببعض المغنين الى عمل اغنية بهذا العنوان «كل شيء بده واسطة حتى الجيزة واسطة شو هالحالة الفارطة».

الدولة في نظر الافراد كانت المارد المتربص لهم، وهذه الفكرة الارهابية عن الدولة والنظام سارت جنبا الى جنب مع تنشئة اجتماعية تحول دون تغيير هذه الصورة، وكما يذهب د. احمد ظاهر (احمد ظاهر ١٩٨٦) فإن طبيعة هذه التنشئة الاجتماعية قد بنيت على قهر الافراد وصهرهم في بوتقة البناء الاجتماعي القبلي وتنمية انتماءه الأول الى العائلة والحمولة والقبلية ذاتيا لأن الأسرة نفسها لم تعي مساوىء هذا الاتجاه التربوي

وكانت لا تزال تعيش في جو الحماية القبلية، وكانت الزعامات المحلية لا تزال تمارس سلطتها واقناع الاتباع بمركزية واهمية ذاتها، وان الافراد دون هذه الزعامات ليسوا بشيء يذكر. لقد كانت وسيلة التنشئة هي القمع والضرب حتى الضرب المبرح. هذا اضافة الى المفاهيم القمعية التي كان الآباء يعلمونها للابناء حيث كان كل شيء عيبا حتى الحديث الى الضيوف في البيت، واعطاء الجواب للأب والأم، مما كان على الطفل الا ان يسمع ويسلم.

مثل هذا التوجه او ما يكمله كان سائدا في المدرسة، فالعقاب بالعصا. وكان المعلم يدخل غرفة الصف ومعه العصا. وعلى الرغم من منع وزارة التربية والتعليم للضرب في المدارس الا ان هذه العادة لا تزال سائدة، والعلاقة بين المعلم والطالب علاقة خوف وريبة من جهة الطالب واستبدادية من جهة المعلم. وبقي ولي الامر سيفا مشهورا في وجه الطالب حتى في اعلى مراحل دراسته. ولا تزال الجامعات تتفاعل مع هذا المفهوم وتهدد الطالب حتى في الجامعة باستدعاء ولي امره ان هو لم يمتثل. وبينما كان المعلم يعلم المثاليات من حرية وعدالة ومشاركة، كان نفس المعلم يمارس اعنف صور القمع. واستكمالا لهذه الصورة فقد كانت الادارة تفعل نفس الشيء، وكانت الهرمية غير تشاركية بل تسلطية من الطراز الاول، بحيث ان الموظف اذا ما اراد تحصيل شيء من حقوقه عند مديره او رئيسه يلجأ الى توسيط افراد آخرين او يتعلق بطريقة معينة، واذا ما تقرب من رئيسه فإنه يصبح الوسيط للآخرين عند حضرة المدير. هذه الازدواجية بين المتطلب الظاهري للحياة والمتطلب العملي للحياة انتج لنا تعدد الوجوه عند الانسان الفرد، واصبح التوجه - والسلوك عمليتان متناقضتان في حياة الفرد. واخذ تطور الحياة الاقتصادية وغلاء المعيشة او ارتفاع مستوى الحياة الاقتصادية يعزز من التباعد بين المتطلبات المثالية والمتطلبات السلوكية.

مع تطور الدولة واتساع رقعة مؤسساتها واستقطاب النخب من الجماعات القبلية المحلية، اخذت هذه الجماعات بالتجزئة التضادية (Segmentary opposition) ووصلت مع الزمن الى الاستقلال او شبه الاستقلال العائلي وخاصة في الفترة التي تلت ١٩٥٠ بحيث ان الفرد وقع في نفس التضاد حتى تجاه القبلية والعشائرية إذ كان عليه ان يكون مواليا لعشيرته تجاه ابناء العشائر الاخرى وبخاصة في الازمات بسبب تساهل الدولة مع تطبيق القانون العشائري (الدم، العرض، والى درجة اقل الافراح). وفي كل مرة كان ينهدم بناء ثقة في الهيكل الاجتماعي القائم وتبني بناءات ثقة جديدة في الحالات المحدثة بحيث ان مجموعات القيم التي اقيمت عليها بناءات الثقة كانت تتغير باستمرار. ولكن رواسب هذه البناءات المنصرمة بقيت تعمل في سلوك الفرد. وربما اننا ننسى ان التكيف الاجتماعي في كثير من الاحيان هو تكيف ظاهري لأن الفرد اخذ يتعلم كيف يصل الى غاياته الشخصية مستخدما القواعد البراجماتية. وقد لعب التعليم في هذا المجال

دورا هاما بحيث ان ما اصبح يدعى بالعامية «التوجهن» اصبح القاعدة المعروفة وغير المعترف بها. لقد اصبح الانسان الفرد الاردني بين كفي رحى تتناطحه لو فلت من احد الكفين لم ينجو من الآخر وربما على جميع الجبهات.

٢:٨ ـ دور الدولـــة:

جاءت الدولة واخضعت الجماعات القبلية المختلفة لسلطتها المركزية ومأسست ذاتها داخل المجتمع الذي احتفظ بـطابعه القبـلي الى درجة بعيـدة. هذه القبليـة او العشائرية ليست كما قدمتها الباحثة الامريكية ليندا لين من انها مفهوم اكاديمي ليميز نمط معيشة عن نمط آخر من الحياة الاجتماعية L. Layne (١٩٨٧) بل ان هذه العشائرية نظام يتعارض في وجوده مع نظام الدولة التي يشكل الفرد في فرديته أساس وجودها كما يفـرض ذلك الدستور. لقد كان تعامل النظام مع الجماعات القبلية استراتيجية مرحلية للوصول الى ما وصلنا اليه الآن وكانت فترة تنشئة اجتماعية سياسية على مستوى الوطن والفئات الاجتماعية المختلفة لنقل هذا الانسان الاردني نقلة نوعية الى مرحلة ارتباطه مباشرة بالدولة يمارس فيها حقوقه وواجباته. لقد اوجدت حالات الازمات التي مر بهـا نظام الحكم مجموعة من الاحكام الطارئة للحفاظ على بقاء الدولة واستمراريتهـا وربما ان الانشغال بهذه الازمات وتطور الانسان الاردني مع تـطور الدولة قد أدت الى وضـع علامات استفهام كثيرة حول مصداقية طرفي العلاقة (الدولة والفرد)، واذا كانت الدولة قد شهدت مأسستها في المجتمع، واصبح نظام الحكم متأكدا من ان المواطنين قد اعترفوا بشرعية وجوده عن طريق مجموعة من القناعات التي وصلوا اليها من خـلال قنوات متعددة فقد حان الوقت ان ينظر بعمق الى بعض العوائق الاساسية والتي تتضمنها مجموعة القوانين الاساسية او المواد الدستورية وطرحها للنقاش. هذه الأمور تعيش في كيان الفرد وتقوده الى بعض الشك والريبة من التصرف بانفتاحية والانتقال من السلوك المناقض للاتجاه الى تلاقي الاتجاه والسلوك، لقد وجدنا من تجربة عودة الديمقراطية ان الاتجاه مغاير جدا للسلوكات والجدول المرفق يبين ذلك بوضوح. فبينما قال ٩١,٩٪ من مجموع المبحوثين بأنهم يرغبون بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية (جدول ٢٢ من الفصل الرابع) وكان المبحوثون جميعا ممن يحق لهم الاقتـراع نجد ان ٣٥,٥٪ من مجموع من لهم حق الاقتراع قد ذهبوا الى صناديق الاقتراع (الجدول المرفق). هذا فرق شاسع ينم عن وجود روادع داخلية في نفسية الفرد تمنعه من فعل ما يرغب به. فما الذي يفسر لنا الفروق الكبيرة بين النسب العالية في استجابات الناخبين الدالة على الرغبة الجامحة في المشاركة السياسية.

والاقبال الفعلي على الانتخابات بحيث انها لم تصل الى ١:٣ واذا ما استعرضنا الاحصاءات حول هذا الموضوع لوجدنا ان اكبر نسبة وصل اليها المقترعون مقارنة بمن يحق لهم الاقتراع في المناطق البدوية وحيث السكان، كما هو متوقع، اكثر سكان المملكة

تمسكا بالعشائرية، لم تصل الى ٥٠٪ بل كانت ٤٧,٨٥٪ في بدو الوسط و ٤٤,٥٩ في بدو الجنوب و ٤٢,٦١٪ في بدو الشمال. حتى في المفرق (محافظة المفـرق) والتي يصفها بعض الباحثين (ياسر العدوان ١٩٩١) بأن سكانها لا يزالون يعيشون الحياة القبلية ويميلون اليها، فلم تصل نسبة المقترعين الى من يحق لهم الاقتراع الى اكثر من ١٨,٧٪. كذلك فإن المناطق التي وصل سكانها الى قمة ما يدعى بالتطور فقد وصل عزوف سكانها عن الانتخـابات الى ٧٦,٩٤٪ بحيث لم يصـل منهم الى صناديق الاقتـراع اكثر من ٢٣,٠٦٪ في الدائرة الثانية من العاصمة والى ٣١,٢٨٪ في الدائرة الاولى. كيف نفسر هذا الاتفاق على ما يمكن ان ندعوه مقاطعة المشاركة السياسية. الجدول المرفق يبين لنا ان اعلى نسبة اقبال على الانتخابات كانت في دائرة عمان السادسة وفي الطفيلة حيث تعدت هذه النسبة ٥٠٪ ممن يحق لهم الاقتراع، اما باقي الدوائر فقد كانت أقل من ٥٠٪.

جـدول ـ ١ ـ

جدول تبيان السكان وأصحاب حق الاقتراع وأعداد المسجلين والناخبين والنسب المئوية لكل فئة بالنسبة الى الفئات الاخرى

الدائـرة الانتخابيـة	عـدد السكـان	أصحاب حـق الانتخـاب	عـدد المسجلين	نسبة المسجلين الى عدد أصحاب حق الانتخـاب	عـدد البطاقات الأصـل	عـدد البطاقات الموزعة	نسبة البطاقات الموزعـة الى الأصل	عـدد الناخبين	نسبة الناخبين الـى البطاقات الأصل	نسبة الناخبين الـى أصحاب حق الاقتراع
				٪			٪		٪	٪
عمان الأولى	٢١٠٦١٦	٨٤٧٠٨	٦٥٥٢٠	٧٧,٣٥	٦٥٢٤٢	٤٥٢٩٠	٦٩,٣١	٢٦٥٠٠	٥٨,٥١	٣١,٢٨
عمان الثانيـة	٣٩١٨٤٩	١٥٧٥٢٣	٦٩٦٠٧	٤٤,١٨	٧٣٤٣٥	٥٧٠٠٠	٧٧,٦٢	٣٦٣٢٧	٦٣,٧٣	٢٣,٠٦
عمان الثالثة	٢٢١١٣١	٨٨٨٩٥	٦٦١٨١	٧٤,٤٤	٦٠٨٢٤	٤٦١٩٩	٧٦,ـ	٢٧٥٩٠	٥٩,٧٢	٣١,٠٤
عمان الرابعة	١٣٠٤٧٥	٤١٥٩٧	٣٥٧٤٢	٨٥,٩٢	٣٥٧٨٨	٢٣٥١٢	٦٤,ـ	١٨١٠٠	٥٤,ـ	٤٣,٥١
عمان الخامسة	١٨٦١١٧	٧٤٨١٩	٥٤١٣٣	٧٢,٣٥	٦٠٢٨٩	٤٧٣٧٣	٧٨,٥٨	٢٨٤٠٢	٥٩,٩٥	٣٧,٩٦
عمان السادسة	٩٤٥٥٠	٣٨٠٠٩	٣٤١٩١	٨٩,٩٥	٣٥١٤٣	٣٠٦٩٢	٩٠,٣٤	٢١٨٧٥	٧١,٢٧	٥٧,٥٥
بدو الوسط	٦٤٧٣٠	٢٠٦٥١	١٨٠٧٠	٨٧,٥٠	١٨١٥٥	١٧٨١٦	٩٨,١٣	٩٨٨٢	٥٥,٤٧	٤٧,٨٥
اربـد	٣٩٠٦٨٥	١٩٥٣٤٢	١٢٨٣٤٧	٦٥,٧٠	١٢٦٩٠٣	١٠٩١٩٦	٨٦,٤	٥٧٤٠٠	٤٨,٦٨	٢٧,٣٣
عجلـون	٩٠٣٣٠	٤٥١٦٥	٣٦٤٠٢	٨٥,٥٩	٣٦٢٠٧	٣٤٥٠٠	٩٥,٢٩	٢١٧٠٠	٦٢,٩٠	٤٨,٠٥
جـرش	١١٣٣٣٠	٥٦٦٦	٣٢١٩٧	٥٦,٨١	٣١٣٥٦	٢٩٣٥٩	٩٣,٦	١٩٤٠٠	٦٥,٥٩	٣٤,٢٣
الرمثا وبني كنانة	١٣٧٤٢٠	٦٨٧١٣	٤١٢٤٦	٦٥,٠٢	٤١٣٦٠	٤٠٨١٥	٩٨,٧	٢٦٧٢٤	٦٥,٤٧	٣٨,٨٩
الاغوار الشمالية والكورة	١٥٣٦٦٣	٧٦٨٣١	٤٦٠٢٣	٥٩,٩١	٤٥٩٥٥	٤٣٠٤١	٩٣,٦٦	٢٨٥٠٠	٦٦,١٢	٣٧,٠٩
البلقـاء	٢٣١٠٠٠	١١٥٠٠٠	٩١٥٢٠	٧٩,٦٦	٩١٣٠٣	٨٣٣٧٤	٩١,ـ	٥٣١٤٣	٦٣,٧	٤٦,٢١
الكـرك	١٩٣٥١١	٩٦٧٥٥	٦٧٧٧٤	٧٠,٠٤	٦٧٥٦٣	٦٤٦٨٣	٩٥,٤٤	٣٥٧٢٢	٥٦,١٦	٣٦,٩١
معـان	٧٩٠٩٠	٣٩٥٤٥	٣٦٤٠٢	٨٥,٥٩	٢٧٩٨٢	٢٥١٠١	٩٠,ـ	١٩٤٢٧	٧٦,١٠	٤٩,١٢
بـدو الجنوب	٥٤٦٨٠	٢٧٣٤٠	١٨٤٩٠	٦٧,٦٢	١٨٤٧٦	١٦٣٣٠	٨٨,٣٣	١٢١٩١	٧١,ـ	٤٤,٥٩
الطفيلـة	٥٤٧٦٥	٢٧٣٧٨	٧١٧٥٧	٧٩,٤٦	٢١٩٠٨	٢٠٥٧٩	٩٤,ـ	١٥٣٦٤	٧٤,ـ	٥٦,٠٩
المفـرق	١٧٥٠٠٠	٧٨٦٠٥	٢١٩٣٨	٢٧,٩٠	٢١٦٤١	٢٠٠٤١	٩١,٧٠	١٤٢٠٥	٧٠,٨٦	١٨,٠٧
بـدو الشمال	٦٠٣٣٠	٣١١٩٨	٢٤١٣٣	٧٧,٣٥	٢٤٠٦٠	٢٢٨٩٣	٩٥,١٥	١٣٢٩٣	٧٥,٠٤	٤٢,٦١
الزرقـاء	٣٣٢٤٩٠	١٦٦٢٤٨	١١٦٢٣٥	٦٩,٩١	١١٦٣٧١	٨٨٠٢٨	٧٥,٦	٥٨١٥٣	٦٦,١٠	٣٤,٩٨
المجمـوع	٢٣٦٥٧٦٢	١٥٢٠٩٨٨	١٠٧٥٩١٧	٧٠,٢٧	١٠٢٠٠٦١	٨٧٥٨١٢	٨٥,٨٥	٥٤٣٨٩٨	٥٣,٣	٣٥,٥

لقد ظهرت تفسيرات كثيرة لهذه الظاهرة منها ما كتب ومنها ما لم يكتب. ما كتب منها سواء في الـ ـث او المجلات، في رأينا، ليس اكثر من اجتهادات في فراغ. لقد ذهب بعضهم الى ان الاردنيون كانوا قد مروا في فترة عصيبة، وكانوا خائفين من المشاركة السياسية تشككا منهم بأن النظام قد جاء بعملية الانتخابات وعـودة الديمقراطية للخروج من المأزق الاقتصادي والاحداث التي شهدها الاردن في جنوب البلاد. مثل هذا التعليل بالنسبة للباحث غريب من نوعه، والمعروف ان ردة الفعل على فعـل ما تكـون مساوية له في المقدار ومخالفة له في الاتجاه. لقد كان الاحـرى بنا ان نجـد الاردنيين يتهافتون على صناديق الاقتراع لينتخبوا ممثليهم في مجلس النواب؟ أليست مثل هذه التفسيـرات ابسط من ان يتصـورها العـارف. التغيب عن المشاركـة السياسيـة في الانتخابات البرلمانية هو نتيجة حتمية للوعي الذي وصل اليه الاردنيون من ان طبيعة القواعد التي تحكم العملية الديمقراطية في الاردن بحاجة الى اعادة النظر وبحـاجة لوضعها على طاولة النقاش. الديمقراطية لا تفرض فرضا ويجب ان تتمأسس بناء على قواعدها المنطقية حيث تكون العلاقة بين الفرد والدولة علاقة مباشرة. لم يعد الشعب الاردني ليعتقد بأن مجرد اجراء الانتخابات واجتماع الناجحين في الانتخابات في مجلس النواب قد غير الاحوال. التغير الاصيل والمقنع هو الذي يوصل في نهاية الامر الى القناعة عند المواطنين بأنهم يتبادلون مع الدولة حقوقا بواجبات، وهذه هي المرحلة الجديدة في عملية التمأسس.

قد يفهم بعض القراء بأن هذا الكتاب يحمل في طياته توجها سياسيا مناهضا لنظام الحكم في الاردن ـ الحقيقة غير ذلك، لأن عملية تمأسس الانظمة في البلاد العربية الاخرى لم توصل الى تقارب بـين نظام الحكم والشعب مثلمـا فعلت في الاردن، وهذه النتيجة راجعة الى كفاءة نظام الحكم ومقدرته على القيادة السليمة. فالأحوال المختلفة التي مرت على الاردن تطلبت مواقف واستراتيجيات مختلفة والمرحلة القادمة بحاجة الى استراتيجية جـديدة للعمـل السياسي، ولا شـك في ان الالتقاء بـين الشعب والقيادة سيؤهلهما لاســتيعاب هذه المرحلة وتخطيها.

غير ان عمليات التمأسس هذه والترادف في هدم واعادة تكوين بنـاءات الثقة، والتغير في مجموعات القيم التي أملت السلوكات المؤسسية قد نقلت المجتمع نقلة نوعية من حيث العلاقة بين النظام والشعب. لقد أوصل هذا الترادف الانسان الفرد في الاردن الى الوعي بأن الذين يتحركون من الاسفل الى الاعلى على درجات السلم الاجتماعي، وكذلك الذين يهبطون السلم من اعلى الى اسفل هم المسؤولون عن التذبذب في عملية استقرار الثقة بين الشعب والقيادة. والتحليل الدقيق لمجريات الاحداث للتاريخ الاردني يبين بكل وضوح ان التعارض في الاصل لم يكن بين الشعب ونظام الحكم بقدر ما كان بين مصالح النظام، كنظام دولة، وانسقة السلطة المحلية القبلية. واذا كانت هنالك عمليات

تضليل بطريقة او بأخرى فانها كانت من خلق اصحاب المصالح المشاركين في البنيتين الفوقية والتحتية ـ المؤسسات القبلية ومؤسسات الدولة. المعارضة في الوقت الحاضر ليست لنظام الحكم بقدر ما هي بشاغلي المكانات الاجتماعية والسياسية المؤسسية. غياب الثقة في الوقت الحاضر نجده بين اصحاب المراكز الادارية والمواطن، نتيجة لسوء استخدام السلطة في هذه المراكز الادارية. ان انسان الشارع الاردني غير قابل، في الوقت الراهن، ان يعتقد بأن شاغل المكانة الادارية يتعامل مع المواطنين بناء على القواعد والقوانين والانظمة المكتوبة. وعلى الرغم من بعض النجاح الذي احرزته برامج الاصلاح الاداري الا ان الفكرة العامة بين الناس لا تزال هي هي كما كانت بأن الواسطة هي التي تلعب الدور الاكبر في وصول المواطن الى اهدافه وغاياته. وبدلا من ان يتفرغ الاداري لتطبيق الانظمة، فانه لا يزال يستخدم مكانته والادوار المناطة اليه لتوسيع نطاق نفوذه، سواء في الوزارة، او في الشركة او حتى في البرلمان. والضغوط التي يمارسها اصحاب المكانات العليا على متخذي القرار في مؤسسة ما لا تزال مجهضة لمحاولة شاغل المكانة الاجتماعية ان يتعامل مع الامور بموضوعية. السؤال المطروح الآن للمرحلة التمأسسية الحاضرة والقادمة هو: كيف نصل الى اقناع المواطن بأنه يحصل على حقوقه دون وساطة؟ كيف نقنعه بأن لا يذهب الى عضو المجلس النيابي ليطلب منه التوسط لدى جهة ما بشأن ما؟ كيف نقنع شاغل المكانة الاجتماعية بأن لا يتعامل مع الوساطة سواء كوسيط او في قبول الوساطة؟

من الناحية القيمية يكون العدول عن او رفض سلوك ما مبنيا على القناعة لدى الفرد بأنه يتبادل مع الدولة ومباشرة من خلال مؤسساتها حقوقا بواجبات ما لم نصل الى هذه فإن الطريق سيبقى طويلاً.

ملحـق ـ ١ ـ

اتجاهات الناخبين نحو الانتخابات البرلمانية:
التوزيع المئوي لاستجابات الناخبين حسب الجنس ودرجة الاستجابة

سانتخـب:	موافـق بشـدة			موافـق			لا اوافـق بشدة			لا اوافـق			لا ادري		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
١ ـ بناء على قناعتي الشخصية	٧١,٩	٧٣,٢	٧٢,ـ	٢٣,٢	١٧,٩	٢٢,٦	٢٣,٢	١٧,٩	٢٢,٦	١,١	٣,٦	١,٣	١,٢	١,٨	١,٢
٢ ـ من اتفق عليه مع زملائي	٤,٨	٣,٠	٤,٦	٣١,٨	٣١,١	٣١,٧	٢٠,٨	١٨,٩	٢٠,٦	٣٧,١	٤٠,٢	٣٧,٤	٥,٥	٦,٧	٥,٦
٣ ـ من اتفق عليه مع والدي	٧,٥	٧,٤	٧,٥	٣٢,٩	٣١,٣	٣٢,٧	١٨,٥	١٣,٥	١٨,٠	٣٢,٨	٣٩,٩	٣٣,٥	٨,٣	٨,٠	٨,٢
٤ ـ من اتفق عليه على العشيرة	١٠,٣	٣,٧	٩,٦	٢٧,٦	٣١,٧	٢٨,٠	٢١,٥	١٧,٧	٢١,١	٣١,٦	٣٣,٥	٣١,٨	٩,٠	١٣,٤	٩,٥
٥ ـ من يقول لي زوجي او زوجتي انه صالح	٦,٤	٤,٥	٦,٢	١٩,٨	٢٠,١	١٩,٩	٢٣,٧	١٤,٩	٢٢,٨	٣٨,٧	٤٦,١	٣٩,٤	١١,٤	١٤,٣	١١,٧
٦ ـ من يطلب مني اولادي ان انتخبه	٥,٣	٤,٠	٥,١	١٥,٩	١٤,٦	١٥,٧	٢٥,٥	٢١,٢	٢٥,١	٤٢,٢	٤٨,٣	٤٢,٨	١١,٢	١١,٩	١١,٢
٧ ـ لن انتخب	٤,٨	٨,٣	٥,١	٨,٨	٩,٦	٨,٩	٣٤,٣	٢٥,٥	٣٣,٤	٣٣,٤	٣٥,٧	٣٣,٦	١٨,٧	٢١,٠	١٩,٠
اذا انتخبت فسأنتخب:															
٨ ـ المرشح من عشيرتي	٢٣,٩	١٦,٣	٢٣,١	٣٠,٠	٣٤,٣	٣٠,٤	١٥,٠	٩,٦	١٤,٤	٢٠,٢	٢٥,٣	٢٠,٧	١٠,٩	١٤,٥	١١,٣
٩ ـ مرشحاً من عشيرة مرموقة	٥,٨	٦,٨	٥,٩	٢٢,٣	٢٤,١	٢٢,٤	٢٩,٩	٢٠,٤	٢٩,٠	٣٣,١	٣٧,٠	٣٣,٥	٨,٩	١١,٧	٩,٢
١٠ـ مرشحا متعلما	٤٧,٦	٤٠,٥	٤٦,٨	٤١,٢	٤٧,٢	٤١,٨	٣,٢	٢,٥	٣,٢	٤,١	٣,٧	٤,٠	٣,٩	٦,١	٤,٢
١١ـ مرشحا ذا فكر وطني	٥٢,٩	٤٠,٩	٥١,٧	٣٤,٧	٤٦,٣	٣٥,٩	٢,٧	٣,٠	٢,٧	٥,٢	٣,٧	٥,٠	٤,٦	٦,١	٤,٧
١٢ـ مرشحا ذا اتجاه سياسي	٢٠,٨	١٨,٠	٢٠,٥	٢٩,٣	٢٩,٨	٢٩,٤	١٦,٣	١٨,٦	١٦,٦	٢٠,٨	٢٢,٤	٢١,٠	١٢,٧	١١,٢	١٢,٦
١٣ـ مرشحا يقدم لي برنامجا انتخابيا مكتوبا	١٣,٠	١٥,٣	١٣,٢	٣٣,٥	٣١,٣	٣٣,٣	١٢,٥	٨,٦	١٢,١	٢٢,٤	٢٧,٦	٢٢,٩	١٨,٦	١٧,٢	١٨,٥

ملحق - ١ -

اتجاهات الناخبين نحو الانتخابات البرلمانية:
التوزيع المئوي لاستجابات الناخبين حسب الجنس ودرجة الاستجابة

	موافق بشدة			موافق			لا اوافق بشدة			لا اوافق			لا ادري		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
أرى أن:															
١٤ ـ يكون المرشح للانتخابات البرلمانية رجلاً	٦٠,٨	٤١,٥	٥٣,٦	٢٧,٨	٣٦,٢	٣٠,٩	٤,٧	٧,٣	٥,٨	٤,٩	١١,٣	٧,٣	١,٨	٣,٧	٢,٥
١٥ ـ يكون المرشح للانتخابات البرلمانية انثى	٧,٩	١١,٩	٩,٤	٣٢,٥	٣٧,٣	٣٤,٢	٣٣,١	٢٣,٦	٢٩,٥	٢١,١	٢٠,٧	٢١,٠	٥,٥	٦,٥	٥,٩
١٦ ـ ان يشترك في الترشيح للانتخابات الرجل والمرأة	٢٤,٨	٣٨,٣	٢٩,٨	٣٢,٩	٣١,٨	٣٢,٥	١٧,٨	٩,٤	١٤,٧	١٩,٤	١٢,٧	١٧,٠	٥,٠	٧,٨	٦,٠
البرلمان هو:															
١٧ ـ مجلس يتكون من اشخاص ينجحون في الانتخابات ولهم وظيفة تحددها الحكومة	١٥,٣	١٥,٨	١٥,٥	٣٣,٢	٣٨,٨	٣٥,٣	١٧,٩	١١,٩	١٥,٧	٢٥,١	٢٠,٤	٢٣,٤	٨,٥	١٣,١	١٠,٢
١٨ ـ مجلس ينتخبه الافراد ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة	١٥,٥	١١,٥	١٤,٠	٢٤,٦	٢٢,٩	٢٣,٩	٢٤,٣	٢٥,٤	٢٤,٧	٢٥,٣	٢٨,٣	٢٦,٤	١٠,٤	١١,٩	١٠,٩
١٩ ـ مجلس فرضه الدستور على ان يكون افراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن طريق وجود المعارضة	٣٧,٦	٣٠,٧	٣٥,٠	٢٢,٢	٢٢,٨	٢٢,٥	٩,٥	٧,٨	٨,٨	١١,٣	١٠,٩	١١,٢	٩,٤	١٧,٧	١٢,٥
٢٠ ـ تكون لدينا ديموقراطية فقط حين توجد حياة برلمانية تتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة	٢١,٣	١٧,١	١٩,٧	٣٣,٩	٣١,٢	٣٢,٩	١١,٦	١١,٤	١١,٥	٢٠,٥	١٩,٦	٢٠,٢	١٢,٧	٢٠,٧	١٥,٧

اتجاهات الناخبين نحو الانتخابات البرلمانية:
التوزيع المئوي لاستجابات الناخبين حسب الجنس ودرجة الاستجابة

	موافق بشدة			موافق			لا اوافق بشدة			لا اوافق			لا ادري		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
٢١ ـ ليس من حق البرلمان ان يتدخل في وضع القوانين	٦,٥	٦,٦	٦,٥	١٥,٩	١٧,٥	١٦,٥	٣٢,٧	٢٣,٤	٢٩,٣	٣٢,٢	٣٤,١	٣٢,٩	١٢,٧	١٨,٥	١٤,٨
٢٢ ـ القانون الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية	٣٠,٣	١٩,٣	٢٦,٢	٣١,٣	٣١,٣	٣١,٣	٨,٩	٩,٥	٩,٢	١٣,٩	١٧,١	١٥,١	١٥,٥	٢٢,٨	١٨,٢
٢٣ ـ تتحقق الديموقراطية عن طريق اشتراك اعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز الى اتجاه سياسي معين	٥٣,٩	٥١,٢	٥٢,٩	٣٥,٠	٣٦,٤	٣٥,٥	٢,٩	٢,٦	٢,٨	٤,٠	٣,٦	٣,٩	٤,٢	٦,١	٤,٩
٢٤ ـ المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديموقراطية الاولى	٢٢,٨	١٦,٦	٢١,١	٢٣,٩	٣٠,٨	٢٢,٧	١١,٥	٩,٣	١٠,٦	١٥,٧	١٩,٧	١٧,٣	١٥,١	٢٣,٥	١٨,٣
٢٥ ـ هو البرلمان الذي يوافق على الحكومة او يرفضها	٢٢,٣	١٤,١	١٩,٢	٢١,٥	٢٥,٦	٢٩,٤	١٥,٠	١٤,٦	١٤,٨	١٤,٨	٢٠,٨	١٧,٠	١٦,٤	٢٥,٠	١٩,٦
٢٦ ـ البرلمان الاردني دون وجهاء عشائر غير ناجح	١٠,٦	٩,٥	١٠,٢	٢٠,٤	٢٤,٠	٢٦,٧	٣٠,٨	٢١,٧	٢٧,٤	٢٧,٠	٢٦,٠	٢٦,٧	١١,٢	١٨,٧	١٤,٠
المرشح للانتخابات البرلمانية في الاردن يجب ان يكون:															
٢٧ ـ متعلماً	٦٥,٨	٦٨,٣	٦٦,٤	٢٩,٧	٢٧,٤	٢٨,٨	١,١	١,٧	١,٣	٢,٢	١,٣	١,٨	١,٢	٢,٣	١,٦
٢٨ ـ ابن عشيرة مرموقة	٩,١	٩,٠	٩,١	٣٦,٣	٣٢,٦	٢٨,٧	٢٧,٤	٢٠,١	٢٤,٨	٢٩,١	٢٩,٣	٢٩,٢	٨,٠	٩,٠	٨,٣
٢٩ ـ غير منتم لاتجاه سياسي	٢٤,٩	٢٢,٠	٢٣,٩	٣٤,٤	٣٧,١	٣٥,٤	١٥,٢	١٣,٣	١٤,٤	١٦,٧	١٢,٩	١٥,٣	٨,٩	١٤,٦	١١,٠

ملحق - ١ -

اتجاهات الناخبين نحو الاستجابات البرلمانية:
التوزيع المئوي لاستجابات الناخبين حسب الجنس ودرجة الاستجابة

	موافق بشدة			موافق			لا اوافق بشدة			لا اوافق			لا ادري		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
٣٠ - متديناً	٣١,٩	٣٤,٤	٣٢;٩	٣٧,٥	٣٨,٢	٣٧,٧	٨,٩	٦,٧	٨,١	١٠,٥	١٢,٢	١١,١	١١,٢	٨,٥	١٠,٢
٣١ - معارضا للافكار السياسية المستعارة من الغرب	٤١,٥	٣٤,١	٣٨,٧	٢٩,١	٢٩,٦	٢٩,٣	٩,٠	٧,٢	٨,٣	١٣,١	١٥,٩	١٤,١	٧,٤	١٣,٢	٩,٦
٣٢ - له خبرة في المجال السياسي	٤٩,٠	٤٢,٠	٤٦,٤	٣٩,٦	٤٤,٩	٤١,٥	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٤,٦	٣,٧	٤,٣	٤,٥	٧,٣	٥,٦
٣٣ - فقيها بالمسائل الاقتصادية للوطن	٥١,٧	٤٣,٦	٤٨,٧	٣٩,٧	٤٥,٣	٤١,٧	٢,٣	٢,٧	٢,٥	٢,٦	٤,٥	٣,٣	٣,٧	٣,٩	٣,٨
٣٤ - غنياً	١٢,١	١٠,٩	١١,٦	٢٥,٩	٢٠,٨	٢٤,٠	٢٣,٤	٢٤,٠	٢٣,٦	٢٥,١	٢٩,٤	٢٦,٧	١٣,٦	١٤,٩	١٤,١
٣٥ - صاحب برنامج انتخابي واضح	٢٦,٠	٢٧,٠	٢٦,٤	٥١,٢	٤٩,٦	٥٠,٦	٤,٦	٥,٣	٨,٢	٨,٧	٨,٤	٨,٨	١٠,٢	٩,٣	
٣٦ - ان يحافظ على ويطور التقليد السياسي الاردني (اي التاج والدستور ومجلس الامة)	٣٣,٧	٣٥,٣	٣٤,٢	٤٢,٢	٤٢,٤	٤٢,٣	٧,١	٦,٤	٦,٩	٦,٢	٤,٦	٥,٦	١٠,٨	١١,٤	١١,٠
على الانتخابات:															
٣٧ - ان تكون حرة حسب نص الدستور	٦٣,٠	٥١,٨	٥٨,٨	٢٩,٢	٣٥,٥	٣١,٦	٢,٥	٣,٥	٢,٩	١,٥	٣,٠	٢,٠	٣,٩	٦,١	٤,٧
٣٨ - ان تكون لجان الانتخابات مكونة من اشخاص تعرف بالحيادية	٥١,٢	٤٠,٤	٤٧,٣	٣١,٧	٣٢,٩	٣٢,١	٦,٣	٨,١	٧,٠	٥,١	٨,٩	٦,٥	٥,٦	٩,٧	٧,٢
٣٩ - ان تبعد السلطات الامنية عن مراقبة الانتخابات	٢٠,٥	١٥,٨	١٨,٧	٢١,٨	٢٠,٦	٢١,٤	٢٦,٢	٢٧,٩	٢٦,٩	٢٧,١	٢٨,٧	٢٧,٧	٤,٤	٧,٠	٥,٣
٤٠ - ان تقصي الداعين لانتخاب شخص ما من قاعة وساحة موقع الانتخاب	٢٧,٩	١٨,٧	٢٤,٤	٣٧,٣	٤٠,٧	٣٨,٥	٩,٣	٩,٢	٩,٣	١٥,٣	١٤,٥	١٥,١	١٠,٣	١٧,٠	١٢,٨
٤١ - ان تقصي اقارب المنتخبين من لجان الانتخابات	٣٣,٥	٢٥,٤	٣٠,٤	٣٦,١	٣٥,٢	٣٥,٨	٨,٥	٩,١	٨,٧	١٤,٢	١٥,٦	١٤,٨	٧,٧	١٤,٦	١٠,٣
٤٢ - ان تمنع التجهيزات في قاعة وساحة موقع الانتخاب	٣٧,٢	٣٤,٦	٣٦,٢	٤٢,٧	٤٢,٠	٤٢,٥	٦,٢	٥,٥	٥,٩	٦,٣	٨,١	٧,١	٧,٥	٩,٨	٨,٤

ملحق - ٢ -

التوزيع المئوي لاستجابات الناخبين حسب الديانة ودرجة الاستجابة

	موافق بشدة			موافق			لا اوافق بشدة			لا اوافق			لا ادري		
	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع
سأنتخب:															
١ - بناء على قناعتي الشخصية	٧٤,٤	٦٧,٤	٧١,٨	٢١,٩	٢٤,٢	٢٢,٧	١,١	١,٦	١,٣	١,٠	١,٦	١,٢	١,٧	٥,١	٢,٩
٢ - من اتفق عليه مع زملائي	٤,٨	٣,٦	٤,٣	٣١,٥	٣١,٤	٣١,٥	٢١,٣	١٩,٧	٢٠,٧	٣٧,٨	٣٧,٧	٣٧,٨	٤,٦	٧,٦	٥,٧
٣ - من اتفق عليه مع والدي	٨,٠	٦,٥	٧,٤	٣١,٢	٣٦,١	٣٣,٠	١٨,٢	١٧,٣	١٧,٩	٣٦,٠	٢٩,٥	٣٣,٦	٦,٦	١٠,٦	٨,١
٤ - من اتفق عليه مع العشيرة	١٠,٢	٨,٤	٩,٥	٢٦,٠	٣٢,٠	٢٨,٢	٢٢,٥	١٨,٣	٢١,٠	٣٢,٤	٣١,٢	٣١,٩	٨,٩	١٠,٢	٩,٤
٥ - من يقول لي زوجي او زوجتي انه صالح	٤,٥	٩,٠	٦,٢	١٦,٩	٢٥,١	١٩,٩	٢٤,٤	٢٠,٥	٢٢,٩	٤٤,٠	٣٢,٣	٣٩,٦	١٠,٣	١٣,١	١١,٤
٦ - من يطلب مني اولادي ان انتخبه	٤,٦	٦,٢	٥,٢	١٤,٩	١٧,٥	١٥,٩	٢٦,٥	٢٢,٩	٢٥,١	٤٥,١	٣٨,٦	٤٢,٧	٨,٩	١٤,٧	١١,١
٧ - لن انتخب	٥,٠	٥,٣	٥,١	٧,٩	١٠,٧	٨,٩	٣٧,٦	٢٦,٣	٣٣,٥	٣٣,١	٣٣,٩	٣٣,٤	١٤,٤	٢٣,٨	١٩,١
اذا انتخبت فسأنتخب:															
٨ - المرشح من عشيرتي	٢٢,٧	٢٣,٩	٢٣,١	٢٩,٦	٣١,٧	٣٠,٤	١٥,٣	١٣,٣	١٤,٥	٢٠,٥	٢٠,٦	٢٠,٥	١١,٩	١٠,٦	١١,٤
٩ - مرشحا من عشيرة مرموقة	٥,٨	٥,٧	٥,٨	٢٠,١	٢٧,٤	٢٢,٨	٣١,٥	٢٥,٢	٢٩,١	٣٣,٠	٣٣,١	٣٣,١	٩,٦	٨,٦	٩,٢
١٠- مرشحا متعلما	٤٦,٤	٤٨,٣	٤٧,١	٤١,٧	٤١,٠	٤١,٤	٣,٤	٢,٨	٣,٢	٤,٧	٣,١	٤,١	٣,٩	٤,٨	٤,٢
١١- مرشحا ذا فكر وطني	٥٣,١	٤٩,٦	٥١,٧	٣٥,١	٣٧,٢	٣٥,٩	٢,٩	٢,٦	٢,٨	٤,٧	٥,١	٤,٨	٤,٣	٥,٤	٤,٧
١٢- مرشحا يقدم لي برنامجا انتخابيا مكتوبا	١٣,٧	١٣,٥	١٣,٧	٣٤,٦	٣١,٢	٣٣,٣	١٢,٦	١١,٥	١٢,٢	٢٣,٦	٢١,٧	٢٢,٩	١٥,٤	٢٢,٠	١٨,٠

ملحق - ٢ -

التوزيع المئوي لاستجابات الناخبين حسب الديانة ودرجة الاستجابة

	موافق بشدة			موافق			لا أوافق بشدة			لا أوافق			لا ادري		
	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع
أرى ان:															
١٤- يكون المرشح للانتخابات البرلمانية رجلا	٥٥,٢	٣٨,٤	٥٣,٥	٣٠,٧	٣٤,١	٣١,٠	٥,٤	٩,٨	٥,٨	٦,٦	١٢,٢	٧,١	٢,١	٥,٥	٢,٥
١٥- يكون المرشح للانتخابات البرلمانية انثى	٨,٣	١٨,٣	٩,٤	٣٤,٩	٣٢,٣	٣٤,٦	٢٩,٦	٢٥,٠	٢٩,٢	٢١,٥	١٩,٥	٢١,٣	٥,٦	٤,٩	٥,٦
١٦- ان يشترك في الترشيح للانتخابات الرجل والمرأة	٢٨,٨	٤١,٤	٣٠,١	٣٢,٣	٣٣,٧	٣٢,٥	١٥,٣	٧,١	١٤,٥	١٧,٧	١١,٨	١٧,١	٥,٩	٤,٩	٥,٩
البرلمان هو:															
١٧- مجلس يتكون من اشخاص ينجحون في الانتخابات ولهم وظيفة تحددها الحكومة	١٥,٣	١٨,١	١٥,٦	٣٤,٧	٣٩,٢	٣٥,١	١٥,٢	١٦,٩	١٥,٣	٢٤,٠	١٨,١	٢٣,٤	١٠,٨	٧,٨	١٠,٥
١٨- مجلس ينتخبه الافراد ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة	١٤,٣	١٢,٧	١٤,١	٢٤,١	١٩,٤	٢٣,٦	٢٤,٩	٢٣,٠	٢٤,٧	٢٦,٠	٣٢,١	٢٦,٦	١٠,٧	١٢,٧	١٠,٩
١٩- مجلس فرضه الدستور على ان يكون افراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن طريق وجود المعارضة	٣٦,١	٢٦,٤	٣٥,١	٣١,٧	٢٨,٧	٣٢,٤	٨,٩	٩,٢	٩,٠	١٠,٧	١٣,٥	١١,٠	١٢,٦	١٢,٣	١٢,٦
٢٠- تكون لدينا ديموقراطية فقط حين توجد حياة برلمانية تتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة	٢٠,٢	١٥,٨	١٩,٧	٣٣,٠	٣٠,٣	٣٢,٨	١١,٧	١٢,٧	١١,٨	١٩,٨	٢١,٨	٢٠,٠	١٥,٣	١٩,٤	١٥,٧

ملحق ـ ٢ ـ

التوزيع المئوي لاستجابات الناخبين حسب الديانة ودرجة الاستجابة

	موافق بشدة			موافق			لا اوافق بشدة			لا اوافق			لا ادري		
	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع
٢١ـ ليس من حق البرلمان ان يتدخل في وضع القوانين	٦,١	٨,٦	٦,٣	١٦,٥	١٧,٣	١٦,٦	٣٠,٤	١٩,٨	٢٩,٤	٣١,٧	٤١,٤	٣٢,٧	١٥,٣	١٢,٠	١٥,١
٢٢ـ القانون الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية	٢٦,٨	٢٢,٧	٢٦,٤	٣٠,٩	٣٤,٤	٣١,٣	٩,٤	٦,١	٩,٠	١٥,١	١٥,٣	١٥,١	١٨,٠	٢١,٥	١٨,٣
٢٣ـ تتحقق الديموقراطية عن طريق اشتراك اعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز الى اتجاه سياسي معين	٥٣,١	٤٨,٢	٥٢,٦	٣٥,٠	٣٩,٦	٣٥.٥	٢,٨	٣,٠	٤,٠	٣,٧	٣,٩	٥,١	٥,٥	٥,١	
٢٤ـ المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديموقراطية الاولى	٢١,٥	١٥,٥	٢٠,٩	٣٣,١	٣٠,٤	٣٢,٩	١٠,٢	١٤,٩	١٠,٧	١٦,٦	٢١,١	١٧,٠	١٨,٥	١٨,٠	١٨,٥
٢٥ـ هو البرلمان الذي يوافق على الحكومة او يرفضها	١٩,٥	١٣,٥	١٨,٩	٢٩,٥	٢٨,٢	٢٩,٣	١٤,٨	١٤,٧	١٤,٨	١٦,٢	٢٣,٣	١٦,٩	٢٠,٠	٢٠,٢	٢٠,١
٢٦ـ البرلمان الاردني دون وجهاء عشائر غير ناجح	٩,٣	١٢,٣	١٠,٠	٢١,٤	٢٤,١	٢١,٧	٢٨,١	٢١,٠	٢٧,٤	٢٦,٣	٣٠,٩	٢٦,٧	١٤,٥	١١,٧	١٤,٢
المرشح للانتخابات البرلمانية في الاردن يجب ان يكون:															
٢٧ـ متعلما	٦٦,١	٦٦,٥	٦٦,١	٢٩,٢	٢٨,١	٢٩,١	١,٢	٢,٤	١,٣	٢,٠	١,٨	٢,٠	١,٦	١,٢	١,٥
٢٨ـ ابن عشيرة مرموقة	٩,٣	٨,٠	٩,١	٢٧,٣	٣٦,٨	٢٨,٣	٢٥,٣	٢٠,٢	٢٤,٨	٢٩,٨	٢٧,٠	٢٩,٥	٨,٤	٨,٠	٨,٣
٢٩ـ غير منتم لاتجاه سياسي	٢٣,٦	٢٤,٢	٢٣,٦	٣٤,٤	٤٤,١	٣٥,٣	١٥,١	٩,٩	١٤,٦	١٥,٤	١٤,٣	١٥,٣	١١,٥	٧,٥	١١,١

ملحـق ـ ٢ ـ

التوزيع المئوي لاستجابات الناخبين حسب الديانة ودرجة الاستجابة

	موافق بشدة			موافق			لا اوافق بشدة			لا اوافق			لا ادري		
	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع	مسلم	مسيحي	مجموع
٣٠ـ متدينا	٣٥,٢	٨,٨	٣٢,٦	٣٩,٠	٢٦,٩	٣٧,٨	٦,٤	٢٥,٠	٨,٣	٩,٦	٢٣,٨	١١,١	٩,٧	١٥,٦	١٠,٣
٣١ـ معارضا للافكار السياسية المستعارة من الغرب	٤٠,٢	٢٣,٨	٣٨,٥	٢٩,٣	٢٩,٤	٢٩,٣	٧,٨	١٣,٨	٨,٤	١٣,٠	٢٢,٥	١٤,٠	٩,٦	١٠,٦	٩,٧
٣٢ـ له خبرة في المجال السياسي	٤٦,٤	٤٢,٤	٤٦,١	٤١,١	٤٥,٢	٤١,٥	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٤,٣	٤,٨	٤,٣	٥,٩	٤,٢	٥,٨
٣٣ـ فقيها بالمسائل الاقتصادية للوطن	٤٩,٤	٣٨,٦	٤٨,٤	٤١,٢	٥١,٩	٤٢,٢	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٣,٣	٣,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٨	٣,٧
٣٤ـ غنياً	١١,٤	١٤,٦	١١,٧	٢٣,٨	٢٦,٥	٢٤,١	٢٤,٠	٢١,٢	٢٣,٧	٢٦,٦	٢٥,٨	٢٦,٥	١٤,٢	١١,٩	١٤,٠
٣٥ـ صاحب برنامج انتخابي واضح	٢٥,٧	٢٦,٥	٢٥,٧	٥١,٠	٥٠,٦	٥١,٠	٥,٢	٦,٨	٥,٣	٨,٧	٨,٠	٨,٦	٩,٥	٨,٠	٩,٣
٣٦ـ ان يحافظ على ويطور التقليد السياسي الاردني (اي التاج والدستور ومجلس الأمة)	٣٣,١	٣٨,٩	٣٣,٧	٤٢,٣	٤٢,٦	٤٢,٤	٧,٢	٤,٩	٦,٩	٦,١	٣,١	٥,٨	١١,٣	١٠,٥	١١,٢
على الانتخـابات:															
٣٧ـ ان تكون حرة حسب نص الدستور	٥٨,٧	٥٨,٥	٣٨,٧	٣٢,٢	٢٦,٨	٣١,٦	٢,٩	٣,٠	٢,٩	١,٧	٤,٩	٢,٠	٤,٥	٦,٧	٤,٧
٣٨ـ ان تكون لجان الانتخابات مكونة من اشخاص تعرف بالحيادية	٤٨,٩	٣٣,٣	٤٧,٣	٣١,٧	٣٦,٤	٣٢,٢	٦,٢	١٣,٣	٧,٠	٦,٥	٦,١	٦,٤	٦,٧	١٠,٩	٧,٢
٣٩ـ ان تبعد السلطات الامنية عن مراقبة الانتخابات	١٨,٩	١٤,٦	١٨,٤	٢١,٢	٢٢,٦	٢١,٣	٢٦,٨	٢٨,٧	٢٧,٠	٢٨,١	٢٦,٢	٢٧,٩	٥,١	٧,٩	٥,٤
٤٠ـ ان تقصي الداعين لانتخاب شخص ما من قاعة وساحة موقع الانتخاب	٢٥,١	١٥,٨	٢٤,٢	٣٨,٨	٣٨,٢	٣٨,٧	٩,٤	٩,١	٩,٤	١٤,٠	٢١,٢	١٤,٧	١٢,٧	١٥,٨	١٣,٠
٤١ـ ان تقصي اقارب المنتخبين من لجان الانتخابات	٣١,٣	٢٤,٢	٣٠,٦	٣٥,٤	٣٤,٥	٣٥,٣	٨,٧	٨,٥	٨,٧	١٤,٤	١٩,٤	١٤,٩	١٠,١	١٣,٣	١٠,٥
٤٢ـ ان تمنع التجهيزات في قاعة وساحة موقع الانتخاب	٣٦,٥	٣٠,٩	٣٥,٩	٤٢,٥	٤٣,٦	٤٢,٦	٦,٣	٣,٦	٦,٠	٦,٧	٩,١	٧,٠	٨,٠	١٢,٧	٨,٥

ملحـــق ـ ٣ ـ

اتجاهات الناخبين نحو الانتخابات البرلمانية

«حسب العمر ودرجة الاستجابة»

جـــدول ـ ١ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:

«سأنتخب بناء على قناعتي الشخصية»

الاستجابـــة / الفئة العمريـــة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٧٠,٧	٢٣,٣	١,٩	٠,٩	٣,٢
٢١ ـ ٢٥	٧٤,٩	٢١,١	١,٢	٠,٧	٢,١
٢٦ ـ ٣٠	٧٠,٣	٢٢,٤	١,٤	٢,٣	٣,٧
٣١ ـ ٣٥	٧٠,٩	٢٤,٦	—	١,٥	٣,ـ
٣٦ ـ ٤٠	٧٠,٩	٢٦,٤	—	٠,٩	١,٨
٤١ ـ ٤٥	٦٨,٣	٢٦,٨	١,٢	١,٢	٢,٤
٤٦ ـ ٥٠	٦٣,٣	٢٥,٥	١,٨	١,٨	٧,٣
٥٠ فما فوق	٦٥,٦	٢٣,٠	٤,٩	١,٦	٤,٩
المجمـــوع	٧١,٨	٢٢,٨	١,٣	١,٢	٢,٨

د.أ (٠,٥٨٢١٠)

جدول ـ ٢ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:

«سأنتخب من اتفق عليه مع زملائي»

الاستجابـــة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٣,٥	٣٣,٠	٢٠,٦	٣٥,٢	٧,٦
٢١ ـ ٢٥	٣,٦	٣١,٦	٢١,١	٣٧,٢	٦,٥
٢٦ ـ ٣٠	٦,٠	٢٩,٥	٢٤,٠	٣٦,٩	٣,٧
٣١ ـ ٣٥	٦,٠	٢٩,٣	١٨,٨	٤٢,١	٣,٨
٣٦ ـ ٤٠	٧,٥	٣٤,٦	١٦,٨	٤٠,٢	٠,٩
٤١ ـ ٤٥	٤,٩	٢٧,٢	٢١,٠	٣٩,٥	٧,٤
٤٦ ـ ٥٠	٥,٥	٣٢,٧	٢٣,٦	٣٦,٤	١,٨
٥٠ فما فوق	٣,٣	٢٧,٩	١٤,٨	٤٧,٥	٦,٦
المجمـــوع	٤,٥	٣١,٣	٢٠,٨	٣٧,٨	٥,٦

د.أ. (٠,٥٧٧٦٤)

جدول ـ ٣ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من اتفق عليه مع والدي»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	١٠,٦	٣٢,٧	١٤,٤	٣١,١	١١,٢
٢١ ـ ٢٥	٥,٦	٣١,٤	٢١,٨	٣٢,٩	٨,٣
٢٦ ـ ٣٠	٨,٣	٢٩,٥	٢٢,٦	٣٤,٦	٥,١
٣١ ـ ٣٥	٧,٦	٢٧,٣	١٥,٩	٣٨,٦	١٠,٦
٣٦ ـ ٤٠	٩,٦	٥١,٠	٧,٧	٢٩,٨	١,٩
٤١ ـ ٤٥	٣,٨	٤٣,٨	١٣,٨	٣١,٣	٧,٥
٤٦ ـ ٥٠	١٧,٠	٣٢,١	١٣,٢	٣٤,٠	٣,٨
٥٠ فما فوق	٤,٩	٢٧,٩	١١,٥	٤٢,٦	١٣,١
المجموع	٧,٦	٣٢,٨	١٨,٠	٣٣,٤	٨,٢

د.ا. (٠,٠٠٠)

جدول ـ ٤ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من اتفق عليه مع العشيرة»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٩,٩	٢٢,٤	١٩,٢	٣٤,٩	١٣,٥
٢١ ـ ٢٥	٧,٠	٢٨,٣	٢٥,١	٢٩,٥	١٠,٢
٢٦ ـ ٣٠	١٠,٢	٢٤,١	٢٣,١	٣٤,٧	٧,٩
٣١ ـ ٣٥	٦,١	٣٢,٦	١٧,٤	٣٧,٩	٦,١
٣٦ ـ ٤٠	١٤,٠	٣٧,٤	١٣,١	٢٩,٩	٥,٦
٤١ ـ ٤٥	١٢,٢	٣٠,٥	١٩,٥	٢٥,٦	١٢,٢
٤٦ ـ ٥٠	٢٢,٢	٣٥,٢	١٣,٠	٢٥,٩	٣,٧
٥٠ فما فوق	٢١,٣	٣١,١	١١,٥	٣٤,٤	١,٦
المجموع	٩,٧	٢٨,٠	٢١,١	٣١,٨	٩,٤

د.أ. (٠,٠٠٠)

جـــدول ـ ٥ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من يقول لي زوجي او زوجتي انه صالح»

الاستجابـــة / الفئة العمريـــة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٦,١	١٩,٧	١٦,٩	٣٤,٨	٢٢,٧
٢١ ـ ٢٥	٥,١	١٥,٧	٢٦,١	٤٢,٢	١٠,٩
٢٦ ـ ٣٠	٧,١	١٩,٨	٢٨,٣	٣٧,٧	٧,١
٣١ ـ ٣٥	٣,٨	٢٦,٥	٢٠,٥	٤٠,٩	٨,٣
٣٦ ـ ٤٠	٨,٥	٣١,١	١٧,٠	٣٦,٨	٦,٦
٤١ ـ ٤٥	٨,٦	٢٣,٥	٢٣,٥	٦,٢	
٤٦ ـ ٥٠	١٢,٧	٣٢,٧	١٦,٤	٣٢,٧	٥,٥
٥٠ فما فوق	٨,١	٢٢,٦	١٩,٤	٤٥,٢	٤,٨
المجمـــوع	٦,٢	٢٠,٢	٢٢,٩	٣٩,٣	١١,٤

جـــدول ـ ٦ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من يطلب مني اولادي ان انتخبه»

الاستجابـــة / الفئة العمريـــة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٣,١	١٤,٤	١٩,٩	٤٤,٣	١٨,٢
٢١ ـ ٢٥	٣,٢	١٢,٦	٢٨,٠	٤٤,٢	١٢,١
٢٦ ـ ٣٠	٧,١	١٧,١	٣١,٣	٣٨,٩	٥,٧
٣١ ـ ٣٥	٨,٦	١٧,٢	٢١,١	٤٥,٣	٧,٨
٣٦ ـ ٤٠	٧,٧	٢٣,١	٢٢,١	٣٧,٥	٩,٦
٤١ ـ ٤٥	٧,٥	٢٣,٨	٢٢,٥	٤٠,٠	٦,٣
٤٦ ـ ٥٠	١٧,٠	١٣,٢	٢٤,٥	٣٧,٧	٧,٥
٥٠ فما فوق	٦,٦	٢٧,٩	١٦,٤	٤٢,٦	٦,٦
المجمـــوع	٥,٣	١٥,٨	٢٥,١	٤٢,٦	١١,٢

د.أد (٠،٠٠٠)

جـدول - ٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«لن انتخـب»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٥,٢	٦,٨	٣١,٥	٣٣,٠	٢٢,٧
٢١ ـ ٢٥	٥,١	٧,٨	٣٣,٠	٣٢,٧	٢١,٣
٢٦ ـ ٣٠	٥,٣	١٣,٩	٣٢,٥	٣٣,٠	١٥,٣
٣١ ـ ٣٥	٥,٤	٨,٥	٣٣,١	٣٦,٩	١٦,٢
٣٦ ـ ٤٠	٣,٩	٧,٨	٣٥,٠	٣٦,٩	١٦,٥
٤١ ـ ٤٥	٢,٥	١٥,٠	٤٥,٠	٢٧,٥	١٠,٠
٤٦ ـ ٥٠	٤,١	٦,١	٤٦,٩	٣٠,٦	١٢,٢
٥٠ فما فوق	٨,٣	١٠,٠	٢٣,٣	٤٣,٣	١٥,٠
المجمـوع	٥,١	٨,٩	٣٣,٥	٣٣,٦	١٩,٠

د.أ. (٠,٠٨٩٧٨)

جـدول - ٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسأنتخب المرشح من عشيرتي»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٢٢,٩	٢٨,٢	١٣,٨	١٩,٧	١٥,٤
٢١ ـ ٢٥	١٩,٦	٣٠,٠	١٧,٢	٢١,٣	١١,٩
٢٦ ـ ٣٠	٢٢,٣	٢٩,٨	١٤,٤	٢٣,٧	٩,٨
٣١ ـ ٣٥	٢٤,٨	٣٢,٣	١٤,٣	١٩,٥	٩,٠
٣٦ ـ ٤٠	٣٣,٣	٢٩,٥	١١,٤	١٦,٢	٩,٥
٤١ ـ ٤٥	٢٨,٠	٣١,٧	١١,٠	٢٤,٤	٤,٩
٤٦ ـ ٥٠	٢٧,٨	٣٣,٣	٥,٦	٢٢,٢	١١,١
٥٠ فما فوق	٣٣,٩	٣٩,٠	٥,١	١١,٩	١٠,٢
المجمـوع	٢٣,١	٣٠,٣	١٤,٤	٢٠,٧	١١,٥

د.أ. (٠,٠٥٤٥٥)

جـدول ـ ٩ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسأنتخب مرشحاً من عشيرة مرموقة»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	ر اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٧,٠	٢٤,١	٢٦,٧	٢٩,٨	١٢,٤
٢١ ـ ٢٥	٤,٣	١٨,٠	٣٠,٧	٣٧,٦	٩,٣
٢٦ ـ ٣٠	٥,١	٢٢,٤	٣٧,٩	٢٧,١	٧,٥
٣١ ـ ٣٥	٦,١	٣١,٨	٢٠,٥	٣٤,١	٧,٦
٣٦ ـ ٤٠	٩,٦	٢٦,٩	٢٥,٠	٣٠,٨	٧,٧
٤١ ـ ٤٥	٦,٢	٢٧,٢	٢٨,٤	٣٠,٩	٧,٤
٤٦ ـ ٥٠	٧,٤	٢٧,٠	١٦,٧	٣١,٥	٧,٤
٥٠ فما فوق	٨,٢	٢٤,٦	١٩,٧	٤١,٠	٦,٦
المجمـــوع	٥,٨	٢٢,٨	٢٨,٧	٣٣,٦	٩,٢

د.أ. (٠,٠٠١٧٢)

جدول ـ ١٠ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسأنتخب مرشحاً متعلماً»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٤٧,٣	٤١,٣	٢,٨	٣,٥	٥,٠
٢١ ـ ٢٥	٤٤,٩	٤٤,٦	٢,٦	٣,٩	٤,١
٢٦ ـ ٣٠	٤٩,٣	٣٨,٢	٢,٣	٦,٥	٣,٧
٣١ ـ ٣٥	٥١,٥	٣٨,٦	٤,٥	٢,٣	٣,٠
٣٦ ـ ٤٠	٤٥,٧	٤٤,٨	٤,٨	٢,٩	١,٩
٤١ ـ ٤٥	٥٣,٠	٣٢,٥	٤,٨	٦,٠	٣,٦
٤٦ ـ ٥٠	٤٦,٣	٤٦,٣	١,٩	١,٩	٣,٧
٥٠ فما فوق	٤٢,٦	٣٦,١	٤,٩	٨,٢	٨,٢
المجمـــوع	٤٦,٩	٤١,٨	٣,١	٤,٢	٤,١

د.أ. (٠,٦٠١٨٤)

جدول ـ ١١ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسأنتخب مرشحاً ذا فكر وطني»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٤٩,٤	٣٧,٥	٢,٨	٤,٧	٥,٦
٢١ ـ ٢٥	٥٣,٠	٣٥,٨	٢,٠	٤,٢	٥,٠
٢٦ ـ ٣٠	٥٥,٨	٣٢,٣	٢,٨	٥,١	٤,١
٣١ ـ ٣٥	٥٧,٥	٢٨,٤	٤,٥	٦,٠	٣,٧
٣٦ ـ ٤٠	٤٨,٦	٣٥,٥	٢,٨	٨,٤	٤,٧
٤١ ـ ٤٥	٤٦,٣	٤٢,٧	٢,٤	٤,٩	٣,٧
٤٦ ـ ٥٠	٤٦,٣	٤٢,٦	٣,٧	٣,٧	٣,٧
٥٠ فما فوق	٤٢,٦	٤١,٠	٦,٦	٤,٩	٤,٩
المجمـــوع	٥١,٨	٣٥,٨	٢,٨	٤,٩	٤,٨

د.أ. (٠,٨٣١٩٨)

جدول ـ ١٢ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسأنتخب مرشحاً ذا اتجاه سياسي»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٢٠,٦	٢٧,٠	١٥,٦	١٨,٧	١٨,١
٢١ ـ ٢٥	٢١,٨	٣١,٢	١٤,٠	١٩,٢	١٣,٩
٢٦ ـ ٣٠	١٩,١	٢٩,٣	٢٢,٣	٢٠,٠	٩,٣
٣١ ـ ٣٥	١٧,٤	٢٧,٣	٢٠,٥	٢٥,٨	٩,١
٣٦ ـ ٤٠	٢٣,٨	٢٤,٨	١٩,٠	٢٥,٧	٦,٧
٤١ ـ ٤٥	١٩,٨	٣٤,٦	١٢,٣	٢٤,٧	٨,٦
٤٦ ـ ٩٠	٢٠,٨	٣٠,٢	٢٢,٦	١٥,١	١١,٣
٥٠ فما فوق	١٦,٤	١٦,٤	٢٤,٦	٣٦,١	٦,٦
المجمـــوع	٢٠,٦	٢٩,٠	١٦,٩	٢٠,٩	١٢,٦

د.أ. (٠,٠٠٤٣٢)

جدول ـ ١٣ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسأنتخب مرشحاً يقدم لي برنامجاً انتخابياً مكتوباً»

الاستجابـــة / الفئة العمريـــة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	١٢,١	٢٨,٩	١٢,٧	٢٢,٥	٢٣,٨
٢١ ـ ٢٥	١٢,٨	٣١,٦	١٣,٧	٢١,٧	٢٠,٢
٢٦ ـ ٣٠	١٤,١	٣٨,٥	٩,٩	٢٤,٩	١٢,٧
٣١ ـ ٣٥	١٣,٧	٣٦,٦	٨,٤	٢٧,٥	١٣,٧
٣٦ ـ ٤٠	١٦,٢	٣٩,٠	٨,٦	٢١,٠	١٥,٢
٤١ ـ ٤٥	١٤,٦	٤٠,٢	١٣,٤	١٨,٣	١٣,٤
٤٦ ـ ٥٠	٢٢,٢	٣١,٥	١٣,٠	٢٠,٤	١٣,٠
٥٠ فما فوق	١٦,٩	٣٢,٢	١٠,٢	٢٧,١	١٣,٦
المجموع	١٣,٨	٣٣,٣	١٢,١	٢٢,٧	١٨,٢

د.أ. (٠,٠٥٧٧٦٤)

جـــدول ـ ١٤ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«أرى ان يكون المرشح للانتخابات البرلمانية رجلاً»

الاستجابـــة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٤٩,٢	٣١,٨	٧,٨	٨,١	٣,١
٢١ ـ ٢٥	٤٩,٥	٣٢,٦	٦,٠	٨,٦	٣,٣
٢٦ ـ ٣٠	٥٥,٣	٣١,٨	٣,٧	٧,٤	١,٨
٣١ ـ ٣٥	٥٨,٣	٢٨,٨	٥,٣	٧,٦	—
٣٦ ـ ٤٠	٦٤,٤	٢٧,٩	٣,٨	١,٩	١,٩
٤١ ـ ٤٥	٦٤,٦	٢٢,٠	٧,٣	٣,٧	٢,٤
٤٦ ـ ٥٠	٥٧,٤	٣٥,٢	٥,٦	١,٩	—
٥٠ فما فوق	٥٨,١	٣٠,٦	٦,٥	٤,٨	—
المجمـــوع	٥٣,٢	٣١,٢	٥,٩	٧,٢	٢,٤

د.أ. (٠.١٢٤٣٥)

جـــدول - ١٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «البرلمان هو
مجلس يتكون من اشخاص ينجحون في الانتخابات ولهم وظيفة تحددها الحكومة»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	١٥,١	٣٨,٢	١٢,٠	٢٢,٧	١٢,٠
٢١ ـ ٢٥	١٢,٢	٣٧,٠	١٦,٨	٢٢,٠	١٢,٠
٢٦ ـ ٣٠	١٨,٩	٢٩,٥	١٨,٩	٢٨,٦	٤,١
٣١ ـ ٣٥	٢٠,٩	٣١,٣	١٦,٤	٢٣,٩	٧,٥
٣٦ ـ ٤٠	٢٢,٢	٣٣,٣	١٥,٧	١٩,٤	٩,٣
٤١ ـ ٤٥	١٩,٨	٣٣,٣	١٢,٣	٢٤,٧	٩,٩
٤٦ ـ ٥٠	١٨,٥	٢٢,٢	١٦,٧	٢٥,٩	١٦,٧
٥٠ فما فوق	١٤,٨	٣٩,٣	٦,٦	٢٩,٥	٩,٨
المجمـوع	١٥,٧	٣٤,٩	١٥,٥	٢٣,٥	١٠,٤

د.ا. (٠,٠١١٠٤)

جـــدول - ١٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«البرلمان هو مجلس ينتخبه الأفراد ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	١٣,٤	٢٠,٧	٢٦,١	٢٦,٤	١٣,٤
٢١ ـ ٢٥	١٤,١	٢٢,٤	٢٣,٦	٢٧,٧	١٢,١
٢٦ ـ ٣٠	١٧,١	٢٩,٥	٢١,٧	٢٣,٠	٨,٨
٣١ ـ ٣٥	١٥,٢	٢٨,٠	٢٢,٠	٢٨,٠	٦,٨
٣٦ ـ ٤٠	١٠,٣	٣٠,٨	٢٩,٠	١٨,٧	١١,٢
٤١ ـ ٤٥	١٥,٧	١٤,٥	٣٠,١	٣٣,٧	٦,٠
٤٦ ـ ٥٠	١٣,٢	٢٠,٨	٣٢,١	٢٤,٥	٩,٤
٥٠ فما فوق	١٤,٥	٢٥,٨	١٩,٤	٣٠,٦	٩,٧
المجمـوع	١٤,٣	٢٣,٥	٢٤,٥	٢٦,٦	١٠,٩

د.ا (٠,٢٢٧٩٨)

جـــدول - ١٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «البرلمان هو: مجلس فرضه الدستور على ان يكون افراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن طريق وجود المعارضة»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٢٩,٥	٣١,٠	٨,٥	١٤,١	١٦,٩
٢١ ـ ٢٥	٣٧,٤	٣١,٣	٩,٢	٩,٤	١٢,٧
٢٦ ـ ٣٠	٣٣,٦	٣٧,٧	٧,٧	١٣,٢	٧,٧
٣١ ـ ٣٥	٣٦,٦	٣٥,١	٩,٠	١١,٩	٧,٥
٣٦ ـ ٤٠	٢٩,٩	٤٠,٢	١٠,٣	٧,٥	١٢,١
٤١ ـ ٤٥	٣٧,٣	٢٨,٩	٩,٦	١٣,٣	١٠,٨
٤٦ ـ ٥٠	٤٩,١	٢١,٨	٩,١	٥,٥	١٤,٥
٥٠ فما فوق	٣٧,١	٣٠,٦	٨,١	١١,٣	١٢,٩
المجمـــوع	٣٥,٢	٣٢,٥	٨,٩	١١,٠	١٢,٤

د.أ. (٠,١٢٧٤٦)

جـــدول - ٢٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «تكون لدينا ديموقراطية فقط حين توجد حياة برلمانية تتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة»

الاستجابـــة / الفئة العمريـــة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	١٦,٧	٢٧,٤	١٣,٢	٢٠,٥	٢٢,١
٢١ ـ ٢٥	٢١,٩	٣٣,٣	١١,٤	١٨,٢	١٥,٢
٢٦ ـ ٣٠	٢٠,١	٣٦,٥	١١,٩	١٨,٣	١٣,٢
٣١ ـ ٣٥	١٩,٧	٣٦,٤	٩,٨	٢٤,٢	٩,٨
٣٦ ـ ٤٠	١٦,٧	٣٩,٨	١٢,٠	٢٢,٢	٩,٣
٤١ ـ ٤٥	٢٥,٣	٢٦,٥	١٤,٥	٢٤,١	٩,٦
٤٦ ـ ٥٠	١٨,٢	٣٢,٧	٩,١	١٨,٢	٢١,٨
٥٠ فما فوق	١٤,٥	٢٧,٤	١١,٣	٢٧,٤	١٩,٤
المجمـــوع	١٩,٩	٣٢,٧	١١,٨	٢٠,٠	١٥,٥

د.أ. (٠,٠٧٤١١)

جـــدول ـ ٢١ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «ليس من حق البرلمان ان يتدخل في وضع القوانين»

الاستجابـــة / الفئة العمريـــة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٧,٠	١٥,٩	٢٥,١	٣٢,١	٢٠,٠
٢١ ـ ٢٥	٤,٥	١٧,٠	٣١,٧	٣٣,١	١٣,٧
٢٦ ـ ٣٠	٦,٤	١٣,٣	٣٥,٨	٣١,٧	١٢,٨
٣١ ـ ٣٥	٥,٣	١٨,٩	٢٨,٠	٣٣,٣	١٤,٤
٣٦ ـ ٤٠	١٢,٠	١٨,٥	٢٩,٦	٢٧,٨	١٢,٠
٤١ ـ ٤٥	١١,٠	١٧,١	١٨,٣	٤١,٥	١٢,٢
٤٦ ـ ٥٠	٧,٤	٩,٣	٢٥,٩	٣١,٥	٢٥,٩
٥٠ فما فوق	٦,٥	٢٥,٨	٢٢,٦	٣٥,٥	٩,٧
المجمـــوع	٦,٣	١٦,٦	٢٩,٣	٣٢,٨	١٤,٩

د.أ. (٠,٠١٣٨١)

جـــدول ـ ٢٢ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «القانون الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية»

الاستجابـــة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٢١,٣	٢٧,٦	١١,١	١٦,٥	٢٣,٥
٢١ ـ ٢٥	٢٧,٣	٣١,٠	٩,٣	١٣,٦	١٨,٨
٢٦ ـ ٣٠	٢٩,٧	٣٣,٨	٦,٨	١٦,٤	١٣,٢
٣١ ـ ٣٥	٢٧,٨	٣٣,١	٩,٠	١٣,٥	١٦,٥
٣٦ ـ ٤٠	٢٥,٢	٣١,٨	٧,٥	١٦,٨	١٨,٧
٤١ ـ ٤٥	٢٥,٦	٣٤,١	٦,١	١٨,٣	١٥,٩
٤٦ ـ ٥٠	٢٩,١	٢٧,٣	٩,١	١٢,٧	٢١,٨
٥٠ فما فوق	٢٩,٠	٤٠,٣	٨,١	١٢,٩	٩,٧
المجمـــوع	٢٦,٤	٣١,٣	٩,٠	١٤,٩	١٨,٤

د.أ. (٠,٥٢٤٠٩)

جـــدول ـ ٢٣ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «تتحقق الديموقراطية عن طريق اشتراك أعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز الى اتجاه سياسي معين»

الاستجابــة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٥٢,٧	٣٣,٢	٢,٢	٤,٤	٧,٥
٢١ ـ ٢٥	٥١,٧	٣٧,٤	١,٨	٥,١	٤,١
٢٦ ـ ٣٠	٥٨,٩	٣٢,٤	٣,٢	١,٨	٣,٧
٣١ ـ ٣٥	٥١,١	٣٦,٦	٠,٨	٤,٦	٦,٩
٣٦ ـ ٤٠	٦٠,٠	٣٠,٩	٥,٥	٠,٩	٢,٧
٤١ ـ ٤٥	٥١,٨	٣٦,١	٧,٢	٢,٤	٢,٤
٣٦ ـ ٥٠	٤٥,٥	٤٠,٠	٥,٥	١,٨	٧,٣
٥٠ فما فوق	٤٥,٢	٣٥,٥	٦,٥	١,٦	١١,٣
المجمـــوع	٥٢,٩	٣٥,٤	٢,٨	٣,٨	٥,١

د.أ. (٠,٠٠٨٦٩)

جـــدول ـ ٢٤ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديموقراطية الأولى»

الاستجابــة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	١٧,٧	٣٠,٣	١٢,٣	١٧,٤	٢٢,٤
٢١ ـ ٢٥	١٩,٨	٣٣,٤	٩,٧	١٧,١	٢٠,١
٢٦ ـ ٣٠	٢٣,٩	٣٢,٦	٧,٨	٢٢,٥	١٣,٣
٣١ ـ ٣٥	٢٧,٧	٢٩,٢	١٣,١	١٨,٥	١١,٥
٣٦ ـ ٤٠	٢٤,٨	٣٤,٩	١٣,٨	١٠,١	١٦,٥
٤١ ـ ٤٥	٢١,٧	٢٨,٩	١٨,١	١٥,٧	١٥,٧
٤٦ ـ ٥٠	٢٧,٣	٣٨,٢	٣,٦	٢٠,٠	١٠,٩
٥٠ فما فوق	٢٤,٢	٣٨,٧	٨,١	٩,٧	١٩,٤
المجمـــوع	٢١,٤	٣٢,٦	١٠,٦	١٧,٢	١٨,٢

د.أ. (٠,٠٢٦١٤)

جـــدول ـ ٢٥ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«هو البرلمان الذي يوافق على الحكومة او يرفضها»

الاستجابـــة / الفئة العمريـــة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	١٥,٦	٢٥,٤	١٢,٤	١٨,٤	٢٨,٣
٢١ ـ ٢٥	١٨,٣	٢٨,٨	١٦,٠	١٧,٠	١٩,٩
٢٦ ـ ٣٠	٢٢,٤	٣٠,٦	١٣,٧	١٩,٢	١٤,٢
٣١ ـ ٣٥	٢٣,٧	٢٩,٨	١٧,٦	١٥,٣	١٣,٧
٣٦ ـ ٤٠	٢٠,٦	٣٤,٦	١٦,٨	١٦,٨	١١,٢
٤١ ـ ٤٥	٢١,٧	٢٨,٩	١٤,٥	١٨,١	١٦,٩
٤٦ ـ ٥٠	٢١,٦	٣٣,٣	١٣,٧	٩,٨	٢١,٦
٥٠ فما فوق	٢١,٠	٣٥,٥	٩,٧	١١,٣	٢٢,٦
المجمـــوع	١٩,٣	٢٩,٢	١٤,٨	١٧,٠	١٩,٧

د.ا. (٠,٠٦٨٦٢)

جـــدول ـ ٢٦ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«البرلمان الاردني دون وجهاء عشائر غير ناجح»

الاستجابة / الفئة العمريـــة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	١٠,٢	٢٢,٢	٢٦,٣	٢٣,٨	١٧,٥
٢١ ـ ٢٥	٣٨,٩	١٨,٢	٣١,٠	٢٦,٠	١٥,٠
٢٦ ـ ٣٠	١١,٠	٢٣,٣	٣١,١	٢٦,٥	٨,٢
٣١ ـ ٣٥	١٠.١	٢٣,٣	١٧,١	٣٥,٧	١٤,٠
٣٦ ـ ٤٠	٨,٣	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٧	١٤,٧
٤١ ـ ٤٥	١٦,٩	٢١,٧	٢٠,٥	٣٣,٧	٧,٢
٤٦ ـ ٥٠	٩,١	٢١,٨	٢١,٨	٣٠,٩	١٦,٤
٥٠ فما فوق	٨,١	٣٧,١	١٩,٤	٢٢,٦	١٢,٩
المجمـــوع	١٠,٢	٢١,٦	٢٧,٤	٢٦,٨	١٤,١

د.أ. (٠,١٠٣٢)

جـــدول - ٢٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون متعلماً»

الاستجابـــة / الفئة العمريـــة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٧١,٨	٢٣,٥	١,٦	١,٦	١,٦
٢١ ـ ٢٥	٦٦,١	٢٩,٤	١,٤	١,٨	١,٤
٢٦ ـ ٣٠	٦٦,٥	٢٨,٥	٠,٩	١,٨	٢,٣
٣١ ـ ٣٥	٦١,٥	٣٣,٨	٠,٨	٢,٣	١,٥
٣٦ ـ ٤٠	٦٢,٤	٣٤,٩	—	١,٨	٠,٩
٤١ ـ ٤٥	٦٩,٩	٢٧,٧	—	١,٢	١,٢
٤٦ ـ ٥٠	٦٥,٥	٢٥,٥	٣,٦	٣,٦	١,٨
٥٠ فما فوق	٤٨,٤	٤٠,٣	٣,٢	٦,٥	١,٦
المجمـــوع	٦٦,٢	٢٩,٠	١,٣	٢,٠	١,٥

د.أ. (٠,٣٤٤٣٦)

جـــدول - ٢٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون ابن عشيرة مرموقة»

الاستجابـــة / الفئة العمريـــة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٩,٥	٢٧,٨	٢٢,١	٣٠,٠	١٠,٧
٢١ ـ ٢٥	٥,٧	٢٧,٠	٢٧,٥	٣٢,٦	٧,١
٢٦ ـ ٣٠	١٠,٦	٢٦,٧	٢٨,١	٢٤,٩	٩,٧
٣١ ـ ٣٥	١٠,٠	٣٤,٩	١٩,٢	٢٦,٩	٩,٢
٣٦ ـ ٤٠	١٢,٣	٢٦,٤	٢٧,٤	٢٣,٦	١٠,٤
٤١ ـ ٤٥	١٥,٧	٣٠,١	١٩,٣	٣١,٣	٣,٦
٤٦ ـ ٥٠	١١,٨	٣٥,٣	٢٣,٥	٢٣,٥	٥,٩
٥٠ فما فوق	١٩,٤	٣٧,١	١٦,١	٢١,٠	٦,٥
المجمـــوع	٩,١	٢٨,٥	٢٤,٩	٢٩,٢	٨,٣

د.أ. (٠,٠٠٥٨٢)

جـــدول - ٢٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون غير منتم لاتجاه سياسي»

الاستجابـة / الفئة العمريـة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٢٥,١	٣١,٧	١١,١	١٥,٩	١٦,٢
٢١ _ ٢٥	٢١,٤	٣٠,٠	١٨,٠	١٧,٩	١٢,٧
٢٦ _ ٣٠	٢٤,١	٤٠,٣	١٣,٠	١٦,٢	٦,٥
٣١ _ ٣٥	٢٢,٣	٤٠,٨	١٤,٦	١٧,٧	٤,٦
٣٦ _ ٤٠	٢٨,٣	٤٦,٢	١٤,٢	٣,٨	٧,٥
٤١ _ ٤٥	٢٢,٩	٤٢,٢	١٣,٣	١٤,٥	٧,٢
٤٦ _ ٥٠	٣٣,٣	٥٠,٠	١١,١	١,٩	٣,٧
٥٠ فما فوق	٣٤,٤	٤١,٠	٨,٢	٤,٩	١١,٥
المجمـــوع	٢٤,٠	٣٥,٣	١٤,٦	١٥,١	١٠,٩

د.أ. (٠,٠٠٠)

جـــدول - ٣٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون متديناً»

الاستجابـة / الفئة العمريـة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٣٣,٩	٣٣,٥	٨,٩	١٣,٤	١٠,٢
٢١ _ ٢٥	٢٨,٢	٣٩,٣	٩,٦	١١,٦	١١,٤
٢٦ _ ٣٠	٣٥,٢	٣٧,٠	٧,٩	١١,١	٨,٨
٣١ _ ٣٥	٣٥,٢	٤٠,٠	٤,٠	١٢,٠	٨,٨
٣٦ _ ٤٠	٣٨,١	٣٩,٠	٨,٦	٤,٨	٩,٥
٤١ _ ٤٥	٣٥,٨	٤٣,٢	٣,٧	٩,٩	٧,٤
٤٦ _ ٥٠	٤٠,٤	٣٨,٥	٧,٧	٩,٦	٣,٨
٥٠ فما فوق	٤٤,٣	٣٧,٧	٤,٩	١,٦	١١,٥
المجمـــوع	٣٢,٨	٣٨,٠	٨,٢	١٠,٩	١٠,١

د.أ. (٠,١٧٦٨١)

جـــدول ـ ٣١ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون معارضاً للأفكار السياسية المستعارة من الغرب»

الاستجابـــة / الفئة العمريـــة	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٣٨,٢	٢٤,٨	٧,٦	١٦,٢	١٣,١
٢١ ـ ٢٥	٣٤,٠	٢٩,٨	٩,٣	١٥,٨	١١,١
٢٦ ـ ٣٠	٤٢,٤	٣٠,٩	٧,٤	١٢,٩	٦,٥
٣١ ـ ٣٥	٤٨,٤	٢٨,١	٥,٥	١٠,٩	٧,٠
٣٦ ـ ٤٠	٤٠,٧	٣٣,٣	٧,٤	١٠,٢	٨,٣
٤١ ـ ٤٥	٤٠,٧	٢٧,٢	١٣,٦	١٣,٦	٤,٩
٤٦ ـ ٥٠	٥٠,٠	٣٥,٢	٣,٧	٥,٦	٥,٦
٥٠ فما فوق	٤١,٠	٣٤,٤	٩,٨	١١,٥	٣,٣
المجمـــوع	٣٨,٧	٢٩,٣	٨,٣	١٤,١	٩,٦

د.أ. (٠,٠٣٨٠١)

جـــدول ـ ٣٢ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون له خبرة في المجال السياسي»

الاستجابـــة / الفئة العمريـــة	موافق	موافق	لا اوافق	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٤٠,٦	٤٥,٦	١,٣	٥,٣	٧,٢
٢١ ـ ٢٥	٤٦,١	٤١,٦	٢,٤	٣,٣	٦,٥
٢٦ ـ ٣٠	٥١,١	٣٩,٣	٢,٣	٣,٧	٣,٧
٣١ ـ ٣٥	٥٦,٢	٣١,٥	٢,٣	٤,٦	٥,٤
٣٦ ـ ٤٠	٤٠,٤	٤٦,٨	١,٨	٦,٤	٤,٦
٤١ ـ ٤٥	٤٣,٤	٤٣,٤	٣,٦	٦,٠	٣,٦
٤٦ ـ ٥٠	٥١,٩	٣٧,٠	٣,٧	٣,٧	٣,٧
٥٠ فما فوق	٤١,٠	٤٤,٣	٤,٩	٦,٦	٣,٣
المجمـــوع	٤٦,٠	٤١,٧	٢,٣	٤,٣	٥,٧

د.أ. (٠,٤٣٠٦٣)

جـــدول - ٣٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون فقيهاً بالمسائل الاقتصادية للوطن»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٤٤,٢	٤٣,٥	١,٣	٤,٨	٦,١
٢١ ـ ٢٥	٥٠,٢	٤٢,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٣
٢٦ ـ ٣٠	٥٢,٣	٣٧,٠	٢,٣	٤,٢	٤,٢
٣١ ـ ٣٥	٥٦,٧	٤٠,٢	—	٠,٨	٢,٤
٣٦ ـ ٤٠	٤٣,٠	٤٧,٧	٢,٨	٢,٨	٣,٧
٤١ ـ ٤٥	٤١,٥	٤٣,٩	٢,٤	١,٢	١١,٠
٤٦ ـ ٥٠	٥٧,٧	٣٤,٦	٣,٨	٣,٨	—
٥٠ فما فوق	٤١,٠	٤٩,٢	٤,٩	٤,٩	—
المجمــوع	٤٨,٨	٤٢,٠	٢,٤	٣,٢	٣,٧

د.أ. (٠,٠٠٤٣٣)

جـــدول - ٣٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون غنياً»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٩,٤	٢١,٤	٢٤,٤	٢٨,٢	١٦,٦
٢١ ـ ٢٥	١٠,٨	٢١,٥	٢٧,٠	٢٥,٦	١٥,١
٢٦ ـ ٣٠	١٠,٠	٣٠,١	٢٠,٦	٢٨,٢	١١,٠
٣١ ـ ٣٥	١٦,١	٢٦,٢	٢٤,٢	٢١,٠	١٢,١
٣٦ ـ ٤٠	١٥,٢	٣٠,٣	٢٠,٢	٢٦,٣	٨,١
٤١ ـ ٤٥	٦,٦	٢٨,٩	١٩,٧	٢٧,٦	١٧,١
٤٦ ـ ٥٠	٢٥,٥	٢٣,٥	١٥,٧	٢٣,٥	١١,٨
٥٠ فما فوق	١٨,٣	٢٥,٠	١٥,٠	٣٣,٣	٨,٣
المجمــوع	١١,٧	٢٤,٢	٢٣,٨	٢٦,٥	١٣,٩

د.أ. (٠,٠١٧١٦)

جـــدول ـ ٣٥ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون صاحب برنامج انتخابي واضح»

الاستجابـــة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٢٢,٧	٥٢,١	٤,٨	٨,٠	١٢,٥
٢١ ـ ٢٥	٢٦,٩	٥٠,٣	٦,٢	٧,٣	٩,٣
٢٦ ـ ٣٠	٢٧,١	٤٧,٢	٦,١	١٠,٧	٨,٩
٣١ ـ ٣٥	٣٢,٣	٤٨,٤	٣,٢	٩,٧	٦,٥
٣٦ ـ ٤٠	٢٧,٦	٥٥,٢	١,٩	٩,٥	٥,٧
٤١ ـ ٤٥	٢٥,٦	٥٠,٠	٢,٤	١٤,٦	٧,٣
٤٦ ـ ٥٠	٢٦,٩	٤٨,١	٩,٦	٥,٨	٩,٦
٥٠ فما فوق	٢٠,٠	٦٠,٠	٥,٠	٦,٧	٨,٣
المجمـــوع	٢٦,٣	٥٠,٧	٥,٣	٨,٥	٩,٣

د.أ. (٠,٤٦٣٥٠)

جـــدول ـ ٣٦ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يحافظ على ويطور التقليد السياسي الأردني (أي التاج والدستور ومجلس الأمة)»

الاستجابـــة / الفئة العمريـــة	موافـق بشـدة	موافـق	لا اوافـق بشـدة	لا اوافـق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٣٧,٠	٤٠,٥	٦,٣	٤,١	١٢,١
٢١ ـ ٢٥	٣٢,٣	٣٩,٢	٨,٤	٧,١	١٣,٨
٢٦ ـ ٣٠	٣١,٥	٤٤,٦	٨,٥	٦,١	٩,٤
٣١ ـ ٣٥	٣٧,٣	٤٢,٩	٤,٨	٧,١	٧,٩
٣٦ ـ ٤٠	٣٦,٤	٤٧,٧	٣,٧	٠,٩	١١,٢
٤١ ـ ٤٥	٣١,٧	٥٢,٤	٢,٤	٦,١	٧,٣
٤٦ ـ ٥٠	٤٤,٢	٤٤,٢	١,٩	٣,٨	٥,٨
٥٠ فما فوق	٣٣,٩	٤٩,٢	٥,١	٣,٤	٨,٥
المجموع	٣٤,٢	٤٢,٢	٦,٨	٥,٧	١١,١

د.أ. (٠,١٤٤٥٦)

جـــدول ـ ٣٧ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «على الانتخابات
ان تكون حرة حسب نص الدستور»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٥٦,٧	٣٩,٨	٤,٥	٢,٦	٦,٤
٢١ ـ ٢٥	٥٨,٣	٣٣,٠	٢,٧	١,٥	٤,٥
٢٦ ـ ٣٠	٦٠,٥	٣٠,٢	٠,٩	٣,٧	٤,٧
٣١ ـ ٣٥	٦٨,٥	٢٥,٤	٣,١	٢,٣	٠,٨
٣٦ ـ ٤٠	٦١,٣	٣٤,٠	٠,٩	٠,٩	٢,٨
٤١ ـ ٤٥	٥٥,٤	٣٠,١	٤,٨	٣,٦	٦,٠
٤٦ ـ ٥٠	٥٩,٣	٢٩,٦	١,٩	—	٩,٣
٥٠ فما فوق	٥٨,١	٣٥,٥	٤,٨	—	١,٦
المجمـــوع	٥٩,٢	٣١,٣	٢,٩	٢,٠	٤,٦

د.أ. (٠,١٨٣٤٣)

جـــدول ـ ٣٨ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «ان تكون لجان
الانتخابات مكونة من اشخاص تعرف الحيادية»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٣٩,٢	٣٣,١	٩,٣	٨,٠	١٠,٣
٢١ ـ ٢٥	٥١,١	٢٩,٠	٥,٣	٧,١	٧,٦
٢٦ ـ ٣٠	٤٨,٤	٣٢,٧	٥,٥	٦,٩	٦,٥
٣١ ـ ٣٥	٥٣,٤	٣١,٣	٦,١	٣,٨	٥,٣
٣٦ ـ ٤٠	٤٥,٤	٤١,٧	٨,٣	٠,٩	٣,٧
٤١ ـ ٤٥	٣٩,٥	٣٨,٣	١١,١	٦,٢	٤,٩
٤٦ ـ ٥٠	٤٩,١	٣٢,٧	٩,١	٥,٥	٣,٦
٥٠ فما فوق	٤٦,٧	٣٥,٠	١٠,٠	٥,٠	٣,٣
المجمـــوع	٤٧,٤	٣٢,١	٧,٠	٦,٤	٧,١

د.أ. (٠,٠٣٨٠٤)

جـدول ـ ٣٩ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى ان تبعد السلطات الأمنية عن مراقبة الانتخابات»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	١٤,٢	٢١,٢	٢٨,٨	٢٦,٦	٩,٢
٢١ ـ ٢٥	٢٠,٧	٢١,١	٢٦,٤	٢٦,٠	٥,٨
٢٦ ـ ٣٠	٢١,٩	٢٣,٧	٢٧,٩	٢٣,٣	٣,٢
٣١ ـ ٣٥	١٩,١	٢٢,٩	٢٥,٢	٣١,٣	١,٥
٣٦ ـ ٤٠	١٨,٥	١٦,٧	٣٤,٣	٢٨,٧	١,٩
٤١ ـ ٤٥	١٩,٨	١٩,٨	١٨,٥	٣٧,٠	٤,٩
٤٦ ـ ٥٠	١٢,٧	١٨,٢	٢٣,٦	٣٨,٢	٧,٣
٥٠ فما فوق	٩,٧	٢٤,٢	٢٥,٨	٣٨,٧	١,٦
المجموع	١٨,٦	٢١,٣	٢٧,٠	٢٧,٨	٥,٣

د.أ. (٠,٠١٤٤٦)

جـدول ـ ٤٠ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «ارى ان يقصى الداعين لانتخاب شخص ما من قاعة وساحة موقع الانتخاب»

الاستجابة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٢١,٠	٣٢,٢	٩,٦	١٢,٧	٢٤,٥
٢١ ـ ٢٥	٢٦,٥	٣٨,١	٩,٦	١٤,٥	١١,٣
٢٦ ـ ٣٠	٢٧,٢	٣٧,٣	٦,٠	١٨,٤	١١,١
٣١ ـ ٣٥	٢٦,٢	٤٠,٨	١٠,٠	١٨,٥	٤,٦
٣٦ ـ ٤٠	٢٠,٤	٤٤,٤	١٣,٠	١٢,٠	١٠,٢
٤١ ـ ٤٥	١٩,٥	٤١,٥	١١,٠	٢٠,٧	٧,٣
٤٦ ـ ٥٠	٢٩,١	٤٣,٦	٧,٣	١٠,٩	٩,١
٥٠ فما فوق	٢٣,٠	٥٢,٥	٦,٦	٩,٨	٨,٢
المجموع	٢٤,٧	٣٨,٤	٩,٣	١٤,٩	١٢,٨

د.أ. (٠,٠٠٠)

جـــدول ـ ٤١ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «ارى ان يقصى اقارب المنتخبين من لجان الانتخابات»

الاستجابـــة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٢٣,٦	٣٧,٧	٩,٤	١٢,٦	١٦,٧
٢١ ـ ٢٥	٣٢,٧	٣٣,٢	٩,١	١٤,٨	٩,٢
٢٦ ـ ٣٠	٣٧,٦	٣٠,٣	٣,٧	١٩,٣	٩,٢
٣١ ـ ٣٥	٣٨,٨	٣١,٠	١١,٦	١١,٦	٧,٠
٣٦ ـ ٤٠	٢٨,٧	٤٣,٥	٦,٥	١٦,٧	٤,٦
٤١ ـ ٤٥	٢٢,٠	٣٧,٨	٩,٨	٢٠,٧	٩,٨
٤٦ ـ ٥٠	٢٥,٩	٤٢,٦	٩,٣	١١,١	١١,١
٥٠ فما فوق	٢١,٣	٤٥,٩	١٣,١	١٣,١	٦,٦
المجمـــوع	٣١,٠	٣٥,٢	٨,٦	١٥,٠	١٠,٢

د.أ. (٠,٠٠٠)

جـــدول ـ ٤٢ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى ان تمنع التجمهرات في قاعة وساحة موقع الانتخاب»

الاستجابـــة / الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٣١,٣	٤٢,٦	٦,٦	٦,٠	١٣,٥
٢١ ـ ٢٥	٣٦,٦	٤٠,٨	٦,٤	٨,٣	٧,٩
٢٦ ـ ٣٠	٣٧,٠	٤٤,٧	٥,٥	٧,٣	٥,٥
٣١ ـ ٣٥	٤٤,٣	٣٨,٢	٣,١	٨,٤	٦,١
٣٦ ـ ٤٠	٣٣,٣	٤٩,١	٥,٦	٥,٦	٦,٥
٤١ ـ ٤٥	٤٢,٧	٤٠,٢	٦,١	٣,٧	٧,٣
٤٦ ـ ٥٠	٣٦,٤	٤٧,٣	٥,٥	٣,٦	٧,٣
٥٠ فما فوق	٤٠,٣	٤١,٩	٤,٨	٦,٥	٦,٥
المجمـــوع	٣٦,٥	٤٢,٣	٥,٩	٧,١	٨,٣

د.أ. (٠,٣٤٦٤٦)

ملحـــق - ٤ -

اتجاهات الناخبين نحو الانتخابات البرلمانية
«حسب التعليم ودرجة الاستجابة»

جـــدول - ١ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب بناء على قناعتي الشخصية»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	٤٣,٨	٣٩,٦	٤,٢	٢,١	١٠,٤
محو أمية	٥٠,٠	٢٩,٢	٨,٣	٤,٢	٨,٣
ابتدائـــي	٦٠,٣	٣٠,٩	١,٥	٤,٤	٢,٩
اعـــدادي	٥٣,٤	٣٦,١	١,٥	٣,٠	٦,٠
ثـــانـــوي	٦٨,١	٢٦,٠	٢,١	٠,٧	٣,٠
بكالوريوس	٧٨,١	١٧,٧	٠,٦	٠,٩	١,٧
ماجستيـــر	٨١,٥	١٤,٨	—	—	٣,٧
دكتـــوراه	٨٧,١	٦,٥	٣,٢	—	٣,٢
المجمـــوع	٧١,٧	٢٢,٩	١,٣	١,٢	٢,٩

د.أ. (٠,٠٠٠)

جـــدول - ٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من اتفق عليه مع زملائي»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	١٤,٩	٢٥,٥	١٠,٦	٣٦,٢	١٢,٨
محو اميـــة	—	٣٧,٥	١٦,٧	٤٥,٨	—
ابتدائـــي	٤,٨	٢٩,٩	١٧,٩	٤٣,٣	٤,٥
اعـــدادي	٩,٠	٢٦,٦	١٧,٢	٢٢,٨	٤,٥
ثـــانـــوي	٥,٤	٣٦,٢	١٨,٣	٢٤,٠	٦,٠
بكالوريوس	٣,٠	٢٩,٠	٢٣,٢	٣٩,٤	٥,٤
ماجستيـــر	١,٩	٢٨,٣	٢٨,٣	٣٤,٠	٧,٥
دكتـــوراه	٦,٧	١٦,٧	١٣,٣	٦٠,٠	٣,٣
المجمـــوع	٤,٥	٣١,٣	٢٠,٧	٢٧,٨	٥,٦

د.أ (٠,٠٠٠٧٦)

جـــدول ـ ٣ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من اتفق عليه مع والدي»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
امـــي	١٢,٨	٤٢,٦	٨,٥	٢١,٣	١٤,٩
محو اميـــة	٨,٣	٤٥,٨	—	٤١,٧	٤,٢
ابتدائـــي	٩,٢	٤٦,٢	٦,٢	٣٥,٤	٣,١
اعـــدادي	١٣,٠	٤٢,٠	١٢,٠	٢٦,٧	٥,٣
ثـــانـــوي	١١,٥	٣٣,٤	١٦,٠	٣٠,٦	٨,٥
بكالوريـــوس	٤,٧	٣٠,٨	٢١,٦	٣٤,٦	٨,٣
ماجستيـــر	—	١٨,٩	٢٤,٥	٤٥,٣	١١,٣
دكتـــوراه	١٠,٣	٢٠,٠	١٠,٣	٥٥,٢	٣,٤
المجمـــوع	٧,٦	٣٢,٠	١٨,٠	٣٣,٤	٨,١

د.أ. (٠,٠٠٠)

جـــدول ـ ٤ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من اتفق عليه مع العشيرة»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	٢٧,١	٤١,٧	١٢,٥	١٠,٤	٨,٣
محو امية	٢٥,٠	٣٣,٣	١٢,٥	١٦,٠	١٢,٥
ابتدائـــي	١٩,٤	٤١,٨	١٠,٤	٢٣,٩	٤,٥
اعـــدادي	١٦,٧	٣٥,٦	١٥,٩	٢٢,٧	٩,١
ثـــانـــوي	١٢,٥	٢٧,٤	١٧,٥	٣٣,٨	٨,٧
بكالوريوس	٥,٩	٢٦,٠	٢٥,١	٣٣,٢	٩,٩
ماجستيـــر	—	٢٠,٨	٢٦,٤	٤١,٥	١١,٣
دكتـــوراه	—	١٧,٩	١٧,٩	٥٣,٦	١٠,٧
المجمـــوع	٩,٧	٢٨,١	٢١,١	٣١,٨	٩,٤

د.أ (٠,٠٠٠)

جـــدول ـ ٥ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من يقول لي زوجي او زوجتي انه صالح»

المستوى التعليمي	موافق بشدة	[illegible]	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	٢٣,٤	٤٠,٤	١٩,١	١٤,٩	٢,١
محو اميـة	٨,٧	٤٧,٨	٢١,٧	٢١,٧	—
ابتدائـــي	٨,٨	٢٦,٥	١٣,٢	٤٥,٦	٥,٩
اعـــدادي	٧,٦	٣٠,٥	١٦,٨	٣٨,٢	٦,٩
ثـــانـــوي	٧,٤	٢٠,١	٢٢,٧	٣٦,٦	١٣,٢
بكالوريوس	٤,٣	١٦,٤	٢٥,٥	٤١,٤	١٢,٣
ماجستيـــر	١,٩	١٧,٠	١٨,٩	٤٩,١	١٣,٢
دكتـــوراه	١٠,٣	١٠,٣	٦,٩	٥٨,٦	١٣,٨
المجمـــوع	٦,٣	٢٠,١	٢٢,٧	٣٩,٦	١١,٤

د.أ (٠,٠٠٠)

جـــدول ـ ٦ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من يطلب مني اولادي ان انتخبه»

الاستجابـة / المستوى التعليمي	موافق	موافق	لا اوافق	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	٢٨,٩	٢٤,٤	٢٠,٠	١٣,٣	١٣,٣
محو امية	٨,٧	٣٩,١	٢١,٠	٣٠,٤	—
ابتـدائـــي	١٠,٦	١٦,٧	١٨,٢	٤٣,٩	١٠,٦
اعـــدادي	٦,٢	٢٨,٥	٢٢,٣	٣٤,٦	٨,٥
ثـــانـــوي	٦,٣	١٧,١	٢١,٢	٤٣,٠	١٢,٥
بكالوريوس	٢,٩	١٢,٠	٢٩,١	٤٤,٤	١١,٦
ماجستيـــر	٣,٨	١١,٣	٣٠,٢	٤٥,٣	٩,٤
دكتـــوراه	٣,٤	٢٠,٧	٦,٩	٦٥,٥	٣,٤
المجمـــوع	٥,٢	١٥,٨	٢٥,٢	٤٢,٥	١١,٢

د.أ. (٠,٠٠٠)

جـــدول - ٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«لـــن أنتخـــب»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	٨,٧	٢١,٧	٢٨,٣	٢١,٧	١٩,٦
محو اميـــة	٤,٢	٨,٣	٢٩,٢	٣٣,٣	٢٥,٠
ابتـــدائي	—	١٣,٨	٣٣,٨	٣٥,٤	١٦,٩
اعـــدادي	٥,٦	١٠,٣	٤٠,٥	٣٠,٢	١٣,٥
ثـــانـــوي	٤,١	٦,٨	٣٤,٩	٢٨,٠	١٦,١
بكالوريوس	٤,٩	٨,٦	٣٢,٥	٣١,٧	٢٢,٣
ماجستيـــر	١٦,٠	٦,٠	٤٠,٠	٣٤,٠	٤,٠
دكتـــوراه	١١,٥	١٥,٤	١٥,٤	٤٦,٢	١١,٥
المجمـــوع	٥,١	٨,٩	٣٣,٦	٣٣,٤	١٩,٠

د.أ (٠,٠٠٠)

جـــدول - ٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسأنتخب المرشح من عشيرتي»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	٤٧,٨	٣٠,٤	٢,٢	٨,٧	١٠,٩
محو اميـــة	٣٧,٥	٢٩,٢	٨,٣	٢٠,٨	٤,٢
ابتـــدائـــي	٢٩,٤	٤٥,٦	٤,٤	١٣,٢	٧,٤
اعـــدادي	٣٣,٦	٣٣,٦	٧,٥	١٧,٩	٧,٥
ثـــانـــوي	٢٥,٤	٣٠,١	١٣,٥	١٩,٤	١١,٦
بكالـــوريـــوس	١٩,٠	٢٩,٧	١٧,٩	٢١,٥	١١,٩
ماجستيـــر	١٦,٧	٢٥,٩	١٤,٨	٢٧,٨	١٤,٨
دكتـــوراه	١١,١	١٨,٥	٧,٤	٤٠,٧	٢٢,٢
المجمـــوع	٢٣,١	٣٠,٥	١٤,٥	٢٠,٥	١١,٤

د.أ (٠,٠٠٠)

جـــدول ـ ٩ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسأنتخب مرشحاً من عشيرة مرموقة»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	١٤,٦	٣٣,٣	٢٠,٨	٢٠,٨	١٠,٤
محو اميـــة	١٢,٥	٣٧,٥	١٢,٥	٣٧,٥	—
ابتـــدائـــي	٦,٠	٣٤,٣	١٣,٤	٤٠,٣	٦,٠
اعــــدادي	١٠,٤	٢٦,١	٢٠,١	٣٧,٣	٦,٠
ثـــانـــوي	٥,٥	٢٤,٥	٢٧,٦	٣٢,٩	٩,٥
بكالوريـــوس	٤,٦	١٩,٧	٣٣,٢	٣٢,٧	٩,٨
ماجستيـــر	٣,٨	٢٢,٦	٣٥,٨	٢٨,٣	٩,٤
دكتـــوراه	—	١٨,٥	١٤,٨	٤٨,١	١٨,٥
المجمـــوع	٥,٧	٢٢,٨	٢٩,٠	٣٣,٣	٩,٣

د.أ (٠,٠٠٠)

جـــدول ـ ١٠ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسأنتخب مرشحاً متعلماً»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	٣٧,٥	٣٣,٣	١٤,٦	٦,٣	٨,٣
محو اميـــة	٣٧,٥	٤٥,٨	٨,٣	٨,٣	—
ابتـــدائـــي	٤١,٨	٤٦,٣	١,٥	٩,٠	١,٥
اعــــدادي	٥١,٥	٤١,٨	٤,٥	٢,٢	—
ثانـــوي	٥٠,٠	٣٩,١	٣,٣	٢,٦	٥,٠
بكالوريـــوس	٤٦,٠	٤٣,٥	٢,٣	٤,٣	٣,٨
ماجستيـــر	٤٦,٣	٣٨,٩	٣,٧	٧,٤	٣,٧
دكتـــوراه	٣٦,٧	٣٦,٧	—	٦,٧	٢٠,٠
المجمـــوع	٤٦,٨	٤١,٨	٣,٢	٤,٢	٤,١

د.أ (٠,٠٠٠)

جـــدول - ١١ -

توزيع الاستجابات على المقولة:

«إذا انتخبت فسأنتخب مرشحاً ذا فكر وطني»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
إمـــــيّ	٣٣,٣	٤٧,٩	٨,٣	٢,١	٨,٣
محو اميــــة	٣٣,٣	٥٠,٠	٤,٢	٤,٢	٨,٣
ابتــدائــــي	٥٠,٠	٤٠,٩	٤,٥	٣,٠	١,٥
اعــــدادي	٤٧,٨	٤١,٨	١,٥	٤,٥	٤,٥
ثانـــــوي	٥٢,٨	٣٤,٣	٣,٠	٤,٩	٤,٩
بكالوريـــوس	٥٤,٢	٣٤,٣	٢,٥	٤,٦	٤,٥
ماجستيـــر	٥٢,٧	٢٩,١	١,٨	١٠,٩	٥,٥
دكتــــوراه	٣٠,٠	٤٣,٣	٣,٣	١٢,٣	١٠,٠
المجمـــوع	٥١,٧	٣٥,٨	٢,٨	٤,٩	٤,٨

د.أ (٠,٠٨١٧٦)

جـــدول - ١٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسأنتخب مرشحاً ذا اتجاه سياسي»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	٢٠,٨	٢٠,٨	٢٧,١	١٨,٨	١٢,٥
محو اميـــة	١٢,٥	٢٩,٢	٢٠,٨	٢٩,٢	٨,٣
ابتـــدائـــي	١١,٨	٣٥,٣	٢٣,٥	٢٥,٠	٤,٤
اعـــدادي	٢٣,٩	٢٦,١	١٦,٤	٢١,٦	١١,٩
ثـــانـــوي	١٨,٣	٢٨,٠	١٨,٣	٢٣,٨	١١,٦
بكالوريـــوس	٢٢,٥	٣٠,٦	١٥,٢	١٧,٨	١٣,٨
ماجستيـــر	٢٤,١	٢٠,٤	١٢,٠	٢٩,٦	١٣,٠
دكتـــوراه	٧,١	٢٨,٦	٢٥,٠	٢٨,٦	١٠,٧
المجمـــوع	٢٠,٦	٢٩,,١	١٧,٠	٢٠,٨	١٢,٥

د. أ (٠,١٠٩٢٤)

جـــدول - ١٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسأنتخب مرشحاً يقدم لي برنامجاً انتخابياً مكتوباً»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
امـــي	١٤,٦	٢٣,٨	١٢,٥	١٨,٨	١٠,٤
محو اميـــة	١٢,٥	٢٧,٥	—	١٦,٧	٣٣,٣
ابتدائـــي	٦,١	٣٠,٣	١٨,٢	٣٣,٣	١٢,١
اعـــدادي	١٢,٨	٢٩,٣	١٢,٠	٢٧,١	١٨,٨
ثـــانـــوي	١٣,١	٣٤,٤	١٣,١	٢١,٠	١٨,٤
بكالوريـــوس	١٥,٠	٣٢,٦	١١,٥	٢٢,٣	١٨,٧
ماجستيـــر	١١,١	٤٢,٦	١٣,٠	٢٠,٤	١٢,٠
دكتـــوراه	١٠,٧	٣٥,٧	١٠,٧	٢٨,٦	١٤,٣
المجمـــوع	١٣,٧	٣٣,٥	١٢,١	٢٢,٧	١٨,٠

د.أ (٠,٤٧٣٥٦)

جـــدول - ١٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«أرى ان يكون المرشح للانتخابات البرلمانية رجلاً»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	٦٢,٥	٢٢,٩	١٤,٦	—	—
محو اميـــة	٥٨,٣	٣٧,٥	٤,٢	—	—
ابتـــدائي	٦١,٨	٢٧,٩	٢,٩	٥,٩	١,٥
اعـــدادي	٦٣,٤	٢٧,٦	٢,٢	٦,٠	٠,٧
ثـــانـــوي	٥٧,٤	٢٨,٦	٥,٢	٦,٤	٢,٤
بكالوريـــوس	٤٩,٥	٣٣,٤	٦,٠	٨,٠	٣,٠
ماجستيـــر	٣٨,٩	٣٥,٢	١٢,٠	١١,١	١,٩
دكتـــوراه	٤٤,٨	٣١,٠	٦,٩	١٣,٨	٣,٤
المجمـــوع	٥٣,٣	٣١,٢	٥,٩	٧,٢	٢,٤

د . أ (٠,٠٢١٢٦)

جـــدول - ١٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«أرى ان يكون المرشح للانتخابات البرلمانية انثى»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	١٢,٥	١٨,٨	٣٩,٦	٢٢,٩	٦,٣
محو اميـــة	٤,٢	٣٧,٥	٣٧,٥	١٦,٧	٤,٢
ابتـــدائـــي	٩,٠	٣٤,٣	٢٩,٩	٢٠,٩	٦,٠
اعـــدادي	٩,١	٣١,٨	٣٣,٣	١٨,٩	٦,٨
ثـــانـــوي	٨,٨	٣٢,٨	٣١,٦	٢٠,٠	٦,٩
بكالوريـــوس	٨,٥	٣٥,٧	٢٧,٨	٢٢,٦	٥,٣
ماجستيـــر	١٦,٧	٤٤,٤	٢٤,١	١١,١	٣,٧
دكتـــوراه	٣٠,٠	٣٣,٣	١٠,٠	٢٦,٧	—
المجمـــوع	٩,٤	٣٤,٤	٢٩,٤	٢١,٢	٥,٧

د.أ (٠,٠٤٢٢٠)

جـــدول - ١٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«أرى ان يشترك في الترشيح للانتخابات الرجل والمرآة»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	١٨،٨	٣٣،٣	١٦،٧	١٤،٦	١٦،٧
محو اميـــة	٢٠،٨	٣٣،٣	٢٠،٨	٢٠،٨	٤،٢
ابتـــدائـــي	١٢،١	٤٢،٤	١٨،٢	١٩،٧	٧،٦
اعـــدادي	١٨،٩	٣٥،٦	١٨،٢	٢٢،٧	٤،٥
ثـــانـــوي	٢٣،٩	٣٣،٦	١٥،٣	١٨،٣	٨،٩
بكالوريـــوس	٣٦،٠	٣٠،٣	١٣،٧	١٥،٨	٤،٢
ماجستيـــر	٤١،١	٣٩،٣	١٠،٧	٣،٦	٥،٤
دكتـــوراه	٤١،٩	٣٨،٧	٣،٢	١٢،٩	٣،٢
المجمـــوع	٣٠،١	٣٢،٦	١٤،٦	١٦،٧	٦،٠

د.أ (٠،٠٠٠)

جـدول ـ ١٩ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «البرلمان هو مجلس فرضه الدستور على ان يكون افراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن طريق وجود المعارضة»

الاستجابة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـي	٢٠,٨	٣١,٣	١٠,٤	١٢,٥	٢٥,٠
محو امية	١٦,٧	٣٧,٥	١٦,٧	٤,٢	٢٥,٠
ابتدائي	٣٦,٢	٣٦,٢	٨,٧	٥,٨	١٣,٠
اعدادي	٣٨,١	٣٠,٦	١٠,٤	١١,٩	٩,٠
ثانوي	٣٦,٨	٣٤,٧	٥,٤	١١,٦	١١,٦
بكالوريوس	٣٥,٥	٣١,٥	٩,٦	١٠,٦	١٢,٨
ماجستير	٣٨,٦	٢٦,٣	١٤,٠	١٢,٣	٨,٨١
دكتـوراه	٢٠,٠	٣٣,٣	١٣,٣	٢٦,٧	٦,٧
المجمـوع	٣٥,٢	٣٢,٤	٨,٩	١١,١	١٢,٥

د.أ. (٠,٠٣٥٢٤)

جـدول ـ ٢٠ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «تكون لدينا ديموقراطية فقط حين توجد حياة برلمانية تتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة»

الاستجابة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
امـي	١٨,٨	١٦,٧	١٠,٤	٢٧,١	٢٧,١
محو اميـة	١٢,٥	٣٣,٣	٨,٣	١٦,٧	٢٩,٢
ابتدائي	١٠,١	٣٤,٨	١١,٦	٢٦,١	١٧,٤
اعدادي	١٦,٥	٣٣,٨	١٢,٠	٢٣,٣	١٤,٣
ثانـوي	١٩,٨	٣٣,٣	١٠,٦	٢٠,٥	١٥,٨
بكالوريوس	٢١,٩	٣٣,٣	١٢,٤	١٧,٥	١٤,٨
ماجستير	٢٥,٠	٢٦,٨	١٧,٩	٢٣,٢	٧,١
دكتوراه	٦,٧	٣٠,٠	٦,٧	٤٠,٠	١٦,٧
المجموع	٢٠,٠	٣٢,٦	١١,٨	٢٠,٠	١٥,٥

د.أ. (٠,٠٥٩١٤)

جـدول ـ ٢١ ـ
توزيع الاستجابات على المقولة: «ليس من حق البرلمان ان يتدخل في وضع القوانين»

الاستجابـة / المستوى التعليمي	موافـق بشـدة	موافـق	لا أوافـق بشـدة	لا اوافـق	لا ادري
أمـي	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	٢٩,٢	٢٧,١
محو امية	٤,٢	٢٠,٨	٨,٣	٤٥,٨	٢٠,٨
ابتدائـي	٥,٨	٢٣,٢	٢١,٧	٣٩,١	١٠,١
اعدادي	٤,٥	٢٠,٩	٢٧,٦	٣١,٣	١٥,٧
ثانـوي	٩,٥	١٤,٨	٢٧,٤	٣٤,٥	١٣,٨
بكالوريوس	٥,١	١٥,٥	٣٣,٨	٣٠,٨	١٤,٨
ماجستير	١,٨	٢١,٨	٢١,٨	٣٨,٢	١٦,٤
دكتوراه	١٠,٠	٢٦,٧	١٦,٧	٢٦,٧	١٠,٠
المجمـوع	٦,٥	١٦,٥	٢٩,٥	٣٢,٧	١٤,٨

د.أ (٠,٠٠٢١٩)

جـدول ـ ٢٢ ـ
توزيع الاستجابات على المقولة: «القانون الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية»

الاستجابـة / المستوى التعليمي	موافـق بشـدة	موافـق	لا اوافـق بشـدة	لا اوافـق	لا ادري
امـي	٢٩,٢	٢٠,٨	٢,١	٢٢,٩	٢٥,٠
محو اميـة	–	٣٧,٥	٢٠,٨	١٦,٧	٢٥,٠
ابتدائـي	١٤,٥	٤٠,٦	١٠,١	١٧,٤	١٧,٤
اعدادي	٢٣,١	٢٩,٩	١٢,٧	١٤,٢	٢٠,١
ثانـوي	٢٣,٥	٣٣,٠	٨,٦	١٧,٦	١٧,٣
بكالوريوس	٢٩,٥	٣٠,٥	٨,٨	١٣,١	١٨,١
ماجستير	٤١,٨	٢٣,٦	٣,٦	١٤,٥	١٦,٤
دكتوراه	٢١,٤	٣٢,١	١٤,٣	١٧,٩	١٤,٣
المجمـوع	٢٦,٦	٣١,١	٩,٠	١٥,٠	١٨,٢

د.أ (٠,٠١٧٦٤)

جدول - ٢٣ -
توزيع الاستجابات على المقولة: «تتحقق الديموقراطية عن طريق اشتراك اعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز الى اتجاه سياسي معين»

الاستجابة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
امــي	٢٥,٥	٤٦,٨	١٠,٦	٤,٣	١٢,٨
محو امية	٢٩,٢	٥٠,٠	٤,٢	٤,٢	١٢,٥
ابتدائـي	٥٠,٧	٤٣,٥	٢,٩	١,٤	١,٤
اعدادي	٤٧,٠	٣٩,٦	٢,٢	٣,٧	٧,٥
ثانـوي	٥١,٨	٣٧,١	٣,٨	٢,٦	٤,٧
بكالوريوس	٥٧,٦	٣٢,٠	١,٤	٤,٦	٤,٤
ماجستير	٤٥,٦	٤٢,١	٣,٥	٣,٥	٥,٣
دكتوراه	٤٣,٣	٢٦,٧	١٦,٧	٦,٧	٦,٧
المجمــوع	٥٣,٠	٣٥,٣	٢,٨	٣,٩	٥,٠

د.أ (٠,٠٠٠)

جدول - ٢٤ -
توزيع الاستجابات على المقولة: «المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديموقراطية الاولى»

الاستجابة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمــي	١٧,٠	٢٧,٧	١٤,٩	١٢,٨	٢٧,٧
محو امية	٨,٣	٣٣,٣	٨,٣	٢٥,٠	٢٥,٠
ابتدائـي	١٤,٧	٤٤,١	٨,٨	١٦,٢	١٦,٢
اعدادي	٢٣,٥	٣١,١	١١,٤	١٤,٤	١٩,٧
ثانوي	٢٣,٥	٣٠,٨	١٠,٧	١٦,٨	١٨,٢
بكالوريوس	٢٢,٠	٣٣,٧	٩,٨	١٧,٢	١٧,٣
ماجستير	١٩,٣	٢٤,٦	١٥,٨	٢١,١	١٩,٣
دكتوراه	٦,٧	٣٣,٣	١٦,٧	٣٣,٣	١٠,٠
المجمــوع	٢١,٥	٣٢,٧	١٠,٥	١٧,٣	١٨,٠

د.أ (٠,٣٩٥٨٦)

جـدول ـ ٢٥ ـ
توزيع الاستجابات على المقولة:
«هو البرلمان الذي يوافق الحكومة او يرفضها»

الاستجابــة / المستوى التعليمي	موافـق بشـدة	موافـق	لا اوافـق بشـدة	لا اوافـق	لا ادري
امــي	١٩,١	٢٥,٥	٤,٣	١٤,٩	٣٦,٢
محو امية	١٢,٥	٢٠,٨	٢٩,٢	١٢,٥	٢٥,٠
ابتدائــي	١٣,٤	٣١,٣	١١,٩	٢٣,٩	١٩,٤
اعدادي	١٥,٠	٢٦,٣	٢٢,٦	١٥,٨	٢٠,٣
ثانوي	١٧,٩	٢٩,٤	١٦,٢	١٧,٢	١٩,٣
بكالوريوس	٢١,١	٢٩,٤	١٣,٢	١٦,٦	١٩,٦
ماجستير	١٩,٦	٣٣,٩	١٢,٥	١٩,٦	١٤,٣
دكتوراه	٢٣,٣	٣٦,٧	١٣,٣	١٦,٧	١٠,٠
المجمـوع	١٩,٣	٢٩,٤	١٥,٥	١٧,٠	١٩,٨

د.أ (٠,١٩٤٠٧)

جـدول ـ ٢٦ ـ
توزيع الاستجابات على المقولة:
«البرلمان الأردني دون وجهاء عشائر غير ناجح»

الاستجابــة / المستوى التعليمي	موافـق بشـدة	موافـق	لا اوافـق بشـدة	لا اوافـق	لا ادري
امــي	٨,٥	٣٤,٠	٢٣,٤	١٩,١	١٤,٩
محو امية	١٦,٧	٤١,٧	–	٢٩,٢	١٢,٥
ابتدائــي	٨,٨	٢٧,٩	١٤,٧	٣٢,٤	١٦,٢
اعدادي	١٢,٢	٢٦,٠	١٨,٣	٢٤,٤	١٩,١
ثانوي	١٠,٧	٢٤,٥	٢٥,٧	٢٦,٤	١٢,٦
بكالوريوس	٩,٧	١٧,٩	٣٢,٧	٢٦,٩	١٢,٨
ماجستير	٧,٣	١٨,٢	٢٠,٠	٣٦,٤	١٨,٢
دكتوراه	١٠,٠	٢٣,٣	١٣,٣	٣٠,٠	٢٣,٣
المجمـوع	١٠,١	٢١,٦	٢٧,٥	٢٧,٠	١٣,٨

د.أ (٠,٠٠٠٦٥)

جـدول ـ ٢٧ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون متعلما»

الاستجابـة / المستوى التعليمي	موافـق بشـدة	موافـق	لا أوافـق بشـدة	لا أوافـق	لا أدري
امـي	٥٥,٣	٢٥,٥	٦,٤	١٠,٦	٢,١
محو امية	٣٣,٣	٥٤,٢	٤,٢	٨,٣	–
ابتدائي	٥٩,٤	٣٧,٣	–	–	٢,٩
اعدادي	٦٠,٩	٣٦,١	٢,٣	–	٠,٨
ثانوي	٦٤,٥	٣٠,٦	١,٢	١,٩	١,٩
بكالوريوس	٧٠,٩	٢٥,٣	٠,٩	١,٦	١,٣
ماجستير	٥٤,٤	٣٥,١	١,٨	٥,٣	٣,٥
دكتوراه	٦٠,٠	٣٣,٣	–	٣,٣	٣,٣
المجمـوع	٦٦,٢	٢٩,٠	١,٣	٢,٠	١,٦

د.أ (٠,٠٠٠)

جـدول ـ ٢٨ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون ابن عشيرة مرموقة»

الاستجابـة / المستوى التعليمي	موافـق بشـدة	موافـق	لا أوافـق بشـدة	لا أوافـق	لا أدري
امـي	١٩,١	٤٠,٤	١٤,٩	١٤,٩	١٠,٦
محو امية	١٦,٧	٣٣,٣	١٦,٧	٢٩,٢	٤,٢
ابتدائي	١٤,٧	٤١,٢	١٦,٢	٢٢,١	٥,٩
اعدادي	٨,٤	٣٢,١	٢٤,٤	٢٩,٠	٦,١
ثانوي	١١,٠	٢٨,٦	٢٢,٦	٢٦,٧	١١,٢
بكالوريوس	٦,٧	٢٦,٨	٢٨,٠	٣١,٥	٧,٠
ماجستير	١٠,٧	٢٦,٨	٢٦,٨	٢٣,٢	١٢,٥
دكتوراه	٢٤,١	١٧,٢	١٠,٣	٣٧,٩	١٠,٣
المجمـوع	٩,٢	٢٨,٦	٢٤,٩	٢٩,٠	٨,٣

د.أ (٠,٠٠٠)

جـدول ـ ٢٩ ـ
توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون غير منتم لاتجاه سياسي»

الاستجابـة / المستوى التعليمي	موافـق بشـدة	موافـق	لا اوافـق بشـدة	لا اوافـق	لا أدري
امــي	٣٤,٠	٣٨,٣	١٠,٦	٦,٤	١٠,٦
محو امية	٢٩,٢	٢٥,٠	١٢,٥	١٦,٧	١٦,٧
ابتدائي	٢٩,٩	٤٤,٨	١٣,٤	٧,٥	٤,٥
أعدادي	٢٦,٥	٣٩,٤	١٠,٦	١٣,٦	٩,٨
ثانوي	٢٤,٣	٤٠,٠	١٢,٤	١٤,٠	٩,٣
بكالوريوس	٢٢,٨	٣١,١	١٦,٩	١٦,٧	١٢,٥
ماجستير	١٠,٧	٤١,١	١٤,٣	٢٣,٢	١٠,٧
دكتوراه	٣١,٠	٤٤,٨	٦,٩	١٧,٢	ـ
المجمـوع	٢٣,٩	٣٥,٤	١٤,٥	١٥,٣	١٠,٨

د.أ (٠,١٤٧٧)

جـدول ـ ٣٠ ـ
توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون متدينا»

الاستجابـة / المستوى التعليمي	موافـق بشـدة	موافـق	لا اوافـق بشـدة	لا اوافـق	لا أدري
امــي	٥٠,٠	٢٨,٣	٤,٣	٨,٧	٨,٧
محو امية	٤٥,٨	٢٩,٢	١٢,٥	٨,٣	٤,٢
ابتدائي	٤٦,٢	٣٥,٤	٣,١	٦,٢	٩,٢
اعدادي	٤٦,٩	٣٠,٨	٧,٧	٦,٢	٨,٥
ثانوي	٣٤,٤	٤٠,١	٧,٠	٨,٩	٩,٦
بكالوريوس	٢٩,٤	٣٨,٢	٩,١	١٣,٠	١٠,٤
ماجستير	١٩,٦	٤٤,٦	١٠,٧	٨,٩	١٦,١
دكتوراه	٧,١	٣٩,٣	١٠,٧	٢٥,٠	١٧,٩
المجمـوع	٣٢,٩	٣٧,٨	٨,٢	١١,٠	١٠,٢

د.أ (٠,٠٠٠٦٣)

جــــدول - ٣١ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون معارضاً للأفكار السياسية المستعارة من الغرب»

الاستجابــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمــــي	٤٢,٢	٣٣,٣	٨,٩	٨,٩	٦,٧
محو اميــــة	٣٧,٥	٣٧,٥	١٦,٧	٤,٢	٤,٢
ابتــــدائــــي	٤٥,٥	٣٩,٤	٣,٠	٧,٦	٤,٥
اعــــــدادي	٤٠,٢	٢٨,٨	٩,٨	١٠,٦	١٠,٦
ثــــانــــوي	٤١,٩	٢٨,١	٦,٧	١٢,٤	١١,٠
بكالوريــــوس	٣٧,٣	٢٩,٣	٨,٦	١٥,٤	٩,٤
ماجستيــــر	٢٨,١	٢٨,١	٨,٨	٢٦,٣	٨,٨
دكــــتــــوراه	٣٣,٣	١٦,٧	٢٠,٠	٢٣,٣	٦,٧
المجمــــوع	٣٨,٨	٢٩,٣	٨,٣	١٤,١	٩,٥

د.أ (٠,٠٦٥٨٩)

جــــدول ـ ٣٢ ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون له خبرة في المجال السياسي»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمــــي	٤٢,٦	٤٠,٤	٨,٥	٢,١	٦,٤
محو اميـــة	٤١,٧	٤٥,٨	٤,٢	٤,٢	٤,٢
ابتـــدائـــي	٤١,٢	٤٧,١	٢,٩	٢,٩	٥,٩
اعـــدادي	٤٤,٤	٤٢,٩	٣,٠	٦,٠	٣,٨
ثـــانـــوي	٤١,٢	٤٢,٦	٢,٦	٦,١	٧,٥
بكالوريـــوس	٥٠,٨	٤٠,٣	١,٥	٢,٩	٤,٤
ماجستيـــر	٣٧,٥	٤١,١	٥,٤	٨,٩	٧,١
دكتـــوراه	٤٣,٣	٣٦,٧	—	١٠,٠	١٠,٠
المجمـــوع	٤٦,٤	٤١,٤	٢,٣	٤,٣	٥,٥

د.أ (٠,٠٢٧٤٩)

جــــدول ـ٣٣ـ

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشـــح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون فقيهاً بالمسائل الاقتصادية للوطن»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
امــــي	٣١,٩	٥٩,٦	٦,٤	—	٢,١
محو اميـــة	٣٤,٨	٤٧,٨	٨,٧	٤,٣	٤,٣
ابتـــدائـــي	٣٧,٣	٥٠,٧	—	١,٥	١٠,٤
اعـــدادي	٥٠,٨	٤٠,٠	٢,٣	٢,٣	٤,٦
ثـــانـــوي	٤٧,٤	٤٣,٨	١,٩	٢,٩	٣,٩
بكالوريـــوس	٥٢,١	٣٩,٥	٢,٥	٣,٠	٣,٠
ماجستيـــر	٤٢,٩	٣٥,٧	١,٨	١٤,٣	٥,٤
دكتـــوراه	٤٦,٧	٤٠,٠	٣,٣	٦,٧	٣,٣
المجمـــوع	٤٨,٩	٤١,٧	٢,٤	٣,٢	٣,٧

د.أ (٠,٠٠٠)

جـــدول - ٣٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون غنياً

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	١٧,٤	١٩,٦	١٩,٦	١٩,٦	٢٣,٩
محـــو اميـــة	٢٨,٦	٤٢,٩	—	٢٣,٨	٤,٨
ابتـــدائـــي	٩,٨	٢٩,٥	٣١,٣	٣١,١	٨,٢
اعـــدادي	١٨,٨	٣٥,٢	١٤,٨	١٤,٨	١٦,٤
ثـــانـــوي	١٠,٣	٢٦,٨	٢١,٠	٢٥,٠	١٧,٠
بكالوريـــوس	١٠,٤	٢٠,٠	٢٨,٧	٢٨,٨	١٢,١
ماجستيـــر	١٣,٠	٣١,٥	١١,١	٢٩,٦	١٤,٨
دكتـــوراه	٢٦,٩	٢٦,٩	١٥,٤	٢٦,٩	٣,٨
المجمـــوع	١١,٨	٢٤,١	٢٣,٨	٢٦,٤	١٣,٨

د.أ (٠,٠٠٠)

جـــدول - ٣٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون صاحب برنامج انتخابي واضـــح»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	١٣,٣	٥٥,٦	٨,٩	١٣,٣	٨,٩
محو اميـــة	١٦,٧	٥٠,٠	٨,٣	١٢,٥	١٢,٥
أبتـــدائي	١٨,٥	٥٥,٤	٦,٢	١٠,٨	٩,٢
أعـــدادي	٢١,٧	٤٨,١	٤,٧	١٥,٥	١٠,١
ثـــانـــوي	٢٦,٣	٥٠,٧	٥,٦	٥,٦	١١,٧
بكالوريـــوس	٢٩,٠	٥٠,٢	٥,١	٧,٢	٨,٤
ماجستيـــر	١٦,٧	٥٥,٦	١,٩	٢٠,٤	٥,٦
دكتـــوراه	٣٢,٣	٤٥,٢	٦,٥	١٢,٩	٣,٢
المجمـــوع	٢٦,٣	٥٠,٦	٥,٣	٨,٤	٩,٣

د.أ (٠,١٨٥٦)

جـــدول - ٣٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يحافظ على ويطور التقليد السياسي الاردني (اي التاج والدستور ومجلس الأمة)

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	٣٧,٠	٥٠,٠	٨,٧	٢,٢	٢,٢
محـو اميـــة	٤٥,٨	٣٣,٣	٤,٢	٤,٢	١٢,٥
ابتـــدائي	٢٨,١	٥٩,٤	١,٦	٣,١	٧,٨
اعـــدادي	٣٣,٦	٤٧,٣	٤,٦	٤,٦	٩,٩
ثـــانـــوي	٣٨,١	٣٩,٥	٦,٠	٤,٨	١١,٧
بكالوريـــوس	٣٢,٥	٤١,٥	٨,١	٧,١	١٠,٧
ماجستيـــر	٣٥,٧	٣٥,٧	٥,٤	١,٨	٢١,٤
دكتـــوراه	٣٥,٧	٤٢,٩	٧,١	—	١٤,٣
المجمـــوع	٣٤,٤	٤٢,١	٦,٨	٥,٧	١١,٠

د.أ (٠,١٠٠٥٢)

جـــدول - ٣٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «على الانتخابات ان تكون حرة حسب نص الدستور»

الاستجابـــة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
أمـــي	٥٦,٥	٢٦,١	١٣,٠	—	٤,٣
محو اميـــة	٢٥,٠	٥٤,٢	٨,٣	—	١٢,٥
ابتـــدائـــي	٥٢,٩	٣٩,٧	١,٥	—	٥,٩
اعـــدادي	٦٣,٦	٣١,١	٢,٣	—	٣,٠
ثـــانـــوي	٦٠,٠	٣١,٧	٢,١	١,٩	٤,٣
بكالوريـــوس	٦١,٣	٢٩,٩	٢,٦	٢,٠	٤,٣
ماجستيـــر	٤٤,٦	٣٥,٧	١,٨	٨,٩	٨,٩
دكتـــوراه	٥٨,١	٢٢,٦	٣,٢	٩,٧	٦,٥
المجمـــوع	٥٩,٥	٣١,٢	٢,٨	٢,٠	٤,٦

د.أ (٠,٠٠٠)

جدول - ٣٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «ان تكون لجان الانتخابات مكونة من اشخاص تعرف بالحيادية»

الاستجابة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
امي	٣٧,٠	٣٩,١	١٣,٠	٢,٢	٨,٧
محو امية	٣٣,٣	٣٣,٣	٤,٢	٨,٣	٢٠,٨
ابتدائي	٣١,٣	٤٩,٣	١٣,٤	٤,٥	١,٥
اعدادي	٣٥,٤	٣٩,٢	١٠,٠	٨,٥	٦,٩
ثانوي	٤٥,١	٣٢,٣	٨,٢	٦,٥	٨,٠
بكالوريوس	٥٤,٢	٣٨,٨	٥,١	٥,٧	٦,٢
ماجستير	٣٨,٦	٣٨,٦	٣,٥	٥,٣	١٤,٠
دكتوراه	٣٦,٧	١٦,٧	١٦,٧	٢٣,٣	٦,٧
المجموع	٤٧,٨	٣١,٩	٧,٠	٦,٣	٧,١

(د.أ (٠,٠٠٠)

جدول - ٣٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «ارى ان تبعد السلطات الأمنية عن مراقبة الانتخابات»

الاستجابة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
امي	١٧,٠	٨,٥	٣٤,٠	٣١,٩	٨,٥
محو امية	٤,٢	١٢,٥	٣٧,٥	٣٧,٥	٨,٣
ابتدائي	١٠,٤	٢٨,٤	٢٨,٤	٣٢,٨	-
اعدادي	١٤,٣	١٣,٥	٣٤,٦	٢٣,٨	٣,٨
ثانوي	١٥,٥	٢٠,٠	٢٩,١	٣٠,٨	٤,٥
بكالوريوس	٢١,٤	٢٤,٢	٢٤,٦	٢٣,٧	٦,٢
ماجستير	٢١,١	١٩,٣	٢٤,٦	٣١,٦	٣,٥
دكتوراه	٣٠,٠	١٣,٣	٢٠,٠	٣٣,٣	٣,٣
المجموع	١٨,٦	٢١,٤	٢٧,١	٢٧,٦	٥,٣

د.أ (٠,٠٠١٦٧)

جدول - ٤٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «ارى ان يقصى الداعين لانتخاب شخص ما من قاعة وساحة موقع الانتخاب»

الاستجابة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
امـي	١٤,٩	٤٢,٦	٦,٤	٢١,٣	١٤,٩
محو امية	٨,٣	٤١,٧	٨,٣	١٦,٧	٢٥,٠
ابتدائي	١٩,٧	٥٤,٥	١٠,٦	٩,١	٦,١
اعدادي	٢٠,٥	٤٢,٥	٨,٧	٢٠,٥	٧,٩
ثانوي	٢٣,٢	٣٩,١	١١,٠	١٤,٦	١٢,٢
بكالوريوس	٢٨,٠	٣٥,٤	٨,٩	١٣,٨	١٣,٩
ماجستير	٢٢,٨	٤٠,٤	٣,٥	٢١,١	١٢,٣
دكتوراه	٢٠,٠	٤٠,٠	١٠,٠	١٦,٧	١٣,٣
المجموع	٢٤,٨	٣٨,٣	٩,٢	١٤,٩	١٢,٨

د.أ (٠,٠٩١٦٣)

جدول - ٤١ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «ارى ان يقصى اقارب المنتخبين من لجان الانتخابات»

الاستجابة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا ادري
امـي	٢١,٧	٣٢,٦	١٥,٢	١٧,٤	١٣,٠
محو امية	٨,٣	٤٥,٨	٨,٣	١٦,٧	٢٠,٨
ابتدائي	٢٠,٩	٤٩,٣	٦,٠	١٦,٤	٧,٥
اعدادي	٣٠,١	٣١,٦	٩,٨	١٧,٣	١١,٣
ثانوي	٣١,٣	٣٤,٦	١٠,٤	١٤,٩	٨,٨
بكالوريوس	٣٣,٨	٣٥,١	٧,٥	١٣,٣	١٠,٤
ماجستير	٢٦,٣	٢٩,٨	٥,٣	٢٦,٣	١٢,٣
دكتوراه	١٣,٣	٤٦,٧	٦,٧	٢٣,٣	١٠,٠
المجموع	٣١,٠	٣٥,٤	٨,٥	١٥,٠	١٠,٢

د.أ (٠,٠٦٢٢٦)

جـدول - ٤٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: « أرى ان تمنع التجمهرات في قاعة وساحة موقع الانتخاب»

الاستجابة / المستوى التعليمي	موافق بشدة	موافق	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري
امـي	٣٦,٢	٤٢,٦	١٢,٨	٢,١	٦,٤
محو امية	١٦,٧	٤١,٧	٨,٣	–	٣٣,٣
ابتدائي	٤١,٨	٤١,٨	٦,٠	٧,٥	٣,٠
اعدادي	٤١,٨	٤٢,٥	٧,٥	٣,٠	٥,٣
ثانوي	٣٣,٦	٤٦,٦	٥,٢	٦,٤	٨,٣
بكالوريوس	٣٨,٠	٤٠,٥	٥,٥	٧,٥	٨,٥
ماجستير	٢٨,١	٣٣,٣	٣,٥	٢٢,٨	١٢,٣
دكتوراه	٣٣,٣	٤٦,٧	١٣,٣	–	٦,٧
المجموع	٣٦,٥	٤٢,٢	٥,٩	٧,٠	٨,٣

د.أ (٠,٠٠٠)

ملحـــق ه

بسم الله الرحمن الرحيم

الناخب الأردني والانتخابات البرلمانية

عزيزي المواطن،

يقوم الباحث بقياس آراء الناخبـين حول الانتخـابات البـرلمانيـة ما أهميتهـا، مفهومها، ودوافع انتخاب شخص دون آخر.

لتكن على يقين وانت تجيب على اسئلة الاستمارة ان المعلومات التي تدلي بها سرية للغاية ولا يعرف احد ان هذه المعلومات صادرة عنك.

أرجو ان تجيب على الاسئلة بموضوعية وحسب ما تمليه عليك قناعاتك.

رجاء عدم ذكر اسمك وعنوانك على اوراق الاستمارة.

وفي حين اقدم لك الشكرمسبقاعلى تعاونك ابقى مدينا بالاحترام،،،

د. مهنا حـداد
قسم العلوم الانسانية

- ١ -

الناخب الأردني والانتخابات البرلمانية

١ - منطقة السكن

٢ - جنسي ١ - ( ) ذكر ٢ - ( ) انثى

٣ - عمري في الفئة العمرية ١ - ( ) دون ٢٠ سنة

٢ - ( ) ٢١ - ٢٥

٣ - ( ) ٢٦ - ٣٠

٤ - ( ) ٣١ - ٣٥

٥ - ( ) ٣٦ - ٤٠

٦ - ( ) ٤١ - ٤٥

٧ - ( ) ٤٦ - ٥٠

٨ - ( ) ٥١ فما فوق.

٤ - تعليمي ١ - ( ) أمي

٢ - ( ) محو امية

٣ - ( ) ابتدائي

٤ - ( ) اعدادي

٥ - ( ) ثانوي

٦ - ( ) بكالوريوس

٧ - ( ) ماجستير

٨ - ( ) دكتوراه

٥ - أسكن ١ - ( ) - مع اسرتي (زوجتي واولادي)

٢ - ( ) - مع اسرتي + والدي ووالدتي

٣ - ( ) - مع اسرتي واسرة اخي

٤ - ( ) - مع اسرتي + والداي + اخواني واخواتي

٦ - انا متزوج من ١ - ( ) - ابنة عمي (ابنة اخ ابي)

٢ - ( ) - العائلة (اللزمة)

٣ - ( ) - الخمسة

٤ - ( ) - الحمولة

٥ - ( ) - الحي، القرية

٦ - ( ) - غريبة

٧ - ( ) - بنت خال (اخ ام).

٨ - ( ) - بنت خالة (اخت امي)

٩ - ( ) - بنت عمة (اخت اب)

٧ - ديانتي ١ - ( ) مسلم ٢ - ( ) مسيحي

سأنتخب :

موافق بشدة	موافق	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري
____	____	____	____	____

٨ - بناء على قناعتي الشخصية
٩ - من اتفق عليه مع زملائي
١٠- من اتفق عليه مع والدي
١١- من اتفق عليه مـع العشيرة
١٢- من يقول لي زوجي او زوجتي انه صالح
١٣- من يطلب مني اولادي ان انتخبه
١٤- لن انتخب.

اذا انتخبت فسأنتخب:

١٥- المرشح من عشيرتي.
١٦- مرشحا من عشيرة مرموقة.
١٧- مرشحا متعلما.
١٨- مرشحا ذا فكر وطني.
١٩- مرشحا ذا اتجاه سياسي.
٢٠- مرشحا يقدم لي برنامجا انتخابيا مكتوبا.

أرى ان:

٢١- يكون المرشح للانتخابات البرلمانية رجلا.
٢٢- يكون المرشح للانتخابات البرلمانية انثى.
٢٣- ان يشترك في الترشيح للانتخابات الرجل والمرأة.

البرلـان هو:

٢٤- مجلس يتكون من اشخاص ينجحون في الانتخابات ولهم وظيفة تحددها الحكومة.
٢٥- مجلس ينتخبه الافراد ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة.
٢٦- مجلس فرضه الدستور على ان يكون افراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن حقوق الشعب وتحقيق الديموقراطية عن طريق وجود المعارضة.
٢٧- تكون لدينا ديموقراطية فقط حين توجد حياة برلمانية تتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة.
٢٨- ليس من حق البرلمان ان يتدخل في وضع القوانين.
٢٩- القانون الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية.

موافق بشدة	موافق	أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري

٣٠- تتحقق الديموقراطية عن طريق اشتراك اعضاء البرلمان في النقـاش داخل المجلس بحيث ينـاقش كـل عضـو المسائل دون تحيز الى اتجاه سياسي معين.

٣١- المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديموقراطية الأولى.
٣٢- هو البرلمان الذي يوافق على الحكومة او يرفضها.
٢١- البرلمان الاردني دون وجهاء عشائر غير ناجح.

المرشح للانتخابات البرلمانية في الاردن يجب ان يكون:

٣٣- متعلما.
٣٤- ابن عشيرة مرموقة.
٣٥- غير منتم لاتجاه سياسي.
٣٦- متدينا.
٣٧- معارضا للافكار السياسية المستعارة من الغرب.
٣٨- له خبرة في المجال السياسي.
٣٩- فقيها بالمسائل الاقتصادية للوطن.
٤٠- غنيـــا.
٤١- صاحب برنامج انتخابي واضح.
٤٢- ان يحافظ على ويطور التقليـد السياسي الاردني (اي التاج والدستور ومجلس الامة). على الانتخابات:

٤٣- ان تكون حرة حسب نص الدستور.
٤٤- ان تكون لجان الانتخابات مكونة من اشخاص تعرف بالحيادية.
٤٥- ان تبعد السلطات الامنية عن مراقبة الانتخابات.
٤٦- ان تقصي الداعين لانتخاب شخص ما من قاعة وساحة موقع الانتخاب.
٤٧- ان تقصي اقارب المنتخبين من لجان الانتخابات.
٤٨- ان تمنع التجمهرات في قاعة وساحة موقع الانتخاب.

ملحـق ٦

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم العلوم الانسانية

عزيزي المرشح،

يسرنا ان نقدم اليك هـذه الاستمارة محـاولة منا لدراسـة السلوك الانتخابي والسلوك الترشيحي، ولأول مرة في الدراسات الاجتماعية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية، ضمن برنامج دراسات سلوكية في قسم العلوم الانسانية بجامعة اليرموك.

كن على يقين ان الاجوبة التي تدلي بها لن تستخدم إلّا لغرض البحث العلمي، ومن غير المعروف انك ادليت بها، لذلك نرجو ان تضع الاستمارة في مغلف غير معنون وتعيده للشخص الذي سلمك الاستمارة وهو يعيد المغلف لنا. كما ونرجو ان لا تذكر اسمك ولا عنوانك على الاستمارة.

لذلك نطلب منك ان تكون اجوبتك موضوعية وحيادية وان لا تجيب بما تحب ان يكون بل بما هو واقع وحقيقي. ونحن اذ نطلب منك ذلك نبقى لك من الشاكرين.

واقبل جزيل الاحترام،،،

د. مهنا حداد وزملاؤه

استمارة حول دوافع وتوجهات المرشحين للانتخابات البرلمانية

١ ـ جنس المرشح (١) ذكر (٢) انثى

٢ ـ ديانة المرشح (١) مسلم (٢) مسيحي

٣ ـ منطقة السكن (١) شمال (٢) وسط (٣) جنوب

٤ ـ المهنة الحالية (١) موظف (٢) رجل اعمال (٣) مهنة حرة

٥ ـ المستوى التعليمي (١) توجيهي (٢) بكالوريوس (٣) ماجستير (٤) دكتوراه (٥) غيرذلك

٦ ـ الدخل في الشهر (١) ١٠١ ـ ٢٠٠ (٢) ٢٠١ ـ ٣٠٠ (٣) ٣٠١ ـ ٤٠٠ (٤) ٤٠١ ـ ٥٠٠ (٥) ٥٠١ فما فوق

٧ ـ العمر (١) ٣١ ـ ٤٠ سنة (٢) ٤١ ـ ٥٠ سنة (٣) ٥١ فما فوق

أجب على الاسئلة التالية بوضع × في المكان المناسب:

فقرة (١) دوافع الترشيح: ارغب في ترشيح نفسي لانني:

	موافق	لا أوافق	لا أدري
٨ ـ كنت ارغب في ذلك منذ صباي	( )	( )	( )
٩ ـ لم اجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية	( )	( )	( )
١٠ـ ان يكون عندي منصب مرموق	( )	( )	( )
١١ـ اجد نفسي كفؤاً في تمثيل الشعب	( )	( )	( )
١٢ـ لأن الناس طلبوا مني ذلك	( )	( )	( )
١٣ـ اريد منافسة القيادات التقليدية	( )	( )	( )
١٤ـ لدي مثاليات اريد تطبيقها في البرلمان	( )	( )	( )
١٥ـ ارغب ان يكون عندنا برلمانا يمثل جميع الاتجاهات السياسية	( )	( )	( )
١٦ـ لا أؤمن بالاتجاهات السياسية المطروحة	( )	( )	( )
١٧ـ ارغب في العمل من اجل الصالح العام	( )	( )	( )
١٨ـ اريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة	( )	( )	( )
١٩ـ اريد الابقاء على الطبقة الارستوقراطية	( )	( )	( )
٢٠ـ اريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية	( )	( )	( )
٢١ـ لاني غني واقدر على تمويل الحملة الانتخابية	( )	( )	( )
٢٢ـ غير مرتبط بوظيفة رسمية واجرب حظي	( )	( )	( )
٢٣ـ اعتبر نفسي ذكيا ومميزا	( )	( )	( )
٢٤ـ اريد المحافظة على التقليد العائلي في اشغال كرسي قيادي	( )	( )	( )
٢٥ـ من الطبقة الفقيرة واريد تمثيلها	( )	( )	( )

٢٦- اريد راتبا اكبر	( )	( )	( )
٢٧- ارغب بالاتصال بالقصور والعرش	( )	( )	( )
٢٨- اطمح ان اكون وزيرا في المستقبل	( )	( )	( )
٢٩- سياسي محنك واريد ان اكون حيث افترض نفسي	( )	( )	( )
٣٠- اريد تحقيق طموحات ابناء دائرتي الانتخابية	( )	( )	( )
٣١- لا افهم بالسياسة واريد تعلمها من المتعاملين معها.	( )	( )	( )

فقرة (٢) الأسس التي سينتخب الناخب بناء عليها في رأيك كمرشح ان الناخب سوف ينتخبك بناء على:

	موافق	لا اوافق	لا ادري
٣٢- قناعته الشخصية.	( )	( )	( )
٣٣- ما يتفق عليه مع والده/ والدته.	( )	( )	( )
٣٤- ما يتفق عليه مع عشيرته.	( )	( )	( )
٣٥- ما يتفق عليه مع زوجته/ زوجه.	( )	( )	( )
٣٦- ما يتفق عليه مع اولاده/ بناته.	( )	( )	( )
٣٧- ما يتفق عليه مع زملائه.	( )	( )	( )
٣٨- اتفاقك معه في المبدأ.	( )	( )	( )

فقرة (٣) اسباب الاقتراع

سينتخبك الناخب كمرشح لأنك:

٣٩- متعلم.	( )	( )	( )
٤٠- فقيه بالمشاكل الاقتصادية.	( )	( )	( )
٤١- فقيه بالسياسة.	( )	( )	( )
٤٢- متدين.	( )	( )	( )
٤٣- صاحب فكر سياسي معين.	( )	( )	( )
٤٤- ذو اتجاه وطني.	( )	( )	( )
٤٥- ابن عشيرة مرموقة.	( )	( )	( )
٤٦- تريد المحافظة على التقليد السياسي الاردني وتطوره.	( )	( )	( )
٤٧- قادر على تمثيله تمثيلا حقا .	( )	( )	( )
٤٨- من طبقة كادحة.	( )	( )	( )
٤٩- حاقد على كثير من الامور وتريد تصحيحها	( )	( )	( )
٥٠- عصامي بنيت نفسك بنفسك.	( )	( )	( )
٥١- من الجيل الجديد.	( )	( )	( )
٥٢- من القيادات التقليدية.	( )	( )	( )
٥٣- تعمل كثيرا للناس في الدوائر الحكومية.	( )	( )	( )

البند	اوافق	لا اوافق	لا ادري
٥٤ـ تريد تغيير/ تعديل بعض القوانين من خلال السلطة التشريعية.	( )	( )	( )
فقرة (٤) تقديم المرشح ذاته للناخبين في تقديم ذاتي للناخبين اؤكد على:			
٥٥ـ صفاتي الشخصية (شجاعة كرم)	( )	( )	( )
٥٦ـ تعليمي.	( )	( )	( )
٥٧ـ اعمالي الانسانية تجاه الناس.	( )	( )	( )
٥٨ـ افكاري السياسية والاجتماعية.	( )	( )	( )
٥٩ـ اهدافي الاجتماعية قبل اهدافي الشخصية	( )	( )	( )
٦٠ـ لا انكر اهدافي الشخصية.	( )	( )	( )
٦١ـ انني افضل من غيري في التفكير بالناس وحاجاتهم.	( )	( )	( )

ـ ٣ ـ

البند	اوافق	لا اوافق	لا ادري
٦٢ـ مقارنتي مع المرشحين الآخرين.	( )	( )	( )
٦٣ـ ترك امر الاختيار للناخب.	( )	( )	( )
٦٤ـ حرية المرأة واحترامها.	( )	( )	( )
٦٥ـ المحافظة على العادات والتقاليد.	( )	( )	( )
٦٦ـ مشاكل البطالة والعمل والرواتب.	( )	( )	( )
٦٧ـ الحفاظ على الامن واستمرارية النظام.	( )	( )	( )
٦٨ـ امتزاج الشعب الفلسطيني مع الشعب الاردني.	( )	( )	( )
٦٩ـ المحافظة على الهوية الفلسطينية.	( )	( )	( )
٧٠ـ وجوب انتقال المجتمع الاردني الى مجتمع صناعي.	( )	( )	( )
٧١ـ تكميل سياسة البلد التي وضعت في الفترات المتتابعة.	( )	( )	( )
٧٢ـ اعجابي في المهنة السابقة وكفاءتي بالقيام بمهام عضو البرلمان.	( )	( )	( )
٧٣ـ دور اسلافي من العشيرة في البرلمان وما يمكن ان اقدمه.	( )	( )	( )
٧٤ـ عصاميتي حتى وصلت وبناء عليه شعوري بهموم الناس.	( )	( )	( )
٧٥ـ ما فعلته القيادات التقليدية من زرع الخصام بين الناس والرغبة بنقل القيادة الى ايد جديدة.	( )	( )	( )

فقرة (٥) طرق تقديم الذات للناخب
أقدم نفسي للناخبين من خلال:

٧٦ـ ابناء عشيرتي وقيادتها.	( )	( )	( )
٧٧ـ اصدقاء اعرفهم منذ صباي.	( )	( )	( )
٧٨ـ اصدقائي في المهنة والمجتمع.	( )	( )	( )
٧٩ـ برنامج انتخابي مكتوب.	( )	( )	( )
٨٠ـ زيارات شيوخ العشائر والحمائل.	( )	( )	( )
٨١ـ زيارات منظمة من خلال دعوات ولقاءات مع الافراد في مجموعات.	( )	( )	( )
٨٢ـ مكاتب منظمة في المدن والقرى تدعو الناس واجتمع بها.	( )	( )	( )
٨٣ـ لجان مختلفة شكلت خصيصا لغرض الدعاية.	( )	( )	( )
٨٤ـ اناث موظفات لتوصيل دعايتي الى الاناث بالتعاون مع زوجتي وقريباتي.	( )	( )	( )
٨٥ـ زوجتي وصديقاتي.	( )	( )	( )
٨٦ـ الاتحادات والجمعيات النسائية.	( )	( )	( )
٨٧ـ النقابات المهنية.	( )	( )	( )

الفقرة (٦) الحالة النفسية: ادخل معركة الانتخابات وانا:

	اوافق	لا اوافق	لا ادري
٨٨ـ مرتاح النفس بغض النظر عن النتيجة.	( )	( )	( )
٨٩ـ متأكد من النجاح.	( )	( )	( )
٩٠ـ متشكك في النتيجة.	( )	( )	( )
٩١ـ متأكد من درايتي بالمجتمع وما يقودني الى النجاح.	( )	( )	( )
٩٢ـ اشعر بنقاط لا ادركها في دعايتي الانتخابية	( )	( )	( )
٩٣ـ اعرف ان كثيرين ممن يساعدونني ليسوا كفوأ للثقة في التعامل.	( )	( )	( )
٩٤ـ متأكد من مساندة عشيرتي لي.	( )	( )	( )
٩٥ـ متأكد بأن جزءاً من اعواني سيفرحون لفشلي	( )	( )	( )
٩٦ـ متأكد بأن الذين يعملون معي سيفرحون لنجاحي.	( )	( )	( )
٩٧ـ اعرف اني كفؤ لخوض معركتها.	( )	( )	( )
٩٨ـ افكر كل يوم كيف اخلص من هذا المأزق.	( )	( )	( )
٩٩ـ اعرف اني قادر على التأثير على الناس.	( )	( )	( )
١٠٠ـ اعرف انني قادر على تمويلها.	( )	( )	( )

المـراجــع

المراجع باللغة العربية :

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**. (بغداد: مكتبة المثنى د.ت.).
- امين، احمد، **فجر الاسلام**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٥، ط ١١.
- بيك، فردريك، **تاريخ شرقي الاردن وقبائلها**. تعريب، بهاء الدين طوقان. عمان: الدار العربية للتوزيع والنشر ١٩٣٥.
- التل، احمد يوسف. **تطور نظام التعليم في الاردن ١٩٢١ - ١٩٧٧: مؤثرات وعوامل**. (عمان، وزارة الثقافة والشباب ١٩٧٨).
- التل، عبد الله، **خطر اليهودية على المسيحية والإسلام**، (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٤).
- التل، عبد الله، **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل** (القاهرة: دار القلم ١٩٥٩).
- جريدة صوت الشعب، الاعداد (١٦، ٢٣، و ١٩٨٩/٩/٣٠).
- جمعة، سعد، **مجتمع الكراهية**. (بيروت: دار الكاتب العربي ١٩٦٧).
- حداد، مهنا، «التنافس والصراع على صندوق الاقتراع»: بحث ميداني، جامعة اليرموك، ١٩٨٧م، (غير منشور).
- حداد، مهنا، الوعي الاردني والانتخابات النيابية استجابات افراد العينة حسب الجنس. **جريدة الشعب**، ١٦، ٢٣، و ٣٠ أيلول ١٩٨٩.
- خوري، طارق، **مستقبل الاردن: الديموقراطية - الهوية - التحديات**. عمان، د.ن، ١٩٩٠.
- خير، هاني، **موجز تاريخ الحياة البرلمانية في الاردن (١٩٢٠ - ١٩٧٨م)**. (مطبوعات مجلس الأمة، عمان، ١٩٨٧م).
- دائرة الاحصاءات العامة: **دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية**. (عمان، ١٩٨٦م).
- الرأي / عدد ٦١٦٤/ ١٩٨٩/٥/١٩م، ص. ٦.
- الرأي ١٩٩٠/١١/١١م، ص ١٥.
- ربيع، حامد عبد الله، **من يحكم في تل ابيب: تحليل علاقة التماسك في النظام الاسرائيلي ومتغيرات الحركة السياسية في الشرق الاوسط**. ١٩٧٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥).
- رشيد، عبد الله، **ملامح الحياة الشعبية في مدينة عمان (١٨٧٨ - ١٩٤٨م)** (وزارة الثقافة والشباب: دائرة الثقافة والفنون، عمان، ١٩٨٣).

- الريموني، عيسى عابد، **الطريق الطويل الى الميثاق الوطني** (د.ت ١٩٩٠).
- الزركلي، خير الدين، **عامان في عمان**. (القاهرة: المطبعة العربية، ١٩٢٥).
- سعادة، جورج، **تاريخ الانتخابات في لبنان** - (بيروت، دون ناشر، ١٩٥٤).
- الصقور، محمد، **دراسة جيوب الفقر في المملكة الاردنية الهاشمية**، الاردن (عمان، ١٩٨٩، ط ١).
- طلاس، مصطفى، **الثورة العربية الكبرى** (دمشق، مجلة الفكر العسكري، ١٩٧٨).
- د. ظاهر، احمد جمال، **التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي**، الطبعة الأولى (الزرقاء - مكتبة المنار ١٩٨٥).
- العامري، محمد اديب، - **نظام التعليم في شرق الاردن**. (القاهرة: مجلة الثقافة ١٩٤٦).
- العامري، محمد اديب، «**تقرير عن الحياة الاجتماعية في الاردن**» عمان وزارة التربية والتعليم ١٩٤٦.
- عبد الحميد، محمد، **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام**. (جدة، دار الشروق، ١٩٨٣).
- عضيبات، عاطف وعلي الزغل، «الشباب والاغتراب: دراسة ميدانية في شمال الاردن»، ١٩٨٩. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، جامعة مؤتة.
- العدوان، ياسر، **الواقع الاقتصادي والاجتماعي للوحدات التنموية في منطقتي المفرق والبادية الشمالية**، (اربد - جامعة اليرموك ١٩٩١).
- عياد، رناد الخطيب، **التيارات السياسية في الاردن ونص الميثاق الوطني الاردني**. (عمان: المطبعة الوطنية، ط ١، ١٩٩١).
- الماضي، منيب، وسليمان موسى، **تاريخ الاردن في القرن العشرين** (عمان، د.ن، ١٩٥٩).
- محافظة، علي، **تاريخ الاردن المعاصر: فترة الامارة**، (عمان: مطبعة القوات المسلحة، ١٩٧٣).
- محافظة، علي، **تاريخ الاردن المعاصر (١٩٢١ - ١٩٤٦م)**. (عمان - مركز الكتب الاردني - ١٩٨٩، ط. ٢).
- محافظة، علي، **الفكر السياسي الاردني** (عمان: مركز الكتب الاردني ١٩٩٠).
- مهنا، امين عواد، **التحديث والاستقرار السياسي في الاردن**. (عمان، مركز الكتب، ١٩٨٨م).

- مهنا، امين عواد، **النظام السياسي الاردني: حقائق ومفاهيم**. (عمان: (د.ن) ١٩٩٠م).

- موسى، سليمان، **اعلام من الاردن**. (عمان، مطابع دار الشعب ١٩٨٦).

- نسيبة، حازم، **تاريخ الاردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧**. (عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية، لجنة تاريخ الاردن، ١٩٩٠م).

- النقرش، عبد الله، **التجربة الحزبية في الاردن**. (عمان: لجنة تاريخ الاردن، ١٩٩١م).

- نوفل، احمد سعيد، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات النيابية (دراسة حالة الانتخابات في الاردن)، **مجلة العلوم الاجتماعية** مج ١٥ عدد ٤ ، ١٩٨٨: ص ٧٧ ـ ٩٨.

- الوثائق الاردنية، مجلس الامة الاردني (١٩٢١ ـ ١٩٨٤) (٢٤ ـ ٢٨).

- وزارة التخطيط، الخطة الخمسية، ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠، (عمان، ١٩٨٦م).

المراجع باللغة الانجليزية:

- Abidi. Aqil Hyder. *Jordan: A Political Study, 1948 - 1965.* (New York: Asia Publishing House, 1965).
- Albert, P., *Pour en savoir plus.* (Paris: P.U.F., serie No. 414 Que sais-je? 1986).
- Antoon, R., *Arab Village. A Socio-Structural Study of a Transjordanian Peasant Community.* (Indiana, Bloomington: Indiana University Press, 1973).
- Aruri, Naseer H. *Jordan: A Study of Political Development) 1921-1965)* (The Hague: Martinus Nijhoff, 1972).
- Baily, F.G. *Stratagems and Spoils,* (Oxford: OUP. 1989).
- Banth, F. *The Role of the Entrepreneur in Social Change in Northern Norway.* Bergen: Universiteitets Forlaget, 1963).
- Beck, Robert C. *Motivation, Theories and Principles* (Engelwood Cliffs, N.Y., Prentice Hall, 1983), 2nd ed. 1st ed. 1978.
- Berelson, B. *Content Analysis in Communication Research.* (New York; Free Press, 1952).
- Berelson, R.B., P.F. Lazarsfeld and W.N. Mcphee, «Political Processes. The Role of Mass Media». In: *Voting: A Study of Opinion Formation in a Presidential Campaign.* (University of Chicago Press, 1954).
- Berger, M. *The Arab World Today,* (New York: Anchor Books, 1962).
- Borssevain, J. *Saints and Firework: Religion and Politics in Rural* Malta. (New York: Free Press, 1968).
- Butler, D.E. *The Electoral System in Britain 1918-1951.* (Oxford: Clarendon Press, 1953).
- Chirik, I, «The Political Parties in Transjordani» In: *Journal of Royal Central Asian Societies.* Vol. 22 (April, 1975).
- Cohen, A., *Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime.* (Ithaca: Cornell University Press, 1982).
- Cohen, Y.A. «Patterns of Friendship» In: Y.A. Cohen (ed.), *Social Structure of Personality.* (New York: Holt, Renehart and Winston 1961): 351-386.
- Cooley, Charles H., «The Significance of Communication» In: Cooley, Charles H. *Social Organisation* (New York: Charles Scribners' Sons, 1909) pp. 80-90.
- Cook S.W., and C. Selltiz, «A Multiple Indicator Approach to Attitude Measurement». *Psychological Bulletin* 62 (1964), pp. 36-55.
- Davis, Helen Miller, *Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East.* (Durham: Durham U.P. 1930).
- Durkheim, E.- *The Division of Labour in Society.* (New York: Free Press, 1964).
  - *The Rules of Sociological Method.* (New York: Free Press, 1964).
  - *On Morality and Society.* Ed. by R.N. Bellah (Chicago I11., University of Chicago Press, 1973).

- Eisenstadt, S.N. and L. Rohiger, *Patrons, Clients and Friends: Interpersonal Relations and the Structure of Trust in Society.* (Cambridge University Press, 1984).
- Goldner, Werner, *The Role of Abdullah Ibn Hussain In Arab Politics* (Unpublished Ph.D. Dissertation, Standford University, 1954).
- Gubser, P. - *Politics and Change in Al-Karak, Jordan: A Study of a Small Arab Town and its District.* (London: Oxford University Press, 1973).
- Haddad, M. «Elections and Tribal Intervention in Jordan». A Paper Accepted for Publication in *the Journal of Social Sciences.* (Kuwait, 1990).
- Harik, I. «Lebanon» In: *Electoral Politics in the Middle East: Issues, Voters and Elites.* Edited by J.M. Landov, E. Ozbudun and F. Tachau (London: Croom Helm and Standford, California: Hover Institution, Press, 1980).
- Hiari, Al-A. *The Constitutional Law and the Jordanian Constitutional System.* (Amman, Beit Al-Maqdas 1980) (in Arabic).
- Jarvis, C.S. *Arab Command: The Biography of Lieut - Colonel F.G. Peahe Pasha* (London: OUP, 1973).
- Jureidini, P.A. and Mclaurin, R.D. Jordan: *The Impact of Social Change on the Role of the Tribes.* (The Washington Papers 108, Washington D.C. Praeger, 1984).
- Khatib, Abdullah Hamid. *The Jordanian Legislature in Political Development Perspective.* Degree Date: 1975.
- Keilani, Musa, *A Jordanian Perspective.* (No publisher and no date).
- Kirkbride, Sir A. *From the Wings: Amman Memories 1947-1951* (London: Frank Cass, 1976).
  - *A Cracle of Thorns:* Experiences in the Middle East London: Murray 1956.
- Kluckhohn, Clyde, *Anthropology and the Classics/* - (Providence: Brown University Press, 1961).
- Konikoff, A., *Transjordan: An Economic Survey.* Jerusalem, 1946.
- Krippendorf, K. Content Analysis; An Introduction to its Methodology. London, Beverly Hills: Sage Publications 1984.
- Kroeber, A.L. and C. Kluckhohn, Culture: *A Critical Review of Concepts and Delinitions.* (Harvard University Deabody Museum of American. Archeology and Ethnology Papers, Vol. 47, No. 1. 1952); P. 18).
- Lang, K. and G.E. Lang. «The Mass Media and Voting» In: American Voting Behavior (Ed.) Burdick and . Glencoe, IU., The Free Press 1962, ch. 4.
- Layne, L.L., *The Production and Rerproduction of Tribal Identity in Jordan.* (A Ph/D. Dissertation, Princeton University Press, 1986).
- Le Pape, P. *La Presse: Influence-t-elle l'opinion?* (Paris: Denoel, sans date).
- Lipset, Saymour Martin. *Political Man, The Social Bases of Politics.* (Guildford, Survey: Biddles Ltd., 1983) First Published in 1959.

- Malinowski, B., *The Dynamics of Culture Change: An Inquiry into Race-Relations in Africa.* (New Haven: Yale University Press 1944).
- Marx, Karl, *Early Writings* Ed. by T.B. Bottomore. (New York: McGraw Hill, 1963).
- Mishal, Shaul, *West Bank/ East Bank: The Palestinians in Jordan, 1940-1967.* New Haven and London, Yale University Press, 1978.
- Mucchielli, R. *L'analyse de contenu des documents et des communications.* (Paris: Librairies Thecniques 1984).
- Opler, M.E. «Some Recently Developed Concepts Relating to Culture» *SYA 4* (1948): 107-122.
- Parsons, t. *The Social System* (New York, Free Press, 1964).
- Patai, R. *The Hashemite Kingdom of Jordan.* (N.Y.: Princeton University Press, 1958).
- Patai, R. *The Kingdom of Jordan.* (Princeton University Press, 1958).
- Radcliffe - Brown, A.R. *Structure and Function in Primitive Society.* (London: Cohen and West 1952).
- Setton, C.R.W. *Legislation of Transjordan 1918-1930.* London 1931.
- Suleiman, Michael, *Political Parties in Lebanon: The Challenge of Fragmented Political Culture.* (Ithace, New York: Cornell University Press, 1967).
- Summers, Gene F., «Introduction» *to Attitudes Measurement.* Edited by G.F. Summers. (London: Academic Book Publishers, 1977), pp. 1-17.
- Thurslone, L.L. and E.J. Chave «The Scale Value». In: *The Measurement of Attitudes.* Eds. Thurslone L.L. and E.Y. Chave. University of Chicago Press, 1929; pp. 45-56.
- Tolman E.C. Purpostive Behavior In Animals and Men. N.Y.: Appelton Century - Crafts 1932.
- Tolz, Robert D., «Paranoia and the Politics of Inflamatory Rhethoric». In: Lovis A. Gottschalk. *The Content Analysis of Verbal Behavior.* (New York: Medical and Scientific - Books. 1979).
- Tonnies, F., *Community and Society* (East Lansing: Michigan State University, 1957).
- Vatikoitis, P.J. *Politics and the Military In Jordan.* (Britain: Billing and Sons Limited, Guidford and London; 1969).
- Weber, Max. *Ancient Judaism* (New York, Free Press, 1952).
  - *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism.* (New York: Scribners, 1958).
- Yamane, Taro, *Statistics: Introductory Analysis.* (New York: Harper and Row, 1973).
- Zuwyyah, Jalal, *The Parliamentary Election of Lebanon,* (Leiden E.J. Brill, 1972).

ساهمت جامعة اليرموك بدعم هذا الكتاب